مناخ الاستثمار في الدول العربية
لعام 2000

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شريطة ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

ص.ب: 23568 الصفاة 13096 دولة الكويت
هاتف: 4844500 – فاكس: 4841240، 4815741/2، 4835489
الموقع الشبكي www.iaigc.org
البريد الإلكتروني info@iai.org.kw

قائمة المحتويات

تقديم	**5**
1. الجزء الأول : التقرير القومي	**7**
1. التطورات الدولية	**9**
1.1 الأداء الاقتصادي العالمي	**9**
2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار	**11**
2. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار	**12**
1.2 التطورات السياسية	**12**
2.2 المؤشرات الاقتصادية	**12**
3. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي	**19**
4. الجهود الترويجية	**21**
5 .أسواق المال العربية	**22**
6. الاستثمارات العربية البينية	**23**
7. موجز انشطة المؤسسة	**24**
الجـــــــداول :	**33**
جدول (1): معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	**34**
جدول (2): مؤشر السياسة المالية	**35**
جدول (3): مؤشر سياسة التوازن الخارجي	**36**
جدول (4): مؤشر السياسة النقدية	**37**
جدول (5): المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي لعامي 1999و2000	**38**
جدول (6): بيانات أسواق المال في الدول العربية خلال عامي 1999 و2000	**39**
جدول (7): تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال الفترة 1985- 2000	**40**
جدول (8): الاستثمارات العربية البينية المرخص لها خلال عامي 1999 و2000	**42**
جدول (9): التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق عليها خلال عام 2000	**43**

جدول (10): نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية البينية لعام 2000	**44**
الجزء الثاني : التقارير القطرية:	**45**
(1) المملكة الأردنية الهاشمية	**47**
(2) دولة الإمارات العربية المتحدة	**63**
(3) دولة البحرين	**75**
(4) الجمهورية التونسية	**87**
(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	**105**
(6) جمهورية جيبوتي	**113**
(7) المملكة العربية السعودية	**121**
(8) جمهورية السودان	**137**
(9) الجمهورية العربية السورية	**157**
(10) جمهورية الصومال الديمقراطية	**171**
(11) جمهورية العراق	**179**
(12) سلطنة عمان	**189**
(13) دولة فلسطين	**205**
(14) دولة قطر	**215**
(15) دولة الكويت	**231**
(16) الجمهورية اللبنانية	**243**
(17) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	**255**
(18) جمهورية مصر العربية	**267**
(19) المملكة المغربية	**283**
(20) الجمهورية الإسلامية الموريتانية	**295**
(21) الجمهورية اليمنية	**305**

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

سيدي القارئ

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تضع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعـــام 2000 تحـــت يديكـــم في موعده المحدد. وكما تعلمون فإن هذا التقرير يمثل المسح الســـنوي الســـادس عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو الذي درجت عليه المؤسسة وحرصت على تطويره منذ إصدارها التقرير الأول في هذه السلسلة عام 1985.

وينقســـم التقرير إلى جزأين: يتناول الجزء الأول التقرير الإجمالي القومي الذي يضم ستة أقســـام تشـــمل عرضـــا موجـــزا للتطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركة الاســـتثمار والـــتجارة الدوليتين، والمؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي متضـــمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والتطورات التشريعية والمؤسسية، ومجهـــودات الترويج، وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى موجز نشاط المؤسسة خلال العام المذكور.

ويشمل الجزء الثاني منه تقارير قطرية توجز الأداء الاقتصادي والأوضاع المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والجهود المبذولة في مجال التشريع والتحديث المؤسسي والترويج وتنمية الموارد البشرية في كل دولة من الدول العربية.

ويلاحـــظ في هذا الصدد أن ما رصدته المؤسسة من جوانب التحسن في مناخ الاستثمار فـــي غير دولة عربية خلال عام 2000 يبرز جهود الاقتصادات العربية لتعبئة وتحريك الإمكانات الاستثمارية المحلية والأجنبية والعمل الدؤوب على زيادة حصتها من التدفقات الاســـتثمارية الدولـــية وذلـــك استنادا إلى ما تقوم به من تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالـــية واســـتقرار معـــدلات التضـــخم وترقية أداء أجهزة تشجيع الاستثمار والجهود المـــبذولة فـــي مجـــال التطوير التشريعي والتحديث الإداري والتنظيمي وتنمية الموارد البشـــرية والحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز الممارسات الديمقراطية على مختلف المستويات على النحو الذي ورد تفصيلا في التقرير.

وقــد اعــتمد هــذا التقرير بدرجة رئيسية على البيانات التي توافرت للمؤسسة من الدول العربــية ومــن المؤسســات ومراكــز الرصد والبحث الاقليمية والدولية، كما تم عرض التقارير القطرية الخاصة بكل دولة في مراحل الاعداد على الجهات المختصة في كل من تلك الدول بغرض استدراج ملاحظاتها لاخذها في الاعتبار.

وتــأمل المؤسســة أن يســهم هذا التقرير – مع الجهود الوطنية المبذولة ومع بقية انشطة المؤسســة وجهــود مؤسسات العمل العربي الاخرى في إطار اختصاصاتها في ترويج المنطقة العربية كموئل للاستثمار المجزي واستقطاب التدفقات الاستثمارية على المستويين البيني والدولي.

وعلى الله قصد السبيل.

مأمون إبراهيم حسن
المــديــر الــعــام

12 نيسان (أبريل) 2001

الجزء الأول

التقرير القومي

1- التطورات الدولية:
1-1 الأداء الاقتصادي العالمي.
1-2 الاتجاهات الدولية للاستثمار.

2- المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:
2-1 التطورات السياسية.
2-2 المؤشرات الاقتصادية.

3- التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي:

4- الجهود الترويجية:

5- أسواق المال العربية:

6- الاستثمارات العربية البينية:

7- موجز أنشطة المؤسسة:

1. التطورات الدولية:

1.1 الأداء الاقتصادي العالمي:

تميز الأداء الاقتصادي العالمي بالتحسن الملحوظ خلال عام 2000 مسجلا معدل نمو قدر بحوالي 4.7% مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.4% عام 1999، ويعزى ذلك إلى متانة النمو في الولايات المتحدة الأمريكية وتعزيز الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي ودول الأزمة الآسيوية ودول الاقتصادات الناهضة. وما زالت هناك تحديات يفرضها وجود الاختلالات في الموازين الخارجية وأسعار صرف العملات الرئيسية وارتفاع أسعار النفط وبروز بعض مخاطر الضغوط التضخمية وتراجع عمق وسيولة الأسواق المالية العالمية.

وبتحليل أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ ارتفاع معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة خلال العام إلى 3.2% مقابل 2.3% عام 1999. حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على معدل نموها المرتفع للعام الخامس على التوالي، إذ بلغ خلال العام 5.2% مقابل 4.2% عام 1999، وتأثرت كندا إيجابياً بذلك فشهدت معدل نمو قدره 4.7% مقابل 4.5% عام 1999. واستطاعت اليابان تحقيق معدل نمو بلغ 1.4% خلال العام مقابل 0.2% عام 1999 مع الاستمرار في تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الحكومي وجهود إصلاح القطاع المالي والمصرفي. وضمن هذه المجموعة شهدت دول "منطقة اليورو" معدل نمو قدره 3.5% خلال العام مقابل 2.4% عام 1999.

من جهة أخرى ارتفع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من 3.8% عام 1999 إلى 5.6% خلال العام. ومن بين هذه المجموعة شهدت الدول النامية في آسيا ارتفاعا في معدل النمو من 5.9% عام 1999 إلى 6.7% خلال العام بسبب تحسن معدلات نمو دول الأزمة الآسيوية وثبات برامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي فيها. وشهد معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي تحسنا ملحوظا من 0.3% عام 1999 إلى 4.3% خلال العام، وكذلك لدى مجموعة الدول النامية في أفريقيا (من 2.2% إلى 3.4% للفترة ذاتها)، وفي مجموعة دول الاقتصادات المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطي وعبر القوقاز) استمر التحسن إذ ارتفع معدل النمو من 2.4% إلى 4.9% للفترة ذاتها.

أما فيما يتعلق بالتضخم مقاساً بمؤشر أسعار المستهلك فقد شهدت مجموعة الدول المتقدمة ارتفاعاً طفيفاً في الضغوط التضخمية من 1.4% عام 1999 إلى 2.3% خلال العام. بينما واصل معدل التضخم انخفاضه في مجموعة الدول النامية من 6.6% إلى 6.2% للفترة ذاتها. أما مجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد سجلت تحسنا ملحوظا في معدل التضخم

إذ انخفـــض من 43.8% عام 1999 إلى 18.3% خلال العام، مما يعني نجاح السياسات الاقتصادية الكلية لهذه الدول في السيطرة على معدل التضخم فيها.

مـــن ناحـــية أخـــرى ارتفع معدل النمو في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات من 5.1% عـــام 1999 إلـــى 10% خـــلال العام، وارتفعت قيمة تجارة السلع والخدمات من 6,889 ملـــيار دولار عـــام 1999 إلـــى 7,497 ملـــيار دولار خلال العام. فيما يتعلق بـــالواردات فقد ارتفع معدل نموها في مجموعة الدول المتقدمة من 7.6% عام 1999 إلى 10.3% خلال العام، كما ارتفع معدل نمو الصادرات من 4.8% إلى 9.9% للفترة ذاتها. أمـــا مجموعتا الدول النامية ودول الاقتصادات المتحولة فقد بلغ معدل نمو واردات الأولى 10% خـــلال العـــام مرتفعة عن معدل نمو مقارب للصفر عام 1999، وارتفع معدل نمو الـــواردات في الثانية من (−2.9%) عام 1999 إلى 12.4% خلال الفترة ذاتها. وبالمقابل ارتفـــع معـــدل نمـــو الصادرات في المجموعتين من 3.5% إلى 8.8%، ومن 5% إلى 10.1% على التوالي خلال الفترة ذاتها.

فـــيما يتعلق بأسعار المواد الأولية فقد واصلت أسعار النفط ارتفاعها بنسبة 47.5% خلال العـــام مقابل 37.5% عام 1999 بتأثير متانة الطلب على النفط ومشتقاته مقابل عدم كفاية العـــرض الذي يعزى إلى تقيد دول الأوبك بالسقوف الإنتاجية والوصول إلى سقف الطاقة الإنتاجية.

فـــيما يتعلق بالحساب الجاري لميزان المدفوعات ارتفع العجز الذي سجلته مجموعة الدول المـــتقدمة مـــن (134.2) مليار دولار عام 1999 إلى (175.9) مليار دولار خلال العام بتأثـــير تفـــاقم عجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية من (331.5) مليار دولار إلى (418.5) مليار دولار للفترة ذاتها. وبالمقابل تحول العجز الذي سجله الحساب الجـــاري فـــي الدول النامية عام 1999 والذي بلغ (24.1) مليار دولار إلى فائض قدره 21.1 ملـــيار دولارخلال العام، كذلك بالنسبة لدول الاقتصادات المتحولة، إذ تحول عجز الحساب الجاري من (3.8) مليار دولار إلى فائض قدره 6.9 مليار دولار للفترة ذاتها.

ارتفعـــت الديون الخارجية للدول النامية من 2,041 مليار دولار عام 1999 إلى 2,068 مليار دولار خلال العام بما نسبته 36% من إجمالي الناتج المحلي للمجموعة، منها 857 مليار دولار من مصادر حكومية رسمية أي ما نسبته 41% من إجمالي الديون الخارجية لهذه الدول، فيما بلغت ديون دول الاقتصادات المتحولة 361.3 مليار دولار مقابل 348.5 ملـــيار دولار عـــام 1999. وبلغـــت نسبة الديون الخارجية إلى إجمالي صادرات السلع

والخدمات للمجموعتين خلال العام حوالي 139.5% و 112.1% على التوالي ونسبة خدمة الديون الخارجية إلى إجمالي صادراتها من السلع والخدمات 23.1% و 15.9% للمجموعتين على التوالي.

2.1 الاتجاهات الدولية للاستثمار:

قدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة خلال العام، وفق البيانات الأولية المتوافرة، بحوالي 1119 مليار دولار بزيادة نسبتها 14% عما كانت عليه عام 1999. وتقدر حصة الدول المتقدمة منها بحوالي 899 مليار دولار (ما نسبته 80% من الإجمالي) وحصة الدول النامية بحوالي 190 مليار دولار (ما نسبته 17%)، وحصة دول الاقتصادات المتحولة بحوالي 30 مليار دولار (ما نسبته 3%). وتعتبر هذه المرة الأولى التي تتجاوز فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حاجز التريليون دولار مسجلة بذلك أكثر من خمسة أضعاف حجمها في بداية العقد، ومازالت عمليات الاندماج والتملك بين الشركات متعددة الجنسية تقود هذه الزيادة على حساب المشاريع الجديدة.

يشير التحليل التفصيلي للبيانات الصادرة لعام 1999 إلى أن إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة بلغ 866 مليار دولار، منها 637 مليار دولار للدول المتقدمة، تركزت في الولايات المتحدة (276 مليار دولار) وبريطانيا (82 مليار دولار)، و208 مليار دولار للدول النامية، حظيت منها منطقة آسيا بحوالي 106 مليارات دولار، تركزت في كل من الصين (40 مليار دولار) وهونج كونج (23 مليار دولار). وبلغت التدفقات التي استقطبتها مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي حوالي 90 مليار دولار تركزت في كل من البرازيل (31 مليار دولار) والأرجنتين (23 مليار دولار). وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في شمال أفريقيا) حوالي 5 مليارات دولار تركزت في كل من أنجولا (1.8 مليار دولار) ونيجيريا (1.4 مليار دولار). وبالنسبة لمجموعة دول الاقتصادات المتحولة فقد بلغت حصتها نحو 21 مليار دولار، وتركزت في كل من بولندا (7.5 مليار دولار) وجمهورية التشيك (5 مليارات دولار).

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية عام 1999 حوالي 8.7 مليار دولار بما نسبته 1% من إجمالي التدفقات الاستثمارية، و 4.2% من إجمالي التدفقات نحو الدول النامية. وتركزت التدفقات في كل من السعودية (4.8 مليار دولار) ومصر (1.5 مليار دولار) والمغرب (847 مليون دولار).

بلـــغ حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود 720 مليار دولار عام 1999 مقابل 75 ملـــياراً عـــام 1987، مما عكس تنامي دورها في تعزيز نشاط الإنتاج الدولي. وقد تركز النشـــاط فـــي قطاعات الاتصالات والطاقة والخدمات المالية (مصارف تجارية) ووسائل الـــنقل (السيارات) والأدوية والأغذية والسجائر. وبلغت القيمة التراكمية لعمليات الاندماج والتملك خلال الفترة 1980-1999 حوالي 2.3 تريليون دولار تمت عبر 24 ألف عملية.

تواصـــل تحســـن البيئة التشريعية والقانونية عالميا لتكون أكثر ملاءمة للاستثمار الأجنبي المباشـــر. فقد تم خلال الفترة 1991-1999 إدخال 1035 تعديلاً قانونياً توجه حوالي 94 % مـــنها نحـــو مـــزيد من الانفتاح والتحرير. في حين بلغ عدد الاتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الاستثمار نهاية عام 1999 حوالي 1856 اتفاقية مقابل 181 اتفاقية عام 1980. أمـــا الاتفاقيات الثنائية الخاصة بمنع الازدواج الضريبي فقد ارتفعت خلال الفترة ذاتها إلى 1982 اتفاقية مقابل 719 اتفاقية.

2. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:

2-1 التطورات السياسية:

شـــهد العام انتقال السلطة في سوريا وتكوين حكومة انتقالية في الصومال وتشكيل خمس حكومات وعشرة مجالس نيابية في دول عربية، كما شهد تماسكاً جماعياً عبرت عنه القمة الطارئـــة التـــي عقدت خلال شهر تشرين أول (أكتوبر) لدعم الانتفاضة الفلسطينية. وكان أهـــم ما تمخض عن تلك القمة إنشاء صندوق لدعم الانتفاضة بموارد إجمالية بلغت مليار دولار وإقرار مبدأ الانعقاد الدوري على مستوى القمة في آذار (مارس) من كل عام.

من ناحية أخرى استمر التحرك في معالجة قضايا الحدود بالوسائل السلمية وارتضت قطر والبحريـــن إحالـــة الـــنزاع القـــائم بينهما على بعض الجزر إلى التحكيم الدولي معلنتين التزامهما بما يقضي به، كما شهدت العلاقات مع القوى الإقليمية تحسنا واضحا كان أبرزه علاقات السودان مع جيرانه.

علـــى صـــعيد الصـــراع العربـــي الاســـرائيلي نجحـــت المقاومـــة اللبنانـــية في إجبار إســـرائيل علـــى الانســـحاب مـــن مســـاحات مقـــدرة فـــي جنوب لبنان، إلا أن التعنت الإسرائيلي اتجه بشكل متصاعد إلى سد منافذ الحوار مع السلطة الفلسطينية.

2-2 المؤشرات الاقتصادية:

يتـــناول هـــذا البـــند أربعـــة مؤشرات اقتصادية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، عجـــز الميزانـــية العامـــة كنســـبة مـــن الناتج المحلي الإجمالي، عجز الحساب الجاري

كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم. ويستند إلى المؤشرات الثلاثة الأخيرة في تقويم مناخ الاستثمار وذلك من خلال مؤشر مركب من متوسطاتها للعام (أنظر إطار رقم 1).

ويستند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات التي تصدرها الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ما يرد في تقارير عدد من مراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

2-2-1 النمو الاقتصادي:

شهد عام 2000 تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً في عدد من الدول العربية بصورة إجمالية، فقد بلغ متوسط النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لتسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات خلال العام حوالي 4.1% مقابل 2.8 % عام 1999. وحسب التقديرات المتوافرة فإن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات نمو حقيقية مرتفعة تراوحت بين 4%-8.3% خلال العام في احدى عشرة دولة عربية. وكانت أعلى معدلات النمو المحققة في السودان (8.3%)، ومصر (6.5%)، والإمارات (5.8%) وكل من تونس وموريتانيا (5%)، وفلسطين (4.7%)، وقطر (4.3)، والسعودية (4.1%)، وكل من البحرين وجيبوتي واليمن (4%). كما بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي 3.9% في الاردن، و3.7% في ليبيا، و 3.6% في كل من الجزائر وسلطنة عمان والكويت. كما تحول معدل النمو في سوريا من (سالب 1.8%) إلى موجب 2.5%. وفي المغرب من (سالب 0.7%) إلى موجب 0.9%. (انظر الجدول رقم 1).

2-2-2 التوازن الداخلي:

سجل مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفاضاً في تسع دول عربية من اصل سبع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. فقد انخفضت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي في الامارات بحوالي 13 نقطة مئوية (من 15% عام 1999 إلى 2% خلال العام)، وفي سلطنة عمان بحوالي 3.8 نقطة مئوية (من 6.9% إلى 3.1%)، وفي قطر بحوالي 3.2 نقطة مئوية (من 3.8% إلى 0.6%)، وفي المغرب بحوالي 1.7 نقطة مئوية (من 2.4% إلى 0.7%)، وبأقل من نقطة مئوية واحدة في كل من الأردن والسودان وجيبوتي ومصر وتونس.

كما تمكنت كل من الكويت والسعودية واليمن من تحويل العجز المسجل عام 1999 إلى فائض خلال العام، إذ سجلت الكويت فائضا نسبته 13.6% خلال العام مقابل عجز نسبته 16% عام 1999، مما يعني انخفاض العجز بحوالي 29.6 نقطة مئوية فيما بين العامين. وسجلت السعودية فائضا نسبته 5.1% مقابل عجز نسبته 6.8% بانخفاض قدره 11.9 نقطة مئوية، واليمن فائضا نسبته 4.2% مقابل عجز نسبته 0.4% بانخفاض قدره 4.6% نقطة مئوية. وسجلت ليبيا انخفاضا في نسبة الفائض من 15.3% عام 1999 إلى 8.0% خلال العام، فيما ظلت نسبة الفائض ثابتة في موريتانيا (2.2%) خلال العامين.

من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى ارتفاع نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بحوالي 9.4 نقطة مئوية (من 14.9% عام 1999 إلى 24.3% خلال العام)، وفي البحرين بحوالي 2.1 نقطة مئوية (من 6.4% إلى 8.5%)، وفي الجزائر بحوالي نقطة مئوية واحدة (من 0.3% عام 1999 إلى 1.3% خلال العام) انظر الجدول رقم (2).

2-2-3 التوازن الخارجي:

شهد العام تطورا إيجابيا في مجال تقليص نسبة عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات من الناتج المحلي الإجمالي في ست دول عربية من اصل تسع عشرة دولة عربية توافرت عنها البيانات. وفي هذا المجال تشير البيانات التقديرية إلى انخفاض هذه النسبة في لبنان بحوالي4.2 نقطة مئوية (من 22.3% عام 1999 إلى 18.1% خلال العام)، وفي السودان بحوالي 2.3 نقطة مئوية (من 4.4% إلى 2.1%)، وفي فلسطين بحوالي 2.2 نقطة مئوية (من 28% إلى 25.8%)، وبأقل من نقطة مئوية في كل من جيبوتي وموريتانيا ومصر.

كما تمكنت كل من البحرين وسلطنة عمان من تحويل العجز المسجل عام 1999 إلى فائض خلال العام، اذ سجلت البحرين فائضا نسبته 9.3% خلال العام مقابل عجز نسبته 5% عام 1999، مما يعني انخفاض نسبة العجز بحوالي 14.3 نقطة مئوية، وسجلت سلطنة عمان فائضا نسبته 13.3% مقابل عجز نسبته 0.8% بانخفاض قدره 14.1 نقطة مئوية.

من جهة أخرى تشير التقديرات المتوافرة إلى استمرار كل من الكويت وقطر والجزائر والإمارات وليبيا وسوريا واليمن والأردن في تحقيق فائض في

الحساب الجاري، إذ ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الكويت من 17.0% إلى 39.4%، وفي قطر من 17.8% إلى 19.2%، وفي الجزائر من 0.1% عام 1999 إلى 18.9% خلال العام، وفي الإمارات من 1.1% إلى 16.6%، وفي السعودية من 0.3% إلى 9.4%، وفي ليبيا من 6.9% إلى 8.6%، وفي سوريا من 1.2% إلى 5.6%، وفي اليمن من 2.9% الى 8.7%، فيما انخفضت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي في الأردن من 5% إلى 1.6%.

وتشير البيانات التقديرية إلى ارتفاع نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في المغرب بحوالي 1.6 نقطة مئوية (من 0.5% عام 1999 إلى 2.1% خلال العام)، وفي تونس بحوالي نقطة مئوية واحدة (من 2.2% إلى 3.2%). انظر الجدول رقم (3).

2-2-4 معدل التضخم:

توضح البيانات أن جميع الدول العربية التي توافرت عنها بيانات وعددها تسع عشرة دولة سجلت معدلات للتضخم خلال العام لم تتجاوز 8% باستثناء اليمن التي بلغ معدل التضخم فيها خلال العام 12.1%. وقد سجل معدل التضخم انخفاضا في خمس دول عربية، اذ انخفض بحوالي 8 نقاط مئوية في السودان (من 16% عام 1999 إلى 8% خلال العام)، وبحوالي 2.3 نقطة مئوية في الجزائر (من 2.6% إلى 0.3%) وباقل من نقطة مئوية في كل من السعودية ومصر وجيبوتي. كما شهد ثباتا في كل من البحرين وقطر ولبنان.

من جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع في معدلات التضخم في كل من اليمن بحوالي 2.9 نقطة مئوية (من 9.2% إلى 12.1%)، وفي الإمارات بحوالي 1.4 نقطة مئوية (من 1.5% الى 2.9%)، وفي المغرب بحوالي 1.2 نقطة مئوية (من 0.7% إلى 1.9%)، وبأقل من نقطة مئوية في كل من الأردن وسوريا وتونس وسلطنة عمان وليبيا وفلسطين و الكويت وموريتانيا. (انظر الجدول رقم 4).

وبصفة عامة شهد المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية (الموازين الداخلية والخارجية ومعدل التضخم) تحسناً ملحوظاً، إذ أصبح موجبا بمقدار (1.2)، مما يدل على تحقيق تحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية مقارنة بعام 1999 ويعزى ذلك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك ايجابياً

علـــى الإيـــرادات العامـــة للـــدول المنـــتجة للنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4.1%. (انظر الجدول رقم 5).

إطار رقم (1)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

فـــي محاولـــة لقياس أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية قامت المؤسسة منذ عام 1996 بتأسيس مؤشر مركب يقيس درجة التحسن أو الـــتراجع فـــي مـــناخ الاســـتثمار في الدول العربية تم تضمينه في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية عام 1995.

تســـتند المنهجـــية التـــي تم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبـــة للاستثمار إلى أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابلـــه عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم وسعر صرف غـــير مغالى فيه وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.

تقـــع الخصائص الأربعة الأولى ضمن السياسات الاقتصادية وتمثل محصلة ونتائج لسياســـات تم اتباعها خلال فترات زمنية محددة ويمكن الاعتداد بها ومقارنتها مع فترات سابقة.

شـــمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعة السياســـات الـــنقدية، مجموعـــة سياســـات المعـــاملات الخارجية. أما فيما يتعلق بالـــتطورات النوعـــية المـــتعددة التي تؤثر في مجمل المناخ مثل درجة الاستقرار السياســـي، الـــتطورات التشـــريعية والمؤسسية، تنمية الموارد البشرية وما يتم من خطوات في مجال الترويج للقطر أو قطاعات الاقتصاد أو المشاريع فإن المؤشر لا يعكسها وتعمل المؤسسة على ترقية أسلوب تقديرها لقياس كفاءة وفاعلية هذه النظم بإعطـــاء درجـــات دنـــيا وأخـــرى قصوى لتضمينها تدريجيا في حساب المؤشر المركب.

والمؤشرات الفرعية التي يتكون منها المؤشر المركب هي:
أ- مؤشـــر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

ب- مؤشـــر العجـــز فـــي ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يســـتخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي للاقتصاد.

ج- مؤشـــر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

اعتمدت طريقة تطبيق منهجية المؤشر المركب على عدة أمور أهمها:

- الحصـــول علـــى المعلومـــات الارتكازية للسنة السابقة لكل مؤشرات مجموعة السياسات المشار إليها.
- الحصول على المعلومات لسنة التقرير.
- حساب التغير في المؤشر وحساب الأوزان الرقمية لمجموعات السياسات.
- حساب التغير العام في السياسات الاقتصادية التجميعية.

ولتوضيح الطريقة الحسابية التي اعتمدت لقياس المؤشر المركب (انظر الجداول 2،3، 4، 5) نعطي المثال التالي:

- فـــي حالة أن الدولة (أ) حققت نسبة عجز في الميزانية العامة قدرها (5.4%) عـــام 1999، وأخـــرى قدرها (2%) عام 2000 فإن ذلك يعنى انخفاض العجز بحوالي 3.4 نقطة مئوية، ويصبح الوزن الرقمي هو 3 درجات.
- أما فيما إذا حققت الدولة (ب) فائضا نسبته 2% عام 1999، وعجزا نسبته (2 %) عـــام 2000 فـــإن ذلـــك يعني ارتفاع العجز بحوالي 4 نقاط مئوية ويصبح الـــوزن الرقمي سالب واحد. وهكذا طبقا للحدود الدنيا والقصوى المستخدمة في تقدير الأوزان.
- أما إذا حققت الدولة (ج) فائضا خلال العامين فيحسب التغير في المؤشر على أســـاس الابـــتعاد عن نقطة التوازن أي نقطة الصفر مع اتباع الطريقة ذاتها فيما يـــتعلق بالأوزان الرقمية وما ينطبق على هذا المثال ينطبق على بقية المؤشرات الفرعية الاخرى.

ويعـــرف المؤشـــر المركـــب حســـابيا بأنـــه متوســـط متوسطات المؤشرات الثلاثة (متوســـط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية، متوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية).

تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

تشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة 1995-2000 إلى أن المؤشر قد سجل تحسناً للأعوام الثلاثة الأولى محققاً أعلى ارتفاع له عام 1997، إذ بلغ 1,1 مقـابل 1.05 و 1.03 لعامي 1995 و 1996 على التوالي. فيما سجل قيمة سالبة عام 1998 قدرها (0.1) نتيجة لتدني أسعار النفط خلال العام. وفي المقابل سجل قيمة موجبة قدرها (0.9) عام 1999 بسبب التحسن الذي شهدته أسعار النفط العالمية. وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية.

أمـا فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تحسنا ملحوظا إذ أصبح موجباً بمقدار 1.2 ممـا يـدل علـى تحقيق تحسن في مناخ الاستثمار في الدول العربية مقارنة بعام 1999 ويعـزى ذلـك إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك ايجابياً على الإيرادات العامة للـدول المنـتجة للـنفط مما أدى إلى تحسن المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام ليصل إلى 4.1% .

السنوات البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معـدل النمو الحقيقي	–	%2	%4	%2.5	%2.8	%4.1
ميزان المالية العامة% للناتج المحلي الإجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في 4 دول	تحسن في 10 دول تراجع في 4 دول	تحسن في 11 دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في 5 دول تراجع في 10 دول	تحسن في 8 دول تراجع في 6 دول	تحسن في 14 دولة تراجع في 3 دول
ميزان الحساب الجاري % الناتج المحلي الاجمالي	تحسن في 11 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 8 دول تراجع في 3 دول	تحسن في 12 دولة تراجع في 7 دول	تحسن في 4 دول تراجع في 7 دول	تحسن في 13 دولة تراجع في دولتين	تحسن في 17 دولة تراجع في دولتين
معدل التضخم	انخفض في 4 دول ارتفع في 12 دولة	انخفض في 11 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 15 دولة ارتفع في 4 دول	انخفض في 7 دول ارتفع في 6 دول	انخفض في 13 دولة ارتفع في 3 دول	انخفض في 5 دول ارتفع في 11 دولة
المؤشر المركب	**1.05**	**1.03**	**1.1**	**(0.1)**	**0.9**	**1.2**

3. التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي:

شـــهد العـــام اهـــتماماً ملحوظاً من الدول العربية باستكمال وتطوير تشريعات ومؤسسات الاســـتثمار فـــي أقالـــيمها. وقد أتضح ذلك بصورة جلية من خلال ما تبنته هذه الدول من تشريعات جديدة ذات علاقة بالاستثمار، أو تنقيحها للتشريعات السارية. ففي إطار استكمال تشـــريعات الاستثمار شهد كل من لبنان والكويت، وهما من بين الدول العربية القليلة التي لـــم يســـبق لهـــا تبني تشريعات خاصة بالاستثمار، جهوداً مكثفة وقطعتا شوطا مقدراً في مناقشـــة مشروعي قانونين خاصين بالاستثمار على مستوى مجلسي النواب والوزراء في كـــل مـــنهما. واســـتحدث العراق صندوقاً للتنمية بغرض تمويل نشاطات القطاع الخاص والقطاعيـــن التعاوني والمختلط، وذلك في إطار برنامج تفعيل الاقتصاد الوطني. كما تبنى الأردن قانونـــاً جديـــداً لمنطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لتنشيط الاقتصاد، وآخر للمنافسة غـــير المشـــروعة والأســـرار الـــتجارية وتشـــريعاً خاصاً بالرسوم والنماذج الصناعية. وأصـــدرت البحرين قانوناً خاصاً بحماية الصناعات ذات المنشأ الوطني. وأجاز السودان قـــانون القـــيمة المضـــافة وإلغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم على التجهيزات الرأســـمالية للمشـــروعات الاســـتثمارية. كما تبنت سلطنة عمان النظام الخاص ببراءات الاخـــتراع والـــنظام الخاص بتملك العقارات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى قرار يحكم قواعد المنشأ وآخر لتنظيم مكاتب التمثيل التجاري الأجنبية. وفي المملكـــة العربـــية الســـعودية تمت الموافقة على نظام الاستثمار الأجنبي الجديد ولائحته التنفـــيذية. وكذلـــك الحـــال في دولة قطر التي أصدرت قانوناً لتنظيم استثمار رأس المال الأجنبـــي في النشاط الاقتصادي. كما أصدرت ليبيا عدداً من القرارات التي تنظم عمليات التصـــدير والاســـتيراد وخطـــوط الائتمان المرتبطة بها. وفي تونس تم استحداث تشريع خـــاص بالوثـــائق والتوقـــيعات والتجارة الإلكترونية. كما صدر في العراق قانون خاص بتنظـــيم الوكالـــة الـــتجارية. أما في اليمن فقد صدر قانون جديد خاص بالسلطة المحلية وقانون آخر جديد للبنك المركزي. ومن ناحية أخرى وفي مجال تنقيح تشريعات الاستثمار الســـارية بذلـــت عـــدة دول عربـــية جهوداً حثيثة في سبيل تجويد أحكام ونصوص تلك التشريعات وجعلها أكثر جاذبية ومرونة للمستثمرين وفي هذا الإطار أجاز السودان تعديل قـــانون تشـــجيع الاستثمار لسنة 1999. وعدل الأردن قانون تشجيع الاستثمار بما يعطي لمجلـــس الـــوزراء الحق في منح حوافز وضمانات ومزايا للاستثمارات التي تخدم أهداف الاقتصـــاد الوطني. كما أحلت سوريا القانون رقم 10 لسنة 1991 لتشجيع الاستثمار محل المرســـوم التشـــريعي رقم 69/348 وأصدرت قرارات تنفيذية لتفعيل أحكام المرسوم رقم 72/84 بشأن الاستثمار في المناطق الحرة بالإضافة إلى تبنيها للعديد من التشريعات التي تمكن المستثمرين الأجانب من تملك العقارات التي تحتاج إليها استثماراتهم وتحقق مرونة أكـــبر فـــي مجال الحصول على القطع الأجنبي وحق تحويل الأموال إلى الخارج. أما في لبـــنان فقـــد تـــم إدخال العديد من التعديلات على تشريعات الضرائب والرسوم الجمركية

بغـــرض تخفيضها. كما باشرت موريتانيا تنقيح قانون الاستثمار الساري منذ عام 1989. أمـــا المغـــرب فقد تبنى العديد من التوجهات التشريعية نحو زيادة الإعفاء الضريبي على واردات المشـــاريع الاســـتثمارية بالإضافة إلى تخفيضات ضريبية أخرى على الشركات الأجنبـــية. وفـــي مصـــر تم إدخال العديد من التعديلات على التشريعات السارية المتعلقة بالاســـتثمار لعل أهمها تعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الذي يقضي بإلغاء الضـــريبة علـــى نـــاتج التعامل في الأوراق المالية وتعديل بعض أحكام قانون ضمانات وحوافـــز الاستثمار الذي يعفي من ضريبة زيادات رأس مال الشركات التي من شأنها أن تـــؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لمدة خمس سنوات. أما في ليبيا فقد عدل قانون مزاولة الأنشطة الاقتصادية بما يوجب ألا يقل رأس مال الشركات المساهمة عن مليون دينار ليبي وألا يقـــل عدد المساهمين فيها عن خمسمائة مساهم مع وجوب أن تسوي الشركات القائمة أوضـــاعها بمـــا يتماشـــى مع هذا التعديل. كما صدرت عدة تشريعات في تونس تتناول تخفـــيض بعـــض الاداءات الجمركية وتحديد بعض الأنشطة المنصوص عليها في قانون تشـــجيع الاستثمار وتنقيح القرار الصادر بتشجيع الاستثمارات الجديدة. أما في العراق فقد صـــدر قـــرار بإعفـــاء أربـــاح المشـــاريع المنتجة للسلع والخدمات المشمولة بالبرنامج الاســـتثماري من ضريبة الدخل بالكامل لمدد مختلفة وفقاً لنوع المشروع ووسائل إنتاجه. وفـــي اليمن صدر العديد من التعديلات على التشريعات السارية المتعلقة بالاستثمار ومن أهمها قانونا التموين وقانون الترويج السياحي.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالأوضاع المؤسسية فقد شهد العام تطورات إيجابية تمثلت في حرص معظـــم الدول العربية على استكمال اطر مؤسساتها المعنية بتشجيع وترويج الاستثمار في أقالـــيمها. فقـــام الأردن بإنشاء وحدة لتشجيع الاستثمار في وزارة الداخلية بغرض متابعة معـــاملات المســـتثمرين، ووحـــدة أخـــرى لـــترويج الاستثمار بالإضافة إلى وحدة رقابة متخصصـــة في وزارة الصناعة والتجارة. كما أنشأ لبنان مجلساً خاصاً بتنمية الصادرات بالإضافة إلى تبنيه للنظامين الداخلي والمالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يختص أساســـا بتقديم التوصيات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، في حين قامـــت البحرين بتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية. وأعاد السودان بناء سوق النقد الأجنبـــي وهيكلة الجهاز المصرفي. وأنشأت السعودية هيئة عامة للاستثمار تعنى بتشجيع الاستثمار والإشراف على عملياته والإجراءات المتعلقة به، كما قامت قطر بإنشاء المجلس الأعلـــى للاســـتثمار وأسندت إليه مسؤوليات إدارة استثمار احتياطي الدولة. أما ليبيا فقد ألغـــت معظـــم اللجـــان الشـــعبية العامة (الوزارات) وأبقت على أربع منها هي الاتصال الخارجـــي والـــتعاون الدولـــي (الخارجـــية)، والوحـــدة الأفريقية، والعدل والأمن العام، والاقتصـــاد والمالية بالإضافة إلى أمينين مساعدين للجنة الشعبية العامة (مجلس الوزراء) أحدهما للإنتاج والآخر للخدمات مما تترتب على ذلك أن أصبحت كل القطاعات تدار على مســـتوى الشـــعبيات. وفـــي تونس تم تغيير تشكيل ومهام واسم المجلس الأعلى للتصدير

ليصبح المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار الذي عهدت إليه بشكل خاص مسؤوليات رسم استراتيجيات التصدير والاستثمار ويرأس المجلس رئيس الجمهورية وتتكون عضويته من اثني عشر وزيراً ومحافظ البنك المركزي والأمين العام لاتحاد الصناعة والتجارة ورئيس اتحاد الفلاحة والصيد البحري، كما تم تأسيس المجلس الأعلى للترقية وتحديد مهامه وتشكيله وإدارته.

مما تقدم وبنظرة شاملة على المستوى القومي يمكن أن نسجل بأن التوجه العام للدول العربية فيما يتعلق بالتشريعات ذات العلاقة بالاستثمار ومؤسساته خلال السنة موضوع التقرير كان توجهاً إيجابياً عني باستكمال تلك التشريعات وتجويد أحكامها ونصوصها، كما عني بترقية أطر المؤسسات المعنية بترويج الاستثمار وإدارته.

4. الجهود الترويجية:

واصلت الدول العربية خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين وتطوير قدرات وفاعلية أجهزتها الوطنية المعنية بترويج الاستثمار لمواجهة تحديات المنافسة العالمية بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، بالإضافة إلى اعتماد أساليب حديثة ومنهجية تنافسية والاعتماد على الترويج للقطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وترويج الفرص الاستثمارية ذات الجدوى الفنية والاقتصادية والمالية.

وفيما شكلت الجهود الترويجية في الدول العربية خلال عام 2000 امتدادا واستكمالا للجهود المبذولة خلال السنوات الماضية، إلا أنها تميزت بزيادة وعي الأجهزة العربية بتقنيات ووسائل الترويج الشيء الذي يمكن ان ينعكس إيجابيا على نوعية وفاعلية هذه الجهود. كما عملت الدول العربية على إرساء وترسيخ مفاهيم التخصص الترويجي المتمثل أولا في إبراز صورة إيجابية عن البلد من حيث الجاذبية الاستثمارية، وثانيا استهداف استثمار الفرص التي تأكدت جدواها الأولية وثالثا دعم خدمات الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالأنشطة الترويجية الأخرى المذكورة بالتفصيل في البند (16) الخاص بالجهود الترويجية القطرية فيلاحظ أن عام 2000 شهد ارتفاعا وتحسنا ملحوظا في هذه الأنشطة من حيث العدد والنوعية، خاصة فيما يتعلق بالمؤتمرات والندوات التي عقدت على المستوى العربي المشترك والمستوى القطري والعالمي، والتي تناولت مواضيع اقتصادية ذات علاقة مباشرة بالوضع الإقليمي للمنطقة بمشاركة مؤسسات عالمية متخصصة. وقد عقدت عدة دول عربية ما يقارب أحد عشر مؤتمرا أو ندوة خلال السنة، كما شهدت بعض الدول الأخرى نشاطا مكثفا في هذا المجال. ومن جهة أخرى شهد العام عقد العديد من الندوات للترويج للاستثمار في الدول العربية وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان والصين وكوريا الجنوبية والهند وباكستان.

أما فيما يتعلق بتنفيذ زيارات جماعية للترويج واستضافة الوفود الراغبة في الاستثمار، فقد شهد العام زيارات الوفود على أعلى المستويات الرسمية والأهلية فيما بين عدد من الدول العربية بالإضافة إلى استهداف عدد من الدول الصناعية لجذب مستثمريها شملت الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا وشرق وجنوب شرق آسيا.

فيما يتعلق بإصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة، فقد قامت بعض المنظمات والاتحادات العربية وبعض أجهزة الاستثمار العربية بعرض فرص استثمارية على المستوى الوطني والإقليمي من بينها عدد من المشاريع الكبرى.

كما استمر خلال العام إنشاء لجان ومجالس أعمال مشتركة جديدة بين الدول العربية والدول الأجنبية، إضافة إلى اللجان المشتركة فيما بين الدول العربية، وإعمال دور اللجان القائمة، وقيام معظم الدول العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية فيما بينها، واتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار، واتفاقيات ثنائية للحد من الازدواج الضريبي، واتفاقيات أخرى لتوثيق أواصر التعاون الاقتصادي.

من جهة أخرى يلاحظ زيادة عدد الدول العربية التي أقامت مواقع خاصة بأجهزتها الوطنية لترويج الاستثمار على شبكة الإنترنت العالمية، في اعتماد للتقنيات المتقدمة عند استعراض مناخ الاستثمار والمزايا الخاصة بالدولة والفرص الاستثمارية المتوافرة فيها على موقعها الشبكي.

5. أسواق المال العربية:

تراجع **أداء أسواق المال العربية** التسع التي يرصد تطوراتها صندوق النقد العربي (الأردن، البحرين، السعودية، الكويت، المغرب، تونس، سلطنة عمان، لبنان، مصر) ماعدا أسواق تونس ومصر. فقد انخفضت قيمتها السوقية الإجمالية من 149.2 مليار دولار نهاية العام 1999 إلى حوالي 148.2 مليار دولار نهاية العام موضوع التقرير، بما نسبته 0.66%، تصدرتها حصة السعودية بنسبة 45%. في حين ارتفع عدد الشركات المدرجة من 1634 نهاية عام 1999 إلى 1678 نهاية العام، تصدرتها حصة مصر بنسبة 64%. وقد انخفض حجم التداول في الأسواق التسع من 10.9 مليار دولار نهاية عام 1999 إلى 7.3 مليار دولار نهاية العام، كما انخفض عدد الأسهم المتداولة من 1950 مليون سهم إلى 1531 مليون سهم للفترة ذاتها. انظر الجدول رقم (6).

أمـــا أســـواق المـــال العربية غير الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي (وهي الإمـــارات، السودان، العراق، فلسطين، وقطر) فان البيانات المتوافرة عنها تشير إلى أن ثلاثـــا مـــنها شـــهدت نشاطا ملحوظا خلال العام مقارنة مع عام 1999. فقد ارتفع حجم الـــتداول في كل من سوق الخرطوم للأوراق المالية وسوق بغداد للأوراق المالية وسوق فلسطين للأوراق المالية بمعدلات بلغت 269% و 67% و 26% على التوالي، فيما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في كل من سوق بغداد وسوق فلسطين بحوالي 52% و 35% على التوالي. أما سوق الأوراق المالية في دولة الإمارات (والتي تشمل سوقي أبو ظبي ودبي) فقد شهدت تراجعا في النشاط بمعدل حوالي 26%، كذلك انخفض مجمل النشاط في سوق الدوحة للأوراق المالية سواء من حيث عدد الأسهم المتداولة (انخفاض نسبته 10.5%) أو قيمة الأسهم المتداولة (انخفاض نسبته 29.5%).

6. الاستثمارات العربية البينية:

توضـــح البـــيانات التي توافرت في هذا الشأن بأن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشـــاريع التـــي تم الترخيص لها خلال العام بلغت حوالي 2278.2 مليون دولار كان معظمها من السعودية والكويت ودولة الإمارات مقارنة مع حوالي 2183.4 مليون دولار خـــلال عـــام 1999. وعليه تكون هذه الاستثمارات البينية قد سجلت زيادة قدرها 94.8 مليون دولار أو ما نسبته 4.3%.

بلغ عدد الدول العربية المضيفة لهذه الاستثمارات (13) دولة عربية، حيث جاءت تونس فـــي رأس قائمـــة الدول المضيفة باستثمارات عربية قدرها 669.4 مليون دولار، تلتها لبنان (350 مليون دولار)، والسودان (330.5 مليون دولار)، والإمارات العربية المتحدة (196 مليون دولار)، وسوريا (191 مليون دولار) ومصر (112.0 مليون دولار). وقد اســـتحوذت هذه الدول الست على حوالي 81.2% من جملة التدفقات الاستثمارية البينية. أنظر الجدولين رقمي (8) و (10).

وعلـــيه بلـــغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية البينية خلال الفترة 1985-2000 حوالي 15.45 مليار دولار. أنظر الجدول رقم (7).

من جهة ثانية توضح البيانات التقديرية لعام 2000 أن الدول العربية استقبلت خلال العام ما مقداره 9.5 مليار دولار كاستثمارات أجنبية مما يؤكد حقيقة تحسن المناخ الاستثماري فـــي الـــدول العربية بشكل عام وتنامي ثقة المستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار في الدول العربية.

7. موجز أنشطة المؤسسة:

بلغت عمليات الضمان التي نفذتها المؤسسة حتى نهاية عام 2000 حوالي 103.2 مليون دولار مقارنة مع حوالي 157.5 مليون دولار عام 1999.

شملت العقود المبرمة ثلاثة وستين عقدا وسبعة ملاحق واتفاقيتين لاعادة التأمين منها اثنان وستون عقدا في إطار نظام ضمان الصادرات وأربعة ملاحق لعقود ضمان سارية بقيمة إجمالية بلغت 87.0 مليون دولار، وعقد لضمان الاستثمار وثلاثة ملاحق لعقود ضمان استثمار سارية في إطار نظام ضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية 16.2 مليون دولار. وبلغ عدد الدول المصدرة للسلع ورأس المال عشر دول بالإضافة إلى شركة عربية أجنبية مشتركة.

من جهة أخرى صرفت المؤسسة خلال العام عشرة تعويضات عن تحقق خطر تجاري (عدم سداد) بقيمة 5.27 مليون دولار، تم استرداد ما قيمته 0.01 مليون دولار منها وبذلك يكون صافي التعويضات المدفوعة وغير المستردة حتى نهاية العام 5.26 مليون دولار.

فيما يتعلق بالأنشطة المكملة والخدمات المساندة لنشاط الضمان واصلت المؤسسة خلال العام تقديم خدماتها في ثلاثة مجالات رئيسية **تشمل بث الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية.** وقد شهد العام إصدار تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 1999 والبدء بإعداد تقرير عام 2000، وإصدار (6) أعداد من الخلاصات المركزة تناولت عدة مواضيع حيوية، وإصدار (12) عددا من النشرة الشهرية تم خلالها رصد وتحليل الاتجاهات المتعلقة بالاستثمار على المستويات القطرية والإقليمية والدولية وعرض فيها (51) فرصة استثمارية. وقد أعدت المؤسسة (9) أوراق تعريفية قدمت في ملتقيات ودورات تدريبية شاركت فيها المؤسسة وأصدرت المؤسسة (10) بيانات صحفية غطت أنشطتها وإصدارتها. ونظمت المؤسسة ورشة عمل إقليمية وشاركت في اللجنة التحضيرية للإعداد للمؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين العرب. واستمرت في توفير فرص تنمية الموارد البشرية في الدول العربية في مجالات اختصاصات تلك الموارد البشرية. من ناحية أخرى واصلت المؤسسة خلال العام أتمتة أداء العمل اليومي وإدارة الموقع الشبكي الخاص بها، واستمرت في تنفيذ برامج تنمية قدرات العاملين من خلال التدريب المكثف ورصد الأداء.

إطار رقم (2)
القطاع المصرفي العربي: متطلبات النجاح والتحديات الراهنة

يمثل القطاع المصرفي ركيزة مهمة في الاقتصادات العربية، ويضطلع بدور حيوي في تمويل عدد من المشاريع التنموية مما أهله ليكون في طليعة القطاعات التي تساهم في رفع كفاءة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار. وقد خضع القطاع المصرفي العربي- بدرجات متقاربة- إلى سلسلة من الإصلاحات خلال العقدين الأخيرين سواء على المستوى المؤسسي أو التقني أو البشري أو الرأسمالي. ولعل مرد ذلك إلى كونه أكثر القطاعات الاقتصادية انفتاحا على الخارج وتأثرا بالمستجدات على الساحة العالمية.

حقق القطاع المصرفي العربي خلال عقد التسعينات إنجازات معتبرة تجلت في عدد من المؤشرات منها: توسيع قاعدة الموجودات الإجمالية بمعدل وسطي قدره 6.5%، وزيادة نطاق التسليف والقروض للأنشطة الاقتصادية بنسبة 11.5%، وتعزيز قاعدة حقوق المساهمين وذلك بتدعيم القواعد الرأسمالية والاحتياطيات والأرباح. كذلك استمرت المصارف العربية في تدعيم معدلات الأمان مما ساهم في ارتفاع نسب الأداء المالي والملاءة المالية حيث انعكس ذلك في زيادة نسب حقوق المساهمين إلى كل من الموجودات والودائع وكذلك ارتفاع معدل كفاية رأس المال ومعدلات الربحية.

وعليه يمكن القول ان البيئة المصرفية العربية شهدت تحسنا ملحوظا في السنوات الأخيرة الماضية مدعومة بالتطورات الإيجابية التي شهدتها الاقتصادات العربية في أعقاب سياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي. ومما عزز من تدعيم البيئة المصرفية العربية تزايد الاهتمام بإنشاء وتطوير أسواق الأوراق المالية باعتبارها من المقومات الأساسية لقيام قطاع مالي ذي كفاءة عالية. ولعل من أبرز مظاهر التطور الذي شهده القطاع المصرفي العربي هو التطوير الذي طال الإطار المؤسسي لبعض المصارف العربية للتحول إلى الصيرفة الشاملة وارتياد مجالات جديدة مثل التمويل التأجيري وصيرفة الأعمال وأنشطة أسواق رأس المال والتأمين المصرفي. كما قام عدد من المصارف العربية بولوج مجالات تمويل المشاريع حيث تصاعدت وتيرة القروض المصرفية المشتركة لمشروعات استثمارية أو إنمائية بصيغ تمويلية مبتكرة.

كذلك شهدت البيئة المصرفية العربية ولادة كيانات مصرفية عملاقة نتيجة لعمليات الاندماج والتملك بهدف التوسع في حجم العمليات والربحية وتحقيق وفورات الحجم ووفورات النطاق. من جهة ثانية شهدت الساحة المصرفية العربية نموا متصاعدا في صناعة الصيرفة الإسلامية حيث تم ابتكار عدد من الادوات والخدمات والمنتجات المصرفية والمالية التي تعمل وفق قواعد الشريعة الإسلامية.

لقد نتج عن المستجدات المتسارعة في الصيرفة العالمية عدد من التحديات التي تحتم على القطاع المصرفي العربي وضع تصور متكامل للسياسات والاستراتيجيات الكفيلة بمواجهتها. ويمكن إيجاز أبرز هذه التحديات في النقاط التالية:

- اتساع رقعة المخاطر نظرا للتطورات التي طرأت على الصناعة المصرفية إذ اصبح التمييز بين المصارف والوسطاء الماليين وشركات التأمين وصناديق الاستثمار أقل من ذي قبل بسبب بروز ظاهرة الصيرفة الشاملة. وعليه اتسعت قاعدة المخاطر القانونية والمخاطر التشغيلية ومخاطر السوق ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الصرف.

- اشتداد حدة المنافسة الخارجية من مصارف أجنبية هي في الأصل أكبر حجما وأكثر قدرة على استيعاب واستخدام التقنيات الحديثة، مما يشكل عبئا إضافيا على المصارف العربية لاستثمار المزيد من التكنولوجيا لمواجهة هذه المنافسة.

- الاتجاه العام نحو زيادة معايير كفاية رأس المال وهو اتجاه تسعى إليه لجنة بازل وبنك التسويات الدولية فضلا عن فرض مزيد من معايير الشفافية مما يحتم على المصارف العربية إنشاء أنظمة رقابية متطورة لمواكبة متطلبات الصناعة المصرفية الحديثة.

- ارتفاع درجة التركز والكثافة المصرفية في المصارف العربية بالرغم من صغر حجمها في سوق مصرفية صغيرة ونامية مما يستدعي ضرورة العمل على قيام مصارف عربية كبيرة الحجم لمواجهة المستجدات المستقبلية خاصة ما يتعلق منها بتحرير أسواق المال ودخول المصارف الأجنبية وما يتبعها من منافسة في عقر دار المصارف العربية. ومن المتوقع أن يشهد القطاع المصرفي العربي توجها جديا نحو عمليات الاندماج والتملك في الفترة المقبلة سواء بين البنوك المحلية سعيا وراء الاستحواذ على حصة أكبر في السوق، أو فيما بين البنوك العربية بهدف التوسع خارج الأسواق المحلية.

إطار رقم (3)
دافوس وبورتو اليغرى: العولمة والعولمة المضادة

ما بين (دافوس 30) الذي عقد عام 1999 و (دافوس 31) لعام 2000 جرت مياه كثيرة تحت الجسر: فقد عقدت المنظمات والمؤسسات المالية الدولية عددا من الاجتماعات خلال عام 2000 للوقوف على أحوال الاقتصاد العالمي الجديد. في (دافوس 30) كان المشاركون من قادة العالم السياسيين ورجال المال والأعمال يتحدثون بنشوة ظاهرة عن الاقتصاد الأمريكي الجديد الذي سيقود قاطرة النمو العالمي خلال الحقبة القادمة. أما في (دافوس 31) فلم يكن السؤال عن نسبة النمو التي سيحققها الاقتصاد الأمريكي وإنما عن الحدود التي سيقف عندها التراجع الذي يشهده هذا الاقتصاد ومدى الضرر الذي سيلحق بالاقتصاد العالمي من جراء هذا التراجع... في (دافوس 30) كانت نغمة التفاؤل باقتصاد عالمي جديد مزدهر تطغى على كل الانتقادات والمآخذ على العولمة وإفرازاتها، أما (دافوس 31) فقد عقد في أعقاب ردود الفعل التي صاحبت اجتماعات المؤسسات المالية الدولية في كل من سياتل وبانكوك وبراغ وواشنطن حيث شهدت هذه المدن موجة من المعارضة الشديدة للعولمة وآلياتها.

أما ما جرى في مدينة بورتو اليغرى البرازيلية فقد كان شيئا مغايرا تماما: فقد توافد إليها معارضو "العولمة الشركاتية" من كل فج ولون: منظمات غير حكومية ونقابات عمالية وبرلمانيون اشتراكيون وناشطون في مجال البيئة وحقوق الإنسان... جاءوا لرسم إطار مختلف لعولمة بديلة تكون نصيرا للضعيف ومنصفة للفقير... عولمة تأخذ في الحسبان الإنسان قبل التجارة، والحياة والبيئة قبل المال.

انعقدت فعاليات (دافوس 31) تحت شعار "**المحافظة على النمو المستدام وتجسير الانقسامات**"، إلا أن هذا الشعار فتح الباب على مصراعيه لمزيد من الانتقادات وصلت إلى درجة اتهام منظري العولمة بالكيل بمكيالين ومحاولة إجراء عمليات تجميل سطحية للعولمة. ففي الوقت الذي شهد فيه منتدى (دافوس 31) حوارات هادئة حول إعادة النظر في أبعاد العولمة ومشكلة ديون دول العالم الثالث، ارتفعت في بورتو اليغرى حرارة المواقف المتشددة ضد العولمة المتهمة "بعولمة الفقر" و"النهب المنظم لخيرات الدول النامية".

جاء في البيان الختامي للمنتدى الاجتماعي العالمي الأول المنعقد في مدينة بورتو اليغرى:

يشـــكل المنتدى الاجتماعي العالمي أرضية دولية جديدة لخلق وتبادل مشروعات اجتماعية واقتصادية تعزز حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة. ويسعى المنتدى إلى فتح قنوات الحوار والاتصال لمناقشة عدد من الموضوعات مثل:

* بناء سياسات اقتصادية تعزز التطور الإنساني.
* تطوير استراتيجيات دولية لتنظيم المنظمات القاعدية.
* تطويـــر مقـــترحات لإدخال الديمقراطية للمؤسسات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد والبنك الدوليين.
* تأثير الشركات متعددة الجنسيات في المجتمعات المحلية.

ويســـعى القـــائمون على المنتدى الاجتماعي العالمي إلى تنظيم المنتدى بصفة سنوية وفي التوقيـــت نفســـه الـــذي يتم فيه تنظيم المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، تعبيرا عن رفضـــهم لكـــل الطروحات التي يتبناها المنتدى الاقتصادي، ومن أجل الانتقال من مرحلة مناهضـــة تيار العولمة سلبيا بالاحتجاجات والمظاهرات إلى خطوة اكثر إيجابية تتمثل في وضع أجنده عملية وقرارات وتوصيات يمكن طرحها على الرأي العام العالمي.

إطار رقم (4)
إعلان بانكوك: الحوار العالمي والمشاركة الديناميكية

اختتمت في التاسع عشر في شباط/ فبراير 2000 أعمال المؤتمر العاشر لسكرتارية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) الذي انعقد في العاصمة التايلندية بانكوك. وقد صدر في نهاية فعاليات المؤتمر – التي استمرت ثمانية أيام– إعلان بانكوك الذي أكد ضرورة الالتزام بنظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انصافا ونزاهة ويعمل بأقصى قدر من الشفافية وبصورة غير تمييزية. كما شدد الإعلان– الذي صدر تحت شعار "الحوار العالمي والمشاركة الديناميكية" – على أهمية تسوية كافة القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والالتزام بتنفيذ كامل بنود المعاملة الخاصة والتفضيلية وتسهيل إجراءات الانضمام للمنظمة. كذلك ركز الإعلان على الأهمية التي توليها الدول النامية للجولة الجديدة للمفاوضات متعددة الأطراف مؤكدا ضرورة أن تأخذ هذه المفاوضات البعد الإنمائي في الاعتبار وصولا إلى تحقيق تطلعات وآمال هذه الدول والسعي الدؤوب لتحويل هذه الآمال إلى واقع ملموس.

وفيما يلي أهم البنود والنقاط التي حواها الإعلان:

"نحن الدول الأعضاء في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المجتمعين في بانكوك بتايلاند في الفترة من 12–19 فبراير 2000 في الدورة العاشرة للمؤتمر نتفق ونعلن ما يلي:

* جاء المشاركون في المؤتمر للتداول في استراتيجيات إنمائية في عالم يزداد ترابطا، وللتشاور في طريقة لابتكار أداة فاعلة للتنمية. إن الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع هي تعزيز النمو والتنمية المستدامة والسعي إلى بسط قواعد المساواة والمشاركة من قبل الجميع في إطار الفرص التي أوجدتها الثورة التكنولوجية والعولمة وتحرير الأسواق. ولقد تبين للمشاركين مدى جسامة التحدي الذي يواجهه العالم والمتمثل في ترجمة المفاهيم المتفق عليها إلى إجراءات فاعلة ومؤثرة.

* أن العولمة عملية مستمرة تتيح فرصا وتثير مخاطر وتحديات: فقد وسعت آفاق التقدم التكنولوجي وفرص الاندماج في الاقتصاد العالمي، إلا أنها تثير خطر التهميش للدول الأقل نموا مما يخلق درجة أعلى من عدم التماثل والاختلال في الاقتصاد العالمي. ويرى المشاركون أن العولمة يمكن أن تمثل دافعا قويا وديناميكيا لتحقيق التنمية المستدامة إذا ما أحسن تدبيرها وتم وضع القواعد اللازمة للتنمية المستدامة والمنصفة على الصعيد العالمي.

* إن الـتحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية تتمثل في ضمان الاندماج الفاعل في الـنظام الـتجاري العالمـي والتغلب على مشكلة الديون واستقطاب تدفقات مالية كافية لاحداث التنمية والمحافظة على معدلات النمو وتعزيز القدرات التكنولوجية والتنافسية. لقـد أتـاح المؤتمر فرصة للمجتمع الدولي للتركيز على مشكلة الفقر التي تعاني منها غالبـية الـدول النامـية، وتزايد عدم المساواة بين الدول وداخل الدولة الواحدة. ومن المؤكد أن تفشي ظاهرة الفقر واتساع الفجوة بين الدخول يخلقان بؤر توتر اجتماعي قد يفضي إلى تقويض الاستقرار العالمي.

* مـن المهـم بـذل جهـود حثيـثة لصـالح الـدول التي تواجه خطر التهميش نتيجة لافـتقارها إلـى القـدرة علـى المنافسـة وعدم تمكنها من الاستفادة من الفرص التي توفـرها العولمـة. وفـي هـذا الصـدد ينبغـي ايلاء أهمية خاصة للقارة الأفريقية التـي تزخـر بإمكانـات وافـرة. كمـا يؤكـد المؤتمر أهمية أن تسترشد السياسات الوطنـية والدولـية بالشـعور بالتضـامن والإحسـاس بالمسـؤولية الأخلاقـية تجاه الآخريـن لـيس مـن بـاب الواجـب الأخلاقـي فحسـب بل باعتبار هذين المبدأين شرطين لازمين لتحقيق الازدهار والأمن العالميين.

* على "اونكتاد" أن تساهم بصورة فاعلة في تحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالتجارة والاسـتثمار والتكنولوجـيا والتنمـية المستدامة. وأن تقوم بدور نشط في التوصل إلى توافـق الآراء في كافة القضايا ذات العلاقة بالتنمية والتجارة وذلك بإدارة حوار مفتوح ومنـتظم حـول هـذه المسائل التي تحظى باهتمام عالمي بين كافة الشركاء في عملية التنمية بغية تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية في القرن الحادي والعشرين".

إطار رقم (5)

مؤتمر الكوميسا 2000

خطوة في الاتجاه نحو تحرير التجارة وتبادل الاستثمارات في أفريقيا

شـــهدت القاهـــرة خلال الفترة 28–29 شباط/فبراير 2000 انعقاد المؤتمر العاشر للسوق المشـــتركة لشـــرقي وجنوب أفريقيا (كوميسا). وقد اعتبر المؤتمر بمنزلة انطلاقة حقيقية للـــتجمع الأفريقـــي حيث تم الإعلان عن انشاء مؤسسة إقليمية للاستثمار وتأسيس أخرى لضمان ائتمان الصادرات ضد المخاطر السياسية.

يضم التجمع الاقتصادي الأفريقي (21) دولة أفريقية هي أنجولا، بوروندي، جزر القمر، الكونغـــو، مصر، إريتريا، أثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، ناميبيا، رواندا، الصومال، السودان، سوازيلاند، تنزانيا، أوغندا، زائير، زامبيا، وزيمبابوي.

يـــرجع تـــاريخ الـــتجمع إلـــى أيلـــول/ ســـبتمبر 1982 حين أنشأت مجموعة من دول شـــرقي وجـــنوب أفريقـــيا تجمعـــا لهـــا عـــرف باســـم منطقة التجارة التفضيلية. وبعد عشـــر ســـنوات رأت الـــدول الأعضـــاء أن توسع من نطاق وعضوية المجموعة حيث تـــم فـــي تشـــرين الثانـــي (نوفمـــبر) عـــام 1993 التوقـــيع علـــى اتفاقية إنشاء السوق المشـــتركة لشـــرقي وجـــنوب أفريقـــيا لتضـــم الـــدول الأعضـــاء فـــي منطقة التجارة التفضـــيلية. وفـــي كـــانون أول (ديســـمبر) مـــن العام الثاني (1994) أصبحت الكوميسا كـــيانا فعلـــيا بعـــد أن صـــادقت جميع الدول الإحدى عشرة – التي كانت تنتمي لمنطقة التجارة التفضيلية – على الاتفاقية الخاصة بالتنظيم الجديد.

يمكن إيجاز أهم أهداف (كوميسا) في الأتي:

1- تحريـــر التجارة البينية بين الدول الأعضاء بهدف الوصول إلى إقامة السوق الأفريقية المشتركة طبقا لمعاهدة ابوجا.
2- مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق معدلات نمو جيدة ومستدامة.
3- تشـــجيع وتعزيـــز التنمية المشتركة والمتوازنة بين الدول الأعضاء في جميع مجالات النشاط الاقتصادي.
4- التعاون في إيجاد بيئة تشجع على جذب الاستثمارات البينية والأجنبية والمحلية.
5- التعاون المشترك في تشجيع وإرساء قواعد السلام والأمن والاستقرار للدول الأعضاء بغية تعزيز التنمية الاقتصادية في المنطقة.

وقد جاء في البيان الختامي لمؤتمر (كوميسا 2000) أن دول المجموعة تدرك وتعي المشاكل التي تعاني منها القارة المتمثلة في "الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والعجز المزمن في ميزان المدفوعات، وانخفاض أسعار المنتجات الأولية التي تمثل افضل الصادرات الأساسية مقابل الارتفاع الكبير في الاستيراد من حيث الحجم والأسعار، وعدم وجود سوق نشطة لرأس المال، وعدم كفاية رأس المال الوطني المتاح للاستثمار". وانطلاقا من هذا المفهوم فإن دول المجموعة تسعي إلى "الوصول إلى سوق مشتركة بين الدول الأعضاء واتحاد نقدي وتعريفة جمركية موحدة وآليات عمل مشترك لمواجهة مخاطر العولمة وتعظيم الاستفادة من مزاياها".

هنا وقد بلغ عدد سكان دول (كوميسا) بنهاية عام 1999 حوالي (380) مليون نسمة، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها حوالي (166) مليار دولار وإجمالي حجم التجارة الخارجية والتجارة البينية حوالي (69) مليار دولار وحوالي (4.2) مليار دولار على التوالي.

الجداول

جدول رقم (1)
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

القـــطـــر	1999	2000
الأردن	3.1	3.9
الإمارات	5	5.8
البحرين	3	4
تونس	6.2	5
الجزائر	2.3	3.6
جيبوتي	2.7	4
السعودية	0.4	4,1
السودان	6	8.3
سوريا	1.8 −	2.5
الصومال	−	−
العراق	−	−
سلطنة عمان	1.5	3.6
فلسطين	4.5	4.7
قطر	3.9	4.3
الكويت	0.6 −	3.6
لبنان	1	0.5
ليبيا	3.0	3.7
مصر	6	6.5
المغرب	0.7 −	0.9
موريتانيا	4.4	5
اليمن	3.8	4
المتوسط	2.8	4.1

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسســـات الإقليمـــية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

جدول رقم (2)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	1999	2000	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	3.9	3.3	0.6-
الإمارات	15	2	13 -
البحرين	6.4	8.5	2.1
تونس	3.5	2.7	0.8-
الجزائر	0.3	1.3	1
جيبوتي	2.3	2	0.3-
السعودية	6.8	(5.1)	11.9 -
السودان	1.1	0.6	0.5 -
سوريا	-	-	-
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	6.9	3.1	3.8 -
فلسطين	5.2	-	-
قطر	3.8	0.6	3.2 -
الكويت	16	(13.6)	29.6 -
لبنان	14.9	24.3	9.4
ليبيا*	(15.3)	(8.0)	8.0 -
مصر	4.2	3.7	0.5 -
المغرب	2.4	0.7	1.7 -
موريتانيا*	(2.2)	(2.2)	2.2 -
اليمن	0.4	(4.2)	4.6 -

المصـــدر: البـــيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = درجتين.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

* حققـــت كـــل من ليبيا وموريتانيا فائضا في الحساب الجاري خلال عامي 1999، 2000 وبالتالي حســـب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في ميزان المالية العامة أي نقطة الصفر.

جدول رقم (3)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	1999	2000	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن*	(5)	(1.6)	1.6 –
الإمارات*	(1.1)	(16.6)	16.6 –
البحرين	5	(9.3)	14.3–
تونس	2.2	3.2	1
الجزائر*	(0.1)	(18.9)	18.9 –
جيبوتي	4.1	3.8	0.3–
السعودية	(0.3)	(9.4)	9.4 –
السودان	4.4	2.1	2.3 –
سوريا*	(1.2)	(5.6)	5.6 –
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	0.8	(13.3)	14.1–
فلسطين	28	25.8	2.2 –
قطر*	(17.8)	(19.2)	19.2 –
الكويت*	(17.0)	(39.4)	39.4 –
لبنان	22.3	18.1	4.2 –
ليبيا*	(6.9)	(8.6)	8.6 –
مصر	1.9	1.2	0.7 –
المغرب	0.5	2.1	1.6
موريتانيا	13.5	13	0.5 –
اليمن*	(2.9)	(8.7)	8.7 –

المصـــدر: البـيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = –2
- ارتفاع العجز باكثر من عشر نقاط = – 3
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتين.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

* حققـت كـل مـن الأردن والإمارات والجزائر وسوريا وقطر والكويت وليبيا واليمن فائضا في الحسـاب الجاري خلال عامي 2000/1999، وبالتالي حسب التغير في المؤشر على الابتعاد عن نقطة التوازن في ميزان الحساب الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (4)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القـــطـــر	1999	2000	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	0.6	0.7	0.1
الإمارات	1.5	2.9	1.4
البحرين	1.5	1.5	0
تونس	2.7	3	0.3
الجزائر	2.6	0.3	2.3 −
جيبوتي	2.5	2	0.5−
السعودية	1	0.5	0.5 −
السودان	16	8	8 −
سوريا	5.8	5.9	0.1
الصومال	−	−	−
العراق	−	−	−
سلطنة عمان	0.1	0,2	0.1
فلسطين	5.5	6	0.5
قطر	2.2	2.2	0
الكويت	3	3.3	0.3
لبنان	1	1	0
ليبيا	2.6	3	0.4
مصر	2.9	2.5	0.4−
المغرب	0,7	1.9	1.2
موريتانيا	4	4,5	0.5
اليمن	9.2	12.1	2.9

المصـــدر: البـــيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من 25 نقطة = درجتين.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من 25 نقطة مئوية= ثلاث درجات.

جدول رقم (5)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار
في الوطن العربي لعامي 1999 و2000

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	0	0	0
الإمارات	3	0	3
البحرين	3	1-	3
تونس	0	0	0
الجزائر	3	1	3
جيبوتى	0	0	0
السعودية	3	0	3
السودان	0	2	2
سوريا	-	0	3
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	3	0	3
فلسطين	-	0	2
قطر	2	0	3
الكويت	3	0	3
لبنان	3-	0	3
ليبيا	3	0	3
مصر	0	0	0
المغرب	1	0	0
موريتانيا	1	0	0
اليمن	3	0	3
المتوسط 1999	1.5	0.5	2
2000	1.5	0.1	2.0

المصدر: الجداول من (2) إلى (4).

(أ) تم حساب المؤشر كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

عام 1999: $\frac{2 + 0.5 + 0.1}{3} = 0.9$

عام 2000: $\frac{2.0 + 0.1 + 1.5}{3} = 1.2$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:

أقل من 1 : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.

من 2 إلى 3 : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(ج) يلاحظ في هذا الصدد أن مناخ الاستثمار خلال العام قد سجل تحسنا ملحوظا، إذ سجل كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سيادة التوازن الخارجي زيادة ملحوظة مقارنة مع عام 1999 مما أدى إلى ان يسجل المؤشر المركب نتيجة اكبر.

جدول رقم (6)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي 1999 و2000

الدولة	عدد الشركات المدرجة		القيمة الرأسمالية (مليون دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليون دولار)	
	1999	2000	1999	2000	1999	2000	1999	2000
الأردن	152	163	5834.7	4943.2	263.61	178.32	549.3	405.91
البحرين	41	41	7160.7	6624.4	534.24	422.07	444.5	245.45
تونس	44	44	2638.4	2809.1	27.48	28.89	457.3	686.78
السعودية	72	75	60952.9	67166.0	527.51	552.07	15086.8	17313.45
سلطنة عمان	140	131	4303.1	3518.1	138.43	144.35	714.3	551.42
الكويت	85	86	19598.7	19848.0	9495.86	6758.29	6001.0	4208.44
لبنان	13	13	1912.4	1582.5	16.84	19.97	90.5	117.97
مصر	1033	1071	33038.7	30791.3	846.09	952.66	9725.7	11798.65
المغرب	54	54	13701.7	10875.8	15.47	16.45	2524.8	1210.90
المجموع	1634	1678	149150.3	148158.4	11865.53	9073.07	35594.2	36538.97

* المؤشر المركب لصندوق النقد العربي.

المصدر: قاعدة بيانات أسواق المال العربية صندوق النقد العربي.

جدول رقم (7)
تدفقات الاستثمارات العربية البينية

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	*	10123	1300	139	*	*	26699	22	35897	*
الإمارات	29277	*	43782	85	26		445934	1074	18002	524
البحرين	3789	12982	*	627			176974	1712		
تونس	45633	278715	2832	*	76766	*	600812	1741	3017	*
الجزائر	8000	24267	*	*	*	*	38697	*	*	*
جيبوتي				229		*			112	
السعودية	89023	157112	149665	780	4005		*	1225	96789	
السودان	169531	200067		639	2814		798195	*	72372	47
سوريا	52711	406592	20688	5455	303		443255	210	*	
الصومال										*
العراق	16784	922								
عمان	12111	39185	12214				34989		1176	
فلسطين	41948	70000					150000			
قطر	3233	37620	2833				35016	4838	2343	
الكويت	27801	954	1035	847			5461		17526	
لبنان	1173	566655	21486	662			765470		129589	
ليبيا		31838			13500		21788			
مصر	125642	218456	54269	13500	5618		1534070	47209	91120	
المغرب	2344	75278	64628	13632	7482		156830	2097	26836	
موريتانيا		5000		2759			1500			
اليمن	46282	21300	223	1403	33		77323	309	4643	
المجموع	675280	2157066	374955	40757	110547	0	5315816	60437	499422	

الخاصة خلال الفترة 1985-2000

(ألف دولار)

المجموع	اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	ليبيا	لبنان	الكويت	قطر	فلسطين	عمان	العراق
242038	416	*	759	33229	2376	17641	13261	5237	17091	166	77682
1068555	1546	10	1092	10702	468	44136	219387	172712	10949	66879	1970
286932				2060	6854	11754	67597	1949	50	586	
1935293	192	*	98840	3859	402228	7395	386871	20689	4012	*	1691
272485	*	1798	*	*	148236	7282	26296	17909	*	*	*
3256						112					
858353	11742		143	8932		96280	153349	66358	19497	3120	333
1541589	4404		4444	13936	2193	5677	38680	194808	4330		29452
1622727			50	3635	3668	253787	336336	20111	69563	5757	606
50				50							
19131	1230						195				*
151788	36192			434		4338	3405	7624	120	*	
330775				18584				44966	*		5277
136498	55			280		841	49141	*	284	14	
78844	723		168	5469		11111	*		2992	1921	2836
2087759						*	516128	82601	2764	891	340
95684				2573	*	1785					24200
3949613	25134		45626	*	169798	77984	1142355	226507	81664	65525	25136
464281	1729		*	2975	39965	7657	47283	2270	593		12682
9259		*									
291452	*		417	5529	4016	8572	8048	69685	30672	145	12852
15446362	83363	1808	151539	112247	779820	556352	3008332	933426	244581	145004	195057

جدول رقم (8)
الاستثمارات العربية البينية المرخص لها
خلال عامي 1999 و2000
(مليون دولار)

البيان الدولة	1999	%	2000	%
الأردن	24.2	1.11	20.5	0.90
الإمارات	176.0	8.06	196.0	8.61
البحرين	14.0	0.64	–	–
تونس	506.0	23.17	669.4	29.39
الجزائر	85.8	3.93	98.4	4.32
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	82.0	3.76	76.8	3.37
السودان	151.7	6.95	330.5	14.51
سوريا	22.4	10.26	191.0	8.39
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
سلطنة عمان	45.8	2.10	–	–
فلسطين	–	–	–	–
قطر	58.0	2.66	61.8	2.71
الكويت	–	–	–	–
لبنان	500.0	22.90	350.0	15.37
ليبيا	–	–	80.4	3.53
مصر	277.0	12.69	112.0	4.92
المغرب	22.2	1.02	21.7	0.95
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	16.7	0.75	69.1	3.03
الإجمالي	2183.4	100	2277.6	100

جدول رقم (9)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام 2000
(%)

القطر المضيف	القطاع		
	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	37.6	2.7	59.7
الإمارات	21.1	–	78.9
تونس	8.2	5.1	86.7
الجزائر	62.0	15.9	22.1
السعودية	77.1	–	22.9
السودان	70.4	20.1	9.5
سوريا	49.0	1.6	49.4
عمان	26.7	–	73.3
قطر	9.9	–	90.1
لبنان	22.8	14.8	62.4
مصر	29.9	17.7	52.4
المغرب	17.8	–	82.2
اليمن	48.9	19.6	31.5

جدول رقم (10)
نصيب الأقطار العربية المصدرة
للاستثمارات العربية البينية لعام 2000
(%)

الأقطـــار المصدرة	الأقطار المضيفة للاستثمار													المتوسط المثقل
	الأردن	الإمارات	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	قطر	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن	–	–	2.3	–	–	27.8	–	4.2	–	-	6.0	–	41.	3.7
الإمارات	14.6	–	20.1	10.1	40.3	31.1	16.6	29.	21.	39.6	13.2	3.2	13.	22.6
السعودية	28.9	47.4	33.1	11.3	–	9.9	40.7	22.	39.	27.1	28.7	40.7	21.	30.2
سوريا	–	–	–	–	–	3.3	–	–	4.7		2.8	–	–	0.9
العراق	29.5	–	–	–	–	–	–	–	–	30.1	–	–	–	0.4
قطر	9.1	20.1	–	18.2	21.2	26.1	3.9	–	4.2	–	9.1	9.9	7.7	5.6
الكويت	6.7	32.5	18.8	–	38.5	–	28.8	43.	30.	–	40.2	46.2	10.	29.7
لبنان	8.4	–	–	7.4	–	–	10.0	–	–	–	–	–	–	1.1
ليبيا	–	–	25.7	53.0	–	–	–	–	–	–	–	–	–	4.3
مصر	2.8	–	–	–	–	1.8	–	–	–	3.2	–	–	5.7	1.5
الإجمالى	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

الجزء الثاني

التقارير القطرية

(1) المملكة الأردنية الهاشمية
(2) دولة الإمارات العربية المتحدة
(3) دولة البحرين
(4) الجمهورية التونسية
(5) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(6) جمهورية جيبوتي
(7) المملكة العربية السعودية
(8) جمهورية السودان
(9) الجمهورية العربية السورية
(10) جمهورية الصومال الديمقراطية
(11) جمهورية العراق
(12) سلطنة عمان
(13) دولة فلسطين
(14) دولة قطر
(15) دولة الكويت
(16) الجمهورية اللبنانية
(17) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
(18) جمهورية مصر العربية
(19) المملكة المغربية
(20) الجمهورية الإسلامية الموريتانية
(21) الجمهورية اليمنية

(1)

تقرير مناخ الاستثمار

في

المملكة الأردنية الهاشمية

2000

(1)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية
2000

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 2000 جهودها الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي الكفيل بتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال اتخاذ المزيد من الإجراءات والتدابير الإصلاحية في مختلف المجالات الاقتصادية والتشريعية والمؤسسية والسياسية.

فعلى المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو جيداً، وانخفاضا في عجز الميزانية العامة، وفائضا في الحساب الجاري، واستقراراً في كل من معدل التضخم وسعر الصرف**.

على المستوى التشريعي والمؤسسي واصلت الحكومة جهودها في مجال تحديث وتطوير القوانين والتشريعات لتنسجم مع التطورات الاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، إذ تم خلال العام إقرار حزمة كبيرة من التشريعات المالية والاقتصادية أهمها قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين، قانون الهيئة التنفيذية للتخاصية، وقانون البنوك الجديد، وقانون مؤسسة ضمان الودائع، وتعديل قانون تشجيع الاستثمار.

وانسجاماً مع التوجه الحكومي نحو التحرر والانفتاح دخل الأردن في اتفاقيات اقتصادية وتجارية ربطته بالعديد من الدول والتكتلات الاقتصادية والإقليمية والدولية، كان آخرها التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التجارة والصناعة، البنك المركزي الاردني، دائرة الاحصاءات العامة، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، مؤسسة تشجيع الاستثمار، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، مؤسسة المناطق الحرة، مؤسسة المدن الصناعية.

** الدولار يعادل 0.709 دينار كما في 2000/12/31.

علـــى الصـــعيد السياســـي شـــهد العـــام تغييرا وزاريا تم بموجبه تكليف دولة المهندس علي أبو الراغب بتشكيل حكومة جديدة.

2. الأداء الاقتصادي:

بلـــغ الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي بالأســـعار الجاريـــة خلال العام حوالي 5.91 مليار ديـــنار مقـــابل 5.72 ملـــيار ديـــنار عـــام 1999، محققـــا بذلك معدل نمو اسمي قدره 3.3% مقـــابل 1.4% عـــام 1999. كمـــا حقـــق الـــناتج المحلـــي الإجمالي معدل نمو حقيقـــي قـــدره 3.9% مقـــابل 3.1% عـــام 1999. بلـــغ متوســـط نصـــيب الفرد من الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي خـــلال العـــام حوالـــي 1655 دولاراً مقابل 1647 دولاراً عام 1999.

علـــى المســـتوى القطاعـــي ســـجل قطـــاع الـــزراعة معـــدل نمو حقيقي قدره 2.0% مقـــابل معـــدل نمـــو ســـالب قـــدره (20.4%) عـــام 1999، وسجل قطاع الإنشاءات معدل نمو حقيقي قدره 1.3% مقابل 3.0% عام 1999.

3. الأوضاع المالية:

واصـــلت الحكومـــة خـــلال العـــام جهودهـــا الرامـــية إلى إصلاح قطاع المالية العامة مـــن خـــلال تحديـــث وتطويـــر القوانيـــن لتنســـجم مـــع الـــتطورات الاقتصادية على الصـــعيدين المحلـــي والعالمـــي. فقـــد قامت بتخفيض التعرفة الجمركية من 35% إلى 30.0% علـــى كافـــة الســـلع التـــي تخضـــع لهـــذا الرســـم، وقامت بتخفيض الرسوم الجمركـــية علـــى حـــافلات الـــركوب المتوســـطة والكبـــيرة وعلـــى الإطـــارات التي تســـتخدمها مـــن 30% إلـــى 15.0%. هـــذا بالإضـــافة إلـــى تعديل التعرفة الجمركية علـــى الســـيارات المســـتعملة وغـــير المســـتعملة. كما تم إلغاء الرسوم الجمركية على مدخـــلات الإنـــتاج الصـــناعي والـــبالغة 10% وذلـــك بهـــدف زيـــادة القدرة التنافسية للصـــناعة المحلـــية. وشـــهد العـــام تخفـــيض الرسم الجمركي الموحد المفروض على عـــدد مـــن مدخـــلات الإنـــتاج والســـلع الوســـيطة التي لا تنتج محليا أو لها مثيل في الصناعات المحلية ولكنه لا يسد حاجة السوق.

مـــن ناحـــية أخـــرى تـــم إقـــرار قانون معدل لقانون الجمارك رقم (27) لسنة 2000. وبـــدأ العمـــل بالقـــانون المعـــدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات الذي تم بموجبه إخضـــاع الســـلع المنـــتجة محلـــياً، التـــي كانـــت معفـــاة سابقاً من الضريبة، لضريبة نســـبتها 13.0%. كمـــا تـــم خـــلال العـــام تعديـــل ضـــريبة المبيعات المفروضة على الســـجائر والكحـــول، وإقـــرار مشـــروع القـــانون المعدل لقانون ضريبة المبيعات لسنة 2000 (المرحلة الثانية) على ان يتم العمل به ابتداء من مطلع عام 2001.

فيما يتعلق بأداء المالية العامة بلغت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال العام حوالي 1.80 مليار دينار مقابل 1.78 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 1.1%. وبلغت الإيرادات المحلية حوالي 1.56 مليار دينار مقابل 1.58 مليار دينار عام 1999، بانخفاض نسبته 1.2%. ويعزى ذلك إلى تراجع الإيرادات غير الضريبية بنسبة 13.8% (انخفاض الفوائد والأرباح بسبب عملية استخصاص شركة الاتصالات الاردنية) من جهة، وزيادة الإيرادات الضريبية (محصلة زيادة ضريبة المبيعات وانخفاض الرسوم الجمركية) بنسبة 8.8% من جهة أخرى.

بلغت النفقات العامة (إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض) خلال العام حوالي مليارى دينار بانخفاض نسبته 0.1% عما كانت عليه عام 1999. ويعزى ذلك إلى زيادة النفقات الجارية بنسبة 4.5% لمقابلة الزيادة في رواتب العاملين والمتقاعدين، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 3.3%. وبناء على ما تقدم بلغ عجز الميزانية العامة (الفرق بين الإيرادات المحلية والنفقات العامة) حوالي 438.7 مليون دينار، ما نسبته 7.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 422.1 مليون دينار ما نسبته 7.4% من الناتج عام 1999.

وبإضافة المساعدات الخارجية إلى الإيرادات المحلية العامة يصبح العجز في حدود 199.9 مليون دينار بما نسبته 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.9% عام 1999.

على صعيد المديونية الداخلية للحكومة المركزية، بلغ الرصيد القائم نهاية العام حوالي 1.1 مليار دينار مقابل 0.88 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 26 %، بما نسبته 18.3% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

واصل البنك المركزي خلال العام اتخاذ المزيد من الإجراءات النقدية الرامية إلى مواصلة الحفاظ على الاستقرار النقدي من ناحية، وتعزيز مستوى سلامة مؤسسات الجهاز المصرفي وتفعيل المنافسة فيما بينها وتحسين قدرتها على إدارة موجوداتها ومطلوباتها من ناحية أخرى. وعمل في الوقت ذاته على توفير السيولة المناسبة لمتطلبات النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، بعد أن تمكن من بناء مستوى ملائم من الاحتياطيات الأجنبية بلغ نهاية العام حوالي 2.9 مليار دولار.

وفي هذا الصدد قرر البنك المركزي منح المصارف الحرية في تحديد أسعار العمولات والخدمات المصرفية التي تتقاضاها من عملائها، كما قرر منحها المزيد من المنافذ الاستثمارية الجديدة لإدارة موجوداتها الأجنبية، وتشجيعها على تقديم خدمة إدارة المحافظ الاستثمارية بالدينار لعملائها من خلال إعفاء الأموال المستثمرة في تلك المحافظ من الاحتياطي الإلزامي.كما تم خلال العام إقرار قانون جديد للبنك وقانون مؤسسة ضمان الودائع.

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) خلال العام حوالي 2.03 مليار دينار مقابل 1.78 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 14%. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 7.43 مليار دينار مقابل 6.75 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 10.1%.

ويعزى ذلك إلى ارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بحوالي 848.7 مليون دينار وانخفاض صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي بحوالي 161.7 مليون دينار. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 0.7% مقابل 0.6% عام 1999.

قام البنك المركزي بتخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة شراء شهادات الإيداع بشكل تدريجي من 9.25% إلى 7.50%، وبتخفيض سعر إعادة الخصم بشكل تدريجي من 8.0% إلى 6.5%، وبتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي على الحسابات والودائع بالدينار والعملات الأجنبية من 14% إلى 12% ثم إلى 10 %. شهدت أسعار الفائدة المدينة والدائنة في السوق المصرفي انخفاضاً ملموساً، إذ انخفضت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل ستة شهور من 8.25% إلى 6.05%، في حين حافظت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل ثلاثة شهور على المستوى ذاته نهاية عام 1999 (6.0%). كما انخفضت أسعار الفائدة لدى البنوك، من 1.46% إلى 1.20% على الودائع تحت الطلب، ومن 4.19% إلى 3.76% على ودائع التوفير ومن 7.89% إلى 6.55% على الودائع لأجل. وفيما يتعلق بأسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة، فقد انخفضت من 12.66% إلى 11.60% على الجاري مدين ومن 12.67% إلى 11.38% على القروض والسلف ومن 13.37% إلى 12.81% على الكمبيالات والسندات المخصومة.

5. سياسة سعر الصرف:

واصل البنك المركزي سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي بسعر وسطي قدره 709 فلوس لكل دولار. وقد أسفرت هذه السياسة عن ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل معظم العملات الرئيسية الأجنبية نهاية العام بالمقارنة مع نهاية عام 1999، إذ ارتفع بما نسبته 9.0% مقابل اليورو والمارك الألماني، وبما نسبته 10.0% مقابل الجنيه الإسترليني و10.7% مقابل الين الياباني.

6. سوق الأوراق المالية:

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوقين النظامية والموازية خلال العام 163 شركة مقابل 152 شركة عام 1999 بزيادة نسبتها 7%. وبلغت القيمة السوقية لهذه الشركات خلال العام حوالي 3.1 مليار دينار مقابل 4.1 مليار دينار عام 1999، بانخفاض نسبته 24%.

بلغ حجم التداول نهاية العام حوالي 287.8 مليون دينار مقابل 389.4 مليون دينار خلال عام 1999، بانخفاض نسبته 26.1%.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لحجم التداول جاء قطاع البنوك والشركات المالية في المرتبة الأولى بنسبة 44.6% من إجمالي حجم التداول، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 35.1%، وقطاع الخدمات بنسبة 18.8%، وقطاع التأمين بنسبة 1.5%. وفيما يتعلق بمستوى الأسعار، بلغ الرقم القياسي، المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال 133.1 نقطة مقابل 167.4 نقطة عام 1999، بانخفاض نسبته 20.5%.

على صعيد حركة استثمار غير الأردنيين في السوق المالية خلال العام، بلغت قيمة مشترياتهم من الأسهم 53.0 مليون دينار مقابل 94.3 مليون دينار عام 1999، كما بلغت قيمة مبيعاتهم من الأسهم 64.8 مليون دينار مقابل 78.8 مليون دينار عام 1999. وعليه، بلغ صافي استثمارات غير الأردنيين (11.8 مليون دينار) مقابل 15.5 مليون دينار عام 1999. وانخفضت نسبة مساهمة غير الأردنيين في القيمة السوقية لرؤوس أموال الشركات المدرجة في السوق من 43.2% عام 1999 إلى 41.0% خلال العام (منها 35.6% لمستثمرين عرب و 5.4% لمستثمرين أجانب).

7. التجارة الخارجية:

بلغ اجمالي الصادرات خلال العام حوالي 1.90 مليار دولار مقابل 1.83 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 3.72%، فيما بلغت الواردات خلال العام حوالي 4.54 مليار دولار مقابل 3.72 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 22.1%. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي 2.62 مليار دولار مقابل 1.87 مليار عام 1999، بزيادة نسبتها 40.1%.

ويعزى ارتفاع الصادرات الوطنية إلى ارتفاع صادرات الملابس والأدوية والبوتاس وحامض الفسفوريك، في حين يعزى ارتفاع الواردات بشكل رئيسي إلى ارتفاع واردات النفط لارتفاع أسعاره العالمية، وواردات السيارات بسبب تخفيض التعرفة الجمركية.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية خلال العام، جاءت الدول العربية في المركز الأول بما نسبته 39.9% من إجمالي الصادرات، تلتها الدول الآسيوية غير العربية بنسبة 34.7%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 4.2 %، ودول الاتحاد الأوروبي بنسبة 3.4%. أما بقية دول العالم الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 17.8%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات خلال العام، فجاءت دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بما نسبته 33.0% من إجمالي الواردات، تلتها الدول العربية بنسبة 24.0%، والدول الآسيوية غير العربية بنسبة 21.8%، والولايات المتحدة بنسبة 10.0%. أما دول العالم الأخرى فقد استحوذت على ما نسبته 11.2%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغت الصادرات الأردنية إلى الدول العربية خلال العام حوالي 607.2 مليون دولار مقابل 601.8 مليون دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 0.9%. وعلى الرغم من ذلك تراجعت الأهمية النسبية للصادرات الأردنية إلى الدول العربية من إجمالي الصادرات الأردنية من 40.6% عام 1999 إلى 39.9%. ويعزى ارتفاع الصادرات الوطنية خلال العام إلى زيادة الصادرات إلى كل من العراق وسوريا ولبنان والكويت.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات إلى الدول العربية جاء العراق في المرتبة الأولى بما نسبته 23.2% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تلته السعودية بنسبة 21.3%، والإمارات 11.1%، ولبنان 5.6%، والكويت 4.5%، ومصر 3.9%، وسوريا 3.8%، وقطر 3.5%، والبحرين 2.4%، وتوزعت النسبة المتبقية على الدول العربية الأخرى بنسب متفاوتة.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات إلى الدول العربية، فجاءت المواد الكيماوية في المركز الأول بما نسبته 37.7% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تلتها صادرات المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 25.6%، والبضائع المصنعة بنسبة 15.6%، والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية بنسبة 10.2%.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلغ فائض الحساب الجاري نهاية العام حوالي 133.0 مليون دولار مقابل فائض قدره 404.9 مليون دولار نهاية عام 1999. وبلغت نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي 1.6% خلال العام مقابل 5% عام 1999 .ويعزى تراجع فائض الحساب الجاري إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري بحوالي 754.4 مليون دولار وزيادة التحويلات الجارية بحوالي 141.9 مليون دولار، وتحسن فائض ميزان الخدمات بحوالي 340.6 مليون دولار.

10. الديون الخارجية:

بلغ الرصيد القائم للدين العام الخارجي نهاية العام حوالي 6.76 مليار دولار مقابل 7.31 مليار دولار نهاية عام 1999، بانخفاض نسبته 7.5%. كما بلغت نسبة خدمة الدين (أقساط أصل الدين والفوائد) إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات خلال العام حوالي 15.0% مقابل 14.0% عام 1999.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة (رؤوس أموال الشركات حديثة التسجيل) خلال العام 14.0 مليون دولار مقابل 19.5 مليون دولار بانخفاض نسبته 28%.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة جاء قطاع الصناعة في المرتبة الأولى بنسبة 47.5% من الإجمالي، تلاه قطاع التجارة بنسبة 42.4 % وقطاع الخدمات بنسبة 10.1%.

أما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات حسب مصدرها فقد جاءت بريطانيا في المرتبة الأولى بنسبة 25.2% من الإجمالي، تلتها كوريا الشمالية بنسبة 14.4% والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8.0%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام حوالي 20.5 مليون دولار مقابل 25.1 مليون دولار عام 1999 بانخفاض نسبته 18%. فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الوافدة، جاء قطاع التجارة في المرتبة الأولى بنسبة 62.0% من الإجمالي، تلاه قطاع الصناعة بنسبة 26.7%، وقطاع الخدمات بنسبة 11.3%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الأردن حسب المصدر، فقد جاء العراق في المرتبة الأولى بنسبة 36.0% من الإجمالي، تلته سوريا بنسبة 21.5%، ثم مصر 18.0%، وفلسطين 9.3%، ولبنان 6.3%، والسعودية 4.9%. فيما توزعت النسبة المتبقية (4%) بين عدد من الدول العربية.

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الأردن خلال الفترة 1985–2000 حوالي 242 مليون دولار، فيما بلغت استثمارات الأردن الصادرة إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 675.3 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة:

تشير البيانات المتوافرة عن أداء قطاع الزراعة خلال العام إلى تحقيق القطاع لمعدل نمو حقيقي قدره 7.1% مقابل معدل نمو سالب قدره (20.4%) عام 1999. وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلى الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة 3.8% مقابل 3.7% عام 1999.

مـــن جهـــة أخـــرى بلـــغ عـــدد المشـــاريع الزراعـــية التي تمتعت بإعفاءات جمركية وضـــريبية فـــي إطـــار حوافـــز قـــانون تشـــجيع الاســـتثمار خـــلال العام 8 مشاريع برأســـمال قـــدره 2.2 ملـــيون ديـــنار، موزعـــا بواقع مليوني دينار للمشاريع الأردنية و 0.2 مليون دينار للمشاريع غير الأردنية.

13-2 قطاع الصناعة:

تشـــير التقديرات المتوافرة عن أداء قطاع الصناعة خلال العام إلى تحقيق قطاع الصناعة التحويلـــية لمعـــدل نمو حقيقي قدره 5.6% مقابل 6.0% عام 1999. أما قطاع الصناعة الاســـتخراجية فقد سجل تراجعا نسبته 1.3% مقابل نمو نسبته 3.3% عام 1999. وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة 18.7%، توزعت بواقع 15.8% للصناعة التحويلية و 2.9% للصناعة الاستخراجية.

أمـــا علـــى صـــعيد الشـــركات الصـــناعية المســـجلة خلال العام، فقد بلغ عددها 446 شـــركة بـــرأس مـــال قـــدره 25.3 ملـــيون دينار، مقابل 400 شركة برأس مال قدره 28.0 ملـــيون ديـــنار عـــام 1999. وبلـــغ عـــدد المشـــاريع الصـــناعية المستفيدة من مـــزايا قـــانون تشـــجيع الاســـتثمار حـــتى نهاية العام 227 مشروعاً، بحجم استثمارات قدرهـــا 195.6 ملـــيون ديـــنار، موزعـــة بواقـــع 99.6 مليون دينار لمشاريع أردنية و 96.0 مليون دينار لمشاريع غير أردنية.

13-3 قطاع الخدمات:

بلغـــت قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة خلال العام حوالي 3.29 مليار دينار بما نسبته 70.4% مقابل 3.14 مليار دينار بما نسبته 70.3% عام 1999.

علـــى صـــعيد شـــركات الخدمـــات المســـجلة خلال العام، تشير البيانات المتوافرة إلى تســـجيل 3820 شـــركة برأســـمال قـــدره 112.9 ملـــيون دينار. كما بلغ عدد مشاريع الخدمـــات المســـتفيدة مـــن قـــانون تشـــجيع الاســـتثمار حتى نهاية العام 26 مشروعا، باســـتثمارات قدرهـــا 596.2 ملـــيون ديـــنار، موزعـــة بواقـــع 342.0 ملـــيون دينار لمشاريع أجنبية و254.2 مليون دينار لمشاريع أردنية.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى تطوير القدرات الوطنية في مجال تنمية الموارد البشرية من خلال تبنيها لعدد من المشاريع ذات العلاقة بالتعليم بمراحله المختلفة، إضافة إلى التدريس المهني والتقني، كمشروع تطوير برامج إعداد المعلمين في الجامعات الأردنية، ومشروع التنمية الاقتصادية من خلال المهارات الفنية، والذي يهدف إلى تحسين الروابط مع سوق العمل ودعم هيكلة وإدارة التعليم الفني والمهني، وتحسين نوعية التدريب، ووضع معايير وأسس للجودة، وتحسين التنسيق على المستوى الوطني بالنسبة للتدريب المهني. هذا إلى جانب تنمية القدرة على تنفيذ المشاريع ووضع الخطط الاستراتيجية لدى الأطراف المستفيدة. ومشروع تطوير التعليم العالي الذي يهدف إلى رفع مستوى قطاع التعليم العالي في الأردن من خلال تحسين النوعية، وتحديث البرامج وإحكام الصلة بينها وفق الحاجات التنموية. ومشروع نظام معلومات الموارد البشرية، الذي سيوفر نظماً معلوماتية موثوقة تمكن من الربط بين المهارات المتاحة وفرص العمل بسرعة وكفاءة عالية، ومعلومات تساعد مؤسسات التدريب على تكييف برامجها التدريبية بما يتفق مع التغيرات في سوق العمل. هذا بالإضافة إلى انه سيتيح لأرباب العمل والباحثين عن العمل معلومات شاملة تمكنهم من اتخاذ القرارات المناسبة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها في مجال تحديث وتطوير الأنظمة والقوانين والتشريعات لتنسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية . فقد شهد العام تعديل وإقرار وتطبيق عدد من التشريعات والأنظمة والقوانين التي تتيح للاقتصاد الوطني مزيدا من التحرير دون عوائق تشريعية .

فقد شهد العام تعديل قانون تشجيع الاستثمار بإضافة فقرة تعطي الحق لمجلس الوزراء في منح حوافز أو ضمانات أو مزايا أخرى للمشاريع التي تخدم أهداف الاقتصاد الوطني. كما شهد إقرار نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (54) لسنة 2000 الذي يهدف إلى تحديد نسبة مساهمة او ملكية المستثمر غير الأردني في مختلف القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاقتصادية. كما تم إقرار قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة رقم (32) لسنة 2000 بهدف تنشيط الوضع الاقتصادي في المملكة من خلال إيجاد البيئة الحافزة والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما شهد العام إقرار قانون المنافسة غير المشروعة والأسرار التجارية لسنة 2000 الذي يهدف إلى منع المنافسة غير المشروعة وحماية الأسرار التجارية، وقانون الرسوم الصناعية والنماذج الصناعية لسنة 2000، الذي ينظم أحكام تسجيل وحماية الرسم الصناعي أو النموذج الصناعي. وتم إقرار مشروع قانون المدينة الإعلامية الحرة من قبل مجلس الوزراء ورفعه إلى مجلس النواب تمهيداً لمناقشته وإقراره. ويهدف القانون إلى جذب المستثمرين العرب والأجانب والأردنيين في مجال الإعلام.

على صعيد التخاصية، تم خلال العام إقرار قانون الهيئة التنفيذية للتخاصية رقم (25) لسنة 2000. كما تم إقرار قانون إلغاء قانون مؤسسة عالية/الخطوط الجوية الملكية الأردنية كمؤسسة عامة رقم (31) لسنة 2000 تمهيداً لخصخصتها. وتم إقرار استراتيجية إعادة هيكلة قطاع البريد لسنة 2000.

فيما يتعلق بالتطوير المؤسسي تم استحداث وحدة خاصة في وزارة الداخلية باسم وحدة تشجيع الاستثمار تعمل على متابعة معاملات المستثمرين الأجانب وإنجازها بالسرعة الممكنة. كما تم إنشاء وحدة لترويج الاستثمار في مؤسسة تشجيع الاستثمار تعمل على توفير الدعم المادي والخدمات المساندة للصناعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى تأسيس وحدة رقابة متخصصة في وزارة الصناعة والتجارة لتفعيل مهمتها في تدقيق ومراقبة أوضاع الشركات لمعالجة أي خلل يحدث قبل استفحاله.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تمثل أبرزها فيما يلي:-

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
تم خلال العام استضافة مؤتمر تقنيات الاستثمار وذلك بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والهيئة الاستثمارية لخدمات الاستثمار الأجنبي المباشر (فياس) بحضور المعنيين من مختلف الدول العربية وذلك بهدف تبادل الخبرات والتعاون في مجال جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وعلى صعيد تنظيم المعارض، قامت المملكة خلال العام بتنظيم معارض للصناعات الأردنية في كل من العراق والخليل (السلطة الوطنية الفلسطينية)

والجزائر. كما شاركت في تسعة معارض دولية شاملة، شملت العديد من الدول العربية واليابان، كما شاركت في أربعة معارض متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية والخدمات والصناعات الغذائية نظمت في كل من ألمانيا وفرنسا وقبرص. وشاركت المملكة في ثلاثة لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب الأول في مجال الألبسة والمنسوجات في المغرب بمشاركة (3) شركات صناعية أردنية والثاني في مجال الصناعات الغذائية في تونس بمشاركة شركتين صناعيتين أردنيتين والثالث في مجال المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية في البحرين بمشاركة شركتين صناعيتين أردنيتين.

كما شاركت المملكة في منتدى الاستثمار الدولي في الكويت وفي لقاء رجال الأعمال العرب الذي انعقد في تونس.

وضمن فعاليات الشراكة الأوروبية، شاركت المملكة في فعالية الشراكة الأوروبية في الدانمارك بمشاركة 9 شركات أردنية، وفي فعالية الشراكة الأوروبية في إيطاليا بمشاركة 7 شركات أردنية، وفي لقاء الأيام السورية الأوروبية الخاص بقطاع الألبسة والمنتجات الغذائية بمشاركة (4) شركات صناعية.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الأردن:

تم خلال العام تنظيم حملات ترويجية إلى كل من إندونيسيا، ماليزيا، سيريلانكا، تايوان، هونغ كونغ، تركيا، الهند، وباكستان للتعريف بالبيئة الاستثمارية. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود ورجال أعمال ومستثمرين من اليونان وليبيا واليمن وذلك بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

واصلت مؤسسة تشجيع الاستثمار خلال العام إصدار العديد من المطبوعات والنشرات الترويجية حول البيئة الاستثمارية في المملكة وتوزيعها على السفارات الأردنية في الخارج والسفارات الأجنبية في المملكة وعلى الوفود الاستثمارية التي تزور الأردن.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية:

تم خلال العام التوقيع على اتفاقية حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة مع كل من السودان والبحرين، كما تم توقيع اتفاقيات حماية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة بالأحرف الأولى مع كل من اليونان، والنمسا، والكويت.

تم خلال العام التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، واتفاقية تعاون تجاري بين الأردن وباكستان، واتفاقية تجارة حرة بين الأردن ودولة الإمارات العربية المتحدة، واتفاقية حول التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني بين الأردن ودولة الإمارات العربية. وتم توقيع مذكرة تفاهم بين الأردن وإندونيسيا لتشجيع التعاون فيما بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدين.

(2)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة الإمارات العربية المتحدة

2000

(2)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الامارات العربية المتحدة
2000

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 2000 جهودها لتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص والتوسع في خلق فرص التوظيف للمواطنين. وسجل الاقتصاد الوطني معدل نمو جيدا، وانخفاضا ملحوظا في عجز الميزانية العامة، وزيادة في فائض الحساب الجاري وارتفاعاً طفيفا في معدل التضخم واستقراراً في سعر الصرف**.

كما واصلت الدولة سياسة تنشيط القطاعات غير النفطية لتحقيق التنمية المستدامة، إذ تبنت سياسة الجودة الشاملة لرفع كفاءة الإدارة العامة والبناء المؤسسي والموارد البشرية، بالإضافة إلى صياغة هياكل الحكومة الإلكترونية. ودخلت الدولة عبر التقنيات الحديثة هذا المجال، إذ تم افتتاح أول منطقة حرة للتكنولوجيا في دبي والتي تعتبر مقرا لكبريات الشركات العالمية، ومركزا للتجارة الإلكترونية، ومؤسسة للعلوم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تأسيس أول جامعة في العالم للإنترنت والتجارة الإلكترونية. كما تم خلال العام التوقيع على مذكرة التفاهم بين دولة الإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي المذكرة الخاصة بمتطلبات الاجتماعات السنوية لمجلس محافظي هذه المؤسسات والتي ستعقد في دولة الإمارات العربية المتحدة بمدينة دبي عام 2003. كما شهد العام إعادة انتخاب دولة الإمارات العربية لرئاسة منظمة الجمارك العالمية.

على الصعيد السياسي تم خلال العام تشكيل المجلس الوطني الاتحادي في دور الانعقاد الثاني عشر. كما شهد العام انضمام الدولة إلى عضوية المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، بالإضافة إلى انضمامها إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

---

*يستند هذا التقرير بشكل اساسي الى البيانات الصادرة عن وزارة المالية والصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف الامارات المركزي، ومصرف الامارات الصناعي.

**الدولار يعادل 3.67 درهم كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 230 مليار درهم مقابل 190 مليار درهم عام 1999. من جهة أخرى بلغ معدل النمو الحقيقي خلال العام حوالي 5.8% مقابل 5% عام 1999. ويعزى هذا التحسن في الناتج المحلي الإجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط التي زادت بنسبة 60% عما كانت عليه عام 1999.

على المستوى القطاعي بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي 38% مقابل 25.6% عام 1999، فيما انخفضت مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 74.4% عام 1999 إلى 62% خلال العام .

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن القطاعات غير النفطية حققت معدل نمو قدره 6.3% لتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 134 مليار درهم مقابل 126 مليار درهم عام 1999. وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية 24.4 مليار درهم بما نسبته 11.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقابل 11.6 % عام 1999.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات الحكومية الموحدة خلال العام حوالي 66.7 مليار درهم مقابل 43.9 مليار درهم عام 1999 بزيادة نسبتها 51.9% ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام إذ بلغت الإيرادات النفطية حوالي 50.5 مليار درهم مقابل 28.1 مليار درهم عام 1999. وبلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية والغاز حوالي 75.7% من إجمالي الإيرادات مقابل 58% عام 1999. أما فيما يتعلق بالنفقات العامة فقد بلغت 72.2 مليار درهم خلال العام مقابل 72.4 مليار درهم عام 1999 وبلغت نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 2.4% مقابل 15% عام 1999.

جاء هذا التحسن في الأداء المالي نتيجة التحسن في الإيرادات النفطية والتزام الدولة بالهدف طويل المدى في المحافظة على رصيد الاستثمارات الأجنبية، وزيادة معدلاته الحقيقية والعمل على تحقيق ذلك عن طريق الوصول تدريجيا إلى مركز متوازن للميزانية العامة، بدلا من اللجوء إلى متطلبات التمويل قصير الاجل وتخفيض نفقات الاستثمار. كما

تساعد مشروعات البنية التحتية التي تم تنفيذها على تحقيق نمو جيد لمختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاعات غير النفطية.

4. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) نهاية العام حوالي 34.1 مليار درهم مقابل 30.3 مليار درهم نهاية عام 1999 بزيادة نسبتها 12.5%. كما بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن3) نهاية العام حوالي 157.03 مليار درهم مقابل 132.48 مليار درهم نهاية عام 1999 بزيادة نسبتها 18.5%.

من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 2.9% مقابل 1.5% عام 1999.

بلغت موجودات المصارف التجارية حوالي 275.99 مليار درهم مقابل 251.09 مليار درهم عام 1999 بزيادة نسبتها 9.9%. بلغت الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية حوالي 90.35 مليار درهم مقابل 81.81 مليار درهم عام 1999 بزيادة نسبتها 10.44%.

بلغ إجمالي الائتمان 155.23 مليار درهم مقابل 147.12 مليار درهم عام 1999 بزيادة نسبتها 5.5%. وبلغ إجمالي الائتمان إلى المواطنين 138.23 مليار درهم مقابل 132.19 مليار درهم بزيادة نسبتها 4.6%، فيما بلغ الائتمان إلى المقيمين حوالي 17 مليار درهم.

5. سياسة سعر الصرف:

بلغ سعر صرف الدرهم مقابل الدولار الأمريكي خلال العام 3.67 درهم للدولار. ويعمل سعر الصرف المربوط كأداة تثبيت اسمية للاقتصاد، كما أن أسعار الفائدة المحلية تتبع بشكل دقيق أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي.

6. سوق الأوراق المالية:

شهد العام بدء عمليات تنظيم سوق الأسهم المالية، وذلك بإنشاء سوقي دبي وأبو ظبي للأوراق المالية، إذ بدأ سوق دبي المالي نشاطه في شهر آذار/مارس من العام، فيما بدأ سوق أبو ظبي نشاطه في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته.

وعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الدولة نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية إلا أن سوق الأوراق المالية شهد هبوطا ملحوظا خلال العام، إذ انخفضت القيمة السوقية للأسهم إلى 85 مليار درهم مقابل 115 مليار درهم عام 1999، بانخفاض نسبته 26%. من جهة أخرى أقر مجلس إدارة هيئة سوق الأوراق المالية والسلع نظام الانفتاح والشفافية وعضوية الأسواق، وذلك من أجل سلامة المعاملات وتكامل العرض والطلب في سوق الأسهم المحلية.

7. التجارة الخارجية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الصادرات خلال العام تقدر بحوالي 51 مليار دولار مقابل 40 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 27.5%. فيما قدرت الواردات بحوالي 34.2% مليار دولار خلال العام مقابل 32.8 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 4.3%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري خلال العام حوالي 16.8 مليار دولار مقابل 7.2 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 133%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط إلى جانب التحسن المشهود في صادرات القطاعات غير النفطية.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
قدرت نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 16.% مقابل 1.1% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات غير الرسمية إلى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة إلى الدولة خلال العام قد بلغت حوالي 196 مليون دولار مقابل 176 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 11.4%. وتوضح هذه البيانات أن هذه التدفقات

الاستثمارية جاءت من كل من السعودية (حوالي 92.9 مليون دولار) والكويت (63.7 مليون دولار)، وقطر (39.4 مليون دولار).

على صعيد التوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات استأثر قطاع الخدمات بالنصيب الأوفر (78.9%) فيما بلغت نسبة القطاع الصناعي 21.1%.

من جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة 1985-2000 حوالي 1068.6 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من الدولة الى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 2157.1 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز الطبيعي:

تعد دولة الإمارات إحدى الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط، وتقدر نسبة احتياطياتها النفطية من إجمالي الاحتياطيات العالمية بحوالي 10%، فيما قدرت نسبة الاحتياطيات من الغاز الطبيعي من الاحتياطيات العالمية بحوالي 4%. ويوجد حوالي 90% من احتياطيات النفط والغاز في أبو ظبي. وبلغ الإنتاج اليومي خلال العام حوالي 2.02 مليون برميل مقابل 2.0 مليون برميل عام 1999. وقد ساعد ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام على انتعاش نمو الناتج المحلي الإجمالي واستعادة الاقتصاد بشكل عام لتوازنه.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغت حوالي 83 مليار درهم مقابل 48.73 مليار درهم عام 1999، بزيادة نسبتها 70%. وبلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 38% مقابل 27.5% عام 1999.

13-2 القطاعات غير النفطية:

بلغت مساهمة القطاعات غير النفطية من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 147.4 مليار درهم مقابل 141.7 مليار درهم عام 1999 بزيادة نسبتها 3.9%.

14. تنمية الموارد البشرية:
واصلت الدولة خلال العام سياساتها المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، وذلك بالتدريب المتواصل وتطوير البرامج التعليمية، إذ وضعت بالتعاون مع البنك الدولي خطة للتعليم تنتهي عام 2020.

تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم أولويات الحكومة والتي تحظى بعناية فائقة لاعداد الكوادر الوطنية المدربة لزيادة إسهامات المواطنين في أنشطة القوى العاملة طبقا لاحتياجات المجتمع. هذا وقد عقدت عدة مؤتمرات لهذا الشأن ومنها المؤتمر الثالث لتنمية الموارد البشرية والذي يهدف إلى إعداد الكوادر الوطنية على أسس علمية ورفع الكفاءة لمقابلة تحديات العولمة خاصة في التقنيات المتطورة كما شهد العام أيضاً إنشاء كلية تقنية المعلومات في جامعة الإمارات.

توجد في دولة الإمارات العربية المتحدة 6 جامعات (جامعة الإمارات، جامعة عجمان، جامعة زايد، جامعة الشارقة، الجامعة الأمريكية، الجامعة الأمريكية في الشارقة).

كما توجد 14 كلية (كلية العين الجامعة معهد التمريض كلية طب دبي كلية الدراسات بدبي كلية التقنية العليا كلية الاتصالات الهندسية معهد العلوم برأس الخيمة كلية الأفق بالشارقة كلية دبي للطيران كلية الشارقة كلية دبي للصيدلة الكلية العربية الجامعية كلية الخليج الطبية كلية دبي التطبيقية).

بلغ عدد الطلبة الذكور في التعليم العالي والجامعي نهاية عام 1999 حوالي 123 ألف طالب، فيما بلغ عدد الإناث 27 ألف طالبة. كما بلغ عدد الطلاب الخريجين في العام الدراسي 1999/1998 حوالي 6 آلاف طالب وألفي طالبة.

بلغ عدد المدارس في التعليم العام والتعليم الديني والفني في العام الدراسي 1999 –2000 حوالي 12 ألف مدرسة. فيما بلغ عدد الطلبة من المنتسبين 314 ألف طالبا وطالبة، بالإضافة إلى 108 مراكز لتعليم الكبار، بلغ عدد المستفيدين منها 6 آلاف مستفيد.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية خاصة في المناطق الحرة تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت الدولة انعقاد عدة مؤتمرات بمشاركة مؤسسات محلية وعالمية، كما شهدت البلاد انعقاد المؤتمر الثالث لتنمية الموارد البشرية. من جهة أخرى أقيمت عدة معارض داخل وخارج الدولة للتعريف بمزايا وفرص الاستثمار المتاحة في الدولة.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الدولة:
شهد العام تنفيذ عدة زيارات لوفود رسمية ورجال أعمال إلى عدد من الدول الآسيوية والأفريقية وذلك من اجل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين تلك الدول والتعريف بمزايا الاستثمار في الدولة. كما استقبلت الجهات الرسمية في الدولة وفودا من دول أوروبا وجنوب شرق آسيا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
عرضت الدولة عدة فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية ومالية عالية بهدف الترويج للبلد وجذب الاستثمارات الخارجية.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
قامت الحكومة خلال العام بالتصديق على اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار مع كل من طاجكستان والسويد والسودان والجزائر. كما صادقت الحكومة على اتفاقية للتعاون الثنائي مع كل من اليمن وفيتنام وروسيا البيضاء.

أما فيما يتعلق بمجالات تجنب الازدواج الضريبي فقد صادقت الدولة على اتفاقيات مع كل من طاجكستان وسوريا وتايلاند والجزائر والسودان، وبريطانيا، وجنوب أفريقيا والنمسا. بالإضافة إلى اتفاقية في مجال التعاون القانوني والقطاعي في المسائل المدنية والتجارية والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية مع الهند، وإنشاء لجنة عليا مشتركة للتعاون مع البحرين واتفاقية بشأن إقامة منطقة تجارة حرة وتعاون اقتصادي وتجاري مع سوريا.

إطار رقم (6)
قانون إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع

صـــدر فـــي مدينة أبو ظبي في الأول من شباط/ فبراير 2000 القانون الاتحادي رقم 4 لســـنة 2000 في شأن إنشاء هيئة وسوق الإمارات للأوراق المالية والسلع. اشتمل القانون علـــى أربعة أبواب وثمانية فصول وتسع وأربعين مادة. تناول الباب الأول تأسيس الهيئة وأغراضـــها وصـــلاحياتها، وأجهزة الهيئة واختصاصاتها، بالإضافة إلى الشؤون المالية للهيـــئة. أمـــا الـــباب الثانـــي فقد تناول إنشاء سوق الأوراق المالية والسلع، والوسطاء، وإجـــراءات المراقـــبة والتفتيش، والإصلاح والشفافية. أما الباب الثالث والرابع فقد تناولا على التوالي مسألتي العقوبات والأحكام الختامية.

وقـــد أكد المسؤولون الإماراتيون أن صدور القانون يفتح المجال للتعامل بالأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار قانوني يضمن الشفافية والإفصاح والمحافظة على حقوق المساهمين وكافة المتعاملين.

نص القانون في مادته الأولى على إنشاء هيئة تتولى مهمة الإشراف والمراقبة على سوق الأوراق المالية والسلع بهدف تحقيق الأغراض التالية:

- إتاحـــة الفرصـــة لاستثمار المدخرات والأموال في الأوراق المالية والسلع بما يخدم مصـــلحة الاقتصـــاد الوطني ويكفل سلامة المعاملات ودقتها ويضمن تفاعل عوامل العرض والطلب.
- تنمية الوعي الاستثماري عن طريق إجراء الدراسات وتقديم التوصيات.
- العمل على ضمان الاستقرار المالي والاقتصادي.

كذلـــك أجاز القانون للهيئة- في سبيل تحقيق أغراضها- اقتراح الأنظمة الخاصة بعملها، والنظام الخاص بترخيص السوق والرقابة عليه، والنظام الخاص بقبول وأدراج وإلغاء أو تعلـــيق إدراج أي أوراق مالية أو سلع من التداول في السوق. كما أجاز للهيئة- بالتشاور والتنســـيق مـــع الأســـواق المرخصـــة في الدولة- وضع الأنظمة الخاصة بعمل السوق والوســـطاء وتنظيم عملهم، والأنظمة الأخرى المتعلقة بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكـــية وحفـــظ الأوراق المالية، فضلا عن الأنظمة الخاصة بعضوية السوق والإفصاح والشفافية والتحكيم في المنازعات الناشئة عن تداول الأوراق المالية والسلع.

كذلــك نــص القــانون في المادة (20) على إنشاء أسواق لتداول الأوراق المالية والسلع ويكــون كــل ســوق على شكل مؤسسة عامة محلية ترخص من الهيئة، وتشترط الربط الإلكترونــي المتــبادل للأســواق على مستوى الدولة. كما نص القانون على أن يقتصر التعامل في الأوراق المالية المدرجة في السوق على الوسطاء المرخص لهم.

أما فيما يتعلق بالأجهزة المناط بها إدارة كل من الهيئة والسوق فقد حدد القانون أن يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من مجلس الوزراء برئاسة وزير الاقتصاد والتجارة وعضــوية تســعة أعضاء. أما فيما يتعلق بسوق الأوراق المالية والسلع فقد نص القانون على تشكيل مجلس إدارة بقرار صادر عن السلطة المحلية على ألا يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو في مجلس إدارة شركة مساهمة عامة أو وسيط مالي.

(3)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة البحرين

2000

(3)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة البحرين
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية. على المستوى الاقتصادي استمرت الحكومة خلال العام في تطبيق سياساتها الاقتصادية الرامية إلى انعاش وتنويع الاقتصاد الوطني مستفيدة من التحسن الكبير الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال العام. حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو حقيقي مقبول للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضا في نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرارا في كل من معدل التضخم وسعر الصرف**.

شهد العام تشكيل المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية الذي يعنى بوضع الاستراتيجية المستقبلية للتنمية الاقتصادية في الدولة ومتابعة تنفيذها وتحقيق التكامل في أوجه النشاط الاقتصادي وتوفير مناخ استثماري واقتصادي حر.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات مهمة نحو تطوير المؤسسات الدستورية والديمقراطية في البلاد أهمها توسيع عضوية مجلس الشورى، وتشكيل لجنة لإعداد ميثاق وطني جديد من شأنه تحويل البحرين إلى مملكة دستورية ذات قضاء مستقل، وتأسيس مجلس نيابي آخر منتخب إلى جانب مجلس الشورى الحالي. كما اتخذت الحكومة العديد من الخطوات التي تهدف إلى تعزيز الثقة بين الحكومة والشعب منها الاستمرار في الإفراج عن الموقوفين السياسيين .

شهد العام نشاطاً دبلوماسياً ملحوظاً على كافة الأصعدة الخليجية والعربية والدولية أهمها انعقاد القمة الحادية والعشرين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون الخليجي في المنامة بحضور جميع الدول الأعضاء .

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة التنمية والصناعة، وزارة الإعلام والسياحة، وزارة الخارجية، مؤسسة نقد البحرين، الجهاز المركزي للإحصاء.

** الدولار يعادل 0.377 دينار بحريني كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قدر نهاية العام بحوالي 2.7 مليارات دينار. وقدر معدل النمو الحقيقي بحوالي 4% مقابل 3% عام 1999.

على المستوى القطاعي ارتفعت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام إلى حوالي 21% مقابل 19.5% عام 1999. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط خلال العام.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 572 مليون دينار مقابل 566 مليون دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 1%. وفي المقابل قدرت النفقات خلال العام بحوالي 802 مليون دينار مقابل 726 مليون دينار لعام 1999 بزيادة نسبتها 10%، وبلغت النفقات الجارية حوالي 666.7 مليون دينار مقابل 596 مليون دينار عام 1999. وبلغت نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 8.5% مقابل 6.4% عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:

ارتفع حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) من 426.2 مليون دينار نهاية عام 1999 إلى 445.7 مليون دينار نهاية العام بزيادة نسبتها 4.6%. كما ارتفع حجم الكتلة النقدية بمفهومه الواسع (ن2) إلى 2156.7 مليون دينار نهاية العام مقابل 1956.7 مليون دينار نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 10.2%. وارتفع عرض النقد بمقومه الأوسع (ن3) من 2388.7 مليون دينار نهاية عام 1999 إلى 2602.6 مليون دينار نهاية العام بزيادة نسبتها 9.5%. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 1.5% وهو المعدل ذاته عام 1999.

فيما يتعلق بأسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار البحريني فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة على الودائع لأجل من 5.24% نهاية عام 1999 إلى 5.45% نهاية العام، بينما ظل مستقرا على ودائع التوفير عند 2.22%. أما فيما يتعلق بالقروض، فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة على القروض الشخصية من

13.09% نهايــة عــام 1999 إلــى 14.57% فــي نهايــة العــام، وعلــى قــروض الأعمال من 8.99% إلى 9.04%.

فــيما يــتعلق بإصــدار ســندات التنمــية وأذونــات الخزانة الحكومية واصلت مؤسسة نقــد البحريــن إصــدارها لفــترة ثلاثــة شــهور بمعــدل 10 ملايين دينار أسبوعيا، ولفــترة ســتة شــهور بمعــدل 5 ملاييــن دينار شهريا، ولفترة سنة بمعدل 30 مليون ديــنار كــل ســتة شــهور. وانخفــض إجمالــي أذونات الخزانة نهاية العام ليصل إلى 220 ملــيون ديــنار مقــابل 225 ملــيون ديــنار نهايــة عــام 1999. وعلى صعيد سندات التنمية بلغت قيمتها حوالي 257 مليون دينار نهاية العام.

ارتفعــت الميزانــية الموحدة للجهاز المصرفي (المصارف التجارية والوحدات المصرفية الخارجــية ومصــارف الاستثمار) من 102.1 مليار دولار نهاية عام 1999 إلى 106.4 ملــيار دولار نهاية العام، بزيادة نسبتها 4.2%. بلغ نصيب الوحدات المصرفية الخارجية مــن إجمالي الميزانية الموحدة 87.4% بينما بلغت حصة المصارف التجارية ومصارف الاستثمار 9.4% و 3.2% على التوالي.

5. سياسة سعر الصرف:

واصــل الديــنار البحرينــي اســتقراره الــناتج عــن ارتــباطه بوحدة حقوق السحب الخاصة واحتفظ بسعر صرف مستقر قدره 0.377 دينار للدولار الواحد.

6. سوق البحرين للأوراق المالية:

بلــغ عــدد الشــركات المدرجــة فــي السوق خلال العام 41 شركة بحرينية مقابل 37 شركة عام 1999، و5 شركات غير بحرينية مقابل 4 شركات عام 1999.

بلغــت القــيمة الرأســمالية للشــركات البحرينية المدرجة خلال العام 2.5 مليار دينار مقابل 2.70 مليار دينار عام 1999 بانخفاض نسبة 7.5%.

بلــغ عــدد الأســهم المــتداولة خــلال العــام حوالــي 422.07 ملــيون ســهم مقابل 536.28 ملــيون ســهم عــام 1999 بانخفــاض نســبته21%عن عام 1999. وبلغت قــيمة الأســهم المــتداولة حوالــي 92.53 ملــيون دينار مقابل 167.95 مليون دينار عــام 1999 بانخفــاض نســبته 45%. وبلــغ عــدد الصفقات حوالي 12 ألف صفقة

بانخفاض نسبته 34% عما كانت عليه عام 1999. ويعزى هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى شح السيولة في السوق.

بلغت نسبة تداول المستثمرين غير البحرينيين من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة حوالي 31 % خلال العام وهي النسبة ذاتها عام 1999.

بلغ عدد الصناديق الاستثمارية المسجلة خلال العام 39 صندوقاً مقابل 34 صندوقاً عام 1999 بزيادة نسبتها 14.7 %.

واصلت مؤسسة نقد البحرين خلال العام مشاوراتها مع كل من مركز الوحدات المصرفية الخارجية الماليزية والبنك الإسلامي للتنمية ، وبمشاركة كل من بروناي وإندونيسيا والسودان لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير سوق مالية إسلامية يتم فيها إصدار صكوك إسلامية حكومية قابلة للتداول، إضافة إلى تطوير سوق ثانوية لتداول تلك الصكوك بين المؤسسات المصرفية الإسلامية.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات خلال العام حوالي 5.68 مليار دولار مقابل 4.13 مليار دولار عام 1999 ، بزيادة نسبتها 37%. في حين بلغت الواردات حوالي 4.59 مليار دولار مقابل 3.69 مليار دولار عام 1999 ، بزيادة نسبتها 24%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري خلال العام حوالي 1.09 مليار دولار مقابل 0.44 مليار دولار عام 1999.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية للبحرين ، تأتي الدول الآسيوية في المرتبة الأولى بنسبة 36 % من إجمالي الصادرات غير النفطية، تليها الدول العربية بنسبة 29%، ومجموعة الدول الأمريكية بنسبة 22%.

على صعيد الواردات تأتي مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الأولى فيما يتعلق بالسلع غير النفطية بما يعادل 767.17 مليون دولار، بما نسبته 30 % من إجمالي السلع غير النفطية، تليها مجموعة البلدان الأوروبية بحوالي 752.52 مليون دولار بما نسبته 29%، والدول العربية بحوالي 425.46 مليون دولار، بما نسبته 17%.

علـــى صـــعيد التركيـــبة الســـلعية للصـــادرات خـــلال العام جاءت الصادرات النفطية فـــي المرتـــبة الأولـــى بمـــا نســـبته 70% مـــن إجمالـــي الصادرات مقابل 62% عام 1999 . فـــيما يـــتعلق بالصـــادرات غـــير النفطية جاءت المعادن والمنتجات المعدنية (الألمنـــيوم بصـــفة أساســـية) فـــي المرتـــبة الأولـــى بنســـبة 46% مقابل 48% عام 1999، تلـــتها المنســـوجات والملابـــس بنســـبة 19.6%، ومجموعـــة المعادن العادية ومصنوعاتها بنسبة 1.9%.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بـــالواردات غـــير النفطية فقد استحوذت مجموعة الآلات والمعدات والأجهـــزة الكهربائـــية وقطـــع غـــيارها علـــى ما نسبته 11% من إجمالي الواردات، جـــاءت بعدهـــا مجموعـــة الكـــيماويات والمنـــتجات الكيماوية بنسبة 8%، ومجموعة المواد النسيجية بنسبة 5%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلـــغ إجمالـــي الصـــادرات غـــير النفطـــية خـــلال العـــام إلـــى الدول العربية حوالي 498.40 ملـــيون دولار مقـــابل 580.37 ملـــيون دولار عـــام 1999، بانخفـــاض نسبته 14%.

تصـــدرت المملكـــة العربـــية الســـعودية قائمة الدول العربية من حيث الصادرات غير النفطـــية للبحريـــن خـــلال العـــام بقـــيمة 246.15 مليون دولار مقابل 277.72 مليون دولار عـــام 1999. وجـــاءت الإمـــارات العربـــية المـــتحدة في المرتبة الثانية ، وبلغ حجـــم الصـــادرات إلـــيها 83.02 ملـــيون دولار مقـــابل 82.49 ملـــيون دولار عـــام 1999. تلـــتها الكويـــت بقـــيمة 40.05 ملـــيون دولار مقـــابل 53.85 ملـــيون دولار عـــام 1999، وقطـــر بحوالـــي 36.83 ملـــيون دولار مقـــابل 53.79 ملـــيون دولار عـــام 1999، وســـلطنة عمـــان بحوالـــي 21.22 ملـــيون دولار مقابل 17.51 مليون دولار عام 1999.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشـــير البـــيانات المـــتوافرة إلـــى تحقـــيق فائض في الحساب الجاري خلال العام بلغت نســـبته مـــن الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي حوالـــي 9.3% مقابل عجز نسبته 5% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي 343 مليون دولار مقابل 286.2 مليون دولار عام 1999. وتركز الحكومة على الاقتراض من المصادر الداخلية وان يقتصر الاقتراض الخارجي على تمويل المشاريع ذات العائد المجزي.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى البحرين خلال الفترة 1985-2000 بلغ حوالي 287 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من البحرين إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 375 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:
13-1 قطاع النفط والغاز الطبيعي:
بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 21% مقابل 19.5% عام 1999. ويعزى التحسن في مساهمة القطاع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام. وتشكل الإيرادات النفطية حوالي 50% من إجمالي الإيرادات العامة.

من جهة أخرى واصلت شركة شيفرون نشاطها خلال العام بشأن التنقيب عن النفط في مناطق البحرين، كما أن العمل لا يزال جاريا في تنفيذ مشروع تحديث مصفاة البحرين الذي بدأ عام 1998 بتكلفة 400 مليون دولار. ومن المتوقع أن ينتهي العمل فيه بعد سنتين.

13-2 قطاع الصناعة:
واصلت الدولة جهودها الرامية إلى تنشيط قطاع الصناعة بهدف تنويع مصادر الدخل، ويشمل القطاع صناعات الألمونيوم والبتروكيماويات والصناعة الهندسية إلى جانب الصناعات الاخرى مثل المواد الغذائية والمعدنية ومواد البناء والمواد الورقية والملابس الجاهزة والنسيج. وبلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي خلال العام حوالي 12.3%.

13-3 قطاع المصارف والمال:

بلغت نسبة مساهمة قطاع المصارف والمال في الناتج المحلي الإجمالي 17.2% عام 1999. وشهد عام 2000 الترخيص لتسع مساهمات مالية ومصرفية منها خمسة تراخيص لوحدات مصرفية خارجية (اوفشور)، وترخيصين لمكاتب تمثيل، وترخيص واحد لمكتب استثماري، وترخيص واحد لمحل صرافة. وبلغ إجمالي عدد المصارف والمؤسسات المالية المرخص لها من قبل المؤسسة نهاية العام 173 مصرفاً ومؤسسة مالية منها 19 مصرفاً تجارياً ومصرفان متخصصان، و51 وحدة مصرفية خارجية و 31 مصرفاً استثمارياً و 38 مكتباً تمثيلياً، و 8 مكاتب للاستشارات الاستثمارية والخدمات المالية، و18 محلا للصرافة، و 6 سماسرة المال والنقد الأجنبي. وبلغ عدد الصناديق الاستثمارية المرخصة من قبل مؤسسة نقد البحرين 699 صندوقا استثماريا نهاية العام مقابل 523 صندوقاً نهاية عام 1999 منها 176 صندوقاً تمت الموافقة عليها خلال العام.

14. تنمية الموارد البشرية:

حافظت البحرين على مركزها المتقدم في التقرير السنوي الصادر عن الأمم المتحدة بشأن التنمية البشرية لعام 2000، إذ احتلت المرتبة الثانية بين الدول العربية بعد دولة الكويت والمرتبة الحادية والأربعين على مستوى العالم. وتأتي هذه المراكز المتقدمة التي أحرزتها البحرين انعكاساً للتخطيط المدروس والاستثمار الكبير في مجال الخدمات الصحية والتعليم والإسكان والتدريب. ففي مجال الصحة رصدت الدولة حوالي 59 مليون دينار مقابل57 مليون دينار عام 1999. وارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 73 سنة، فيما بلغت معدلات وفيات الأطفال الرضع 8 أطفال لكل ألف مولود جديد . من ناحية أخرى بلغت ميزانية التعليم 87 مليون دينار مقابل 84 مليون دينار عام 1999.

على مستوى جودة التعليم تم إدخال الحاسب الآلي في معظم المدارس. وفيما يتعلق بسياسات البحرنة والتوظيف، أثمرت جهود وزارة العمل عن إحراز نجاح كبير أدى إلى تراجع نسبة البطالة إلى 2.3% وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد العام إصدار وتعديل العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار والتجارة أهمها ما يلي:

- القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2000 بشأن تحديد عمولة الدلالين في سوق البحرين للأوراق المالية .
- مرسوم بقانون رقم (35) لسنة 2000 بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم (26) لسنة 1989 بشأن حماية الصناعات ذات المنشأ الوطني .
- مرسوم رقم (36) لسنة 2000 بالتصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين حكومة البحرين وحكومة المملكة المغربية .
- قرارات وزارية رقم (150) ورقم (151) ورقم (155) لسنة 2000 بشأن التنقل بالبطاقة الشخصية بين دولة البحرين وكل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة الكويت على التوالي.
- مرسوم رقم (29) لسنة 2000 بالتصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين دولة البحرين وجمهورية السودان.
- مرسوم رقم (33) لسنة 2000 بالتصديق على اتفاقية إنشاء لجنة عليا مشتركة بين دولة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة.
- مرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2000 بالموافقة على نظام مركز التحكيم التجاري لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- مرسوم رقم (9) لسنة 2000 بإنشاء وتنظيم المجلس الأعلى للتنمية الاقتصادية.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج :

واصل مجلس البحرين للترويج والتسويق تطبيق الخطط الهادفة إلى استقطاب الاستثمارات إلى البحرين، فيما استمرت مشاركاته في المعارض والمحافل الدولية لدعم جهود تنمية الاقتصاد الوطني. فقد شارك خلال العام في 8 ندوات متخصصة للترويج لفرص الاستثمار بالبحرين في ستة بلدان هي بريطانيا وفرنسا واليابان والهند وهونج كونج وألمانيا. كما نظمت البحرين عدة ندوات داخل البلاد أهمها ندوة فرص الاستثمار الصناعي في البحرين التي تم خلالها الترويج لثلاث عشرة فرصة استثمارية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة وباستثمارات بلغت قيمتها الإجمالية 69 مليون دينار.

كمـــا انعقـــد خـــلال العـــام منـــتدى الاستثمار في صناعة الألمنيوم تحت شعار "استثمر فـــي صـــناعة الألمنـــيوم" وتـــم خلال المنتدى الترويج لخمس عشرة فرصة استثمارية جديـــدة فـــي قطـــاع صـــناعة الألمنـــيوم. إلى جانب ذلك أعد المجلس العديد من المواد والكتيبات الترويجية .

ومـــن أهـــم المعـــارض التـــي أقيمـــت خـــلال العـــام في البحرين معرض "صنع في البحريـــن 2000" الـــذي شـــاركت فـــيه 72 مؤسســـة صناعية. وسجل مركز البحرين الدولـــي للمعـــارض رقمـــاً قياســـياً خـــلال العـــام لإجمالي المساحة التي شغلت لإقامة مخـــتلف المعـــارض التـــي بلغـــت 20 معرضـــاً ونشـــاطاً على مساحة إجمالية قدرها 99077 متراً مربعاً .

كمـــا نظمـــت البحريـــن العديـــد مـــن المعارض في الخارج كان أهمها معرض دلمون الذي أقيم في كل من الدانمارك وفرنسا وبريطانيا

مـــن جهـــة أخـــرى افتـــتح خـــلال العام مكتب ترويج البحرين في هونج كونج ليتولى ترويج الاستثمار في البحرين في منطقة شرق آسيا.

16-2 تنفـــيذ زيـــارات ترويجـــية إلـــى الـــدول الأخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في البحرين :

اســـتقبلت البحريـــن العديـــد مـــن الوفـــود الزائـــرة بغرض الاستثمار في البحرين كما قـــام العديـــد مـــن الوفـــود البحرينـــية بزيارة عدة دول للترويج للاستثمار في البحرين.

(4)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية التونسية

2000

(4)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
2000

1. مقدمة*:

رغم الضغوط الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار التونسي** والنمو السالب لقطاع الفلاحة بسبب الجفاف واصل الاقتصاد التونسي خلال عام 2000 أداءه الجيد. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى مواصلة الحكومة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وتطوير البنية الأساسية والاهتمام بتنمية الموارد البشرية. ومن أهم مؤشرات حسن الأداء تنوع مصادر النمو خاصة قطاع الصناعات المعملية والخدمات وارتفاع معدل الدخل الفردي وارتفاع حصة تونس من الأسواق الخارجية، إذ فاق معدل نمو الصادرات معدل نمو الطلب في منطقة اليورو التي تشكل أهم سوق للمنتجات التونسية. كما حققت تونس عجزا مقبولا في كل من الميزانين الداخلي والخارجي وتمكنت من التحكم في معدل التضخم، وزيادة نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي.

انعكس هذا الوضع على الاستثمارات الأجنبية التي تجاوز حجمها لأول مرة المليار دولار. كما تحسن تصنيف تونس خلال العام من طرف وكالات التصنيف العالمية ومؤسسات ضمان الاستثمار والصادرات. وتصدرت تونس قائمة الدول الافريقية من حيث القدرة التنافسية حسب ترتيب تقرير التنافسية لعام 2000".

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 26.9 مليار دينار مقابل 24,8 مليار دينار عام 1999، كما حقق معدل نمو حقيقي قدره 5% مقابل 6.2% عام 1999.

---

*يستند هذا القرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، وزارة التنمية الاقتصادية، وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي، وزارة التجارة، وزارة الصناعة، البنك المركزي، المركز الوطني للتوثيق، مركز النهوض بالصادرات، المعهد الوطني للإحصاء.

**الدولار يعادل 1.385 دينار تونسي كما في 2000/12/31.

على المستوى القطاعي شهد معدل نمو قطاع الفلاحة والصيد البحري تراجعا نسبته (1.0%) مقابل معدل نمو قدره 11.1% عام 1999. وحقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو قدره 5.8% مقابل 5.6% عام 1999، وقطاع الصناعات التحويلية غير الغذائية 5.8% مقابل 4.5% عام 1999 لتحسن أداء قطاع النسيج الذي سجل معدل نمو قدره 5.5% مقابل 4.5% عام 1999. أما قطاع الخدمات فقد حقق معدل نموه قدره 7% وهو المعدل ذاته عام 1999 وذلك رغم تراجع نمو قطاع السياحة من 7.8% إلى 4.5% خلال الفترة ذاتها.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 6.58 مليار دينار مقابل 6.13 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 7.3%. وبلغت النفقات العامة 10.51 مليار دينار مقابل 9.32 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 12.8%. وعليه بلغ عجز المالية العامة حوالي 3.93 مليار دينار بما نسبته 2.7%من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.5 مليار دينار بما نسبته 3.5% عام 1999. من جهة أخرى بلغ حجم الدين الداخلي حوالي 2.26 مليار دينار خلال العام بما نسبته 8.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن 1) خلال العام حوالي 6.01 مليار دينار مقابل 5.52 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 8.9%. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن 2) نهاية العام حوالي 13.8 مليار دينار مقابل 12.80 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 7.8%. ويعزى ذلك إلى ارتفاع الموارد شبه النقدية بنسبة 7.8% لتبلغ 7.8 مليار دينار نظرا للزيادة في الإيداعات لأجل وتحسن موارد الادخار الخاص وموارد صندوق الادخار القومي التونسي. وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن 4) حوالي 17 مليار دينار نهاية العام مقابل 16.17 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 5.1%. من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام 3% مقابل 2.7% عام 1999.

بلغ صافي الديون على الخارج حوالي 1.94 مليار دينار مقابل 1.84 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 5.4%. ويعزى ذلك إلى انخفاض إيرادات قطاع السياحة. بلغت المساعدات الممنوحة إلى الاقتصاد حوالي 18.65 مليار دينار مقابل 17.11 مليار دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 9%.

مـــن جهـــة أخـــرى بلغـــت موجـــودات البنك المركزي من العملة الأجنبية نهاية العام حوالـــي 1,78 ملـــيار دولار مـــا يغطـــي 75 يومـــا من الواردات مقابل 1.92 مليار دولار عـــام 1999 مـــا يغطـــي 95 يومـــا من الواردات. واستقر متوسط سعر الفائدة في السوق النقدية في حدود 5.875%.

5. سياسة سعر الصرف:

يـــتحدد ســـعر صـــرف الديـــنار مقـــابل العمـــلات الأجنبية حسب العرض والطلب في ســـوق الصـــرف. وقـــد ســـجل الديـــنار خلال العام انخفاضا بنسبة 1.9% مقابل الين الياباني، و8.6% مقـــابل الـــدولار الأمريكـــي و 3.2% مقابل اليورو في حين سجل اســـتقراراً مقـــابل الجنـــيه الإســـترليني. وبلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار نهاية العام 1.3853 دينار للدولار.

6. سوق الأوراق المالية:

ســـجلت بورصـــة تونـــس خـــلال العام أرقاما قياسية من حيث حجم التداول والمؤشر العام للأسعار ومؤشر توننداكس.

بلـــغ إجمالـــي حجـــم الـــتداول (الشركات المدرجة في السوق و غير المدرجة) حوالي 1812 ملـــيون ديـــنار مقـــابل 880 ملـــيون ديـــنار عام 1999 بزيادة نسبتها 106% وبلـــغ إجمالـــي عـــدد الأســـهم المـــتداولة حوالي 58 مليون سهم مقابل 41 مليون سهم عام 1999 بزيادة نسبتها 42%.

واســـتأثرت تســـعيرة البورصـــة (عملـــيات بـــيع و شـــراء أســـهم الشركات المدرجة بصـــفة رســـمية فـــي البورصـــة و الـــبالغ عددها 44 شركة) بنسبة 51% من إجمالي حجـــم الـــتداول بقـــيمة 923 ملـــيون دينار مقابل 554 مليون دينار عام 1999 بزيادة نسبتها 67%.

بلـــغ عـــدد الأســـهم المـــتداولة بتســـعيرة البورصـــة 29 مليون سهم مقابل 27 مليون ســـهم عـــام 1999 بـــزيادة نســـبتها 7.4%. وارتفـــع معـــدل حجم التداول اليومي من 2.2 مليون دينار عام 1999 إلى 3.7 مليون دينار خلال العام.

بلـــغ المؤشـــر العـــام للأســـعار، ولأول مـــرة فـــي تاريخه، 1425 نقطة مقابل 810 نقـــاط عـــام 1999 بـــزيادة نســـبتها 76%. أمـــا فيما يتعلق بمؤشر توننديكس (المؤشر

المرجعي لبورصة تونس) الذي دخل العمل به عامه الثالث فقد بلغ نهاية العام 1443 نقطة مقابل 1193 نقطة نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 21%.

ويعكس الارتفاع العام للمؤشرين الأداء الجيد لأسهم الشركات المدرجة، إذ سجلت أسهم 28 شركة من أصل 44 شركة مدرجة ارتفاعا في أسعار أسهمها، منها 7 شركات سجلت ارتفاعا بنسبة 40%. كما لعب الأداء الجيد للبورصة دورا كبيرا في قدرة الاقتصاد التونسي على تحقيق نمو جيد رغم ارتفاع أسعار النفط وانخفاض الدينار التونسي مقابل الدولار الأمريكي.

من جهة أخرى صدرت خلال العام مجموعة من القرارات والقوانين التي ساعدت على تحسين أداء البورصة أهمها القانون الجديد للشركات التجارية.

7. التجارة الخارجية:

بلغ حجم الصادرات خلال العام حوالي 5.78 مليار دولار مقابل 5.03 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 14.9%. وبلغ حجم الواردات 8.47 مليار دولار مقابل 7.27 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 16.5%. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي 2.69 مليار دولار مقابل 2.24 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 20%. وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام حوالي 68.2% مقابل 69.1% عام 1999.

ويعزى ارتفاع حجم الصادرات إلى تحسن صادرات مختلف القطاعات باستثناء قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية الذي انخفضت صادراته من 571.12 مليون دولار عام 1999 إلى 510.45 مليون دولار خلال العام بسبب انخفاض مبيعات زيت الزيتون. فقد ارتفعت صادرات قطاع النسيج والملابس من 2179.8 مليون دولار عام 1999 إلى 2356.7 مليون دولار خلال العام بزيادة نسبتها8.1%. وبلغت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية حوالي 955.2 مليون دولار مقابل 808.7 مليون دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 18.1% عام 1999. أما صادرات قطاع الطاقة فقد ارتفعت بنسبة 94.3 % لتصل 698.9 مليون دولار مقابل 359.6 مليون دولار عام 1999 بسبب ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية. ومن جهة أخرى سجلت صادرات قطاع المناجم تراجعا طفيفا بنسبة 2% لانخفاض صادرات الحامض الفسفوري إلى السوق الآسيوية.

فيما يتعلق بالواردات، بلغت واردات قطاع النسيج والملابس 1721.3 مليون دولار مقابل 1260.5 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 4.6%. وتعزى هذه الزيادة إلى الطلب المتزايد على المواد الأولية و نصف المصنعة. أما واردات قطاع الصناعات الميكانيكية و الكهربائية فقد انخفضت بنسبة 10.2%، فيما سجلت واردات قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية زيادة بنسبة 14% وذلك نتيجة لاستيراد كميات كبيرة من الحبوب بسبب ضعف المحاصيل.

على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بقيمة 4.6 مليار دولار ما نسبته 80% من إجمالي الصادرات. فيما بلغت حصة فرنسا من إجمالي صادرات تونس حوالي 27%، وإيطاليا 23 %، وألمانيا 12.6%. أما الدول العربية فبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات التونسية حوالي 7.4% فيما بلغت نسبة باقي دول العالم 12.6%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ حجم صادرات تونس إلى الدول العربية حوالي 427.4 مليون دولار بما نسبته 7.4% من إجمالي الصادرات. وبلغت صادرات تونس إلى دول اتحاد المغرب العربي حوالي 296 مليون دولار بما نسبته 69% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، فيما بلغ نصيب باقي الدول العربية 131.4 مليون دولار بما نسبته 31%.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية لصادرات تونس إلى الدول العربية فإن أهم المنتجات المصدرة إلى دول المغرب العربي هي الأسمدة، المواد الغذائية، الملابس، الأحذية، السيراميك، المواد الكهربائية والبلاستيكية والحديدية. أما أهم السلع المصدرة إلى دول الخليج العربي فتتمثل في زيت الزيتون والتمور والمواد الكيميائية والعطورات. كما تصدر تونس الإطارات المطاطية ومشتقات الفوسفات إلى مصر ومواد غذائية (زيت الزيتون والتمور) إلى الأردن والأدوية وحليب الأطفال إلى العراق.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي 2.69 مليار دولار مقابل 2.24 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 20%.

وقد انعكس هذا الوضع على عجز الحساب الجاري إذ بلغ خلال العام حوالي 621.7 مليون دولار ما نسبته 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 386.9 مليون دولار بنسبة 2.2% عام 1999.

10. الديون الخارجية:

بلغ إجمالي الديون الخارجية خلال العام حوالي 9.98 مليار دولار مقابل 9.24 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 8%. وبلغت خدمة الدين الخارجي 1.73 مليار دولار مقابل 1.35 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 29.3%. واستقرت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي المتاح في حدود 51%، فيما ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى صادرات السلع والخدمات من 17.8% عام 1999 إلى 20.5% خلال العام، ونسبة خدمة الدين الخارجي إلى المداخيل الجارية من 15.7% إلى 18.1% خلال الفترة ذاتها.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية الوافدة بما فيها الدول العربية خلال العام حوالي 1,1 مليار دولار مقابل 0.46 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 139%. وبلغت الاستثمارات المباشرة حوالي 743.7 مليون دولار فيما بلغت الاستثمارات في البورصة حوالي 50.5 مليون دولار.

تعود الزيادة الملحوظة في الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى عمليات تخصيص شركتي إسمنت لفائدة مستثمرين من البرتغال وإيطاليا، واستثمارات للولايات المتحدة الأمريكية في محطة لتوليد الطاقة بطريقة البناء والتشغيل والتحويل (البوت).

كما شهد العام إنشاء 162 مؤسسة في مجال الصناعات التحويلية وفرت 14 ألف موطن شغل. واستأثر قطاع النسيج والملابس بحوالي 50% من إجمالي الاستثمارات في الصناعات التحويلية. كما تميزت الاستثمارات الأجنبية خلال العام بتنوع مصادرها، فضلا عن مصادر الاستثمار التقليدية (فرنسا، ألمانيا، بلجيكا وإيطاليا)، إذ تم تسجيل استثمارات وافدة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وكندا وبريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن الأعوام الأربعة الأولى من المخطط التاسع (1997-2001) شهدت استثمارات أجنبية وافدة قدرها 2.91 مليار دولار. وتكون بذلك قد تجاوزت ما كان متوقعا في الخطة (حوالي 1.75 مليار دولار).

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

قدرت تدفقات الاستثمارات العربية المباشرة نحو تونس خلال العام بحوالي 58 مليون دولار وهي القيمة ذاتها عام 1999. على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات استأثرت السعودية بما نسبته 33.1% من إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية إلى تونس، تلتها ليبيا بنسبة 25.7%، والإمارات 20.1%، والكويت 18.8%، والأردن 2.3%.

أما على صعيد التوزيع القطاعي، فقد بلغ نصيب قطاع الخدمات من هذه الاستثمارات حوالي 86.7%، وقطاع الصناعة 8.2%، والزراعة 5.1%.

ومن جانب أخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى تونس خلال الفترة 1985–2000 حوالي 1935.3 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من تونس إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 40.8 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الفلاحة والصيد البحري:

بلغت مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 3.26 مليار دينار بما نسبته 12.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري معدل نمو سالباً قدره 1% مقابل معدل نمو موجب قدره 11% عام 1999. ويعزى ذلك إلى الجفاف الذي أدى إلى تراجع محاصيل الحبوب و بعض الزراعات الأخرى.

حققت تونس خلال العام، وللسنة الثالثة على التوالي، فائضا في إنتاج الحليب، كما تم إنشاء مصنع لتجفيف الحليب لتغطية الطلب المحلي والتصدير لدول المغرب العربي والعراق.

دخلت تونس خلال العام في جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف حول الفلاحة في إطار منظمة التجارة العالمية. كما انطلقت المفاوضات الرسمية مع الاتحاد الأوروبي لوضع اتفاق جديد حول المنتوجات الفلاحية يدخل حيز التطبيق عام 2001.

تـم خـلال العـام إنجـاز دراسة استراتيجية لتحديد القدرة التنافسية للمنتجات الفلاحية التونسـية فـي الأسـواق العالمـية. كمـا تـم حـذف حوالـي 40% من التراخيص الإداريـة اللازمـة للاسـتثمار فـي القطـاع و تعويض حوالي 20% من التراخيص الأخرى.

13-2 قطاع الصناعة:

بلغـت مسـاهمة قطـاع الصـناعة التحويلـية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالـي 4.93 ملـيار ديـنار، بمـا نسـبته 18.3%، فـيما بلغت مساهمة الصناعات غـير التحويلـية فـي الـناتج المحلـي الإجمالـي حوالي 2.8 مليار دينار، بما نسبته 10.4%.

سـجل مؤشـر إنـتاج الصـناعات التحويلية معدل نمو قدره 8.5%. ويعزى ذلك إلى زيـادة إنـتاج الصـناعات الميكانيكـية والكهربائـية بنسـبة 10.2%. والصـناعات الكيميائـية بنسـبة 7.7%، وصـناعات النسـيج والملابـس بنسبة 8.7% والصناعات الفلاحية والغذائية بنسبة 9.7%.

وسـجل مؤشـر إنـتاج الصـناعات غـير التحويلية معدل نمو قدره 12.5%، ويعود ذلـك إلـى زيـادة إنـتاج الـنفط والغـاز بنسـبة 19.6%، والكهرباء بنسبة 9.1%، ومنتجات المناجم بنسبة 6.2%.

وسـجلت صـادرات قطـاع الفلاحـة والصـناعات الغذائـية تراجعا بنسبة 10.7%، فـي حيـن زادت صـادرات الفوسـفات و المـواد الكيميائية بنسبة 13.4%، والطاقة بنسـبـة 94.3%، والصـناعات الميكانيكـية و الكهربائـية بنسـبة 18.1%، والنسـيج والملابـس بنسـبة 8.1%. وبلغـت الاسـتثمارات في الصناعات التحويلية 960 مليون دينار (693 مليون دولار).

فـيما يـتعلق بـبرنامج تأهـيل الصناعة الذي يهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للقطاع فقـد بلـغ عـدد المؤسسـات التـي التحقـت بالبرنامج حوالي 1500 مؤسسة حصلت مـنها 800 مؤسسـة علـى المصـادقة علـى بـرامج تأهيلها باستثمار إجمالي قدره 1481 مليون دينار (1069 مليون دولار).

13 - 3 قطاع السياحة:

بلغت إيرادات القطاع خلال العام حوالي ملياري دينار بما نسبته 7.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 1.95 مليار دينار بنسبة 7.8% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999. وبلغ عدد السياح خلال العام 5.25 مليون سائح بزيادة نسبتها 5.2% عن عام 1999. وبلغ عدد ليالي المبيت حوالي 36 مليون ليلة مقابل 35 مليون ليلة عام 1999.

وفيما يتعلق بجنسية السياح فتأتي فرنسا وألمانيا في الطليعة بمليون سائح لكل منهما، ونصف مليون سائح لكل من إيطاليا وبريطانيا. كما شهد العام زيادة عدد السياح القادمين من إسبانيا و من دول أوروبا الشرقية.

بلغت مساهمة قطاع الخدمات بما فيه السياحة في الناتج المحلي الإجمالي 9.43 مليار دينار ما نسبته 35% مقابل 8.7 مليار دينار ما نسبته 34.9% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999.

تم خلال العام إنشاء المجلس الأعلى للترفيه وهو هيكل استشاري يعنى بدراسة وإبداء الرأي في السياسة الوطنية للترفيه ومتابعة تنفيذها والتنسيق بين مختلف الجهات ذات الصلة بميدان الترفيه والسياحة.

كما تم خلال العام إصدار مجلة جديدة للمواصفات الفندقية ترمي إلى إرساء نظام الجودة في قطاع السياحة. وحرصت وزارة السياحة والصناعات التقليدية على تنويع المنتجات السياحية من خلال تشجيع الاستثمار في السياحة الصحراوية والاستشفائية والثقافية. وتم تحديد 30 منطقة تحظى بامتيازات وحوافز للاستثمار في هذه المجالات.

13-4 قطاع الطاقة:

تميز إنتاج قطاع الطاقة بالاستقرار، رغم تزايد الطلب الداخلي وارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار. وعملت الدولة على تنمية الإنتاج وتكثيف التنقيب لمواجهة تفاقم عجز الميزان التجاري.

تم خلال العام إسناد 43 رخصة للتنقيب عن النفط والغاز وحفر 12 بئرا باستثمارات بلغت حوالي 162 مليون دينار (117 مليون دولار) مقابل 90 مليون دينار (65 مليون دولار) عام 1999. وبلغ إنتاج النفط و الغاز 5.16

مليون طن منها 3.73 مليون طن من النفط. وقد انخفض إنتاج النفط خلال الأعوام الأخيرة بسبب النفاد التدريجي لحقل "البرمة" وحقل "سيدي الكيلاني". وسيتم تدارك هذا الانخفاض بدخول الحقول الجديدة طور الإنتاج مثل حقل "سرسينا" و "وادي زعار" و"ديدون" و "إيزيس". أما فيما يتعلق بقطاع الكهرباء فقد أنجزت أعمال محطة لتوليد الكهرباء في إطار عمليات (بوت) من طرف مؤسسة مشتركة أمريكية يابانية وبطاقة إجمالية قدرها 470 ميغاوات. كما بدأ العمل في مشروع الربط الكهربائي بين تونس وليبيا والذي سيدخل طور العمل منتصف عام 2001.

وبلغ إجمالي الاستثمارات في قطاع الطاقة حوالي 702 مليون دينار (507 ملايين دولار) منها 320 مليون دينار(231 مليون دولار) استثمارات أجنبية.

14. تنمية الموارد البشرية:

شهد العام تطورات مهمة في مجال الاهتمام بتنمية الموارد البشرية خاصة ما يتعلق بمجالات التعليم والتدريب والتشغيل. ففي مجال التعليم تم خلال العام العديد من الإجراءات لتحسين نوعية التعليم وإعطاء فرص متساوية لجميع الطلبة منها:

- إنجاز خارطة للمناطق ذات الأولوية التربوية تشمل حوالي 696 مدرسة ابتدائية و 104 مدرسة إعدادية توفر لها إمكانات إضافية لتحسين مستوى التعليم.
- تكثيف خلايا العمل الاجتماعي في الوسط المدرسي التي بلغ عددها نهاية العام حوالي 1550 خلية وذلك بهدف الوقاية من الانقطاع المدرسي المبكر و معالجة الحالات الاجتماعية الخاصة.
- تنظيم حصص تدارك مجانية لحوالي 280 ألف طالب في المرحلة الابتدائية و180 ألف طالب في المرحلة الإعدادية.
- ربط جميع المعاهد الثانوية والإعدادية بشبكة الإنترنت.
- بلغ عدد الطلاب بالمرحلتين الأولى والثانية من التعليم الأساسي مليوني طالب وبالتعليم الثانوي 390 ألف طالب، وبالتعليم المهني 22 ألف طالب.

واصلت مختلف المؤشرات تحسنها خلال العام، إذ تم تسجيل جميع الأطفال الذين بلغوا سن السادسة بالمدارس بنسبة 100%، وارتفعت نسبة ارتياد المدارس بالنسبة للفئة العمرية من 6 إلى 12 سنة إلى 92% مقابل 87% عام

1990. وزادت نسبة عدد الإناث بالتعليم الأساسي والثانوي لتبلغ 49.3% من طلاب التعليم الأساسي و54% من طلاب التعليم الثانوي.

شهد العام بداية العمل بالبرنامج الوطني لتعليم الكبار الذي يهدف إلى تخفيض نسبة الأمية من 27% حاليا إلى 20% عام 2004. وتم انتداب حوالي 1770 مدرسا لهذا البرنامج، فيما بلغ عدد الدارسين حوالي 81 ألف دارس.

أما فيما يتعلق بالتعليم العالي فقد بلغ عدد الطلبة 208 آلاف طالب بالإضافة إلى فتح 12 مؤسسة جامعية جديدة بهدف استيعاب الطلبة الإضافيين، تبلغ طاقتها الاستيعابية حوالي 18 ألف طالب تضم 15 معهداً وكليتين لتخصصات مختلفة.

فيما يتعلق بمجال التكوين المهني بلغ عدد الخريجين من مراكز التكوين المهني خلال العام حوالي 58 ألف خريج، فيما بلغ عدد المراكز 90 مركزاً، وعدد الاختصاصات 35 اختصاصاً وسيتم فتح 14 مركز تكوين جديداً عام2001.

وفي مجال التشغيل واصل البنك التونسي للتضامن مهمته الأساسية المتمثلة في تشغيل الشباب من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية الصغيرة بشروط ميسرة. وقد تمكن البنك منذ إنشائه من تمويل 24151 مشروعا بتكاليف استثمارية بلغت 90 مليون دينار وبطاقة تشغيل 35 ألف موطن شغل.

كما لعب الصندوق الوطني للتشغيل دورا مهماً في توفير مواطن الشغل، إذ تم تخصيص حوالي 60 مليون دينار لتدريب و تكوين حوالي 34 ألف طالب شغل، إضافة إلى تمويل الصندوق لحوالي 4 آلاف مشروعا استثماريا صغيرا. كما قام صندوق النهوض بالصناعات التقليدية و المهن الصغرى بتمويل حوالي 5 آلاف مشروع حرفي. وبلغ إجمالي فرص العمل خلال العام 67 ألف فرصة مقابل 63 ألف فرصة عام 1999.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد العام تطورات مهمة لاستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لتوفير مناخ استثماري ملائم. فعلى مستوى مواكبة التطورات العلمية والتقنية تم تنقيح وإتمام بعض الفصول من مجلة الالتزامات والعقود بحيث وقع إقرار العمل لأول مرة

فـــي التشـــريع التونســـي بالوثـــيقة الإلكترونـــية والتوقيع الإلكتروني كما صدر قانون جديد يتعلق بالتجارة الإلكترونية.

كمـــا تـــم تغيـــير تركيـــبة ومهـــام و تســـمية المجلس الأعلى للتصدير ليصبح المجلس الأعلـــى للتصـــدير والاســـتثمار الـــذي تتمـــثل مهامـــه فـــي ضـــبط الأهداف ورسم الإســـتراتيجيات فـــي مجالـــي التصـــدير والاســـتثمار، وإقـــرار التدابير اللازمة لبلوغ الأهداف المرسومة وتقويم ومتابعة نتائج التصدير والاستثمار.

ويـــرأس المجلـــس رئـــيس الجمهوريـــة فـــيما تتكون عضويته من الوزير الأول واثني عشـــر وزيـــرا ومحـــافظ البـــنك المركـــزي والأميـــن العام للاتحاد التونسي للصناعة والتجارة ورئيس الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري.

كمـــا تـــم إصـــدار القـــانون الخـــاص بحمايـــة براءات الاختراع وستصدر خلال العام 2001 قوانيـــن أخـــرى تـــتعلق بعلامـــات الصـــنع والتجارة والخدمات وحماية الرسوم والنماذج الصناعية والتصميمات التشكيلية للدوائر المتكاملة.

ومن جهة أخرى صدرت خلال العام القوانين و الأوامر و القرارات التالية :

- أمـــر رقـــم 245 لســـنة 2000 مـــؤرخ فـــي 31 يناير 2000 يتعلق بتنقيح الأمر 1031 لســـنة 1994 المـــؤرخ فـــي 2 مـــايو 1994 والمـــتعلق بضـــبط قائمات التجهـــيزات اللازمـــة للاســـتثمارات المـــنجزة فـــي القطـــاع الفلاحـــي والمؤهلة للانـــتفاع بالحوافـــز الجبائـــية المنصـــوص علـــيها بالفصل 30 من مجلة تشجيع الاستثمارات.
- أمـــر رقـــم 247 لســـنة 2000 مـــؤرخ في 31 يناير 2000 يتعلق بالتخفيض من الأداءات الجمركـــية الموظفـــة علـــى المنـــتوجات الفلاحية ومنتوجات الصناعات الغذائية المستوردة.
- قـــانون رقـــم 75 لســـنة 2000 مـــؤرخ فـــي 31 يوليو 2000 يتعلق بالمصادقة علـــى الاتفاقـــية بشـــأن نظـــام الأفضـــليات الـــتجارية بيـــن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.
- أمـــر رقـــم 133 لســـنة 2000 مـــؤرخ في 18 يناير 2000 يتعلق بإحداث نظام بيع لغير المقيمين مع استرجاع الأداء على القيمة المضافة.
- أمـــر رقـــم 2475 لســـنة 2000 مـــؤرخ فـــي 31 أكتوبر 2000 يتعلق بالإجراء الموحد لبعث المشاريع الفردية.

- قانون رقم 95 لسنة 2000 مؤرخ في 20 نوفمبر 2000 يتعلق بالمصادقة على الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي المبرم بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.
- أمر رقم 2819 لسنة 2000 مؤرخ في 27 نوفمبر 2000 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى للتصدير والاستثمار وضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.
- قانون رقم 83 لسنة مؤرخ في 9 أغسطس 2000 يتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية.
- أمر رقم 2070 لسنة 2000 مؤرخ في 18 سبتمبر 2000 يتعلق بنشر اتفاقية التعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها وردعها، المبرمة بين الجمهورية التونسية وجمهورية مصر العربية.
- أمر رقم 1245 لسنة 2000 مؤرخ في 5 يونيو 2000 يتعلق بإحداث المجلس الأعلى للترفيه و ضبط مهامه وتركيبته وطرق تسييره.
- أمر رقم 821 لسنة 2000 مؤرخ في 17 أبريل 2000 يتعلق بإتمام الأمر رقم 492 لسنة 1994 المؤرخ في 28 فبراير 1994 والمتعلق بضبط قائمات الأنشطة داخل القطاعات المنصوص عليها بالفصول 1 و 2 و 3 و 27 من مجلة تشجيع الاستثمارات.
- قرار صادر عن وزارة التجارة مؤرخ في 28 أكتوبر 2000 يضبط شكل ومحتوى سند التجارة الخارجية في إطار الإضبارة الوحيدة عند توريد وتصدير البضائع.
- أمر رقم 477 لسنة 2000 مؤرخ في 21 فبراير 2000 يتعلق بضبط شروط وطرق تحديد الممارسات غير المشروعة عند الاستيراد.
- أمر رقم 463 لسنة 2000 مؤرخ في 21 فبراير 2000 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر رقم 538 لسنة 1994 المؤرخ في 10 مارس 1994 والمتعلق بتشجيع الاستثمارات المنجزة من طرف الباعثين الجدد.
- قانون رقم 35 لسنة 2000 مؤرخ في 21 مارس 2000 يتعلق بالسندات غير المادية.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات و ندوات و إقامة معارض للترويج:
شهدت تونس خلال العام تنظيم الأيام الاقتصادية التونسية المغربية وتنظيم ندوة حول التكامل الصناعي التونسي الليبي وفرص الاستثمار في القطرين. وتم تنظيم يوم إعلامي حول الشراكة التونسية الإسبانية في قطاع الفلاحة والصيد البحري، وتنظيم حملة للتعريف بالمنتوج السياحي التونسي بكل من السويد وفنلندا.

نظمت أيام شراكة تونسية فرنسية حول الاستثمار في التكنولوجيات الحديثة للاتصالات وفي الهندسة والفلاحة البيولوجية والصناعة البيولوجية. كما نظمت أيام شراكة تونسية كندية حول تكنولوجيا الإعلام والطاقة والبيئة والتكوين المهني والتمويل والاستثمار.

ونظم بتونس يوم إعلامي حول فرص الاستثمار في تونس والإمارات بمشاركة غرفة التجارة والصناعة بدبي وسلطة منطقة جبل علي.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في تونس:
شهد العام استضافة العديد من الوفود الزائرة لتونس من أوروبا، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والإمارات، ومصر، والكويت والمغرب، وليبيا. بالإضافة إلى تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول عديدة عربية وأجنبية.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
عرضت تونس خلال العام قوائم بفرص الاستثمار المتاحة خلال الندوات التي عقدتها في تونس وتلك التي شاركت فيها، شملت قطاعات الصناعات الغذائية والصيد البحري وتربية الأسماك وقطع غيار السيارات والنسيج والكابلات الكهربائية.

16-4 ترتيبات ثنائية و جماعية مع دول أخرى:
تواصل خلال العام تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، واتفاقيات التبادل الحر الثنائية مع كل من الأردن ومصر والمغرب. كما تم وضع برنامج للتعاون التجاري مع كل من ليبيا والعراق وكوبا.

دخلت تونس خلال العام في جولة جديدة من المفاوضات متعددة الأطراف في نطاق منظمة التجارة العالمية حول قطاع الفلاحة. كما دخلت في مفاوضات

رســـمية مـــع الاتحـــاد الأوروبـــي لضبط ملامح اتفاق جديد حول المنتوجات الفلاحية يدخل حيز التنفيذ عام 2001.

5-16 إقامة مناطق صناعية جديدة :

شـــهد العـــام إقامـــة أربـــع مناطق صناعية جديدة في كل من طبرقة والكاف والمغيرة وطيـــنة، فـــي حيـــن يتواصـــل العمـــل لإقامة مناطق صناعية أخرى يبلغ عددها سبع مناطق بمساحة قدرها 236 هكتاراً.

كمـــا تـــم إعـــداد بـــرنامج إنشـــاء مبان صناعية تبلغ مساحتها المغطاة حوالي 5 آلاف مـــتر مـــربع بكـــل مـــن سليانة ورادس وبوفيشة والمغيرة، لعرضها على المستثمرين المحليين والأجانب.

(5)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية الجزائرية الديمقرطية الشعبية

2000

(5)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
2000

1.مقدمة*:

شـــهد عـــام 2000 تطـــورات مهمـــة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية، فعلى المســـتوى الاقتصـــادي ســـجل الاقتصاد الوطني معدل نمو جيدا للناتج المحلى الإجمالي، وزيادة ملحوظة في فائض الحساب الجاري، وانخفاضا في كل من حجم الديون الخارجية ومعدل التضخم. كما سجل الاقتصاد الوطني استقراراً في سعر الصرف**. على المستوى السياسي شهد العام تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد علي بن فليس.

2. الأداء الاقتصادي:

قـــدر الـــناتج المحلـــى الإجمالي خلال العام بحوالي 4050.4 مليار دينار مقابل 3203.6 ملـــيار ديـــنار عـــام 1999، محققا بذلك معدل نمو اسمي قدره 26%. وقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بحوالي 3.6% مقابل 2.3% عام 1999.

على المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة بمفهومه الشامل زيادة نسبتها 39.6% خلال العـــام عمـــا كان عليه عام 1999. كما شهد قطاع الصناعة الاستخراجية تطورا ملحوظا خلال العام إذ سجل زيادة نسبتها 85% عما كان عليه عام 1999، والصناعات التحويلية 8.8% فيما تراجع قطاع التشييد إذ سجل انخفاضا نسبته 21%.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 1124.9 مليار دينار، مقابل 950.9 مليار دينار عـــام 1999، بـــزيادة نسبتها 18.3%، منها حوالي 720.0 مليار دينار، وحوالي 404.9 ملـــيار دينار (28%) إيرادات عادية. ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام.

---

*يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، وزارة الفلاحـــة، الديـــوان الوطني للاحصاء، المديرية العامة للجمارك، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار.

** الدولار يعادل 75.34 دينار جزائري كما في 2000/12/31.

بلغـــت الـــنفقات العامـــة خلال العام 1178.1 مليار دينار مقابل 961.7 مليار دينار عام 1999، بـــزيادة نســـبتها 25%، منها 856.2 مليار دينار نفقات تسيير، وحوالي 321.9 مليار دينار نفقات تجهيز.

بلغ عجز الميزانية العامة خلال العام حوالي 53.2 مليار دينار بما نسبته 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 11.2 مليار دينار بما نسبته 0.3% عام 1999.

وفيما يتعلق بالاستخصاص شهد العام الإعلان عن السماح للمستثمرين المحليين والأجانب ببناء وامتلاك محطات الكهرباء ومزاولة الخدمات الكهربائية، وذلك بهدف تطوير وزيادة إنتاج شركة سونغاز (الشركة الوطنية للغاز). كما تواصلت خلال العام عملية إعادة هيكلة ميناء الجزائر العاصمة تمهيدا لاستخصاصه لزيادة فاعليته وتحسين مردوده.

4. الأوضاع النقدية:

واصـــلت الحكومة خلال العام تطبيق برنامجها للإصلاح الاقتصادي بما في ذلك سياساتها النقدية غير التوسعية للسيطرة على معدل التضخم وتحقيق استقرار في سعر الصرف.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) قدر خلال العام بحوالي 16.77 مليار درهم مقابل 1468 مليار درهم عام 1999، بزيادة نسبتها 14.2% خـــلال العـــام بحوالي 0.3% مقابل 2.6% عام 1999. وقدر معدل التضخم خلال العام بحوالي 0.3% مقابل 2.6% عام 1999.

مـــن جهـــة أخـــرى أعلنت الحكومة خلال العام عن برنامج قصير الأمد لإصلاح النظام المصـــرفي بما في ذلك المصارف الخمسة المملوكة من طرف القطاع العام، ورفع كفاءة وإنتاجـــية الموظفين عن طريق برامج تدريبية محددة. وفي هذا الصدد خصصت الحكومة حوالـــي 300 مليار دينار (4.3 مليار دولار) لمعالجة مشكلة ديون البنوك لدى الشركات التابعة للقطاع العام التي توجد إما في حالة إعسار أو تصفية.

5. سياسة سعر الصرف:

واصـــلت الحكومـــة سياستها بشأن التحرير التدريجي لسعر صرف الدينار، وفي مجالات محـــددة، مثل شراء السلع وتكاليف العلاج والدراسة في الخارج. بلغ متوسط سعر صرف الديـــنار خلال العام حوالي 75.29 دينار للدولار مقابل 66.64 دينار للدولار عام 1999. كمـــا بلـــغ متوسط سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي خلال العام حوالي 10.59 درهم للفرنك الفرنسي مقابل 10.65 درهم للفرنك الفرنسي عام 1999.

6. سوق الأسهم والسندات:

واصلت بورصة القيم المنقولة للجزائر لعامها الثاني نشاطها في بيع وشراء الأسهم والسندات وبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال العام ثلاث شركات هي "الرياض سطيف" للصناعات الغذائية، "صيدالي" للمواد الصيدلانية، و "سو نطراك" للنفط وهي الشركات ذاتها عام 1999. تتكون محفظة البورصة من أسهم الرياض سطيف وصيدالي وسندات ديون سونطراك. ومن المتوقع أن تنضم شركتا فرويتال وكوكاكولا للبورصة.

7. التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات خلال العام حوالي 21.69 مليار دولار مقابل 12.48 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 73.8%. ويعزى ذلك إلى التحسن الملحوظ الذي شهدته صادرات النفط، إذ بلغت 21.07 مليار دولار خلال العام مقابل 12.04 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 75%. فيما بلغت الصادرات الأخرى خلال العام حوالي 622 مليون دولار مقابل 436 مليون دولار عام 1999. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التحسن الكبير في أسعار النفط خلال العام مقارنة بعام 1999. وتمثل الصادرات النفطية ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات، فيما تمثل الصادرات الأخرى من مواد غذائية وزراعية وصناعية 3%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت خلال العام حوالي 9.20 مليار دولار مقابل 9.16 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 0.4%. وتتكون أهم واردات الجزائر من معدات صناعية ومواد استهلاكية بالإضافة إلى مواد أولية زراعية. وبلغ فائض الميزان التجاري خلال العام حوالي 12.49 مليار دولار مقابل 3.32 مليار دولار عام 1999. وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 235.8% مقابل 136.2% عام 1999.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات، تأتي دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الأولى بنسبة 62.7% من إجمالي الصادرات، تأتي بعدها الولايات المتحدة بنسبة 13.8%، والبرازيل 6.2%، وتركيا 6.1%، وكندا 3.3%، والدول العربية 1.3%. أما فيما يتعلق بالواردات فإنها تشابه إلى حد كبير التوزيع الجغرافي للصادرات، وتتصدر دول الاتحاد الأوروبي القائمة بنسبة 58%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 11.5%، وكندا 3.8% وتركيا 3.1%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تشهد المبادلات التجارية للجزائر مع الدول العربية خلال العام أي تغير، إذ بلغت نسبة واردات الـــدول العربية من إجمالي صادرات الجزائر حوالي 2% (وهي النسبة ذاتها عام 1999) منها 1.3% لدول اتحاد المغرب العربي، و0.7% لبقية الدول العربية.

9. ميزان الحساب الجاري:
ســـجل الحساب الجاري خلال العام فائضا قدره 10.2 مليار دولار بما نسبته 18.9%من الـــناتج المحلى الإجمالي مقابل 0.25 مليار دولار بنسبة 0.1% عام 1999. ويعزى ذلك إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصافي التحويلات.

10. الديون الخارجية:
واصـــلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها الرامية إلى تخفيض حجم الديون الخارجية في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي.

بلـــغ حجـــم الديون الخارجية خلال العام حوالي 25.26 مليار دولار مقابل 28.32 مليار دولار عـــام 1999، بانخفـــاض نسبته 10.8%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض الديـــون الثنائـــية (من6.71 مليار دولار عام 1999 إلى 5.49 مليار دولار عام 1999)، وانخفاض ديون إعادة الجدولة (من 14.45 مليار دولار إلى 13.32 مليار دولار).

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
قـــدر حجـــم تدفقـــات الاستثمارات العربية نحو الجزائر خلال العام بحوالي 98.4 مليون دولار مقابل 85.8 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 14.7%، كان معظمها من ليبيا وقطـــر والســـعودية والإمارات. أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات، فقد اســـتحوذ قطاع الصناعة على حوالي 62% من الإجمالي، جاء بعده قطاع الخدمات بنسبة 22.1%، وقطاع الزراعة بنسبة 15.9%.

ومـــن جانـــب آخـــر بلـــغ الرصـــيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر خـــلال الفـــترة 1985-2000 حوالـــي 272.4 ملـــيون دولار، فـــيما بلغـــت جملـــة الاســـتثمارات الصـــادرة مـــن الجزائـــر إلـــى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 110.5 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الزراعة:

بلغت مساهمة قطاع الزراعة بمفهومه الشامل في الناتج المحلى الإجمالي خلال العام حوالي 335.1 مليار دينار بما نسبته 8.3% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 336.4 مليارات دينار بنسبة 10.6% عام 1999. كما شهد المحصول الزراعي من الحبوب والخضراوات خلال العام تراجعا ملحوظا بسبب استمرار الجفاف الذي شهدته البلاد خلال السنوات الأخيرة.

13-2 قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلى الإجمالي خلال العام حوالي 1914.5 مليار دينار بما نسبته 47.6% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل 1164.4 مليار دينار بنسبة 36.7%. بلغت نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية من إجمالي مساهمة قطاع الصناعة حوالي 84.7%، فيما بلغت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية حوالي 15.3%.

13-3 قطاع الخدمات:

بلغت مساهمة قطاع الخدمات بمفهومه الشامل في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 1773 مليار دينار بما نسبته 44% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2004 مليار دينار بنسبة 63.2% عام 1999. وبلغت مساهمة قطاع التشييد والأشغال العامة في الناتج المحلى الإجمالي حوالي 342.8 مليار دينار بنسبة 8.5% مقابل 316.3 مليار دينار بنسبة 10% عام 1999. فيما بلغت مساهمة قطاع الخدمات الحكومية حوالي 422.9 مليار دينار بنسبة 10.5% مقابل 403.0 مليار دينار بنسبة 12.7% عام 1999.

14. تنمية الموارد البشرية:

تأتي قضية الموارد البشرية وتنميتها في أولويات السياسات العامة للحكومة خلال العام بهدف نشر العلم والمعرفة بشكل أوسع وأكثر تركيزا في قطاع التعليم، وتأهيل الكوادر بمختلف اختصاصاتها وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل وتحسين نوعية مراكز التدريب والتأهيل المهني في مختلف المجالات، لتدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساهم في رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءتهم المهنية. كما واصلت الحكومة عملها المتعلق بتمويل مؤسسات صغيرة للشباب من خلال صندوق تشغيل الشباب بهدف إدماج الشباب في الحياة النشطة والتحسين من مستوياتهم العلمية والمهنية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لا يزال العمل جاريا بالمرسوم التشريعي رقم 93/2 المتعلق بترقية الاستثمار، كما تتولى وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها جذب ودعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين في اتخاذ المشاريع وتزويدهم بالمعلومات اللازمة. وتعمل الحكومة على إنشاء هيئة عامة للاستثمار تعنى بتشجيع الاستثمار تضطلع بدور الشباك الموحد لتسهيل تعاملات المستثمرين.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام انعقاد ملتقى الجزائر الدولي للاستثمار، بهدف إطلاع رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب على التطورات الإيجابية في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة في الجزائر وفرص الاستثمار بالإضافة إلى التحسن الملحوظ في الأوضاع الأمنية.

(6)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية جيبوتي

2000

(6)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياساتها المتعلقة ببرنامج الإصلاحات الهيكلية بهدف معالجة الاختلالات الهيكلية لمكونات الاقتصاد الكلي، خاصة ما يتعلق بتحقيق معدل نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالي، وتقليص عجز الميزانين الداخلي والخارجي، والسيطرة على نمو حجم الكتلة النقدية ومعدل التضخم، والمحافظة على سعر صرف مستقر**.

من جهة آخرى، وبهدف إرساء وترسيخ التعاون العربي الجيبوتي خاصة ما يتعلق بتفعيل النشاط التجاري، أسوة بما قامت به مع مينائي بيروت وجدة، شهد العام توقيع اتفاقية بين الحكومة الجيبوتية وسلطة موانئ دبي، تنص على قيام موانئ دبي العالمية التابعة لسلطة موانئ دبي، بإدارة ميناء جيبوتي ووضع أنظمة التشغيل الحديثة للميناء وتوفير أعلى مستويات الخدمة لعملائه، إلى جانب تطوير مشروع جيبوتي للمنطقة الحرة.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 91.24 مليار فرنك جيبوتي مقابل 86.88 مليار فرنك جيبوتي عام 1999، محققا بذلك معدل نمو أسمي قدره 5% مقابل 2.4% عام 1999. وقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 4% مقابل 2.7% للفترة ذاتها. وبلغ متوسط الدخل الفردي من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 580 دولاراً مقابل 582 دولاراً عام 1999. من جهة أخرى بلغت نسبة الادخار المحلي من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 4.7% مقابل 6.1% عام 1999.

على المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة بمفهومه الواسع خلال العام معدل نمو قدره 4.5%، فيما سجل قطاع الصناعة معدل نمو قدره 6.6%. وفيما يتعلق

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن حكومة جيبوتي وتلك التي تصدر عن المؤسسات الاقليمية والدولية ومراكز البحث.

** الدولار يعادل 177.7 فرنك جيبوتي كما في 2000/12/31.

بقطاعات الخدمات سجل قطاع خدمات الطاقة والمياه معدل نمو جيداً قدره 55.8%. وسجل قطاع العقارات والأشغال العامة معدل نمو قدره 8.8%، والنقل والاتصالات 6.1%، والمصارف والتأمينات والأصول الثابتة 2.3%.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة (إيرادات محلية ومنح) خلال العام بحوالي 30.47 مليار فرنك جيبوتي، مقابل 29.43 مليار فرنك جيبوتي عام 1999، بزيادة نسبتها 2.1 %، منها حوالي 24 مليار فرنك إيرادات محلية، وحوالي 6.47 مليار فرنك منح ومساعدات.

وقدرت النفقات العامة بحوالي 32.26 مليار فرنك ، مقابل 31.39 مليار فرنك بزيادة نسبتها 2.8%، منها 25.59 مليار فرنك نفقات جارية و 4.02 مليار فرنك نفقات اجتماعية، وحوالي 2.65 مليار فرنك نفقات استثمارية.

وعليه قدر عجز الميزانية العامة خلال العام بحوالي 1.79 مليار فرنك جيبوتي مقابل 1.96 مليار فرنك عام 1999، بانخفاض نسبته 9%، ويتم تمويل العجز في الميزانية العامة من خلال ثلاثة مصادر هي المتأخرات (تراكم الديون المحلية)، وتمويل القطاع المصرفي، وتمويل خارجي. وقد بلغت نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلى الإجمالي خلال العام حوالي 2% مقابل 2.3% عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) نهاية العام حوالي 24.02 مليار فرنك مقابل 24.32 مليار فرنك نهاية عام 1999، بانخفاض نسبته 1.2%. وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 27.40 مليار فرنك مقابل 27.46 مليار فرنك نهاية عام 1999، بانخفاض نسبته 0.2%. وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن3) حوالي 57.53 مليار فرنك مقابل 56.94 مليار فرنك نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 1%.

وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم، اذ انخفض خلال العام إلى 2% مقابل 2.5% عام 1999.

بلـغ حجـم الائـتمان المحلـي نهايـة العـام حوالي 40.27 مليار فرنك مقابل 36.48 مليار فرنك نهاية عام 1999 بزيادة نسبتها 10.4%. وبلغت الميزانية الموحدة للمصارف نهاية العام حوالي 62.38 مليار فرنك مقابل 62.01 مليار فرنك عام 1999 بزيادة نسبتها 0.6%. من جهة اخرى بلغ حجم الودائع لدى المصارف نهاية العام حوالي 48.94 مليار فرنك مقابل 46.59 مليار فرنك نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 5%. وبلغت ودائع العملات الأجنبية نهاية العام حوالي 25.33 مليار فرنك (142.5 مليون دولار) مقابل 25.9 مليار فرنك (145.7 مليون دولار) نهاية عام 1999، بانخفاض نسبته 2.2%.

5. سياسة سعر الصرف:

ارتبط سعر صرف الفرنك الجيبوتي منذ عام 1973 بالدولار بحوالي 177.7 فرنك للدولار، كما حافظ سعر صرف الفرنك على ثباته مقابل الفرنك الفرنسي في حدود 26.3 فرنك مقابل الفرنك الفرنسي.

6. سوق الأوراق المالية:

لا توجد في جيبوتي سوق للأوراق المالية حتى الآن، إلا أن هناك تفكيرا جادا لاتخاذ خطوات في اتجاه إنشاء سوق للأوراق المالية ضمن برنامج فرعي في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تقوم الحكومة بتطبيقها بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، خاصة أن مجال تحرير المعاملات المالية يندرج ضمن أولويات هذه الإصلاحات مما يتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:

قدرت الصادرات خلال العام بحوالي 280 مليون دولار مقابل 260 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 7.7%، فيما قدرت الواردات بحوالي 460 مليون دولار مقابل 440 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 4.5%. وعليه قدر عجز الميزان التجاري خلال العام بحوالي 180 مليون دولار. وبلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال العام 60.8 % مقابل 59% عام 1999.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات تأتي الأسواق الآسيوية في المرتبة الأولى بما نسبته 50% من إجمالي الصادرات، فيما تستأثر كل من الصومال وأثيوبيا بحوالي 15%. أما فيما يتعلق بالواردات فتأتي الأسواق الآسيوية في

المرتبة الأولى بنسبة 63% من إجمالي الواردات، فيما تستحوذ دول الجوار الأفريقية على حوالي 9%.

على صعيد التوزيع القطاعي للتجارة الخارجية، تستحوذ صادرات الحيوانات الحية والجلود ومنتجاتها على حوالي 91% من إجمالي الصادرات فيما تستحوذ المواد المصنعة والغذائية على حوالي 84% من إجمالي الواردات.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لا تزال المبادلات التجارية لجيبوتي مع الدول العربية دون المستوى باستثناء جمهورية الصومال التي ترتبط تجاريا بجيبوتي بشكل كبير، إذ تستحوذ الصومال على ما نسبته 15% من إجمالي الصادرات الجيبوتية. والى جانب السعودية واليمن اللتين تحسنت مبادلاتهما التجارية مع جيبوتي في السنوات الأخيرة، إذ تشير البيانات المتوافرة إلى أن نسبة واردات اليمن والسعودية من جيبوتي تقارب 14% من إجمالي الصادرات.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن عجز الحساب الجاري قدر بحوالي 19.5 مليون دولار مقابل 20 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 2.5%. وقدرت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3.8% مقابل 4.1% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
قدر حجم الديون الخارجية خلال العام بحوالي 360 مليون دولار مقابل 350 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 3%. وبذلك تكون حكومة جيبوتي قد استطاعت أن تقلص الزيادة السنوية في حجم الديون الخارجية خلال العام مقارنة مع خمس السنوات الماضية التي بلغ متوسط زيادة حجم الديون فيها حوالي 5%. ويعزى ذلك إلى السياسات التي تتبعها الحكومة في مجال الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية لمعالجة الاختلالات في الاقتصاد الوطني مما يستدعي التحكم في حجم الاستدانة الخارجية قدر الإمكان.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:
بلغت مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 3.27 مليار فرنك بما نسبته 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.13 مليار فرنك بنسبة 3.6% عام 1999. وبلغت مساهمة قطاع الحيوانات حوالي 2.19 مليار فرنك بما نسبته 67% من إجمالي مساهمة قطاع الزراعة والثروة الحيوانية مقابل 2.14 مليار فرنك بنسبة 68%.

13-2 قطاع الصناعة:
بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.75 مليار فرنك بما نسبته 3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 2.58 مليار فرنك بنسبة 2.8% عام 1999. واهم المنتجات الصناعية هي الصناعات الغذائية خاصة صناعة المشروبات الخفيفة التي تمثل ما نسبته 37.5% من إجمالي مساهمة قطاع الصناعة.

13-3 قطاع الخدمات:
بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 85 مليار فرنك مقابل 81 مليار فرنك عام 1999.

يأتي قطاع النقل والاتصالات في المرتبة الأولى من حيث مساهمة قطاع الخدمات، في الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت مساهمته 19.10 مليار فرنك مقابل 18 مليار فرنك عام 1999. فيما بلغت مساهمة قطاع المصارف والتأمينات والأصول الثابتة حوالي 10.26 مليار فرنك مقابل 10.02 مليار فرنك عام 1999. وبلغت مساهمة قطاع الطاقة والمياه حوالي 5.8 مليار فرنك مقابل 3.26 مليار فرنك عام 1999. أما فيما يتعلق بقطاع العقارات والأشغال العامة فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.92 مليار فرنك مقابل 4.52 مليار فرنك عام 1999. أما المساهمات المتبقية فتتعلق بقطاعات التجارة والإدارة العامة ورسوم وضرائب الدولة والخدمات الاخرى (مؤسسات خاصة قائمة دون أهداف ربحية).

14. تنمية الموارد البشرية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى تطوير الموارد البشرية من خلال تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية التي تهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية، إلى جانب التطوير المستمر في التعليم بمختلف مراحله.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

16. الجهود الترويجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

(7)

تقرير مناخ الاستثمار

في

المملكة العربية السعودية

2000

(7)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 إقرار الحكومة للخطة الخمسية السابعة (2000–2004) التي توصف بأنها المحرك الأساسي لقدرة الاقتصاد السعودي في مواجهة التحديات ومواكبة التطورات العالمية خاصة فيما يتعلق بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ومتطلبات العولمة والألفية الثالثة. وتتمحور الخطوط العريضة للخطة في تحقيق معدلات نمو مقبولة، والقضاء على العجز الداخلي وتخفيف العجز الخارجي لتحويله إلى فائض واستحداث فرص جديدة للعمل وزيادة الاستثمارات.

شهد الاقتصاد الوطني للمملكة خلال العام تطورات مهمة كان أبرزها تحقيق معدل نمو حقيقي جيد وفائض في الميزانين الداخلي والخارجي، وانخفاض معدل التضخم واستقرار سعر الصرف**. ويعزى ذلك بشكل كبير إلى تحسن إيرادات النفط بسبب ارتفاع أسعاره خلال العام، والإصلاحات الاقتصادية بما فيها إعادة الهيكلة، والأداء الجيد للقطاع الخاص.

فيما يتعلق بالاستثمار شهد العام صدور نظام الاستثمار الأجنبي بهدف تحفيز الاستثمارات الأجنبية وإتاحة الفرصة للأجانب للاستثمار في تملك العقار وشراء الأسهم في صناديق الاستثمار التابعة للمصارف المحلية. كما تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي تعنى بتنفيذ السياسات الاستثمارية ومتابعتها.

من جهة أخرى شهد العام إنشاء المجلس الأعلى لشؤون النفط والهيئة العليا للسياحة لتطوير هذين القطاعين ومتابعتهما. كما تم إقرار نظام تملك العقار لغير السعوديين، وإصدار نظام المرافعات الشرعية الذي ينظم إجراءات التقاضي وفض المنازعات، بالإضافة إلى اتخاذ عدد من التدابير المالية، منها استمرار سداد المستحقات المتأخرة للمقاولين والمزارعين لدى الحكومة مما أدى إلى ضخ مزيد من السيولة في السوق. كما انعقد خلال العام منتدى الطاقة الدولي السابع

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، مؤسسة النقد العربي السعودي.

** الدولار يعادل 3.745 ريال سعودي كما في 2000/12/31.

في الرياض بمشاركة 70 دولة وهيئة دولية، شارك فيه 700 من المسؤولين والمهتمين بشؤون الطاقة في العالم.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي نهاية العام بحوالي 618 مليار ريال مقابل 535 مليار ريال عام 1999، بمعدل نمو إسمي قدره 15.5%. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام حوالي 4.1% مقابل 0.4% عام 1999. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط والكميات المصدرة منه.

على المستوى القطاعي قدر معدل نمو قطاع النفط خلال العام بنسبة 39.4%، وقطاع الصناعات التحويلية غير النفطية 7%، وقطاع البناء والتشييد 3%، وقطاع الكهرباء والغاز 4%، وقطاع النقل والتخزين والاتصالات 3%. كما شهد قطاع المصارف ارتفاعا في حجم الودائع المصرفية نسبته 4.3%، ورأس مال البنوك واحتياطياتها 2.3%.

وتشير البيانات المتوافرة خلال العام إلى تحقيق أداء اقتصادي جيد للقطاع الخاص، إذ بلغ معدل نموه 3.1% مقارنة بعام 1999.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة الفعلية خلال العام حوالي 258.1 مليار ريال مقابل 147.4 مليار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 75%. وبلغت النفقات العامة حوالي 226.3 مليار ريال مقابل 183.8 مليار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 23%.

وعليه حققت الميزانية العامة، لأول مرة منذ عقدين من الزمان، فائضا قدره 31.6 مليار ريال بما نسبته 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 36.4 مليار ريال بما نسبته 6.8% عام 1999.

وقد انعكس هذا الوضع على معاملات الحكومة المتعلقة بمعالجة متأخراتها، للمقاولين والمزارعين إذ شرعت في تسديد ما قيمته 2.7 مليار ريال كمستحقات متأخرة لمزارعي القمح والشعير عن الموسم الزراعي لعام 1998.

فيما يتعلق بسياسة الاستخصاص، التي انتهجتها الحكومة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في ملكية وإدارة المشاريع والبرامج ودعم فرص النمو الاقتصادي، طرحت الحكومة خدمات عامة للاستخصاص في مجالات الكهرباء، والاتصالات، والموانئ، والسكك الحديدية، والخطوط الجوية العربية السعودية، والبريد بالإضافة إلى بعض الخدمات المتعلقة بالبلديات. وقد سجل العام نتائج إيجابية في قطاع الكهرباء والاتصالات والموانئ. وشهد العام دراسة استخصاص كل من المؤسسة العامة للخطوط الحديدية بشكل جزئي، والمؤسسة العامة لصوامع الغلال ومطاحن الدقيق بشكل كامل. كما قام مجلس الشورى السعودي بوضع استراتيجية لاستخصاص الطرق السريعة والسكك الحديدية بأسلوب الإنشاء والتشغيل ونقل الملكية (البوت). وفيما يتعلق استخصاص الخطوط الجوية العربية السعودية، اكبر المؤسسات الخدمية في المملكة، فقد وقعت الحكومة عقودا مع تجمع لعدد من البنوك وبيوت الخبرة والمستشارين الماليين والقانونيين لإعداد برنامج الاستخصاص الذي يتوقع أن يتم على ثلاث مراحل (إعداد الدراسات، والموافقة، والتنفيذ) تستغرق سنتين ونصف السنة.

4. الأوضاع النقدية:

واصلت السلطة النقدية في المملكة خلال العام تنفيذ سياساتها المتعلقة بالمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وسعر صرف الريال السعودي والتحكم في حجم الكتلة النقدية.

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) حوالي 165.5 مليار ريال نهاية العام مقابل 156.7 مليار ريال نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 5.6%. وبلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 256.3 مليار ريال مقابل 242.0 مليار ريال نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 5.9%. أما الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن3) فقد بلغت حوالي 314.6 مليار ريال مقابل 301.1 مليار ريال خلال الفترة ذاتها، بزيادة نسبتها 4.5%. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 0.5% مقابل 1% عام 1999.

بلغ النقد المتداول خارج البنوك نهاية العام حوالي 51.0 مليار ريال مقابل 55.1 مليار ريال نهاية عام 1999، بانخفاض نسبته 7.4%. وبلغ إجمالي الودائع المصرفية نهاية العام حوالي 263.6 مليار ريال مقابل 246.1 مليار ريال نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 7.1%.

فـيما يـتعلق بالفـائدة علـى الريال السعودي ارتفع متوسطها خلال العام إلى 6.72% لودائع ثلاثة أشهر مقابل 6.28% عام 1999.

علـى المسـتوى المصـرفي فـي المملكـة، تحسن أداء البنوك التجارية السعودية نهاية العـام، إذ ارتفـع إجمالـي مطلوبـات المصـارف التجارية إلى 297 مليار ريال مقابل 279 ملـيار ريـال عـام 1999، بـزيادة نسـبتها 6.4%. بلغ نصيب القطاع الخاص حوالـي 58% مـن إجمالـي مطلوبـات المصـارف التجارية. وبلغ إجمالي موجودات البـنوك الـتجارية حوالـي 453.3 ملـيار ريـال مقـابل 415.2 ملـيار ريـال عام 1999، بـزيادة نسـبتها 9.2%. وبلـغ إجمالـي رؤوس أمـوال البـنوك المحلـية واحتياطـياتها خـلال العـام حوالـي 43.5 ملـيار ريـال مقابل 42.3 مليار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 2.8%.

بلـغ عـدد صـناديق الاسـتثمار المشـتركة منتصـف العـام حوالـي 138 صندوقا اسـتثماريا، بلـغ حجـم موجوداتهـا حوالـي 38.6 مليار ريال، وعدد المشتركين فيها 96 ألف مشترك.

بلـغ إجمالـي حجـم الائـتمان المحلي المقدم من البنوك التجارية حوالي 173.5 مليار ريـال نهايـة العـام مقـابل 166.3 ملـيار ريـال نهايـة عـام 1999، بزيادة نسبتها 4.3%. وبلـغ إجمالـي الائـتمان المحلـي المقـدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص حوالـي 161.1 ملـيار ريـال مقـابل 152 ملـيار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 6 %. ويعـزى ذلـك إلـى التحسـن الـذي شهدته الإيرادات العامة من العائدات النفطية لارتفـاع أسـعار الـنفط خـلال العـام. وفـي المقـابل بلغ الائتمان المصرفي المقدم للقطـاع العـام حوالـي 12.4 ملـيار ريال مقابل 14.3 مليار ريال نهاية عام 1999، بانخفـاض نسـبته 13.3 %. وبلـغ إجمالـي حـيازات البـنوك الـتجارية مـن السـندات الحكومـية واذونـات الخـزانة حوالـي 112.3 ملـيار ريال مقابل 102.3 مليار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 9.8%.

5. سياسة سعر الصرف:

حـافظ سـعر صـرف الـريال السـعودي خلال العام على استقراره مقابل الدولار عند مسـتوى 3.745 ريـال للـدولار، كمـا تحسـن مقـابل عمـلات أخرى ضمن حدود معقولـة وعاديـة. فقـد ارتفعـت قـيمة صـرف الريال مقابل اليورو من 3.76 ريال

لليورو نهاية عام 1999 إلى 3.48 ريال لليورو نهاية العام، ومقابل الجنيه الإسترليني من 6.05 ريال/ للجنيه إلى 5.59 ريال/ للجنيه خلال الفترة ذاتها.

6. سوق الأوراق المالية:

يتم تداول الأسهم في المملكة عبر نظام المحافظ الإلكترونية الذي طورته مؤسسة النقد العربي السعودي وتقوم بالإشراف عليه.

شهدت سوق الأسهم السعودية تحسنا كبيرا خلال العام متأثرة بعدد من العوامل الإيجابية منها ارتفاع أسعار النفط، والسماح للأجانب بالاستثمار في صناديق الأسهم المحلية، وتشكيل المجلس الأعلى لشؤون النفط، وتأسيس الهيئة العامة للاستثمار، وصدور نظام الاستثمار الأجنبي، وإنشاء الهيئة العليا للسياحة، وسداد الحكومة لمستحقات المقاولين والمزارعين.

بلغ عدد الشركات في سوق الأوراق المالية خلال العام حوالي 74 شركة مقابل 73 شركة عام 1999.

بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 555 مليون سهم مقابل 527.5 مليون سهم بزيادة نسبتها 5.2%. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 17.41 مليار دولار مقابل 15.09 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 15.4%.

وبلغت القيمة الرأسمالية 67.17 مليار دولار مقابل 60.95 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 10.2%.

بلغ المؤشر العام نهاية العام 2258.29 نقطة مقابل 2028.53 نقطة عام 1999، بزيادة نسبتها 11.3%.

7. التجارة الخارجية:

بلغت الواردات خلال النصف الأول من العام 14.2 مليار دولار مقابل 13.8 مليار دولار للفترة ذاتها من عام 1999، بزيادة نسبتها 2.8%.

فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للواردات تأتي الأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الأولى بما نسبته 22% من إجمالي الواردات للنصف الأول من العام، تليها المواد الغذائية بنسبة 19%، والسيارات ومعدات المواصلات الأخرى بنسبة

15%، والمنتجات الكيماوية بنسبة 9%. أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات فقد جاءت مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الأولى بنسبة 37% من إجمالي الواردات خلال النصف الأول من العام، تلتها مجموعة دول آسيا غير العربية بنسبة 22%، ودول أمريكا الشمالية بنسبة 20%. فيما استأثرت الدول العربية بما نسبته 4%.

بلغت الواردات من دول مجلس التعاون الخليجي خلال النصف الأول من العام حوالي 525 مليون دولار بما نسبته 92% من إجمالي واردات المملكة خلال الفترة ذاتها. واستحوذت الإمارات على ما نسبته 50.8% من إجمالي واردات المملكة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. أما الدول الأخرى العربية الرئيسية المصدرة إلى المملكة فهي مصر والسودان وسوريا والأردن والصومال.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
تشير البيانات الرسمية المتوافرة إلى أن قيمة صادرات المملكة غير البترولية إلى الدول العربية بلغت خلال العام حوالي 2.6 مليار دولار (9.77 مليار ريال).

9. ميزان الحساب الجاري:
قدر فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال العام بحوالي 15.5 مليار دولار، بما نسبته 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدره 0.4 مليار دولار، بما نسبته 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1999. ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة للصادرات بشقيها النفطي وغير النفطي.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
واصلت السلطات السعودية تطوير نظام رأس المال الأجنبي لمواكبة التطورات التي تمر بها أنظمة استثمار رأس المال الأجنبي العالمي وليتواءم النظام مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. وسعى النظام الجديد إلى تبسيط الإجراءات المتبعة للحصول على تراخيص استثمار رأس المال الأجنبي، كما تضمن مراجعة وتطوير السياسات التنظيمية والإجراءات الإدارية والحوافز التشجيعية وسياسة الإقراض والتراخيص والإعفاءات الجمركية.

تشـير البـيانات المـتوافرة إلـى أن المملكـة تصدرت قائمة الدول العربية عام1999 مـن حيـث حجـم تدفقـات الاسـتثمار الأجنبـي المباشر بقيمة 4.8 مليار دولار، بما نسـبته 55.2% مـن إجمالـي الـتدفقات الـواردة للمنطقة العربية (8.7 مليار دولار). بلغـت القـيمة التراكمـية للاسـتثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية منذ عام 1980 حـتى عـام 1999 حوالـي 89 ملـيار دولار، استحوذت السعودية على حوالي 33.4 ملـيار دولار بنسـبة 37.5%. وتعكـس زيـادة نسبة المشاريع المشتركة في السعودية قـوة الاقتصـاد المحلـي فـي الوقـت الـذي تراجعـت فيه الاستثمارات السعودية في الخـارج. وهـي عـبارة عـن إيداعـات أغلـبها ادخاريـة فـي البنوك العالمية يقدر مجملها بحوالي 600 مليار دولار أغلبها على شكل ودائع ادخارية.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشـير البـيانات غـير الرسـمية إلـى أن تدفقـات الاسـتثمارات العربية نحو المملكة خـلال العـام بلغـت حوالـي 76.8 ملـيون دولار مقـابل 82.0 ملـيون دولار عام 1999، بانخفـاض نسـبته 6.3%، كانـت فـي مجملهـا اسـتثمارات خليجية توزعت بواقـع: 40.3% مـن الإمـارات، 38.5% (الكويـت)، و 21.2% (قطـر). أمـا فيما يـتعلق بالـتوزيع القطاعـي لهـذه الاسـتثمارات فقـد توزعـت بواقع 77.1% لقطاع الصناعة، و 22.9% لقطاع الخدمات.

ومـن جانـب آخـر بلـغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى السعودية خـلال الفـترة 1985–2000 حوالـي 858.3 ملـيون دولار، فـيما بلغـت جملـة الاسـتثمارات الصـادرة مـن السـعودية إلـى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 5315.8 مليون دولار.

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع النفط والغاز:

تمـتلك المملكـة احتياطـيات مؤكـدة مـن الـنفط تقـدر بحوالي 262.8 مليار برميل نهايـة عـام 1999، مـا يعـادل 25.2% مـن المخـزون العالمي، يتوزع على ثمانية حقـول رئيسـية أكـبرها حقـل الغـوار الذي يستحوذ على احتياطيات قدرها 70 مليار برميل. كما أن المملكة لا تزال اكبر منتج ومصدر للنفط في العالم.

وتعـتمد دول صـناعية رئيسـية أساسـية علـى الـنفط المستورد من المملكة تأتي في مقدمـتها الـيابان والولايـات المـتحدة الأمريكـية والـدول الأوروبية. أما فيما يتعلق

بقطاع الغاز فقد شهد نهاية العام اكتشاف حقل جديد للغاز غير المصاحب والمكثفات في المنطقة الشرقية، والذي يعد الاكتشاف التاسع بمعدلات تجارية جيدة من الغاز.

وتقدر احتياطيات السعودية من الغاز المصاحب وغير المصاحب بحوالي 217 تريليون قدم مكعب نهاية عام 1999، لتكون بذلك رابع أكبر احتياطي للغاز في العالم. من جهة أخرى قدمت حوالي 12 شركة دولية للنفط والغاز عروضا للاستثمار في مجالات الطاقة إلى الجهات المختصة في المملكة بهدف الاستثمار في هذا المجال.

13-2 قطاع الصناعة التحويلية:

تضاعف عدد المصانع الوطنية المنتجة بالمملكة من 207 مصنع عام 1970 إلى 3418 مصنعاً خلال العام، بقيمة استثمارية بلغت حوالي 240 مليار ريال (64 مليار دولار). وتشمل الصناعات السعودية مجموعة من السلع المتنوعة أهمها المنتجات الكيماوية والبلاستيكية، ومواد البناء والخزف والمنتجات الزجاجية، والمنتجات المعدنية الأساسية والمكائن، والمواد الغذائية والمشروبات. وبلغت قيمة الإنتاج الصناعي حوالي 81.7 مليار ريال (21.8 مليار دولار)، استحوذت السوق المحلية منها على ما قيمته 51 مليار ريال (13.6 مليار دولار)، فيما يصدر إلى الخارج ما قيمته 30.7 (8.2 مليار دولار). وتعتبر الصناعات الغذائية والكيماوية والبلاستيكية ومواد البناء والأجهزة الكهربائية من أهم الصناعات التي تمتلك إمكانات تصديرية مهمة.

وتتوافر لدى المملكة المواد الخام الأولية في الصناعات الكيماوية والبلاستيكية التي تشكل حوالي 60% من حجم قطاع الصناعة.

بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال الفترة 1970- 1999 حوالي 7.4%. كما ارتفعت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 2.1% عام 1970 إلى 10% عام 1999.

14. تنمية الموارد البشرية:

يحظى قطاع الموارد البشرية بأهمية خاصة في خطط التنمية بالمملكة. وتولي الحكومة قطاع التعليم جل اهتمامها وعلى مختلف المستويات. وبالمملكة ثمان جامعات حكومية، و35 كلية للبنات، و12 كلية تقنية و68 معهداً للتعليم الفني

ومركـزاً للتدريـب المهنـي. وبلـغ عـدد خريجـي الـثانوية العامة من الجنسين عام 1999 حوالـي 165 ألفـاً فـي حيـن بلـغ عدد خريجي التعليم الفني والتدريب المهني حوالي 14 ألفاً خلال الفترة ذاتها.

وتستضـيف السـعودية جالـيات لأكـثر مـن 100 دولـة من مختلف القارات يشكلون حوالـي 30% مـن إجمالـي عـدد السـكان و65% مـن إجمالي الأيدي العاملة. كما زاد حجـم العمالـة السـعودية مـن 1.2 ملـيون شـخص عام 1969م إلى 3.2 مليون شخص نهاية عام 1999، بمعدل نمو سنوي قدره 3.3%.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

تتمـيز المملكـة باسـتقرار التركيـبة المؤسسـية السـائدة فـيها بمـا يضمن وضوح المـنظور التخطيطـي مـن جهـة وانضـباط التنفـيذ الصارم للبرامج والسياسات من جهة أخرى.

ويجـري حالـياً تحديـث الأنظمـة الـتجارية والاستثمارية والضريبية في البلاد بهدف تحسـين مـناخ الاسـتثمار وإيجـاد بنـية اقتصـادية واستثمارية مواتية وجذابة. وفي خطـوة مهمـة فـي هـذا الاتجـاه تمـت المصادقة على نظام استثماري جديد وتأسيس الهيـئة العامـة للاسـتثمار فـي نيسـان (أبـريل) من العام بغرض توفير آلية لتطبيق قـانون الاسـتثمار الجديـد الـذي يهـدف إلى توفير المناخ المناسب لجذب رأس المال الأجنبـي وتـبديد مخـاوف بعـض المسـتثمرين الأجانـب الذين لم يكن يسمح لهم قبل الآن بالاستثمار سوى في مشروعات مشتركة مع سعوديين فقط.

وبموجـب الـنظام الجديـد نشـأت الهيـئة العامـة للاسـتثمار والتي تتمتع بالشخصية الاعتـبارية وتعـنى بشـؤون الاسـتثمار فـي الـبلاد بمـا في ذلك الاستثمار الأجنبي ويكـون لهـا رئـيس مجلـس إدارة يرتـبط مباشرة برئيس المجلس الاقتصادي الأعلى ويرأسـها محـافظ للهيـئة. ويحـدد الـنظام الجديـد للهيئة جملة اختصاصات من بينها إعـداد سياسـات الدولـة فـي مجـال تنمية وزيادة الاستثمار المحلي والأجنبي ورفعها للمجلـس الاقتصـادي الأعلـى، واقـتراح الخطط التنفيذية والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاسـتثمار فـي الـبلاد ورفعهـا للمجلس، والبت في طلبات الاستثمار، ومتابعة وتقويم أداء الاسـتثمار المحلـي والأجنبـي وإعـداد تقريـر دوري بذلـك، وإعداد الدراسات عـن فـرص الاسـتثمار فـي المملكـة والترويج له، وتحديد قائمة المشاريع المستثناة مـن الاسـتثمار الأجنبـي، وتطويـر قواعـد المعلومات وإجراء المسوحات الإحصائية اللازمـة، وتنظـيم المؤتمـرات والـندوات والمعـارض الداخلية والخارجية والفعاليات

المتعلقة بالاستثمار وإقامتها والمشاركة فيها. كذلك اقتضى التنظيم الجديد إيجاد مركز للخدمة الشاملة تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار يتولى تقديم الخدمات الإدارية التي يحتاج إليها المستثمر الأجنبي للحصول على ترخيص الاستثمار. ويضم المركز مكاتب اتصال لجميع الجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، بما في ذلك ممثلون لقطاعات من الوزارات والمصالح المعنية بما يضمن توحيد جهة استقبال الطلبات والبت فيها وسرعة إنهاء المعاملات وإصدار التراخيص والموافقات والتأشيرات وتصاريح الإقامة اللازمة لمزاولة النشاط.

واستكمالاً لتلك الإجراءات صدرت اللائحة التنفيذية للاستثمار الأجنبي في النصف الثاني من آب (أغسطس) 2000 والتي تضع حدوداً دنيا لشروط الاستثمار تتلاءم مع قدرات المستثمرين الأجانب وذلك طبقاً لتصنيف خاص لتلك الاستثمارات. وبموجب النظام يتم إصدار ترخيص من الهيئة لاستثمار رأس المال الأجنبي في أي نشاط استثماري في المملكة بصفة دائمة أو مؤقتة، حيث يجب على الهيئة أن تبت في طلب الاستثمار خلال ثلاثين يوماً من تاريخ استيفاء المستندات المطلوبة، كما يجوز للمستثمر الأجنبي الحصول على أكثر من ترخيص في أنشطة مختلفة.

ويجوز تبعاً للنظام أن تكون الاستثمارات الأجنبية التي يرخص لها بالعمل مملوكة لمستثمر وطني ومستثمر أجنبي أو مملوكة بالكامل لمستثمر أجنبي ويتم تحديد الشكل القانوني للمنشأة طبقاً للأنظمة والتعليمات، وتنص المادة السادسة من النظام على أن يتمتع المشروع المرخص له بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المشروع الوطني ومنها توفير أراض صناعية بأسعار رمزية وأسعار ميسرة لخدمات المرافق وحرية تدفق الأموال من المملكة وإليها وضمانات حقوق الملكية الفردية كما يحق لها تملك العقارات اللازمة لمزاولة النشاط أو لسكن العاملين وحق التقاضي عند نشوب منازعات وحظر المصادرة ونزع الملكية إلا بأمر قضائي والسماح بترحيل الخسائر لأجل غير محدد بدلاً عن الإلزام بدفع الضريبة سنوياً دون احتساب خسائر السنوات الماضية، وكذلك استقدام وكفالة المستثمر الأجنبي وموظفيه غير السعوديين كما يمكن للمستثمر الأجنبي أن يحصل على أكثر من ترخيص في قطاعات مختلفة والاستفادة من قروض صندوق التنمية الصناعية. ويتاح للمستثمر تبعاً للنظام الجديد إعادة تحويل نصيبه من بيع حصته أو من فائض التصفية أو الأرباح التي حققتها المنشأة للخارج أو التصرف فيها بأي وسيلة مشروعة أخرى، كما يحق له تحويل المبالغ الضرورية للوفاء بأي التزامات تعاقدية خاصة بالمشروع.

ويحصر النظام مدة الحصول على ترخيص الاستثمار في شهر واحد وقد تقل عن ذلك. كما يعمل النظام المستحدث على ضمان الشفافية في إعطاء المعلومات التي يحتاج اليها المستثمر عن المناخ الاستثماري بالبلاد، ووضع قائمة سلبية للمشاريع التي لا يمكن للمستثمر الأجنبي القيام بها. وقضى النظام بعدم مصادرة الاستثمارات الأجنبية كلياً أو جزئياً إلا بحكم قضائي، كما لا يجوز نزع ملكيتها إلا للمنفعة العامة، طبقاً للأنظمة المعمول بها في البلاد ومقابل تعويض عادل. وفي حال نشوب خلاف بين المستثمر الأجنبي والحكومة فيما له علاقة باستثماراته المرخص لها بموجب النظام، تتم التسوية ودياً قدر الإمكان وإذا تعذر ذلك يحل الخلاف حسب الأنظمة. وفي حال نشوب الخلاف بين المستثمر وشركائه الوطنيين، يحل هذا الخلاف ودياً قدر الإمكان. وإذا تعذر ذلك يحال الأمر إلى الجهة القضائية المختصة أو إلى التحكيم وفقاً لنظام التحكيم الصادر بمرسوم ملكي عام 1403 هـ أو أنظمة حل الخلافات الأخرى المعترف بها في المملكة العربية السعودية. ووفقاً لوثيقة صدرت عن الهيئة العامة للاستثمار فقد حددت السعودية الحد الأدنى للمبلغ الذي ينبغي للشركات الأجنبية استثماره فيها وفقا لقانون جديد يهدف إلى اجتذاب رأس المال حيث يجب أن لا يقل حجم المال المستثمر عن 25 مليون ريال سعودي(6.67 مليون دولار) للمنشآت الزراعية وخمسة ملايين ريال سعودي للمنشآت الصناعية ومليوني ريال سعودي للمنشآت الأخرى.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات الخارجية وتمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام تنظيم العديد من المؤتمرات والندوات أهمها المنتدى الاقتصادي العالمي بجدة، المنتدى الأول للتجارة الإلكترونية بالرياض، منتدى الطاقة الدولي السابع بالرياض، مؤتمر المشاريع العملاقة بالجبيل تحت شعار "آفاق الاستثمار في القرن الحادي والعشرين".

أما فيما يتعلق بالمعارض فقد شهد العام العديد منها أهمها معرض الصناعات الوطنية التاسع عشر بجدة، معرض الرياض للعقارات، معرض عام 2000 للمستهلك بالمدينة المنورة، بالإضافة إلى المعارض الدولية السنوية للمنتجات الوطنية، والسلع الاستهلاكية، والاتصالات وتقنية الحاسوب. كما قامت المملكة أو شاركت في معارض في الخارج في العديد من الدول منها مصر، اليمن،

الجزائر، سوريا، لبنان، قطر، سلطنة عمان، إسبانيا، اليابان، أمريكا، فرنسا، أثيوبيا.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمارات في المملكة:

استضافت المملكة خلال العام العديد من الوفود التجارية الزائرة من عدة بلدان منها الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، فرنسا، بريطانيا، إسبانيا، استراليا، جمهورية التشيك، بولندا، رومانيا، كوريا، الصين، تايوان، الفليبين، إيران، فيتنام، البرازيل، الأرجنتين، السنغال، مالي، وأثيوبيا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الهيئة العامة للاستثمار خلال العام العديد من الفرص الاستثمارية في مجالات الصناعات الهندسية، الصناعات البلاستيكية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، صناعات مواد البناء. هذا بالإضافة إلى قوائم فرص استثمار لدى الغرف التجارية الصناعية في مجالات الصناعات الهندسية والزراعية والغذائية والصناعات الأخرى.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

توجد بالمملكة عشر مدن صناعية متطورة منها ثمانية خاضعة لوزارة الصناعة والكهرباء بإجمالي مساحة قدرها 99 مليون متر مربع، تم تطوير حوالي 36 مليون متر مربع منها، فيما تخضع مدينتا الجبيل وينبع الصناعيتان لإشراف الهيئة الملكية للجبيل وينبع. وتضم هذه المدن حوالي 3335 مصنعا باستثمارات بلغت 236 مليار ريال (62.9 مليار دولار).

من جهة أخرى واصلت وزارة الصناعة والكهرباء خلال العام إجراء دراسات لإنشاء مدن صناعية جديدة في عدد من مناطق المملكة لتضاف إلى ست مدن صناعية أخرى تحت التنفيذ في المدينة المنورة وعسير وحائل وتبوك ونجران والجوف.

إطار رقم (7)
النظام الجديد للاستثمار الأجنبي في السعودية

صادق مجلس الوزراء في الأول من نيسان/ أبريل عام 2000 على نظام الاستثمار الجديد، كما اعتمد أيضا تشريعا يقضي بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار. وتضطلع الهيئة بالمهام المتعلقة بمتابعة ومراقبة الاستثمارات الأجنبية واقتراح التوصيات ذات الصلة بالحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي، كما تضطلع بمهمة إصدار ومنح التراخيص للمشاريع الاستثمارية الجديدة.

فيما يلي أهم ملامح النظام الجديد مقارنة مع النظام القديم الذي كان معمولا به حتى صدور النظام الجديد:

البيان	النظام القديم	النظام الجديد
الإعفاء الضريبي	إذا كانت حصة الشريك السعودي 25 % أو أكثر يعفى المستثمر الأجنبي من الضريبة على الأرباح على النحو التالي: أول (10) سنوات بالنسبة للمشاريع الصناعية، وأول (5) سنوات بالنسبة للمشاريع الخدمية والزراعية	لا توجد أي إشارة إلى إعفاءات ضريبية أو حتى إلى الضرائب المفروضة على الأرباح، إلا أن المعدلات الضريبية خفضت كما هو مبين بالجدول أدناه.
الخسائر المالية	لا يمكن ترحيل الخسائر المالية لاكثر من سنة واحدة فقط.	لا يوجد سقف أعلى لعدد السنين التي يمكن ترحيل الخسائر المالية إليها.
القروض الميسرة من الصندوق السعودي للتنمية الصناعية	لا يحق للشركة طلب قرض ميسر من الصندوق إلا إذا كانت حصة الشريك السعودي في رأسمالها لا تقل عن 25 %.	تستطيع الشركات المملوكة جزئيا أو كليا من قبل أجانب طلب الحصول على قروض من الصندوق.
الملكية	لا يحق امتلاك العقار إلا إذا كان هنالك شريك/ كفيل سعودي.	يحق للشركة المرخصة تملك العقارات والمساكن اللازمة لإسكان موظفيها.
الكفالة	يكفل الشريك السعودي المستثمر الأجنبي والأجانب العاملين كافة في الشركة المختلطة.	لا يحتاج المستثمر الأجنبي لكفيل سعودي، إذ تعتبر الشركة المرخصة الكفيل لموظفيها الأجانب كافة.

فيما يلي جدول مقارنة بالشرائح والمعدلات الضريبية على الشركات الأجنبية:

الشريحة	معدل الضريبة السابق	معدل الضريبة الحالي
1- 100 ألف ريال	%25	%25
100001 ريال- (500) ألف ريال	%35	%20
500001 ريال- مليون ريال	%40	%20
مليون ريال فأكثر	%45	%30

(8)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية السودان

2000

(8)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية السودان
2000

1. المقدمة*:

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام 2000 تطورات مهمة كان أبرزها تحقيق معدل نمو إيجابي، انخفاض معدل التضخم إلى رقم أحادى ، استقرار متواصل في سعر الصرف**، تراجع العجز الداخلي، الالتزام بسياسة الاعتماد على الإيرادات العامة الذاتية في تمويل الإنفاق العام ودخول عائدات البترول السوداني كمورد أساسي لتمويل الميزانية العامة، وانخفاض الاستدانة من النظام المصرفي . وشهد العام أيضا تحقيق فائض في الميزان التجاري لأول مرة، واستعادة السودان عضويته في كل من صندوق النقد الدولي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مما ساهم في تحقيق انفراج في العون الخارجي خاصة من الصناديق العربية.

وفي هذا العام اتخذت العديد من السياسات والإصلاحات الهيكلية في النظام المصرفي والمالي، وتم تركيز التمويل في تنمية القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية وزيادة حصة القطاع الخاص من التمويل المحلي. كما شهد العام تطورات إيجابية في سوق الأوراق المالية، وإجازة قانون تشجيع الاستثمار تعديل لسنة 2000 ولائحته التنفيذية مما كان له الأثر الإيجابي في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية. كما تواصل العمل بشهادات (صكوك) الحكومة المركزية وشهادات مشاركة البنك المركزي ، وتنفيذ برامج إصلاح الهياكل الإدارية والمؤسسية والتنظيمية والقانونية، وبرامج بناء القدرات.

على لمستوى السياسي، تواصلت جهود الانفراج على المستويين الداخلي والخارجي، واتخاذ العديد من القرارات والإجراءات الداعمة للاستقرار السياسي والاجتماعي وبسط المزيد من الديمقراطية والتعددية . كما ضاعفت الحكومة جهودها لتحقيق السلام من الداخل، وانعقد في الخرطوم الملتقي التحضيري للوفاق الوطني الذي شاركت فيه الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني،

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة من وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك السودان، سوق الخرطوم للأوراق المالية، وزارة الزراعة، وزارة الطاقة والتعدين، وزارة الصناعة والاستثمار.

** الدولار يعادل 258 ديناراً كما في 2000/12/31

كما انعقدت الندوة العالمية لحوار الأديان، واجتماعات الحوار السوداني/ الأوروبي بغرض تطبيع وترقية العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي في المجالين الثنائي ومتعدد الأطراف.

وانعقدت أيضا اجتماعات الدورة الثامنة لقمة رؤساء دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة التصحر (إيقاد). كذلك شهد العام تحركا واسعا لتحسين العلاقات الخارجية خاصة مع دول الجوار وتعزيز وتمتين العلاقات مع الدول العربية والدول الشقيقة والصديقة. وتم في نهاية العام إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية لدورة جديدة.

2. الأداء الاقتصادي:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدل نمو حقيقي قدره 8.3% عام 2000 مقابل 6% عام 1999. ويعزى هذا الأداء المتميز في مجمله إلى النقلة النوعية في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني التي بلغت نسبتها 68%مقابل 32% للقطاعات الخدمية .

علي المستوي القطاعي سجل القطاع الزراعي معدل نمو إيجابياً بلغ 7% مقابل 8.5% عام 1999. ويعزى هذا التدني إلى القطاع النباتي المطري التقليدي والآلي اللذين سجلا معدل نمو سالباً (6%) و(55.7%) علي التوالي. وقد شهد القطاع الصناعي طفرة كبري في هذا العام نتيجة لدخول البترول كمنتج جديد حيث ارتفع معدل النمو إلى 46.5% مقابل 11.4% في العام السابق. وحقق قطاع الخدمات معدل نمو بلغ 1.6% مقابل 0.4% عام1999 نسبة لزيادة الصرف الحقيقي على الخدمات الحكومية.

تواصل خلال العام تنفيذ البرنامج الاقتصادي متوسط المدى للأعوام (1999-2002) وتتلخص موجهاته الاقتصادية العامة في الاستمرار في سياسات إصلاح الاختلالات الاقتصادية وسياسات إعادة الهيكلة، والاهتمام برفع وتفعيل القدرات الاقتصادية الكامنة واعطاء اهتمام مقدر لمجالات التنمية الاجتماعية، إضافة إلى استقطاب وتشجيع الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطرية والاستفادة من المبادرات الخاصة بإلغاء الديون.

3. الأوضاع المالية :

تركـزت السياسـة المالـية خـلال العـام فـي مواصلة إصلاح النظام الضريبي بهدف زيادة قاعدة الإنتاج والإنتاجية وبالتالي الحد من ارتفاع معدلات التضخم .

بلغـت الإيـرادات العامـة الذاتـية خـلال العـام حوالي 334 مليار دينار مقابل 209 ملـيار ديـنار عـام 1999 بمـا نسـبته 11.2% مـن الـناتج المحلى الإجمالي مقابل 8.5% عـام 1999. وتعكـس هـذا المؤشـرات الجهـد الـذي بـذل لتفعـيل أداء الإيـرادات القومـية إضـافة إلـى دخـول عائدات البترول والتي شكلت حوالي 40% مـن الإيـرادات العامـة. ويلاحـظ انخفـاض نسـبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالـي الإيـرادات العامـة مـن 73.7% عـام 1999 إلـى 49 % في عام 2000 بيـنما ارتفعـت نسـبة مسـاهمة الإيـرادات غـير الضـريبية من 26.3% إلى 51% للفترة ذاتها.

مـن جهـة أخـرى بلغـت النفقات العامة حوالي 352 مليار دينار مقابل 229.9 مليار ديـنار فـي عـام 1999 بمـا نسـبته 11.8% من الناتج المحلى الإجمالي عام 2000 مقابل 9.6% في العام السابق.

اسـتمر الصـرف خـلال العـام علـى المشـروعات الإنمائـية القومية بالتركيز على عملـيات اسـتخراج البـترول وتأهـيل البنـيات التحتية لمرافق الري والكهرباء وإنشاء الطرق.

ارتفـع الصـرف الإنمائـي القومـي بالمقارنـة مع السنوات الماضية وشكل نسبة 2.2 % مـن الـناتج المحلـى الإجمالـي. وعلـيه انخفضـت نسبة العجز الكلي في الناتج المحلـي الإجمالـي إلـى 0.6% عـام 2000 مقـابل 1.1% عـام 1999. ووفقـاً لـتوجهات الدولـة الرامـية إلـى الاعـتماد علـى الذات فقد ظل أداء الميزانية العامة يواكـب هـذا الـتوجه حيـث يلاحظ أن التمويل من الموارد الذاتية غطى الإنفاق العام بنسـبة 94.9% مقـابل 92% فـي العـام السـابق، القـروض والمنح الأجنبية بنسبة 3.3% مقارنـة مـع 5 % فـي عـام 1999 . أمـا بالنسـبة للاسـتدانة مـن النظام المصـرفي فقـد شـهدت انخفاضـا واضـحاً حيث لم تتعد السقف المسموح به وبلغت نسـبتها فـي الـناتج المحـلـي الإجمالـي 0.27% عـام 2000 مقابل 0.4% عام 1999. يذكـر أنـه تـم بـيع 5292 شهادة مشاركة الحكومة حتى 2000/8/21 بقيمة إجمالـية بلغـت 26 ملـيار ديـنار ممـا ساهم في جذب جزء مقدر من السيولة العامة والذي تم استخدامه في تمويل عجز الميزانية العامة من موارد حقيقية.

4. السياسة النقدية:

وضعت السياسة النقدية والتمويلية لعام 2000 وفقاً لموجهات السياسة الاقتصادية الكلية للدولة والتي تهدف إلى تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدل التضخم، والعمل على استقرار سعر الصرف، والتركيز على مشاريع الدعم الاجتماعي، وتفعيل دور البنك المركزي في الإدارة المثلى للسيولة .

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) في أيلول/سبتمبر من العام حوالي 198.3 مليار دينار مقابل 161.1 مليار دينار في سبتمبر 1999 بزيادة نسبتها 23.1%. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) 305.5 مليار دينار في سبتمبر 2000 بالمقارنة مع 247 مليار دينار في ذات الشهر من عام 1999 ، قدر أن تبلغ الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) بنهاية العام حوالي 320.8 مليار دينار مقابل 257.9 مليار دينار عام 1999. وعليه قدر معدل نمو الكتلة النقدية بحوالي 24.4% عام 2000 مقابل 22% عام 1999 وبما نسبته 10.8% من الناتج المحلي الإجمالي.
من جهة أخرى انخفض معدل التضخم من 16% عام 1999 إلى 8% خلال العام.

فيما يتعلق بشهادات مشاركة البنك المركزي فقد تم بيع 23103 شهادات حتى 2000/8/21 بقيمة إجمالية بلغت 23.3 مليار دينار مما ساعد على جذب جزء كبير من السيولة المصرفية وحد نسبياً من تنامي السيولة الفائضة في البنوك.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية في سبتمبر 2000 حوالي 340 مليار دينار مسجلاً انخفاضاً قدره 83.3 مليار دينار عما كان عليه في سبتمبر 1999 بنقصان نسبته 19.7% وارتفعت جملة الودائع لدى البنوك التجارية من 150.4 مليار دينار في سبتمبر 1999 إلى 177.7 مليار دينار في سبتمبر 2000 بزيادة نسبتها 18.2%.

وفي خلال العام اهتم البنك المركزي بتطوير الأدوات غير المباشرة في إدارة السيولة المصرفية وفي مراقبة أداء المصارف ، وسعى إلى إلغاء كافة القيود الموجودة في أدوات السياسة النقدية . وفي هذا الإطار تم تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع بالعملة المحلية من 20% إلى 15%، بينما تم رفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على الودائع بالعملة الأجنبية من

6% إلى 15%، كما تم تخفيض أرباح المرابحات من 18% إلى 15% وتخفيض تكلفة التمويل المصرفي لدعم الإنتاج، كما تمت زيادة نسبة التمويل المصرفي لقطاع التجارة المحلية من 10% إلى 15% من جملة التمويل. كذلك أعلن البنك المركزي سياسة إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي للفترة (2000-2002) وتهدف هذه السياسة إلى تعزيز سلامة الجهاز المصرفي ودعم المراكز المالية للمصارف بهدف تفعيل دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأهيلها لمواكبة العولمة الاقتصادية، واشتملت هذه السياسة على ثمانية محاور أساسية.

بلغ عدد البنوك العاملة في البلاد (29) بنكاً لها 696 فرعاً بالإضافة إلى بنك السودان وفروعه المختلفة بالولايات .

5. سياسة سعر الصرف :

شهد سعر الصرف استقرارا ملحوظاً خلال العام نتيجة للسياسات والإجراءات التي نفذتها السلطات المالية والنقدية. وضاقت الفجوة بين سعر الصرف في البنوك والسوق الموازي على نحو أدى إلى اختفاء تعددية أسواق النقد الأجنبي السابقة وتلاشي الفجوة بين السعرين.

بلغ متوسط سعر الصرف خلال العام حوالي 257 ديناراً للدولار مقابل 258 ديناراً للدولار في عام 1999.

6. سوق الأوراق المالية:

بدأت حركة التداول في السوق الثانوية بحوالي 24 شركة مساهمة عامة تم تصنيفها في 6 قطاعات، ثم تواصل إدراج الشركات إلى أن وصل إلى 44 شركه عام 2000 مقابل 43 شركة عام 1999.

وشهد العام ارتفاعا في حجم التداول حيث بلغ 5.9 مليار دينار مقابل 1.6 مليار دينار عام 1999. أما من حيث التوزيع القطاعي فجاء بند القطاعات الأخرى في المركز الأول بنسبة 89.5% من حجم التداول الإجمالي ، ثم قطاع المصارف بنسبة 7.6% وتوزعت النسبة الباقية والبالغة 2.9% بين قطاعات التأمين التجاري، والزراعي، والصناعي.

بلغ عدد الأسهم المتداولة 141.7 مليون سهم بالمقارنة مع 198.6 مليون سهم عام 1999، واحتل قطاع المصارف المركز الأول إذ تم تداول 81 مليون سهم

بنسبة 56.5% من العدد الكلي للأسهم المتداولة، القطاع التجاري بنسبة 30.1%، وتم أيضاً تداول 592515 صكاً من صكوك صناديق الاستثمار بلغت قيمتها 82.63 مليار دينار.

وفي هذا العام بلغت العقود المنفذة حوالي 942 عقداً مقابل 927 عقداً عام 1999، جاء بند القطاعات الأخرى في المرتبة الأولى من حيث التوزيع القطاعي بنسبة 33.4% ، قطاع المصارف بنسبة27.1%، صناديق الاستثمار بنسبة 18.7%، والقطاع التجاري بنسبة 11.5%.

7. التجارة الخارجية:

قدر إجمالي الصادرات خلال العام بحوالي 1788 مليون دولار مقابل 780.1 مليون دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 129% . ويعزى ذلك لدخول صادرات البترول ومنتجاته كعامل استراتيجي في الاقتصاد الوطني . فيما قدرت قيمة الواردات بحوالي 1468 مليون دولار في عام 2000 مقابل 1256.2 مليون دولار عام 1999 . عليه انعكست هذه التطورات إيجاباً على الميزان التجاري الذي سجل فائضاً لأول مرة بلغ 320 مليون دولار وبما نسبته 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 476.1 مليون دولار عام 1999. وبذلك ارتفعت نسبة تغطية الصادرات للواردات من 55.2% في عام 1999 إلى 121.8% خلال العام.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للتجارة الخارجية خلال العام فقد جاء البترول ومشتقاته في المركز الأول بنسبة 73% من إجمالي قيمة الصادرات، فالحبوب الزيتية ومشتقاتها ، ثم الحيوانات الحية والمذبوحة، فالذهب وسلع أخرى. على صعيد الواردات احتلت الآلات والمعدات ووسائل النقل المركز الأول، تلتها السلع المصنعة، ثم المواد الخام والمنتجات الكيماوية ، فالمواد الغذائية والبترول ومشتقاته.

على مستوى الشركاء التجاريين جاءت الدول الآسيوية في المركز الأول بنسبة 55% من إجمالي الصادرات ، وتشكل الصادرات إلى الصين حوالي 71% من إجمالي قيمة الصادرات إلى الدول الآسيوية ، وجاءت مجموعة دول غرب أوروبا في المرتبة الثانية، تلتها مجموعة الدول العربية. أما فيما يتعلق بالواردات فإن مجموعة دول غرب أوروبا جاءت في المركز الأول، الدول العربية في المركز الثاني، تلتها مجموعة دول آسيا ، ثم مجموعة الدول الأخرى.

تواصل خلال العام تنفيذ السياسات الداعمة والمحفزة للإنتاج والصادرات، وتمت المشاركة في عدد من المعارض الخارجية بهدف الترويج للصادرات السودانية، واقامة معارض داخلية . وشهد العام أيضاً تنشيط اللجان الوزارية المشتركة وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية نذكر منها على سبيل المثال اتفاقية تشجيع التبادل التجاري مع أثيوبيا، اتفاقية للتعاون الاقتصادي والتجاري مع جيبوتي، اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع تركيا.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ إجمالي الصادرات إلى الدول العربية في تسعة الأشهر الأولي من عام 2000 حوالي 180.7مليون دولار بما نسبته 13.3% من إجمالي صادرات السودان مقابل 187.8 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام السابق . جاءت المملكة العربية السعودية في المركز الأول بنسبة 47.3% ، تلتها جمهورية مصر العربية 21.1%، فالإمارات العربية المتحدة 8.8%، الأردن 5.6%، اليمن 4.8%، سوريا 4.5% ولبنان 4.3%.

ومن أهم السلع المصدرة إليها خلال الفترة ذاتها الحيوانات الحية والمذبوحة بنسبة 43.9%، السمسم (30.5%)، البترول ومنتجاته (6.7%)، القطن (5.6%)، وسلع أخرى تشمل الفول السوداني، الصمغ العربي، الجلود، السكر، الخضراوات والفواكه بنسبة 13.3%.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشير التقديرات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري سجل عجزاً بلغ 242 مليون دولار عام 2000 بما نسبته 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 431.1 مليون دولار بما نسبته 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1999. ويعود هذا التحسن إلى الفائض الكبير الذي تحقق في الميزان التجاري.

10. الديون الخارجية:

تقدر جملة التدفقات من القروض الرسمية خلال هذا العام بحوالي 37 مليون دولار مقابل 45.8 مليون دولار في العام 1999 . فيما بلغ سداد الدين الخارجي 116 مليون دولار بالمقارنة مع 68.7 مليون دولار في العام السابق . وبذلك تم توجيه 6.5% من قيمة الصادرات لسداد الدين الخارجي مقابل 8.8% في عام

1999 . وشكلت دفعات صندوق النقد الدولي الجزء الأكبر من السداد حيث بلغت نسبتها حوالي 49.5%.

بلغت جملة التزامات السودان الخارجية بنهاية عام 1999 حوالي 20.53 مليار دولار مقابل 20.19 مليار دولار بنهاية عام 1998 ويشكل أصل الدين نسبة 53.6% من جملة الالتزامات، الفوائد التأخيرية 25.4%، والفوائد التعاقدية 21%. ويتكون هيكل التزامات السودان الخارجية من مؤسسات دولية وإقليمية بنسبة 21% ، دول غير أعضاء في نادي باريس 32.9%، دول نادي باريس 29.9%، البنوك التجارية 12.8% وتسهيلات الموردين الأجانب 3.4%.

ويعتبر العام موضوع التقرير نقطة تحول في علاقة السودان مع المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية والإقليمية وذلك نتيجة للجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة في مجال تطبيع العلاقات معها ، حيث أعاد صندوق النقد الدولي للسودان حقوقه التصويتية وكل الحقوق الأخرى المتعلقة بعضويته. وأعطى هذا القرار دفعة قوية لمساعي السودان الرامية إلى تطبيع العلاقات مع بقية المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطرية، وتهيئة الظروف لفك حظر مخصصاته لديها وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة والعون التنموي المالي والرسمي . وفي هذا العام بدأ صندوق الأوبك استئناف نشاطه التمويلي في السودان حيث قدم الصندوق قرضاً بمبلغ 10 ملايين دولار لتأهيل الشبكة القومية للكهرباء، كما تم استئناف عضوية السودان في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

يذكر أنه قد تم إنشاء إدارة للدين الخارجي بالبنك المركزي مهمتها حصر الديون والتحقق من الأرقام ومتابعة المبادرات الدولية في هذا الشأن .

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية خلال العام – وفقا للبيانات غير الرسمية – حوالي 350 مليون دولار مقابل 929 مليون دولار عام 1999 مسجلة تراجعا بلغت نسبته 62.3%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات غير الرسمية إلى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام قد بلغت حوالي 330.5 مليون دولار مقابل 151.7 مليون دولار عام 1999

بـــزيادة نســـبتها 117.9%. وتوضـــح البـــيانات المـــتوافرة أن القطـــاع الصـــناعي قد اســـتأثر بالنصـــيب الأوفـــر مـــن هـــذه الـــتدفقات الاســـتثمارية العربية إذ بلغت حصته 232.7 ملـــيون دولار (70.4%) فـــيما بلـــغ نصـــيب القطـــاع الزراعي حوالي 66.4 مليون دولار (20.1%) ونصيب قطاع الخدمات 31.4 مليون دولار (9.5%).

علـــى صـــعيد الـــتوزيع الجغرافـــي لهـــذه الاســـتثمارات العربـــية الوافدة جاءت دولة الإمـــارات العربـــية المـــتحدة فـــي المركـــز الأول باستثمارات قدرها (102.8) مليون دولار أو مـــا يعـــادل 31.1% مـــن جملـــة الـــتدفقات الاستثمارية العربية خلال العام، تلـــتها الأردن باســـتثمارات بلغـــت قيمـــتها 91.9 ملـــيون دولار (27.8%) ثم قطر في المرتـــبة الثالـــثة باســـتثمارات قدرهـــا 68.3 ملـــيون دولار (26.1%) فالمملكة العربية الســـعودية (32.7 ملـــيون دولار) وســـوريا (10.9 ملـــيون دولار) ثـــم مصـــر (5.9 مليون دولار).

مـــن جانـــب آخـــر بلـــغ الرصـــيد التراكمـــي للاستثمارات العربية الوافدة إلى السودان خـــلال الفـــترة 1985–2000 حوالـــي 1541.6 ملـــيون دولار، فـــيما بلـــغ رصـــيد الاســـتثمارات الصـــادرة مـــن الســـودان إلـــى الـــدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 60.4 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

13–1 قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

حـــافظ القطـــاع الزراعـــي بشـــقيه النباتـــي والحيوانـــي علـــى دوره الرائد في تركيبة هـــيكل الاقتصـــاد والـــنمو حيـــث بلغـــت مساهمته من الناتج المحلي الإجمالي 46.4% عام 2000 مقابل 49.8% عام 1999.

بلغـــت مســـاهمة الـــزراعة النباتـــية فـــي الـــناتج المحلي الإجمالي في هذا العام حوالي 21.4% وجـــاءت فـــي المركـــز الأول مـــن حيـــث مســـاهمتها فـــي القطاع الزراعي بنســـبة 46.1%. بلغـــت المســـاحات المـــزروعة من المحاصيل الرئيسية وهي الحبوب الغذائـــية والـــبذور الزيتـــية والقطـــن فـــي موسم 2000/1999 حوالي 33 مليون فدان مقـــابل 36 ملـــيون فـــدان فـــي موســـم 1999/98. كما تناقصت المساحات المحصودة مـــن 29 ملـــيون فـــدان موســـم 1999/98 إلـــى 26 مليون فدان في موسم 2000/99. وتشـــير الأرقـــام المـــتوافرة إلـــى أن إنـــتاج الحـــبوب الغذائـــية بلغ 33 مليون طن في موســـم 2000/99 مقـــابل 52 ملـــيون طـــن فـــي موســـم 1999/98 بنقصـــان بلغت

نسبته 36.5%. وبالمقابل ارتفع إنتاج البذور الزيتية من 1.2 مليون طن في موسم 1999/98 إلى 1.5 مليون طن في موسم 2000/99، وقدر إنتاج الحبوب الغذائية بحوالي 3.6 مليون طن موسم 2001/2000 بزيادة نسبتها 10% على إنتاج الغلال في العام السابق إلا أنه دون متوسط خمسة الأعوام السابقة بنسبة 18%.

شهد العام نمواً موجباً في قطاع الثروة الحيوانية بلغ 5% مقابل 8.9% عام 1999، وبلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 21.8% . تزايدت أعداد الثروة الحيوانية إلى 124 مليون رأس عام 2000 مقابل 122 مليون رأس عام 1999، وصاحبت هذه الزيادة في أعداد القطيع زيادة في إنتاج اللحوم الحمراء إذ بلغت خلال العام 1522 ألف طن. وخلال العام بذلت جهود مقدرة لتوسيع الطاقة الاستيعابية للذبح لمسلخي الكدرو وأم درمان. من جهة أخرى حقق قطاع الغابات نمواً موجباً بلغ 5% مقابل 4% في عام 1999 وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 3.2%..يساهم الجهد الشعبي في التشجير مساهمة فعالة حيث تقوم الهيئة القومية للغابات بتوفير الشتلات والبذور والتدريب.

13-2 قطاع الصناعة:

شهد القطاع الصناعي طفرة كبرى لدخول البترول كمنتج جديد للاقتصاد السوداني. وارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 15.8% عام 1999 إلى 21.4% عام 2000 بمعدل نمو بلغ 46.5% بالمقارنة مع 11.4% في العام السابق .

واصل قطاع الطاقة والتعدين طفرته وحقق معدل نمو بلغ 328.2% في هذا العام مقابل 125.5% عام 1999 وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي من 1.9% عام 1999 إلى 7.5% عام 2000 . أولت الحكومة هذا القطاع عناية خاصة حيث حظي بأكبر حجم من الاستثمارات تشهده البلاد بلغت في جملتها 3235 مليون دولار منها 3011.8 مليون دولار استثمارات في مجال النفط أي ما نسبته 93.1%.

يذكر أن السودان دخل مراحل إنتاج وتصدير النفط إلى الأسواق العالمية في أغسطس 1999 بمعدل 150 ألف برميل/ اليوم وارتفع في مارس 2000 إلى

200 ألف برميل /اليوم. يوجد في السودان خمس مصاف رئيسية يبلغ إجمالي طاقتها التصميمية 4.6 مليون طن متري ويقدر أن يبلغ الإنتاج بنهاية هذا العام حوالي 1925 طناً مترياً، كما بلغت جملة السعات التخزينية النفطية حوالي 225 ألف طن متري. وفي إطار السياسة العامة في مجال النفط شهدت البلاد استقرارا ملحوظاً في إمداد المواد النفطية خلال أربع السنوات الماضية ويعزى ذلك إلى التدرج في تحرير جزء من المشتقات النفطية كالزيوت والكيروسين والغاز ووقود النفاثات تمويلاً واستيراداً وتسويقاً، وإلى دخول عدد من المصافي في إنتاج المواد النفطية. وخلال هذا العام تم الترويج لاجتذاب المزيد من الاستثمارات في مجال اكتشاف وإنتاج النفط، والترويج لتوسعة مصفاة بور تسودان رأسياً وأفقياً. كما اكتمل مشروع شبكة التحكم في توزيع المنتجات النفطية في مصفاة الخرطوم، ومركز المختبرات النفطية، ومركز المعلومات، ومركز التدريب ومركز المعالجات النفطية.

تحقق الكثير من الإنجازات في مجال التعدين وفاق إنتاج الذهب (6) أطنان في عام 2000. ويوجد العديد من الشركات الوطنية والعربية والأجنبية التي تعمل في مجال تعدين الذهب في مناطق مختلفة من السودان . ارتفع إنتاج الكروم من 23800طن عام 1999 إلى 36000 طن عام 2000 بزيادة نسبتها 51.3% ، وتتراوح الكميات المصدرة منه ما بين 5100-23800 طن في العام حسب الطلب في الأسواق العالمية. شملت الأنشطة التعدينية الأخرى المنجنيز ، الإسبستس ، الجبص، الملح، الرخام، الجرانيت والماغنيزايت. وقد ساهمت هذه الأنشطة التعدينية في توفير فرص العمالة وزيادة الدخل الأمر الذي أدى إلى قدر كبير من التنمية الاجتماعية المحلية. يذكر أنه قد تم تحديث خارطة السودان الجيولوجية وطباعة خارطة توزيع المعادن بالسودان. وتم في هذا العام بناء قاعدة للبيانات الجيولوجية والجيوفزيائية والمعدنية.

واصلت الصناعة التحويلية ازدهارها ونموها خلال عام 2000 حيث حققت معدل نمو بلغ 11.5% مقابل 6% في العام السابق وارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 7.2% عام 1999 إلى 7.5% في هذا العام . ويعود ذلك إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة وإعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية، هذا إضافة إلى دخول إنتاج المحركات وصناعة المعادن. من جهة أخرى ارتفع إنتاج السكر إلى 662 ألف طن في عام 2000 بزيادة نسبتها 6.5% عما كان عليه عام 1999. كما حققت الصناعات المرتبطة بالسكر زيادة ملحوظة في الإنتاج . وانعكست النتائج الإيجابية لسياسة الاستخصاص على قطاع الجلود

والصناعات الجلدية حيث تحسن الإنتاج بصورة مستمرة . كذلك أدت المعالجات التي تمت في قطاع الصناعات الهندسية إلى تحريك المصانع المعطلة والتي كانت تعمل بطاقات متدنية. وخلال هذا العام زاد الإنتاج بصورة ملحوظة في قطاع الكيماويات والأدوية، وحقق قطاع المسابك زيادة مقدرة في إنتاج المسبوكات من حيث النوعية والكمية المنتجة.

بلغ معدل النمو في قطاع الكهرباء والمياه حوالي 5.5% مقابل 2% في عام 1999 وانخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.7% مقابل 1.8% في العام السابق. وخلال هذا العام بذلت جهود مقدرة في مجال الكهرباء للمحافظة على مستوى التوليد القائم بشقيه المائي والحراري مع بعض الزيادة الجديدة في الشبكة القومية والولايات التي تقع خارجها. وشهد العام توقيع اتفاقية مع الصين لتشييد محطة لتوليد الكهرباء تعمل بالدورة المزدوجة (غازي/بخاري).

أرتفع معدل نمو قطاع البناء والتشييد من 2.3% عام 1999 إلى 3.4% عام 2000 وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.7% مقابل 4.9% في العام السابق .

13-3 قطاع الخدمات:

يحتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. ويشمل هذا القطاع كلا من القيمة المضافة للخدمات الحكومية ، المصروفات الجارية والخدمات الأخرى (نقل ومواصلات ، خدمات القطاع التجاري وخدمات أفراد).

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي 32.2% عام 2000 مقابل 34.4% العام السابق حيث انخفضت نسبة مساهمة الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي من 6.2% عام 1999 إلى 5.8% عام 2000 ، كما انخفضت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى إلى 26.4% مقابل 28.2% في عام 1999 . ويعزى ذلك إلى السياسات التي تم تطبيقها لترقية الإنتاج وتحفيزه، وإلى سياسة ترشيد الإنفاق العام.

14. تنمية الموارد البشرية:

تواصلت الجهود خلال هذا العام لتحقيق هدف التعليم الأساسي للجميع، وتميز العام بمواصلة الجهود الرامية إلى تطوير البرامج التعليمية في مختلف المراحل، وإلى زيادة القبول في الجامعات. ونظراً لارتباط تطوير التعليم بالمعلم المؤهل فقد اهتمت الحكومة بتدريب المعلم. وشهد العام نشاطاً مكثفاً للجان العلمية والمتخصصة في ترقية التعليم وتطوير البحث العلمي، وإدخال العلوم والتقانة في شتى المجالات. وواصلت الحكومة جهودها في تعزيز القدرات البشرية من خلال البرامج التدريبية المتنوعة، والمساهمة في صياغة وتنفيذ السياسات التي تعظم الانتفاع منها بتوفير فرص العمل المنتجة . وتم تكوين لجنة قومية دائمة لتنمية القدرات من مهامها اقتراح سياسات وأولويات الدولة فيما يتعلق بوضع الخطط والبرامج المناسبة لتنمية القدرات البشرية والإدارية. كما تم في هذا العام إنشاء المجلس الأعلى للتدريب المهني، وإدخال تجارب إبتكارية مثل التدريب المتنقل وتجزئة المهارات واسترداد التكلفة . وشهد العام تزايد مراكز المعلومات والتدريب في القطاعين العام والخاص، وتزايد أعداد الشركات العاملة في مجال الإنترنت، وإجراء تحسينات أساسية في الأجور ومراجعة هياكلها. كما شهد العام مواصلة برامج الاستخدام الذاتي لخريجي الجامعات وتخفيض معدلات البطالة.

وتواصل العمل نحو تحقيق هدف الصحة للجميع عن طريق التغطية الشاملة والمتكاملة لجميع أرجاء البلاد، وتواصل أيضاً تطبيق سياسة المناطق الصحية وتلبية الحاجات الأساسية. إضافة إلى تأهيل المستشفيات التخصصية وتنفيذ مشروع تنمية المناطق المختارة. وتم خلال العام إنشاء المجلس العالي للإعداد والإشراف على تنفيذ برنامج إستراتيجي شامل لمكافحة الفقر.

بدأ العمل في مشروع الاستراتيجية القومية للتنمية البشرية المستدامة تنفيذاً لمقررات مؤتمر التنمية الاجتماعية بكوبنهاجن . ويستهدف المشروع مساعدة السودان على إعداد استراتيجية قومية للتنمية البشرية والمستدامة على المستوى الاتحادي والولائي لتحقيق إزالة الفقر، وحماية البيئة، والحكم الرشيد، وتمكين المرأة، والاهتمام بالفئات الضعيفة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد النصف الثاني من العام إجازة قانون تشجيع الاستثمار لسنة 1999تعديل لسنة 2000 ولائحته التنفيذية. وأبقى القانون على اللوائح والأوامر التي صدرت والإجراءات التي اتخذت بموجب قانون الاستثمار لسنة 1996 على ان تطبق أحكام القانون المعدل بالقدر الذي يحقق أهدافه على أن لا تخل أحكامه بالمزايا

والإعفاءات وغيرها من الضمانات المقررة والمشروعات القائمة وقت العمل بهذا القانون .

ألغى القانون المعدل جميع الإعفاءات الممنوحة لواردات المشروعات وفق أحكام قوانين الاستثمار السابقة وتطبق في شانها أحكام المادة (11) من هذا القانون واستثنى من ذلك المشروعات القائمة وقت العمل به والتي تنظمها اتفاقيات خاصة موقعة مع حكومة جمهورية السودان .

وخلال العام تواصلت مراجعة النظم القانونية والمحاسبة الإدارية، وتمت إصلاحات واسعة في مجال إعادة هيكلة وإصلاح الجهاز المصرفي وبناء سوق النقد الأجنبي وتحرير التعامل به .كما تم تنفيذ برامج طموحة لاستخصاص مرافق القطاع العام وربط هذا البرنامج بسوق الخرطوم للأوراق المالية. وشهد العام تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى على التجهيزات الرأسمالية للمشروعات الاستثمارية والصناعية وإلغاء الرسوم الجمركية على كافة معينات الاستثمار من آليات وعربات نقل على أن تكون ضريبة القيمة المضافة هي الرسم الوحيد عليها.

شهد العام عقد عدة اتفاقيات ثنائية، إذ تم توقيع اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من أثيوبيا ولبنان والأردن وتركيا. كما تم خلال العام توقيع اتفاقية منع الازدواج الضريبي مع قطر، واتفاقية للتعاون الاقتصادي مع الكويت، كما تم توقيع عدد من الاتفاقيات في القطاعات الزراعية والصناعية والنقل والسياحة. وتم تنشيط اللجان الوزارية المشتركة وتطبيع وتعزيز العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والقطرية.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

16ـ1عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج :
في مجال الجهود الترويجية للاستثمار عقدت ندوة على هامش اجتماعات اللجنة الوزارية السودانية الإيرانية المشتركة بطهران عن فرص وآفاق الاستثمار في السودان. كما عقدت ندوة أخرى بألمانيا حيث تم تنظيم الملتقى المشترك لرجال الأعمال السودانيين والألمان بفرانكفورت ولقاء مع رجال الأعمال الألمان بهامبورغ.

وخـــلال العـــام تمـــت المشـــاركة فـــي الملـــتقى الرابع لرجال الأعمال العرب بالكويت واجـــتماعات المجلـــس الســـوداني/ الســـوري بســـوريا بمشاركة اتحاد رجال الأعمال الســـوداني واتحـــاد نســـاء الأعمـــال الســـوداني. كمـــا أقيمـــت ندوة للتعريف بمجالات الاســـتثمار فـــي الســـودان بالمملكـــة العربـــية الســـعودية كذلك انتظمت في معظم مدن الســـودان نـــدوات ومحاضـــرات عـــن مـــناخ الاســـتثمار وفرص وآفاق الاستثمار في السودان، وأقيمت ندوة عن التمويل عبر الاستثمار.

كمـــا تمـــت المشـــاركة فـــي المعـــارض الدولية والتي تهتم بالترويج والتسويق السياحي وإعـــداد المعـــارض المـــتجولة للـــتعريف بحضـــارة وتـــاريخ الســـودان. وعلى سبيل المـــثال تمـــت المشـــاركة فـــي معـــرض فيلبـــيول بقطـــر ومعـــرض الكوميسا بزامبيا ومعـــرض بغـــداد الدولـــي ومعـــرض أزمير بتركيا ومعرض هانوفر بألمانيا ومعرض القاهرة الدولي والمعرض التجاري الإسلامي بقطر .

16-2 تنفـــيذ زيـــارات ترويحـــية واستضـــافة وفـــود زائـــرة ترغب في الاستثمار في الدولة:

شـــهد العـــام زيـــارات وفـــود رســـمية ســـودانية إلـــى دول أخرى للتعريف بمجالات ومـــزايا الاســـتثمار فـــي الســـودان وشـــملت كلا من ماليزيا ، الأردن ، لبنان ، سوريا ، الكويـــت، قطـــر، مصـــر، تركـــيا ، ألمانـــيا ، إيـــران، الصين ، تايلاند ، سنغافورة ،ســـلطنة عمـــان، الجزائـــر، ليبـــيا وإندونيســـيا. ومـــن جهة أخرى شهد العام استضافة وفـــود رســـمية ورجـــال أعمـــال مـــن كل من: أثيوبيا، الهند، الكويت، إندونيسيا، تشاد، قطـــر، تركـــيا، مالـــيزيا، روســـيا، أمـــريكا، ليبـــيا، الجزائـــر، ألمانيا، المملكة العربية الســـعودية ، الإمـــارات العربـــية المـــتحدة، الصـــين، الأردن، فرنسا، ايرلندا، باكستان، جيبوتـــي، الـــيابان، ســـوريا، ســـلطنة عمـــان، أفريقيا الوسطى، كوريا، النمسا، إيطاليا، هولندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، إريتريا، جيبوتي ، أسبانيا، وجنوب أفريقيا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

تواصـــل العمـــل خـــلال العـــام فـــي إصـــدار مطـــبقات ترويجـــية بفـــرص ومجالات الاســـتثمار المـــتاحة وفـــق المواقـــع المحـــددة . وعـــرض الســـودان الكثير من فرص الاســـتثمار خـــلال اللقـــاءات والاجـــتماعات والمؤتمرات التي عقدت داخلياً. وخارجيا. كما تم إعداد مطبوعات بغرض الترويج والتسويق السياحي.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شـــهد العـــام توقـــيع اتفاقـــيات للـــتعاون الاقتصادي، وتشجيع وحماية الاستثمار، ومنع الازدواج الضـــريبي مـــع كـــل مـــن تركـــيا، الكويـــت، أثيوبـــيا، ولبنان. كما تم توقيع

اتفاقـية للـتعاون فـي مجـال الـنقل مع سوريا، واتفاقية للتعاون في المجال الزراعي مـع تشـاد، واتفاقـية للـتعاون السـياحي مـع بعـض دول الجوار. وشهد العام أيضا توقيع اتفاقية تكوين مجلس رجال الأعمال بين السودان ومصر.

16ـ 5 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة :

تـم افتـتاح مديـنة جـياد الصـناعية وهـى تقع بولاية الجزيرة على مساحة 15 كيلو مـتراً مـربعاً. وتضـم مديـنة جـياد ثلاثـة قطاعـات رئيسية وهى قطاع الصناعات المعدنية، قطاع صناعات السيارات والشاحنات والتراكتورات، والقطاع الإداري.

كمـا تـم أيضـاً افتـتاح مـنطقة البحر الأحمر الحرة رسمياً كأول منطقة حرة بالبلاد، وهـي مـن المـناطق الممـيزة مـن حيـث الموقع الحيوي إذ تطل على البحر الأحمر ودول آسيا وأوروبا والدول الإفريقية.

إطار رقم (8)
مدينة جياد الصناعية

مدينة جياد الصناعية أكبر مجمع صناعي في السودان تم افتتاحها في 26 أكتوبر 2000 وتقع في ولاية الجزيرة على مساحة 15 كيلو متراً مربعاً وتمتلكها شركة سودان ماستر تكنولوجى وهي شراكة بين القطاع العام والخاص بنسبة 26% و74% على التوالي.

تتكون مدينة جياد من ثلاثة قطاعات رئيسية هي قطاع الصناعات المعدنية وقطاع صناعة السيارات والشاحنات والتراكتورات وقطاع إداري:

يضم قطاع الصناعات المعدنية مصنعا للحديد والصلب وتبلغ طاقته الإنتاجية 150 ألف طن في العام من حديد التسليح كالزوي والسيخ والخوص، ويغطى أكثر من 75% من حاجة البلاد. ويضم أيضاً مصنعاً لمنتجات الألمونيوم وطاقته الإنتاجية 4500 طن سنوياً من أسلاك كوابل الألمونيوم الكهربائية وقطاعات الألمونيوم المستخدمة في تصنيع الأبواب والشبابيك والفواصل . كما يضم مصنع النحاس وطاقته الإنتاجية 3000 طن سنوياً من أسلاك كوابل النحاس والقضبان والشرائح. إضافة إلى مصنع للكوابل بطاقة إنتاجية قدرها 4500 طن سنوياً منها 1500 طن من موصلات الألمونيوم و3000 طن من موصلات النحاس وينتج كذلك كوابل التحكم وأسلاك التوصيلات إضافة لكوابل التلفونات. ويشمل قطاع الصناعات المعدنية مجمعا لصناعة المواسير ويحتوي على خمسة مصانع: مصنع لإنتاج المواسير الملحومة طوليا والمستخدمة في خطوط نقل البترول، ومصنع المواسير الملحومة حلزونيا المستخدمة في أنابيب إمدادات المياه والمشاريع الصحية ونقل خام البترول، ومصنعا للمواسير الملحومة بواسطة المقاومة الكهربائية. وهناك مصنعان أحدهما للتغليف والآخر للقلفنة. يذكر أنه تمت الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الأوروبية في إقامة هذه المشاريع.

أما قطاع المتحركات فيضم ورشة الكبس وورشة لتصنيع الهياكل للمتحركات بطاقة إنتاجية تبلغ 11 ألف هيكل في العام. بجانب ورشة لتصنيع المحركات. وتقوم هذه الورش بتصنيع الأجزاء الرئيسية في المحركات وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع حوالي 11ألف محرك علبة تروس و12 ألف ناقل سرعة في العام.

(9)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية العربية السورية

2000

(9)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي واصلت الحكومة تطبيق سياساتها الكلية ضمن برنامج الإصلاحات الهيكلية، والتحسن الملحوظ في الإدارة والإشراف خاصة فيما يتعلق بالقضايا النقدية والمصرفية وتلك المتعلقة بالإنتاج والاستثمار. وفي هذا الصدد تمكنت الحكومة من تحقيق معدل نمو حقيقي جيد للناتج المحلي الإجمالي، وفائض في ميزان الحساب الجاري، كما تمكنت من التحكم في معدل التضخم وتحقيق استقرار في سعر الصرف**.

على المستوى السياسي شهد العام أحداثاً وتطورات مهمة أبرزها رحيل الرئيس حافظ الأسد، وموافقة مجلس الشعب على ترشيح الدكتور بشار الأسد لمنصب رئاسة الجمهورية، كما شهد العام تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد محمد مصطفى ميرو.

من جهة أخرى واصلت الحكومة خلال العام جهودها المتعلقة بإرساء وترسيخ عملية السلام في الشرق الأوسط انطلاقاً من قناعتها بأن السلام المنشود غاية سامية وحاجة ملحة للمنطقة والعالم، ومن مواقفها المبدئية والثابتة القائمة على أساس الحق والعدل وقرارات الشرعية الدولية، وإعادة الحقوق المغتصبة والأرض المحتلة إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران عام 1967. وتحظى الجهود السورية ومواقفها الصريحة والواضحة في هذا المجال بدعم عربي وإقليمي ودولي كبير.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، مصرف سورية المركزي، المكتب المركزي للاحصاء، ومكتب الاستثمار.

** الدولار يعادل 47 ليرة كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ خلال العام 889.5 مليار ليرة مقابل 821.3 مليار ليرة عام 1999، محققاً بذلك معدل نمو إسمي قدره 8.3%.

وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 680.0 مليار ليرة مقابل 663.6 مليار ليرة عام 1999، بمعدل نمو حقيقي قدره 2.5% مقابل معدل نمو حقيقي سالب قدره (1.8%) عام 1999.

على المستوى القطاعي جاء قطاع الزراعة والصيد والغابات في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 25.3%. جاء بعده قطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة 25.2%، والتجارة والمطاعم والفنادق 17.5% لكل منهما، وقطاع النقل والمواصلات والتخزين 12.7%، وقطاع الخدمات الحكومية 10%، وقطاع التمويل والتأمين والمصارف 4.4%، وقطاع التشييد 3.1%، وقطاع الكهرباء والماء والغاز 1.6%، وقطاع الصناعات التحويلية 0.2%.

من جهة أخرى بلغ إجمالي حجم تكوين رأس المال خلال العام حوالي 157.1 مليار ليرة مقابل 154.2 مليار ليرة عام 1999، بزيادة نسبتها 1.9%. وقد توزع حجم تكوين رأس المال بواقع 60.5% للقطاع العام و 39.5% للقطاع الخاص. فيما بلغ حجم الاستهلاك الكلي حوالي 684.2 مليار ليرة بواقع 14.4% للاستهلاك العام، و 85.6% للاستهلاك الخاص.

3. الأوضاع المالية:
بلغت اعتمادات مشروع الميزانية العامة خلال العام حوالي 275.4 مليار ليرة، مقابل 255.3 مليار ليرة عام 1991، بزيادة نسبتها 7.9%، منها 150.2 مليار ليرة (54% من إجمالي حجم الميزانية) للعمليات الجارية، و 128.9 مليار ليرة (46%) للمشاريع الاستثمارية.

وفيما يتعلق بمصدر تغطية هذه الاعتمادات فقد قدرت الإيرادات الجارية بحوالي 132.8 مليار ليرة فيما قدرت الإيرادات الاستثمارية بحوالي 60 مليار ليرة.

4. الأوضاع النقدية:
واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياساتها النقدية غير التوسعية بهدف المحافظة على استقرار السوق النقدي بما في ذلك التحكم في حجم الكتلة النقدية من جهة وتخفيض معدل التضخم من جهة اخرى.

يتكون قطاع المصارف في سوريا من المصرف المركزي ومصرف تجاري واحد وخمسة مصارف متخصصة هي: الزراعي التعاوني، التسليف الشعبي، التوفير، الصناعي، العقاري. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم خلال العام قدر بحوالي 5.9% مقابل 5.8% عام 1999.

5. سياسة سعر الصرف:
شهد سعر صرف الليرة مقابل أهم العملات الأجنبية استقراراً ملحوظا خاصة مقابل الدولار، إذ بلغ 47 ليرة للدولار مقابل 50 ليرة للدولار عام 1999، بانخفاض نسبته 6%.

6. سوق الأوراق المالية:
لم تنشأ حتى الآن سوق للأوراق المالية، إلا أن العام شهد تحركات جدية للحكومة في هذا المجال، إذ خطت خطوات مهمة فيما يتعلق بإحداث سوق للأوراق المالية، إذ تم تشكيل لجنة على مستوى الوزراء والفنيين لاعداد مشروع إحداث السوق الذي يتطلب مستلزمات عديدة منها زيادة عدد الشركات المساهمة وتهيئة المناخ اللازم والمواتي للبورصة. وتقوم الحكومة السورية بدراسة مجمل هذه القضايا بشكل دقيق ومركز لتجنب ما وقعت فيه بعض البورصات العالمية. ولعل من ابرز القرارات التي تم اتخاذها في هذا الصدد القرار القاضي بالسماح بفتح مصارف خاصة، وإعداد قانون لسرية المصارف فضلا عن السير في اتخاذ ما يلزم لإحداث سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الصادرات خلال العام بلغ حوالي 5.14 مليار دولار مقابل 3.80 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 35%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية.

فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات تأتي صادرات النفط الخام في المرتبة الأولى بما نسبته 68.1% من إجمالي الصادرات، وتأتي بعدها صادرات

المصـــنوعات النســـيجية بنســـبة 6.8%، وصـــادرات الخضـــار والفواكـــه 5.1%، وصـــادرات القطـــن الخـــام 4.2%، والأغـــنام الحية 2.1%. فيما تمثل بقية الصادرات حوالي 7.3%.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بـــالواردات فقـــد بلغت خلال العام حوالي 3.72 مليار دولار مقابل 3.59 ملـــيار دولار عـــام 1999، بـــزيادة نســـبتها 4%. وتشـــكل واردات القطـــاع الخـــاص حوالـــي 72% مـــن إجمالـــي الـــواردات فيما تبلغ حصة القطاع العام حوالي 28%.

وعلـــيه بلـــغ فـــائض المـــيزان الـــتجاري خـــلال العام حوالي 1.42 مليار دولار مقابل فـــائض قـــدره 216 ملـــيون دولار عـــام 1999. وبلغـــت نسبة فائض الميزان التجاري إلـــى الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي حوالـــي 7.5%. فـــيما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 138%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
بلـــغ إجمالـــي حجـــم الصـــادرات إلـــى الـــدول العربـــية خلال العام حوالي 0.7 مليار دولار (35 ملـــيار لـــيرة ســـورية)، وجـــاءت الســـعودية فـــي المرتـــبة الأولى بنسبة 35.7% مـــن إجمالـــي الصـــادرات إلـــى الـــدول العربـــية، وجاءت بعدها لبنان بنسبة 24.7%، والإمارات 6.4%، ومصر 6.8%، والأردن 4.8% وقطر 2.9%.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشـــير البـــيانات المـــتوافرة إلـــى أن فـــائض مـــيزان الحساب الجاري خلال العام قدر بحوالـــي 1.06 ملـــيار دولار بمـــا نســـبته 5.6% مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي مقابل فـــائض قـــدره 0.2 ملـــيار دولار عـــام 1999 بمـــا نسبته 1.2%. ويعزى هذا التطور فـــي الحســـاب الجـــاري إلـــى زيـــادة أســـعار النفط من جهة والى التحسن الذي شهده قطاع الزراعة خلال العام من جهة أخرى.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

قدرت الاستثمارات العربية الوافدة نحو سوريا خلال العام بحوالي 191 مليون دولار، بما نسبته 8.4% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، جاء معظمها من السعودية والكويت والإمارات. وتوزعت هذه الاستثمارات على المستوى القطاعي بواقع 49.4% لقطاع الخدمات و 49.0% لقطاع الصناعة، و 1.6% لقطاع الزراعة.

ومن جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى سوريا خلال الفترة 1985–2000 حوالي 1622.7 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من سوريا إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 499.4 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة:

واصلت الحكومة خلال العام اهتمامها الكبير بقطاع الزراعة الذي يعد ركيزة أساسية في بنية الاقتصاد الوطني. فقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 224 مليار ليرة، بما نسبته 25.3% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بذلت الدولة جهودا حثيثة للنهوض بالقطاع من خلال تأمين مستلزمات التنمية الزراعية ومقومات تطويرها عن طريق استصلاح الأراضي الزراعية وزيادة مساحتها، إذ بلغت مساحة الأراضي القابلة للزراعة حوالي 5987 ألف هكتار عام 1997، استثمر منها فعليا حوالي 4.8 مليون هكتار. فيما بلغت الزراعات المروية 1.2 مليون هكتار. واعتمدت أساليب الري بإقامة شبكات الري والصرف والسدود، إذ تم بناء حوالي 150 سدا بطاقة تخزينية تتجاوز 16 مليار متر مكعب للاستخدام الزراعي، إضافة إلى توافر المياه السطحية المتمثلة في مياه الأنهار والينابيع التي تصل غزارتها إلى حوالي 4.3 مليار متر مكعب باستثناء نهري دجلة والفرات، والمياه الجوفية التي تبلغ طاقتها حوالي 2.3 مليار متر مكعب.

ويأتي القطن في المركز الأول من حيث الأهمية النسبية للمنتجات الزراعية والصناعية، كما انه مصدر رئيسي للصناعات النسيجية. وقد ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالقطن من 156 ألف هكتار عام 1990 إلى 244 ألف هكتار عام 1999، بإجمالي إنتاج قدره 926 ألف طن من القطن. وتتولى

المؤسسة العامة لحلج وتسويق الأقطان شراء المحصول من المزارعين وحلجه وإعداده للتصدير. وتمثل صادرات القطن حوالي 65% من إجمالي الإنتاج.

كما تنتج سوريا أنواعاً مختلفة من الحبوب أهمها القمح الذي بلغت مساحته حوالي 1.6 مليون هكتار بإنتاج قدره 2.7 مليون طن عام 1999، والشعير الذي يشكل المادة العلفية الأولى للثروة الحيوانية والذي بلغت مساحته حوالي 154 ألف هكتار بإنتاج قدره 869 ألف طن. بالإضافة إلى منتجات أخرى منها العدس والحمص والذرة الصفراء. كما تنتج سوريا كميات كبيرة من الخضراوات أهمها البندورة والبطاطا والبطيخ.

13-2 قطاع النفط والغاز:

تقدر احتياطيات سوريا من النفط بحوالي 2.25 مليار برميل. وبلغ إنتاج النفط حوالي 600 ألف برميل يومياً في شهر أيار (مايو) من عام 1998. وفيما يتعلق بعمليات التنقيب والتطوير واصلت الحكومة عملها خلال العام بهدف اكتشاف تراكيب نفطية جديدة وإعادة تقويم التراكيب المكتشفة. وتمخضت أعمال التطوير عن نتائج إيجابية خاصة في المناطق الشمالية من تدمر والبلعاس.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فتقدر احتياطياته بحوالي 241 مليار قدم مكعب. ويوجد الغاز الطبيعي في مناطق النفط مختلطا معه أو في حقول منفصلة. ويتركز في منطقتين هما الجزيرة العربية (شمال حوض الفرات وعبد العزيز وسنجار)، والجزء السوري من مقعر ما بين النهرين. أما أهم حقوله المكتشفة فهي حقل الهول (شرق الحسكة)، والفولة (شمال جبسة).

أما فيما يتعلق بالصناعات الاستخراجية الأخرى فهي متعددة أهمها خامات الحديد، الفوسفات، الملح والجص، فلزات الكروم، خام المنغنيز، خام النحاس، الرصاص والزنك، الألمنيوم، وخامات التيتانيوم.

13-3 قطاع الصناعة التحويلية:

واصلت الحكومة سياستها المتعلقة بتطوير قطاع الصناعة التحويلية. فقد ساهم كل من نشاط الصناعات الغذائية والنسيجية والكيماوية بما نسبته 25% من إجمالي الإنتاج الصناعي، في حين توزعت النسبة المتبقية (75%) على الأنشطة الصناعية الاخرى لا سيما منها صناعة الأخشاب والموبيليا والأثاث وصناعة

الـــورق والطـــباعة والنشـــر والمنـــتجات غـــير المعدنـــية والمعدنية الأساسية والمعدنية المصنعة والمنتجات المتنوعة وصناعة الكهرباء والمياه.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصـــلت الحكومـــة جهودهـــا الرامـــية إلـــى تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال تنفـــيذ مجموعـــة مـــن الـــدورات التدريبـــية التـــي تهـــدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنـــية وتحســـين نوعيـــتها إلـــى جانـــب الـــتطوير المســـتمر للـــبرامج التي تقدمها الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة الأخرى.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شـــهد عـــام 2000 نشاطا حكوميا مكثفا، إذ صدر خلال العام 56 مرسوماً تشريعياً، وتم تقديم 37 مشروعا لمجلس الشعب لدراستها مع صدور التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق هـــذه المراســـيم، إلـــى جانب التصديق على عدد من الاتفاقيات الموقعة مع جهات عربية وأجنبية ودولية في مختلف المجالات. واهم هذه التشريعات ما يلي:

* القانون رقم 2 الصادر بتاريخ 2000/4/3 بإعفاء القروض الزراعية المشمولة بهذا القـــانون من الفوائد وغرامات التأخير المستحقة عليها والتي تستحق لغاية 12/31/ 2000، واعتبار الفوائد المدفوعة سلفاً سداداً لأصل القرض.
* المرسوم التشريعي رقم 6 بتاريخ 2000/4/22، الذي يقضي بإلغاء القانون رقم 24 لعام 1987 ووضع أسس جديدة للتعامل بالعملات الأجنبية بتعديل أحكام التعامل مع العمـــلات الأجنبية، وتخفيف العقوبات الخاصة بمخالفة القوانين المتعلقة بالتعامل مع الـــنقد الأجنبـــي. وقد صدرت التعليمات التنفيذية لهذا المرسوم في قرار عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يحمل الرقم 817 في 2000/5/28.
* المرسوم التشريعي رقم 7 الصادر بتاريخ 2000/5/13، الذي يقضي بتعديل المواد (6، 13، 14، 15، 16، 19، 22، 24، 26، 31) مـــن قـــانون الاستثمار رقم 10 الصـــادر بـــتاريخ 1991/5/4. وقـــد ســـمح بموجب هذا التعديل للمستثمر بتملك واستثمار واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة لمشاريعه مع إمكانية تجاوز سقف الملكـــية المحـــدد فـــي التشـــريعات السارية، كما أجاز التعديل تطبيق الإعفاءات الضريبية والمزايا الأخرى المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الخاصة ببعض المشـــاريع الاســـتثمارية، على تلك المشاريع بعد انقضاء فترة الإعفاء المنصوص عليها في قانون الاستثمار، علاوة على إضافة فترة إعفاء لفترتي الإعفاء الضريبي المنصـــوص علـــيها في القانون للمشاريع الحيوية. ومن ناحية أخرى أجاز التعديل للمصـــدرين تجاوز نسبة الاحتفاظ من العملات الأجنبية الناتجة من التصدير، وفتح

حسابات مصرفية خارجية للمشاريع الاستثمارية بشرط ألا تزيد نسبة المبالغ الممولة على 5% من رأس المال المدفوع بالعملات الأجنبية. كما أجاز تحويل جزء من موجودات تلك المشاريع من العملات الأجنبية المودعة محليا لتغطية احتياجاتها المحلية بسعر الصرف في الأسواق المجاورة. وأجاز كذلك للمستثمرين إعادة تحويل قيمة حصصهم من المشروع بالنقد الأجنبي للخارج بعد مضي خمس سنوات على استثمار المشروع. كما أجاز التعديل تسوية المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمرين والجهات العامة السورية باللجوء إلى التحكيم أو القضاء السوري أو محكمة الاستثمار العربية أو إلى أحكام اتفاقية ضمان وحماية الاستثمار الموقعة بين سوريا وبلد المستثمر إن وجدت، إلا إذا تعلق النزاع بمصادرة المشروع أو نزع ملكية أو الحجز عليه فعندئذ يجب تسويته عن طريق القضاء السوري.

* القرار رقم 793 الصادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتاريخ 2000/5/24، الذي يقضي بالترخيص بإقامة منشآت مصرفية ضمن أراضي المناطق الحرة لتمارس فعالياتها في تمويل مختلف النشاطات والفعاليات التجارية والصناعية وتقديم سائر الخدمات المصرفية التي تتطلبها أعمال المستثمرين والمودعين في هذه المناطق بالنسبة لنشاطاتهم فيها.
* القرار رقم 14/م والصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2000/7/8، الذي يقضي بالسماح للمواطنين باستيراد السيارات السياحية الخاصة.
* القرار رقم 3584 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 2000/7/23، الذي يقضي بتأسيس لجنة وطنية مؤلفة من وزير الدولة لشؤون نقل وتطوير التقنية وعدد من المسؤولين في مجال التطوير التقني والتكنولوجي في سورية.
* القرار رقم 17 الصادر عن المجلس الزراعي الأعلى بتاريخ 2000/8/1. الذي ينص على قيام المصرف الزراعي بتمويل كافة مشاريع التحول لطرق الري الحديث، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الواقعة في أحواض العاصي، بردى والأعوج، الخابور، واليرموك.
* المرسومان التشريعيان رقما 36 و 37 الصادران بتاريخ 2000/8/25، واللذان يقضيان بزيادة في الرواتب والأجور للعاملين والعسكريين بمقدار 25%، وللمتقاعدين بمقدار 20%.
* المرسوم رقم 465 الصادر بتاريخ 2000/10/21، الذي يقضي بتعديل صفة صندوق توفير البريد من مؤسسة عامة إلى مصرف توفير.
* المرسوم رقم 508 بتاريخ 2000/10/29، الذي ينص على إحداث مؤسسة عامة مصرفية ذات شخصية اعتبارية، وتتمتع باستقلال مالي وإداري تدعى المؤسسة العامة لمصرف الاستثمار، ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية.

* المرسوم التشريعي رقم 21 الصادر بتاريخ 2000/8/7 الذي يقضي بتصديق محضر الاجتماع الوزاري السوري اللبناني المؤرخ في 10/11/ 1999 المتضمن إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية بين سورية ولبنان، وتنص المادة الثانية منه على إعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المتبادل للمنتجات الزراعية والحيوانية ذات المنشأ اللبناني وفق الأحكام المنصوص عليها في محضر الاجتماع المذكور، وذلك ضمن مبدأ المعاملة بالمثل.
* المرسوم التشريعي رقم 30 بتاريخ 2000/8/14، الذي يتعلق بتصديق اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي والتهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، الموافق عليها بقرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 1069/د 66 بتاريخ 1997/12/3.
* المرسوم التشريعي رقم 32 بتاريخ 2000/8/16، الذي يتعلق بتصديق اتفاقية التعاون لتحصيل الضرائب والرسوم الموافق عليها بقرار من مجلس الوحدة العربية رقم 1090/د68 بتاريخ 1997/12/6.

كما صدرت عدة مراسيم خلال العام بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب بين سوريا وكل من الإمارات والجزائر وتونس وإيران، بالإضافة إلى مراسيم في مجال التعاون التجاري والبحري بين سوريا وكل من الإمارات والسودان والجزائر وإيران وكوبا.

16. الجهود الترويجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

إطار رقم (9)
في إطار البرنامج الحكومي للإصلاح الاقتصادي في سوريا
تعديل قانون الاستثمار والسماح بفتح مصارف خاصة

في خطوة تعكس "الإرادة والتصميم في السير قدما نحو الشفافية والانفتاح التدريجي" اتخذت القيادة السورية عددا من القرارات والإجراءات وأصدرت حزمة من القوانين في إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادي.

ولعل من أبرز القرارات التي تم اتخاذها في هذا الصدد القرار القاضي بالسماح بفتح مصارف خاصة، والموافقة على قانون سرية المصارف. ويعتبر هذا القرار بمنزلة تحول أساسي في الاقتصاد السوري، كما أنه يلبي مقتضيات منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ومتطلبات الشراكة السورية الأوروبية المرتقبة. ومن المؤمل أن يحقق القرار نقلة نوعية وحقيقية في المعاملات المالية واستقطاب المزيد من الأموال السورية المهاجرة وجذب استثمارات عربية وأجنبية كبيرة وتأمين السرية وفق قانون السرية المصرفية. كما أنه من المتوقع أن يؤدي قرار إنشاء المصارف الخاصة إلى زيادة موارد الدولة المتحققة من هذه المصارف فضلا عن تكامل السوق المالية السورية مع السوق العربية.

من جهة أخرى تم تعديل قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 بالمرسوم التشريعي رقم (7) لعام 2000 الذي منح تسهيلات جديدة للمستثمرين العرب والأجانب في تأكيد جديد لمبدأ حماية الاستثمارات من التأميم والمصادرة ونزع الملكية. كما منح القانون العرب والأجانب حق تملك الأراضي اللازمة للمشاريع الاستثمارية العائدة لهم وكذلك حرية إدخال وإخراج العملة بحرية مطلقة. كذلك شكل تعديل القانون رقم 24 بالمرسوم رقم 6 لسنة 2000 واحدا من أهم القرارات إذ أصبحت حيازة العملات الأجنبية والمعادن الثمينة مهما بلغ حجمها مسألة غير خاضعة للمساءلة.

وفيما يتعلق بالتعديلات في قانون الاستثمار رقم (10) لعام 1991 فقد تم تعديل المادة (6) منه حيث أضيفت إليها الفقرة التي تنص على " الترخيص للمستثمر العربي والأجنبي بتملك واستثمار الأراضي والعقارات اللازمة لإقامة المشروعات الاستثمارية أو توسيعها في حدود المساحة ومدة الإيجار التي تقدر في ضوء غايات المشروع والحاجة الفعلية له وتجاوز سقف الملكية المحدد في القوانين والأنظمة النافذة بناء على اقتراح الجهة المعنية وذلك خلافا لأي نص نافذ".

كما نصت المادة المذكورة أنه "عند إلغاء المشروع أو تصفيته بشكل نهائي يترتب على المستثمر التخلي للغير وفقا للقوانين والأنظمة النافذة عن ملكيته الزائدة عن السقف المحدد قانونيا، كما يترتب على المستثمر العربي والأجنبي – في هذه الحالة – التخلي عن ملكيته للأراضي العائدة للمشروع والأبنية المشيدة عليها شريطة حصوله على موافقة مسبقة من المجلس الأعلى للاستثمار إذا كان التخلي لمصلحة شخص غير سوري لإقامة مشروع استثماري، وتحددت فترة سنتين لتنفيذ عملية التخلي المذكورة".

ومن المراسيم المهمة التي تم إصدارها خلال عام 2000 المرسوم رقم (8) القاضي بتعديل قانون العقوبات الاقتصادية وقانون العمران والاستملاك على نحو يعزز المبادرات والملكية الخاصة. كما تم تشكيل لجنة على مستوى الوزراء والفنيين لاعداد مشروع إحداث السوق المالية السورية.

(10)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية الصومال الديمقراطية
2000

(10)
مناخ الاستثمار في جمهورية الصومال الديمقراطية
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة خاصة على المستوى السياسي. فقد تمخضت مبادرة رئيس جمهورية جيبوتي للسلام في الصومال في إطار منظمة ايقاد (منظمة إقليمية تضم دول القرن الأفريقي بما فيها الصومال)، عن نتائج إيجابية وطيبة، إذ اتفقت الأطراف الصومالية على تأسيس مجلس تمثيلي لمجتمعهم وانتخاب السيد عبد القاسم صلاد حسن رئيساً للجمهورية، وتكوين حكومة انتقالية يرأسها الدكتور علي خليفة. وفيما يتعلق بإعادة بناء الصومال فإن الحكومة الانتقالية أعدت برنامجاً يتكون من مرحلتين، تتضمن الأولى تأسيس الهياكل الحكومية بما في ذلك الهيئات التشريعية والقضائية، وإدخال نحو 100 ألف من مسلحي الميليشيات إلى معسكرات لتجريدهم من الأسلحة وإعادة تدريبهم للشرطة أو المهن الأخرى خاصة تأهيلهم للانضمام إلى المجتمع المدني. وتشمل المرحلة الثانية إعادة بناء البنية التحتية بمختلف أنواعها خاصة الموانئ والمطارات والمستشفيات والمدارس، وبناء الصناديق المالية لمساعدة القطاع الخاص على استعادة دوره، وإعادة بناء الإدارات المحلية في كافة أنحاء البلاد. كما بادرت الحكومة بالاتصال بالعديد من المنظمات والهيئات الدولية والعربية والإسلامية المهمة بشؤون التنمية خاصة البنك الإسلامي للتنمية، والبنك وصندوق النقد الدوليين، والمصارف الأوروبية والآسيوية لجمع الأموال المطلوبة التي تقدر بحوالي 10 مليارات دولار لاعادة بناء الصومال. كما تشمل هذه المرحلة إعادة الثقة في العملة الوطنية**.

2. الأداء الاقتصادي:

لا يزال الاقتصاد الوطني يعاني من تداعيات الحرب الداخلية التي استمرت طويلا وأنهكت مختلف القطاعات الاقتصادية والبنية التحتية. فالإنتاج لا يزال متدنياً إذا قيس بمستواه قبل الحرب عام 1991، ووفقا للبيانات المتوافرة قدر الناتج المحلي الإجمالي عام 1998 بحوالي 750 مليون دولار وهو ما يمثل

---

* حال شح المعلومات المعتمدة وضعف الاتصال دون الحصول على بيانات عن بعض بنود التقرير.

** الدولار الأمريكي يعادل تقريبا 11.000 شلن صومالي.

حوالي 75% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1990. كما انخفض كل من الاستهلاك والاستثمار الحكومي إلى أدنى حدودهما عام 1998.

على المستوى القطاعي تأثر قطاع الزراعة سلبا نتيجة الحرب الأهلية خاصة بعد خروج قوات الأمم المتحدة عام 1995، بالإضافة إلى الدمار الذي أصاب قنوات المياه وبنية الطرق. واهم المحاصيل الزراعية في الصومال هي الدخن، والذرة، والأرز، والبقول، والسمسم، والموز، وقصب السكر. أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإنه على الرغم من أن نقلها يتم عبر مناطق تتحكم فيها جماعات قبلية متناحرة، فقد شهدت تطورا مهماً خاصة فيما يتعلق بالتصدير خلال عامي 1995 و 1996 عبر ميناءي بربرة وبوصاصو.

فيما يتعلق بالثروة السمكية يقدر الإنتاج السمكي بحوالي 180 ألف طن سنوياً. وتصدر منتوجات السرطان البحري وزعانف سمك القرش والأسماك الأخرى عن طريق الجو إلى بعض دول الشرق الأوسط وأوروبا.

أما قطاع الصناعة فقد تأثر بشكل كبير بالحرب الأهلية، إذ دمر ونهب معظم مصانعه، إلا أن بعض الصناعات الصغيرة استطاعت أن تصمد خاصة صناعة المواد الغذائية والمشروبات الغازية وبناء بواخر الصيد وصناعات الجلود.

فيما يتعلق بقطاع الخدمات المالية فقد استطاع رجال الأعمال والخبراء الصوماليون إنشاء خدمات مالية غير رسمية يتم عن طريقها القيام بعمليات التحويل من وإلى الصومال من خلال مؤسسات مالية خاصة.

3. الأوضاع المالية والنقدية:

خلق غياب حكومة مركزية وانقسام الدولة إلى عدة مناطق فراغا في مجال السياسات المالية والنقدية المتعارف عليها. فقد أصبحت الإيرادات المالية تكاد لا تكفي لدفع الأجور ومتابعة الخدمات الإدارية، مما اضعف مساهمة الاستثمار في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وفيما يتعلق بالأوضاع النقدية فقد واجه القطاع عقبات أساسية مثل النقص الملحوظ في توفير عملة محلية موثوق بها ونقص مصادر الإقراض التي تساهم في تمويل النمو الاقتصادي. وقدر حجم النقد المتداول عام 1998 بحوالي 19 مليون دولار بما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استعيض عن النقص في العملة المحلية باستخدام عملات أخرى هي الدولار، الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، البر الأثيوبي، الشلن

الكيني، والفرنك الجيبوتي، وأدى هذا الوضع إلى دولرة الاقتصاد الصومالي. ومع ذلك ما زالت العملات المحلية تستخدم لأداء الخدمات غير التجارية مثل الأجور والضرائب والمبادلات التي تتم في المناطق الريفية في مختلف الأقاليم، كما انه من المتوقع أن تستعيد الأوضاع المالية والنقدية نشاطاتها الاعتيادية بعد استتباب الأمن في البلاد وإرساء وترسيخ المصالحة الشعبية الصومالية.

4. التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية أهم القطاعات الاقتصادية، إذ تراوحت قيمتها ما بين 220 مليون دولار إلى 400 مليون دولار. واهم الصادرات الصومالية تتمثل في الأغنام والماعز والإبل والجلود. أما أهم الواردات فهي السكر والأرز والقمح والسيارات والزيوت.

5. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

5-1 قطاع الزراعة:

تأثر قطاع الزراعة بشكل كبير بالحرب الأهلية وتداعياتها، إذ أن أهم الأراضي الزراعية تقع في المنطقة المحيطة بالأنهار في جنوب الصومال الذي تتوغل فيه الميليشيات المسلحة وتقوم بعملياتها. ورغم ذلك، وبعد التدهور المستمر خلال ثلاث السنوات التي تبعت انهيار الحكومة وانتشار المجاعة عامي 1992، 1993، برزت مؤشرات تدل على أن قطاع الزراعة قد بدأ يسترد عافيته. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الولايات التي لديها قدرة زراعية عالية (شبلي السفلي، وباي، وشبلي الوسطى، وبكول، ووادي جوبا) أصبحت اقل كفاءة في الإنتاج الزراعي خاصة في الأماكن التي تعتمد بشكل كبير على الأمطار. واهم المنتجات الزراعية تتمثل في الدخن (55 ألف طن عام 1999 مقابل 50 ألف طن عام 1998)، والذرة (150 ألف طن عام 1999، مقابل 145 ألف طن عام 1998)، والموز (22 ألف طن مقابل 21 ألف طن)، وقصب السكر (21 ألف طن مقابل 19 ألف طن)، بالإضافة إلى السمسم والبقول والأرز.

أما فيما يتعلق بالثروة الحيوانية فإن أهمها يتمثل في الأغنام والماعز، والإبل. وقدر حجم الثروة الحيوانية الذي تم تصديره عام 1997 عبر ميناءي بربرة وبوصاصو بحوالي 3.4 مليون رأس بما قيمته 115 مليون دولار. وشهد مجال التصدير المتعلق بالثروة الحيوانية تطورا مهماً منذ عام 1999 بسبب رفع الحظر المفروض على استيراد الثروة الحيوانية نتيجة شهادة كل من منظمة الأغذية والزراعة العالمية ومنظمة الصحة العالمية بأن مرض (حمى الوادي

المتصدع) لم يعد موجودا. وإثر ذلك يتوقع أن تتحقق زيادة في حجم صادرات الصومال من الثروة الحيوانية عام 2000 خاصة في ظل المصالحة التي شهدتها البلاد خلال العام.

5-2 قطاع الصناعة:

تأثر قطاع الصناعة بشكل كبير بالحرب الأهلية بسبب هيمنة القطاع العام على نشاط القطاع، فقد دمر ونهب معظم مصانعه أثناء الحرب الأهلية إلا أن بعض الصناعات الصغيرة شهدت نموا متزايدا، وان كان بطيئا، خاصة في مجالات تصنيع المواد الغذائية والمشروبات الغازية، وبناء بواخر الصيد، وصناعات الجلود. كما يتوقع أن يسترد القطاع عافيته بعد الاتفاق الذي شهدته البلاد عام 2000 بين الأطراف الصومالية.

5-3 قطاع الخدمات:

تأثرت مختلف القطاعات الخدمية، شأنها في ذلك شأن قطاعي الزراعة والصناعة، بالحرب الأهلية. فقد تعرضت خدمات البريد والاتصالات إلى عمليات تدمير وكذلك خدمات الملاحة الجوية والطاقة والكهرباء، إلا انه يتوقع أن تستعيد هذه القطاعات عافيتها بعد استتباب الأمن والسلم في الصومال بعد الاتفاق بين الأطراف الصومالية. وفيما يتعلق بقطاع التعليم، فقد أظهر استطلاع قامت به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) خلال عامي 1998 و 1999 على مستوى التعليم الابتدائي في الصومال، انه توجد حوالي 651 مدرسة تستوعب حوالي 148 ألف طالب (10% من إجمالي الذين بلغوا سن الدراسة).

6. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار الأجنبي لعام 1987 ويشرف عليه مجلس الاستثمارات الأجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني ، الذي يختص باعتماد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

وإلى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون وتوفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.

ويتمتع المستثمر الأجنبي وفقاً لقانون الاستثمار بالمعاملة ذاتها التي يتمتع بها نظيره المحلي .ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة، تربية المواشي، الصيد البحري ، المواد المعدنية، الصناعة، السياحة أو أي نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية والطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الأجنبية .

أما فيما يتعلق برأس المال فيمكن أن يكون على شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد. كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر والأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات.

(11)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية العراق

2000

(11)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية العراق
2000

1. مقدمة*:

شهد الاقتصاد العراقي خلال عام 2000 تطورات مهمة أبرزها زيادة إيرادات الصادرات النفطية مما ساهم في توفير كميات معتبرة من النقد الأجنبي كان لها دور كبير في تأمين احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية. كما ساهمت مذكرة التفاهم حول (النفط مقابل الغذاء والدواء) في التخفيف إلى حد ما من المشاكل الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد في هذه المرحلة الاستثنائية كالتضخم والبطالة وانخفاض مستوى الفعاليات عموما، وذلك على الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا في اللجنة المختصة بتنفيذ الاتفاقية ظلتا وما زالتا تقومان بتعطيل تنفيذ عدد كبير من عقود تجهيز مختلف السلع والمواد وقطع الغيار التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني. وفي المقابل واصل العراق احتجاجه داعياً إلى رفع الحصار مع تزايد التأييد العربي والدولي لرفعه. وقد أدت هذه التطورات إلى تقليل الاختلالات في مختلف القطاعات والموازين وأسعار الصرف**، وذلك بفضل الجهود التي بذلتها الحكومة لإضعاف الحصار الاقتصادي.

على الصعيد الداخلي شهدت البلاد في شهر آذار (مارس) من العام انتخاب أعضاء المجلس الوطني لدورة جديدة. كما تمكن العراق في نهاية العام من إعادة الطيران المدني الداخلي.

وعلى الصعيد السياسي الدولي خاصة ما يتعلق بمجلس الأمن تواصلت الأزمة بين المجلس والعراق، إذ يصر العراق على أهمية رفع الحصار ورفضه القرار 1284. وفي هذا الصدد شهد العام تطورات مهمة تمثلت في إضعاف وتآكل الحصار نتيجة دعوة عدد كبير من الدول العربية والأجنبية إلى رفعه، وقيامها بتطوير روابطها التجارية والدبلوماسية معه، خاصة ما يتعلق بتطوير وتحسين العلاقات العراقية/ العربية التي تمثلت في توسيع حجم التجارة وإعادة العلاقات الدبلوماسية وإقامة المراكز التجارية، واستئناف رحلات الطيران إلى بغداد. كما شارك العراق خلال العام ولأول مرة، منذ

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية والبنك المركزي.

** السعر الرسمي للدينار العراقي يعادل 3.22 دولار، أما بالنسبة لسعر الصرف الموازي فإن الدولار يعادل 1930.1 دينار عراقي كما في 2000/12/31.

شـــهر آب (أغســـطس) عام 1990 في مؤتمر القمة للدول العربية الطارئ الذي انعقد في القاهرة.

2. الأداء الاقتصادي:

شـــهد الاقتصاد الوطني، رغم الحصار المفروض عليه، تطورات مهمة خلال العام أثرت إيجابـــيا فـــي الأداء الاقتصادي العام، منها زيادة الإيرادات النفطية، زيادة إنتاج القطاعات الســـلعية الرئيســـية فـــي مجالات الصناعة، والنقل، والمواصلات، بالإضافة إلى استقرار الإنـــتاج الزراعـــي الذي عانى من شح الأمطار خاصة في المناطق الشمالية، للعام الثاني علـــى التوالي، مما أثر سلبا في إنتاج الحبوب، إلا أنه في المقابل شهدت الزراعة المروية تطورا ملحوظا خاصة زراعة الخضراوات والفواكه.

3. الأوضاع المالية:

شـــهد العام تحسنا ملحوظا في وضع المالية العامة للدولة. ويعزى ذلك إلى زيادة إيرادات النفط والإيرادات الأخرى نتيجة ما اتخذته الحكومة من إجراءات وتدابير لتفعيل الاقتصاد الوطنـــي. فقـــد قامـــت اللجـــنة الاقتصادية التي تتمتع بصلاحية تغيير الرسوم الجمركية بتخفـــيض بعـــض الرسوم الجمركية والرسم الإضافي. كما لعبت الإجراءات التي اتخذتها الهيـــئة العامـــة للضـــرائب دورا كبـــيرا في تحصيل الضرائب خاصة ما يتعلق بتوعية المواطنيـــن بشـــأن الاستجابة لدفع الضرائب دون أي مساءلة قانونية، بما في ذلك إعلان الهيئة للأسس التفصيلية لاحتساب الضرائب على مختلف الأوعية.

وقـــد انعكســـت هـــذه الـــتطورات الإيجابـــية علـــى الإنفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري. كما اتخذ خلال العام قرار بزيادة الرواتب التقاعدية وتخصيص مبالغ كبيرة لصندوق التنمية الذي تم تأسيسه حديثا، بالإضافة إلى تخصيصات استثمارية جديدة لإعادة البنية التحتية.

مـــن جهـــة أخرى أجازت وزارة المالية خلال العام، ولأول مرة منذ عام 1964، تأسيس (4) شـــركات تأميـــن أهلـــية. وتفعيلا للعلاقات التجارية والاقتصادية بين العراق والدول العربـــية شـــهد العام اتخاذ قرارات مهمة أبرزها تخفيض الرسوم على السلع ذات المنشأ العربـــي بنسبة 10% اعتبارا من بداية العام. كما أصدر مجلس قيادة الثورة في منتصف العـــام قرارين يتعلقان بالمصادقة على اتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب والرسوم بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية، وقانون الازدواج الضريبي ومنع التهرب الضريبي.

4. الأوضاع النقدية:

واصـــل البنك المركزي تنفيذ سياسته النقدية التي تلعب دورا مهماً في معالجة الاختلالات الاقتصـــادية وتفعـــيل الاقتصـــاد الوطني. فقد استمر البنك في تحرير هيكل أسعار الفائدة تدريجـــيا، إذ أقـــر فـــي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام تخفيض سعر الفائدة على مخـــتلف أنـــواع الائتمان المصرفي الممنوح (قصير، متوسط، طويل الأجل) بنسبة 2% ســـنويا، مـــع إبقاء حرية التحرك بهامش موحد على جانبي الائتمان والإيداع بنسبة 3% زيـــادة أو نقصـــانا، لتقلـــيل الأعـــباء المالية المتعلقة بالمقترضين وتشجيعهم للتعامل مع المصـــارف وتوفير احتياجاتهم التمويلية. كما صاحب ذلك رفع أسعار الفائدة التي تقدمها المصارف الحكومية إلى شركات القطاع الاشتراكي من 6.5% إلى ما بين 8% – 8.5% سنوياً.

مـــن جهة أخرى انعكست التطورات التي شهدها الاقتصاد الوطني خلال العام (بدء اجتياز مـــرحلة الـــركود الاقتصـــادي، والاســـتقرار النسبي للأسعار) على ودائع الجمهور لدى المصـــارف، إذ زادت بنسبة 25% مقارنة بعام 1999، بالإضافة إلى النشاط الملحوظ في العملـــيات المصـــرفية خاصـــة ما يتعلق بإصدارات خطابات الضمان والحوالات وحركة مقاصة المصارف لدى البنك المركزي.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالائتمان الممنوح من قبل المصارف الحكومية والأهلية، فقد شجعت تطوراتـــه الإيجابية البنك المركزي على العمل للقيام بتوسع كبير في الائتمان الممنوح، إذ زاد رصـــيد الائـــتمان خـــلال العام لغاية نهاية أيلول (سبتمبر) من العام بحوالي 125% للقطـــاع الاشتراكي، حوالي 200% للقطاع الخاص وهى زيادات قياسية تتناسب مع حجم الاحتياجات المالية التمويلية لمختلف القطاعات.

كمـــا شـــهد العام تنفيذ سياسة نقدية تتعلق بتوفير الائتمان بأسعار فائدة متدنية (ميسرة)،إذ تقـــرر نهايـــة العـــام تنشيط قطاع البناء وتخفيف أزمة السكن من خلال تخصيص الدولة للمصـــرف العقـــاري (50) مليار دينار توزع على العاملين في القطاع الحكومي، وزيادة تخصيصـــات المصـــرف الصـــناعي الائتمانية التنموية. كما تم في شهر حزيران (يونيو) إنشـــاء صـــندوق يسمي "صندوق التنمية"، يرتبط بهيئة التخطيط ويمثل في مجلس إدارته البنك المركزي، برأسمال (50) مليار دينار و(50) مليون يورو أو أي عملة أجنبية أخرى قابلة للتحويل، وذلك لتقديم القروض بأسعار فائدة متدنية ولفترات متباعدة لتمويل مشاريع القطاعـــات المخـــتلفة (خاصة، تعاونية، مختلطة). وقد باشر الصندوق في تقديم القروض حسب الجدوى الاقتصادية للمشاريع.

وأتـبع البـنك المركزي قراره الذي أصدره في شهر حزيران (يونيو) عام 1999 (بشأن السـماح للمصـارف قـبول فتح الحسابات الجارية والثابتة والتوفير للعراقي المقيم وغير المقـيم وغير العراقي وحيازة تداول العملات الأجنبية المقبولة لدى البنك) بقرار آخر في شهر آذار/مارس من العام بتخويل المصارف منح قروض بالعملة الأجنبية للقطاع الخاص إلـى الشـركات والأفـراد لقاء فوائد محددة يتم تسديدها بعملة القروض. وفي ضوء هذا الـتطور، الذي راعى أهمية متطلبات المرحلة لتفعيل الاقتصاد الوطني، أصبح دور جميع المصـارف العاملـة الأهلـية إلى جانب الحكومية اكثر واقعية للتعامل بالعملات الأجنبية محلياً وخارجياً.

فـيما يـتعلق بتطوير الجهاز المصرفي والمالي، واصل البنك المركزي سياسته المتعلقة بـزيادة رؤوس أمـوال المصارف الأهلية المدفوعة وتأسيس فروع للمصارف العاملة، إذ زادت المصـارف الحكومـية مـن 396 فـرعا عام 1999 إلى 403 فروع خلال العام والمصـارف الأهلـية من 62 فرعا إلى 94 فرعا خلال الفترة ذاتها موزعة على جميع محافظـات القطر. كما ارتفع عدد المصارف الأهلية المجازة والعاملة من 12 مصرفاً إلى 15 مصرفاً. أما فيما يتعلق بشركات الاستثمار المالي، التي تأسست وفق قانون الشركات ونظـام شـركات الاستثمار رقم (5) 1998، فقد ارتفع عددها من شركتين عام 1999 إلـى (6) شركات خلال العام، كما تتراوح رؤوس أموال تأسيسها بين 100 مليون دينار و300 مليون دينار.

5. سياسة سعر الصرف:

يـبلغ سعر الصرف الرسمي الوسطي للدينار 3.2169 دولار ويستخدم حاليا في معاملات مذكـرة الـتفاهم والرسـوم السـيادية وحسـابات الـنفط وتقييم إيرادات الميزانية العامة والمعـاملات الحكومـية والالـتزامات الخارجية. أما المعاملات الأخرى فتحددها سياسة أسعار الصرف المتعددة، بهدف التقليل من الاختلالات الاقتصادية، كالسعر التحاسبي الذي يطـبق علـى المستوى المحلي بين المؤسسات العامة وسعر الحوالات الخارجية الواردة وسعر المخالفات القانونية بالإضافة إلى السعر الموازي الذي يعتمد على العرض والطلب لدمج أنشطة السوق الموازية في الاقتصاد الكلي.

بلـغ معـدل سـعر صـرف الديـنار فـي السوق الموازية خلال العام حوالي 1930.1 ديـنار/ دولار مقـابل 1972.1 ديـنار/ دولار بتحسـن نسـبته بحوالي 2%. من جهة أخـرى، وفـي إطـار الـتعامل الاقتصـادي الدولـي مع العراق، قرر مجلس الوزراء فـي شـهر أيلـول (سـبتمبر) من العام التخلي عن التعامل بالعملة الأمريكية (الدولار) لصـالح عملـة الاتحـاد الأوروبـي (الـيورو) فـي كافة التعاملات الفرعية والرئيسية

للدولـــة. وقـــد طلبـــت الحكومـــة مـــن جمـــيع الشركات التي يتعامل معها العراق تقديم عروضـــها بـــأي عمـــلات أخـــرى غـــير الـــدولار مع تفضيل عملة اليورو. وقد بوشر في تنفيذ القرار بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام.

6. سوق بغداد للأوراق المالية:

تعـــنى ســـوق بغداد للأوراق المالية بتنظيم ومراقبة تداول الأوراق المالية العراقية وهي ذات نفع عام وتعتبر سوقا قانونية للشركات المساهمة التي تفي بشروط السوق. أما السوق الأولية فهي سوق الإصدار التي تتولاها المصارف الحكومية والأهلية.

وشهدت سوق بغداد للأوراق المالية خلال العام نشاطا كبيرا، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة حوالـــي 3482 ملـــيار سهم مقابل 2289 مليار سهم عام 1999 بزيادة نسبتها 52.1%. بلغت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 49.71 مليار دينار بزيادة نسبتها 66.2%. بلغ إجمالي رؤوس الأمـــوال الاســـمية للشركات المساهمة المسجلة خلال العام 27616 مليار دينار مقـــابل 18168 ملـــيار دينار بزيادة نسبتها 52%. بلغت القيمة السوقية حوالي 591.08 ملـــيار دينار مقابل 382.82 مليار دينار. وفيما يتعلق بعدد الشركات المدرجة في السوق فقد بلغ خلال العام 99 شركة مقابل 97 شركة عام 1999.

وقد انعكس هذا الوضع على المؤشر العام للأسعار خلال العام، إذ بلغ حوالي 2270 نقطة مقابل 1291 نقطة عام 1999، بزيادة نسبتها 75.8%.

ويعـــزى الـــتطور الكبـــير الـــذي شهدته سوق بغداد للأوراق المالية خلال العام مقارنة بعـــام 1999 إلـــى عـــدة عوامـــل أهمهـــا الانـــتعاش الملحـــوظ الـــذي شهدته مختلف القطاعـــات الاقتصـــادية، والـــثقة المـــتزايدة للجمهـــور بالشركات المدرجة في السوق، والأربـــاح الجـــيدة التـــي حققـــتها تلـــك الشـــركات، إضافة إلى قيام (47) شركة بزيادة رؤوس أموالها أو رسملتها للإيفاء باحتياجاتها المالية المتزايدة.

ومـــن جهة أخرى شهد العام إنشاء مكتب تحويل الأوراق المالية في السوق وتنظيم إدارة المحـــافظ. كمـــا واصـــلت الإدارة العامة لسوق بغداد للأوراق المالية خلال العام جهودها الرامـــية إلى تحديث عمليات السوق بما في ذلك تنظيم تداول الأوراق المالية إلكترونيا في المستقبل القريب.

7. التجارة الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
إن التجارة الخارجية مع الدول العربية خاصة الأردن تحددت بالسلع ذات الأهمية لتلبية الاحتياجات المحلية، إذ ان اتفاقية تصدير النفط إلى الأردن كانت أبرزها، كما زادت مذكرة التفاهم حجم التجارة مع كل من الأردن وسوريا ومصر.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات شهد خلال العام تقلصا كبيرا مقارنة مع عام 1999، بسبب التحسن الملحوظ في الميزان التجاري الذي حقق فائضا جيدا نتيجة زيادة الصادرات النفطية بعد اتخاذ مجلس الأمن قراره بشأن تنفيذ مذكرة التفاهم في كانون أول (ديسمبر) من العام، وما صاحب ذلك من ارتفاع كبير في أسعار النفط. وعلى الرغم من تعطيل عدد كبير من عقود التجهيز للسلع الأساسية، قام العراق بزيادة وارداته للسلع المتعلقة بالبطاقة التموينية والأدوية وكذلك السلع الإنتاجية والوسيطة والاستراتيجية للاقتصاد الوطني.

أما فيما يتعلق بميزان الخدمات فقد سجل العام زيادة في العجز بسبب زيادة المدفوعات النقدية والمستحقة غير المسددة لبعض مكوناته، مقابل إيرادات متواضعة متأتية من السياحة الدينية والشحن والتأمين. وفيما يتعلق بصافي التحويلات من دون مقابل فعلى الرغم من توافر تحويلات العراقيين المقيمين في الخارج والمنح والمساعدات المقدمة من المنظمات والهيئات المختلفة، فقد سجل هو الآخر عجزا بسبب دفع التعويضات من إيرادات صادرات النفط.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية:
ليست هناك استثمارات أجنبية وافدة إلى القطر خلال العام بسبب الظروف الاستثنائية المرحلية السائدة، ويتوقع أن يكون للمناطق الحرة دور في جذب رؤوس الأموال.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
لم تسجل رسمياً استثمارات عربية داخل القطر

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

14. تنمية الموارد البشرية:
لا تزال البطالة تمثل إحدى المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها العراق لانخفاض مستوى الفعاليات الاقتصادية في القطاعين الحكومي والأهلي قياسا بنمو السكان. وقد شهد العام تحسنا نسبيا للتخفيف من حدة هذه المشكلة بسبب التحسن النسبي للمؤشرات الاقتصادية خلال العام. كما واصلت الحكومة سياستها المتعلقة بتطوير التعليم والتدريب المهني. فقد زاد القبول في المدارس والمعاهد والجامعات العراقية بهدف تأهيل الشباب أكاديميا وعمليا.

15. التطورات التشريعية:
صدر خلال العام عدة تشريعات اقتصادية ومؤسسية أهمها:

- **صندوق التنمية:** أصدر مجلس قيادة الثورة في شهر حزيران القرار رقم (105) استحدث بموجبه صندوقاً يسمى صندوق التنمية ويرتبط بهيئة التخطيط. يتمتع الصندوق بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري ويكون رأسماله (50) مليار دينار و (50) مليون بعملة اليورو أو أي عملة أجنبية أخرى قابلة للتحويل. ويهدف الصندوق إلى تمويل نشاطات القطاعات الخاص والتعاوني والمختلط في إطار برنامج تفعيل الاقتصاد. يتولى إدارته مدير عام ويدير الصندوق مجلس إدارة من الوزارات والجهات الرسمية.
- **الإعفاء الضريبي للمشاريع:** أصدر مجلس قيادة الثورة في شهر حزيران (يونيو) القرار رقم (106) أعفى بموجبه من ضريبة الدخل أرباح المشاريع المنتجة للسلع والخدمات المشمولة بالبرنامج الاستثماري بنسبة (100%) لمدة عشر سنوات للمشاريع التي تصنع وسائل الإنتاج و (100%) لمدة خمس السنوات الأولى و (50%) لمدة خمس السنوات اللاحقة للمشاريع التي تستخدم مدخلات الإنتاج المحلية. وأعطى القرار لجنة الشؤون الاقتصادية صلاحية التعديل بالنسبة لوسائل الإنتاج المعفاة من ضريبة الدخل.
- **قانون تنظيم الوكالة التجارية:** أصدر مجلس قيادة الثورة القانون رقم (51) لسنة 2000 بشأن تنظيم الوكالة التجارية التي يمارسها في العراق وكيل لمصلحة شخص طبيعي أو معنوي من خارج العراق وتنظيم تعامل دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والخاص والمختلط والاتحادات حيث تضمن شروط منح الإجازة للوكيل أو تجديدها أو إلغائها. وعلى الوكيل مسك سجل خاضع للرقابة

وعلـــى أن يكـــون للشـــركة العربية أو الأجنبية الراغبة اختيار وكيل لها التقدم بطلب إلى المسجل.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات الخارجية تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
تـــم في بداية تشرين الثاني (نوفمبر) افتتاح الدورة 33 لمعرض بغداد الدولي شاركت فيها 45 دولـــة و 1554 شـــركة مقـــابل 37 دولة و 950 شركة عام 1999. فقد شهد العام مشاركة عدد من الدول في هذه الدورة للمرة الأولى كألمانيا والمجر والبرازيل ونيوزيلندا وأرمينـــيا وبلجيكا. كما شهد المعرض مشاركة شركات سعودية وكندية وبريطانية بهدف توســـيع معاملاتهـــا التجارية مع العراق. هذا بالإضافة إلى معارض قام العراق بتنظيمها داخل العراق وأخرى شارك فيها بعض الدول العربية كلبنان والأردن ومصر.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة:
شـــهد العـــام زيارات عديدة من مختلف الدول العربية والأجنبية للعراق على شكل وفود رســـمية أو مهنـــية تأكيدا لعدم وجود قرار صادر عن الأمم المتحدة يمنع رحلات الركاب إلى العراق. وشارك عدد من الدول بوفود تجارية رسمية بمستويات مختلفة شملت رؤساء وزارات حققت إنجازات واتفاقات اقتصادية وعقود مهمة.

16-3 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:
واصـــلت الهيـــئة العامة للمناطق الحرة التي تأسست بموجب القانون رقم 3 لسنة 1998 جهودها في تأسيس المناطق الحرة في القطر، إذ استمرت في بناء المنطقة الحرة في خور الزبـــير (جـــنوب العـــراق)، التي يتوقع افتتاحها في شهر أيار (مايو) عام 2001. بلغت العقود الموقعة حتى الآن (7) عقود، بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية من الإجمالي69%، العربـــية 22%، والمحلية 9%. أما منطقة فلفيل (محافظة نينوي) فقد بلغت العقود الموقعة (51) عقـــداً منها 23 عقداً خلال العام. وقد تقرر خلال العام إنشاء منطقة حرة في القائم (غـــرب العـــراق) وقد بدأ العمل بها في شهر تموز (يوليو) من العام ويتوقع افتتاحها في منتصف عام 2001.

(12)

تقرير مناخ الاستثمار

في

سلطنة عمان

2000

(12)
تقرير
مناخ الاستثمار في سلطنة عمان
2000

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة تطبيق الخطة الخمسية الخامسة مدفوعة بالاستقرار الاقتصادي والمالي الذي شهدته السلطنة خلال العامين الماضيين نتيجة للأجواء السياسية المشجعة التي اتسمت بها هذه الفترة من جراء توقيع الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود بين السلطنة وكل من اليمن ودولة الإمارات العربية المتحدة. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط خلال عامي 1999 و 2000 في تحقيق معدل نمو جيد واستقرار كل من أسعار صرف الريال العماني** ومعدل التضخم.

على الصعيد السياسي شهد العام تطورات إيجابية في مجال بسط الشورى والمشاركة الشعبية حيث تم إجراء انتخابات مجلس الشورى والمجالس المحلية. أما على صعيد التشريعات والقوانين فقد صدر خلال العام القانون المصرفي الجديد الذي جاء ليستكمل بعض جوانب القانون المصرفي السابق المعمول به منذ عام 1975.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي 7.37 مليار ريال مقابل 6.01 مليار ريال عام 1999، مسجلا بذلك معدل نمو اسمي قدره 22.6% مقابل 10.4% عام 1999. كما سجل معدل نمو حقيقي قدره 3.6% مقابل معدل نمو قدره 1.5% عام 1999.

على المستوى القطاعي بلغت المساهمة النسبية للأنشطة النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 47.4% فيما بلغت مساهمات القطاعات غير النفطية 52.6%. أما على صعيد الأنشطة الإنتاجية فقد بلغت مساهمة أنشطة الإنتاج السلعي في

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، البنك المركزي، والجهاز المركزي للإحصاء بالإضافة إلى بعض المصادر غير الرسمية.

** الريال العماني يعادل 2.6 دولار كما في 2000/12/31.

الـناتج المحلـي حوالـي 10.2% فـيما بلغـت مساهمة أنشطة الإنتاج الخدمي حوالي 43.8%.

بلـغ الاسـتهلاك النهائـي خـلال العـام حوالـي 4375 مليون ريال فيما بلغ التكوين الرأسـمالي (الاسـتثمار) 936 ملـيون ريـال، وعلـيه بلغت الحصة النسبية للاستثمار فـي الـناتج المحلـي 12.7% مـنها 4.8% حصـة الاستثمار الخاص و 7.9% حصة الاسـتثمار العـام. أمـا الاسـتهلاك الخـاص فقـد بلغـت نسـبته إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 39.4%.

3. الأوضاع المالية:

حققـت الإيـرادات العامـة خـلال العام ارتفاعا جيدا بالرغم من تراجع بعض مصادر الإيـرادات. فقـد بلغـت الإيـرادات العامـة حوالـي 2.81 ملـيار ريال منها حوالي 2.44 ملـيار ريـال إيـرادات نفطـية. شـهدت الإيـرادات الجمركـية انخفاضا نسبته حوالـي 50% حيـث بلغـت حوالـي 39.1 ملـيون ريال مقارنة مع 78 مليون ريال عـام 1999. كمـا شـهدت الإيـرادات الرأسـمالية انخفاضا نسبته 38% (من حوالي 10.4 ملـيون ريـال عـام 1999 إلـى حوالـي 6.5 ملـيون ريال خلال العام). كذلك شـهد بـند الإيـرادات الأخـرى تـراجعا مـن حوالي 372.8 مليون ريال عام 1999 إلى حوالي 320.0 مليون ريال خلال العام.

مـن جهـة أخـرى سـجلت الـنفقات العامة ارتفاعا من حوالي 3.74 مليار ريال عام 1999 إلـى حوالـي 3.97 ملـيار ريـال خـلال العـام بنسـبة زيادة قدرها 6.0%. وعلـيه يكـون عجـز الميزانـية قـد بلغ حوالي 1.16 مليار ريال أو ما نسبته حوالي 15.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل حوالي 6.9% خلال عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:

بلـغ إجمالـي الودائـع لـدى البـنوك التجارية حوالي 2460 مليون ريال بنهاية تشرين ثانـي/ نوفمـبر مـن العـام مقـابل 2297.3 ملـيون ريال خلال ذات الفترة من عام 1999 بنسـبة زيـادة قدرهـا 7.1%. كمـا ارتفـع مجمـوع رؤوس الأمـوال والاحتياطـيات مـن 454 ملـيون ريـال فـي نهايـة نوفمبر 1999 إلى 472 مليون ريـال بـنهاية نوفمـبر مـن العـام مشـكلا بذلـك ما نسبته 19% من إجمالي الودائع وحوالي 12.1% من إجمالي قيمة أصول البنوك التجارية.

سجل عرض النقد بمفهومه الضيق (ن1) ارتفاعا بلغت نسبته 7.2% ليصل إلى 493.3 مليون ريال في نهاية شهر تشرين ثاني/نوفمبر من العام مقارنة مع 460 مليون ريال خلال ذات الفترة من عام 1999. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الودائع تحت الطلب بالريال والذي بلغت نسبته 8.6%، وزيادة حجم النقد خارج الجهاز المصرفي بنسبة 6%. كما سجل شبه النقد المكون من ودائع التوفير والودائع الآجلة بالريال والودائع بالعملة الأجنبية والودائع الأخرى زيادة نسبتها 4.1% ليصل إلى 1824.8 مليون ريال في نهاية نوفمبر 2000. وبذلك يكون عرض النقد بمفهومه الواسع قد ارتفع بنسبة 4.8% ليصل إلى 2318.1 مليون ريال مقارنة مع مثيله خلال ذات الفترة من عام 1999.
وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم خلال العام، إذ بلغ حوالي 0.2% مقابل 0.1% عام 1999.

5. سياسة سعر الصرف:
يرتبط الريال العماني بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ حوالي 2.6 دولار للريال، وعليه فان سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية الأخرى يعتمد على معدلات تذبذب الدولار الأمريكي مقابل تلك العملات.

6. سوق الأوراق المالية:
بلغت قيمة الأسهم المتداولة في السوق الثانوية بنهاية العام حوالي 449.7 مليون ريال مقارنة مع 253.0 مليون ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 77.8%. بلغ عدد الأسهم المتداولة 151.431 مليون سهم مقابل 140.813 مليون سهم بزيادة نسبتها 7.5%، فيما تراجع عدد العقود المنفذة من 125609 عقود إلى 76654 عقدا خلال الفترة بنسبة تراجع قدرت بحوالي 39%.

سجل المؤشر العام للأسعار 201.2 نقطة مقابل 250.6 نقطة عام 1999 بنسبة تراجع قدرها 19.6%. فقد تراجع مؤشر قطاع الصناعة من 196.05 نقطة عام 1999 إلى 136.19 نقطة بنسبة انخفاض قدرها 31%. أما مؤشر قطاع البنوك فقد تراجع من 321.05 نقطة إلى 262.71 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 18%، فيما تراجع مؤشر قطاع الخدمات من 127.11 نقطة إلى 116.54 نقطة بنسبة تراجع قدرها 9%.

بلغت قيمة إصدارات السوق الأولية 69.420 مليون ريال مقابل 189.306 مليون ريال عام 1999 بنسبة تراجع قدرها 63.3% ويعود هذا التراجع إلى انخفاض قيمة سندات التنمية الحكومية المطروحة خلال العام والتي بلغت 45 مليون ريال مقابل 135 مليون ريال عام 1999، حيث تم طرح إصدارين فقط خلال العام مقابل (4) إصدارات للسندات خلال عام 1999. أما الإصدارات التي تم طرحها من قبل الشركات فقد بلغت 5.5 مليون ريال مقابل 2.04 مليون ريال بنسبة زيادة قدرها 169.5% حيث تم بموجب هذا الإصدار تحويل إحدى الشركات المساهمة المقفلة إلى شركة مساهمة عامة.

أما قيمة إصدارات الشركات القائمة فقد بلغت 14.545 مليون ريال مقابل 12.366 مليون ريال بزيادة نسبتها 17.1% وهي عبارة عن توزيع اسهم مجانية لبعض المؤسسات ذات الأداء الجيد. أما الإصدارات المطروحة من قبل الشركات المقفلة فقد تراجعت من 39.910 مليون ريال إلى 4.375 مليون ريال بنسبة انخفاض قدرها 89%. هذا وقد بلغ إجمالي عدد الإصدارات المطروحة خلال العام (15) إصداراً مقابل (20) إصداراً خلال عام 1999.

بلغت القيمة السوقية للأسهم والسندات المدرجة في السوق بنهاية العام حوالي 1947.778 مليون ريال منها 706.623 مليون ريال عبارة عن القيمة السوقية للأسهم المدرجة في السوق النظامية، و 600.365 مليون ريال للأسهم المدرجة في السوق الموازية، و26.171 مليون ريال للقيمة السوقية لحسابات الاستثمار، و 14.194 مليون ريال للمساهمة العامة، و243.069 مليون ريال للشركات المساهمة المقفلة، و 356.875 مليون ريال للقيمة السوقية لسندات التنمية الحكومية.

بلغ عدد الشركات المتداولة أسهمها وسنداتها في السوق (222) شركة منها (45) شركة في السوق لحسابات الاستثمار، و (89) شركات للمساهمات العامة، و(5) و(72) شركة في السوق الثالثة (المقفلة) بالإضافة إلى (11) إصداراً لسندات التنمية الحكومية.

7. التجارة الخارجية:

حققت التجارة الخارجية انتعاشا ملحوظا خلال العام لتسجل ارتفاعا نسبته 68.6% مقارنة مع عام 1999، إذ بلغ إجمالي قيمة الصادرات السلعية بنهاية

العام حوالي 12.19 مليار دولار مقارنة مع 7.23 مليار دولار عام 1999. ويعزى هذا الانتعاش إلى الارتفاع الكبير الذي سجله إجمالي قيمة الصادرات السلعية من النفط والغاز والذي بلغت نسبته حوالي 85.8%.

على صعيد الواردات بلغت جملة الواردات خلال العام حوالي 5.98 مليار دولار مقابل 4.67 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 28.1%.

وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا قدره 6.21 مليار دولار مقارنة مع فائض قدره 2.56 مليار دولار عام 1999.

أما فيما يتعلق بالتوزيع السلعي للصادرات فقد جاءت صادرات النفط والغاز في المرتبة الأولى بحصة قدرها 80.1% من إجمالي الصادرات، واحتلت معدات النقل المرتبة الثانية بحصة قدرها 8.1%، فيما جاءت صادرات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الثالثة (3.3%) ومنتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ (2.1%) والحيوانات ومنتجاتها (1.4%) في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي.

وفيما يخص توزيع الواردات حسب التصنيف السلعي فقد حلت الأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الأولى بنسبة 23.7% ومعدات النقل والمركبات في المرتبة الثانية بنسبة 21.1%، ثم صناعة الأغذية والمشروبات بحوالي 12.9%.

على صعيد الشركاء التجاريين للسلطنة استأثرت الدول الآسيوية بكامل الصادرات النفطية اذ بلغت حصة اليابان من صادرات السلطة النفطية حوالي 33% جاءت بعدها تايلاند (22%) ثم كوريا الجنوبية (17.1%) والصين (14.0 %). أما الصادرات غير النفطية فقد توزع معظمها بين كل من دولة الإمارات العربية المتحدة (43%) وإيران (14%) و السعودية (9%) واليمن (8.5%) والولايات المتحدة الأمريكية (7.8%).

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لواردات السلطنة فقد احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بحصة قدرها 32% تلتها اليابان بحصة 19% ثم بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بحصص نسبتها 8.5% و 7.2% و 6.1% على التوالي.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
تشكل صادرات السلطنة إلى الدول العربية نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات حيث لا تتعدى هذه النسبة 14.2%. ويعزى ذلك إلى أن الصادرات النفطية التي تشكل اكثر من 80% من الصادرات الكلية تذهب إلى أسواق غير عربية. وتنحصر صادرات السلطنة إلى الدول العربية في منتجات صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ والحيوانات الحية ومنتجاتها والملابس الجاهزة. وتستأثر دولة الإمارات العربية المتحدة بالجزء الأكبر من صادرات السلطنة من السلع غير النفطية إلى الدول العربية (حوالي 65%) منها فيما تبلغ حصة كل من السعودية واليمن حوالي 16% و14.5% على التوالي.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الحساب الجاري قد سجل فائضا خلال العام نسبته 13.3% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز نسبته 0.8% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
قدر حجم الديون الخارجية خلال العام بحوالي 4.1 مليار دولار بما نسبته 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3.0 مليار دولار عام 1999 وبما نسبته 19.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

هذا وقد قدرت خدمة الدين بحوالي 416 مليون دولار أو ما نسبته 3.3% من إجمالي الصادرات خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي استثمارات الشركات التي يشارك فيها رأس المال الأجنبي باستثناء الشركات المساهمة العامة، بلغ حوالي 439 مليون دولار نهاية العام. بلغت المساهمة الأجنبية غير العربية 136 مليون فيما بلغت المساهمة العربية حوالي 50.3 مليون دولار.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى السلطنة خلال الفترة 1985- 2000 حوالي 151.8 مليون دولار، فيما بلغ رصيد استثمارات السلطنة في الدول العربية خلال الفترة المذكورة 145 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الزراعة والأسماك:

على الرغم من المساهمة الضئيلة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تتعدى 3% إلا انه يستوعب حوالي 50% من القوى العاملة الوطنية.

يتركز النشاط الزراعي في المنطقة الشمالية حول ساحل منطقة الباطنة والأودية المتناثرة في الداخل. أما في الجنوب فأن الزراعة تتركز حول السهل الساحلي، وتتنوع المحاصيل الزراعية بتنوع الطقس.

أما قطاع الثروة الحيوانية فانه يشكل نسبة قليلة من القطاع الزراعي، ويوجد في البلاد حوالي 109400 رأس من الماعز والضأن وحوالي 213000 رأس من الأبقار بالإضافة إلى ما يقارب 100000 رأس من الإبل.

من جهة أخرى يستوعب القطاع السمكي عددا من العمالة إذ يعمل في القطاع حوالي 27 ألف مواطن. هذا ويعمل في القطاع عدد من الشركات الأجنبية التي تمارس عملها في أعالي البحار.

13-2 قطاع النفط والغاز:

تقدر احتياطيات السلطنة من النفط الخام بحوالي 5.7 مليار برميل. ويعتبر القطاع النفطي أهم القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني إذ ساهم خلال العام بما نسبته 47.4% في الناتج المحلي الإجمالي. كذلك شكلت الصادرات النفطية ما نسبته 80.1% من الصادرات الكلية للسلطنة، كما بلغت مساهمة الإيرادات النفطية ما نسبته 86.8% من الإيرادات الكلية.

حافظت السلطنة على معدل الإنتاج النفطي البالغ حوالي 885 ألف برميل يومياً خلال العام مقابل 904 آلاف برميل يومياً عام 1999.

علـــى صـــعيد عملـــيات الاستكشـــاف والتنقيـــب قامت شركة فيليبس بتروليوم بعمليات المســـح الزلزالـــي والاستكشـــاف بعـــد توقـــيعها اتفاقـــية بهذا الشأن العام الماضي وذلـــك فـــي المـــنطقة الواقعـــة فـــي أقصـــى الجـــنوب الغربي للسلطنة. كما شهد العام الشـــروع فـــي عملـــيات الاستكشـــاف بالمـــناطق البرية والبحرية لشبه جزيرة مسندم. كما تم خلال العام استكشاف ثلاث آبار جديدة.

هـــذا ويقـــوم عـــدد مـــن الشـــركات الأجنبـــية بعملـــيات الاستكشاف في السلطنة منها فيليـــبس بترولـــيوم وتريـــتون انيرجـــي وآركـــو واوكســـيدنتال الامريكـــية فضلا عن شركة جلفستريم ريسورسيز الكندية ونمر بتروليوم السعودية.

علـــى صـــعيد الغـــاز الطبيعـــي تقـــدر احتياطيات السلطنة منه بحوالي 29.29 تريليون قـــدم مكعـــب. وعلـــى الـــرغم مـــن ضآلة مساهمة الغاز في الناتج المحلي أو الإيرادات الحكومـــية إلا أن الغـــاز يعتـــبر أحـــد أهم مصادر الطاقة لتشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائـــية وتحلـــية المـــياه. هـــذا وقـــد تم خلال شهر نيسان (أبريل) من العام تدشين مشـــروع صـــور للغـــاز الطبيعـــي المســـال بطاقة قدرها 6.6 مليون طن سنويا. وتبلغ حصـــة الســـلطنة فـــي المشـــروع 51%، فيما تبلغ حصة شركة رويال داتش/ شل 30 % وحصـــة كـــل مـــن توتـــال فيـــنا الف 5.54% وشركة غاز كوريا 5%، وقد توزع باقي الحصص على عدد من الشركات الأخرى.

13-3 قطاع الصناعة:

بلـــغ حجـــم الاســـتثمار فـــي القطـــاع الصناعي خلال العام حوالي 886.2 مليون ريال مقـــابل 777.4 ملـــيون ريـــال عـــام 1999 بـــزيادة نسبتها 14%. من جانب آخر بلغ عـــدد المنشـــآت الصـــناعية بـــنهاية العـــام (966) منشـــأة مـــنها (61) منشـــأة كبيرة، و(905) منشآت متوسطة وصغيرة.

بلـــغ إجمالـــي الصـــادرات الصـــناعية بـــنهاية العـــام حوالي 270.2 مليون ريال مقابل 236.8 ملـــيون ريـــال عـــام 1999. وتتمـــثل أهـــم الصادرات الصناعية في المنتجات الغذائـــية والمشـــروبات والملابـــس الجاهـــزة والمنـــتجات البترولـــية والكـــيماويات والمنـــتجات الكـــيماوية والمعـــادن الأساســـية. أمـــا أهـــم الأسواق المستقبلة للصادرات الصـــناعية فهـــي دول آســـيا (38%) ودول مجلـــس الـــتعاون (27%) والولايـــات المـــتحدة الأمريكـــية (20%). مـــن جهـــة أخـــرى تســـتأثر الخامـــات التعدينية بحوالي 49% من عدد المنشآت العاملة في القطاع الصناعي.

هـذا وقـد اعـتمدت الخطـة الخمسـية الخامسة سياسة التركيز على الصناعات كثيفة رأس المـال التـي تعـتمد علـى التقنـيات المـتقدمة، فضـلا عن تشجيع رأس المال الأجنبـي للاسـتثمار فـي المجـال الصـناعي مع التركيز على الصناعات المستخدمة للمدخـلات المحلـية خاصـة الغـاز الطبيعـي بجانـب الصـناعات الموجهـة للتصدير.

أمـا علـى صـعيد المـناطق الصناعية فقد ركزت الخطة على استكمال التوسعات في المـناطق الصـناعية فـي كـل مـن صـحار والرسيل وريسوت. كما تم إنشاء منطقة نزوى الصناعية والانتهاء من المرحلة الأولى بمنطقة البريمي الصناعية.

14. تنمية الموارد البشرية:

تواصـلت جهـود السـلطنة فـي تنمـية وتطويـر وترقـية التنمية البشرية باعتبارها الـثروة الحقيقـية فـي الـبلاد، وانطلاقـا مـن هذا المفهوم سعت الحكومة إلى تطوير الـبرامج التعليمـية لمخـتلف المـراحل الدراسـية وتحسـين مراكـز التدريب المهني والتأهـيل الفنـي مـع التركـيز علـى تأهيل الموظفين على التقنيات الحديثة والأدوات الجديـدة لمواكـبة عصـر العولمـة نحو مزيد من ترقية وتجويد الإنتاج وزيادة الكفاءة المهنية.

وتسـعى السـلطنة مـن خـلال بـرامج التعميـن التي تنتهجها لتوطين العمالة وتدريب العامليـن علـى كافـة المسـتويات. وتوجـد بالسـلطنة جامعـة السلطان قابوس واثنتا عشـرة كلـية علـى الـنحو التالـي: (6) كلـيات للمعلمين والمعلمات، (5) كليات فنية صـناعية بتخصصـات مخـتلفة، وكلـية واحـدة للشريعة والقانون. كما توجد بالسلطنة (19) معهـداً مـنها (14) معهـدا للعلـوم الصـحية، و (4) معـاهد للتدريب المهني، ومعهد واحد للدراسات المصرفية.

ويـتم تخـريج عـدد مـن الكوادر الوطنية المؤهلة في هذه المعاهد والكليات والجامعة للالـتحاق بفـرص العمـل التـي توفـرها الدولـة والقطـاع الخـاص. وعلى صعيد مشـاركة القطـاع فـي مجـال المـوارد البشـرية وافقـت السـلطنة على إنشاء أربع جامعـات أهلـية فـي مخـتلف مناطق السلطنة إيماناً منها بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية البشرية.

16. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدر خلال العام عدد من المراسيم السلطانية منها المرسوم السلطاني رقم 2000/5 بانضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية منظمة كاب العالمية، والمرسوم السلطاني رقم 2000/6 بانضمام السلطنة إلى هيئة مصائد اسماك التونة في المحيط الهندي، والمرسوم السلطاني رقم 2000/16 بتمديد صلاحية تراخيص مكاتب الاستشارات القانونية الأجنبية، وتعديل بعض أحكام قانون المحاماة، والمرسوم السلطاني رقم 2000/17 باجازة الاتفاقية النفطية بين حكومة السلطنة وشركة فيليبس بتروليوم موداي ليمتد، والمرسوم السلطاني رقم 2000/20 بتنظيم تملك مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للعقار في الدول الأعضاء بالمجلس، والمرسوم السلطاني رقم 2000/21 بالموافقة على انضمام السلطنة إلى منظمة الجمارك العالمية، والمرسوم السلطاني رقم 2000/29 بإصدار قانون حماية الثروة المائية، والمرسوم السلطاني رقم 2000/55 بإصدار قانون الرقابة المالية للدولة، والمرسوم السلطاني رقم 2000/52 بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية مصر العربية، والمرسوم السلطاني رقم 2000/43 بالتصديق على اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والمرسوم السلطاني رقم 2000/44 بالتصديق على اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

16. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات إلى السلطنة وذلك من خلال الأنشطة التي قام بها المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات تمثلت في الآتي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

قام المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات بتنظيم وعقد عدد من المؤتمرات والندوات وورش العمل. كما قامت غرفة تجارة وصناعة عمان بالتعاون مع عدد من الفعاليات الأجنبية بتنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات بغرض التعريف بالفرص الاستثمارية والتجارية المتوافرة في السلطنة.

2-16 تنفـــيذ زيـــارات ترويجـــية إلـــى دول أخـــرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في سلطنة عمان:

شهد العام زيارة وفود عمانية اقتصادية وتجارية واستثمارية إلى العديد من الدول بغرض الـــتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في السلطنة منها مصر وهولندا وألمانيا والأردن. كما استضافت السلطنة عددا من الوفود الأجنبية الزائرة الراغبة في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في السلطنة.

إطار رقم (10)
القانون المصرفي الجديد في سلطنة عمان

في إطار توجه الدولة نحو تحديث القوانين والتشريعات وفاء بمتطلبات النظام الأساسي للسلطنة، ومواكبة للمستجدات الاقتصادية الدولية، صدر خلال شهر كانون أول/ ديسمبر من عام 2000 القانون المصرفي الجديد. ويأتي القانون الجديد استكمالا لبعض الجوانب في القانون المصرفي السابق المعمول به منذ عام 1975. ويتكون القانون الجديد من خمسة أبواب تشتمل على (13) فصلا و (120) مادة.

من أهم التعديلات الجوهرية المستحدثة في القانون الجديد توسيع مصطلح "الأعمال المصرفية" ليشمل نشاطات جديدة وتلك التي يمكن أن تستجد مستقبلا حسب ما يقره مجلس المحافظين. وتشمل النشاطات المشار إليها: تمويل الشركات والمشاريع، وأعمال سمسرة الاستثمار، والخدمات الاستشارية والاستثمارية، وإدارة الاستثمار، وتعهد تغطية إصدارات الأسهم، وخدمات الحراسة المالية، وأمانة العهد والائتمان، والتأجير، والوساطة، وتمويل الشراء التأجيري. كما شملت التعديلات سلطات وأعمال مجلس محافظي البنك المركزي بما يمكنه من إنجاز أعماله بفاعلية أكبر. كذلك مكنت التعديلات الجديدة البنك من الدخول في عمليات السوق الحرة بمزيد من المرونة وسرعة الحركة كالدخول في اتفاقيات إعادة الشراء أو إعادة الشراء العكسي فيما يتعلق بالأدوات المالية مثل الأوراق التجارية والأذون والسندات.

كما منحت التعديلات الجديدة البنك مزيدا من السلطات كمصرف رسمي للحكومة تقنينا لحقه في إدارة أذون الخزانة والسندات الحكومية أو أوراقها التجارية أو تلك الخاصة بأي من وزاراتها أو مؤسساتها أو هيئاتها. كما أن من شأن هذه التعديلات دعم وترقية مهام البنك المركزي الخاصة بالإيداع والاستثمار والائتمان بإضافة مجالات جديدة للاستثمار بشروط أكثر مرونة.

كذلك نص القانون الجديد على إسناد أمر تحديد نسبة الاحتياطيات الخارجية للنقد المتداول إلـــى مجلـــس محافظي البنك بموافقة السلطات. كما تم إدخال فئات جديدة من الموجودات الخارجـــية بمواصـــفات دقـــيقة يجوز للبنك المركزي الاحتفاظ بها كاحتياطيات بما يتفق والـــتطورات والمستجدات في الأدوات المالية والمصرفية. كذلك أكد القانون الجديد دور البـــنك المركـــزي كجهـــة رقابية وإشرافية على العمل المصرفي بدءاً بمرحلة الترخيص وانـــتهاء بحل المصرف وتصفيته. أما في مجال تنظيم العمل المصرفي فقد حظر القانون الجديد على أي شخص أو مجموعة أشخاص امتلاك أو تسجيل نقل ملكية اكثر من 10% مـــن الأســـهم التـــي لها حق التصويت في مصرف مرخص، كما يحظر على المصرف إجراء من هذا القبيل إلا بموافقة مسبقة من البنك المركزي.

وفـــي مجـــال الاحتياطيات مقابل الودائع والاحتياطيات لحماية المودعين تم إدخال ودائع التوفير بجانب ودائع الطلب أو الآجل في حساب النسب لتحديد الاحتياطيات المطلوب من المصـــارف الاحتفاظ بها حفاظا على حقوق المودعين. كما تم تحديد رأس مال المصرف المحلي بما لا يقل عن (20) مليون ريال عماني، ورأس مال فرع المصرف الأجنبي بما لا يقل عن (3) مليون ريال أو أي مبلغ اكبر يحدده مجلس المحافظين.

وعـــن صلاحيات المصارف المرخصة في الائتمان والاستثمار نص القانون الجديد على جـــواز تعامل المصرف في الأذون والسندات المضمونة من حكومة السلطنة. ومن شأن هذا التعديل إدخال هذا النوع من الأوراق التجارية في عمليات السوق الحرة. كما أن هذه الأوراق التجارية – وفقا لهذا التعديل – أصبحت مؤهلة كاحتياطيات مقابل الودائع.

مـــن ناحـــية أخـــرى نـــص القانون على مزيد من الضبط في القيود على الاقتراض من المصـــارف وحدود القروض التي تمنحها، وذلك بمنح البنك المركزي سلطة وضع لوائح تحدد الحد المسموح به لإقراض كبار المساهمين في المصرف بما في ذلك الأطراف ذات الصـــلة بهـــم وذلـــك تحسبا لأي استغلال للنفوذ في الحصول على القروض قد ينتج عنه مساس بحقوق المودعين.

(13)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة فلسطين

2000

(13)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة فلسطين
2000

1. مقدمة*:

شـــهد عـــام 2000 تطـــورات عديدة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي تشير التقديرات المتوافرة إلى تحقيق معدل نمو مقبول للناتج المحلي الإجمالـــي وانخفاض في عجز الميزان الخارجي. بالإضافة إلى تحسن النشاط المصرفي وســـوق الأوراق المالية. غير أن هذه المؤشرات تأثرت سلبا بسبب الإجراءات والتدابير التي اتخذتها إسرائيل لإخماد الانتفاضة التي اندلعت نهاية شهر أيلول/ سبتمبر من العام.

علـــى الصعيد السياسي شهد العام تكثيف الجهود الدولية لإقناع الحكومة الإسرائيلية بتنفيذ المـــرحلة الثالثة من إعادة الانتشار التي تنص على إعادة انتشار الجانب الإسرائيلي بنسبة 13% مـــن أراضـــي الضـــفة الغربية. إلا أن الحكومة الإسرائيلية ماطلت في تنفيذ هذه المرحلة رغم المحادثات الحاسمة في كامب ديفيد برعاية الولايات المتحدة الأمريكية التي اســـتمرت لمدة 14 يوما كانت لها نتائج عكسية على عملية السلام وزادت من التوتر بين الجانبين، مما أدى إلى اندلاع الانتفاضة وسقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى والمعاقين بالإضافة إلى اقتياد المئات من الشباب إلى السجون وتدمير العديد من المنازل والمزارع.

ورغم ما قامت به الحكومة الإسرائيلية من تقطيع أوصال الوطن (عشرين نقطة عسكرية بيـــن المحافظـــات فـــي قطاع غزة، وسبعين حاجزا إسرائيليا بين المحافظات في الضفة الغربـــية) وإغـــلاق المعابـــر الحدوديـــة عن العالم وتشديد الحصار الاقتصادي والقصف المتواصـــل، تواصلت الانتفاضة من أجل انتزاع الحق المتصل بالسيادة الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف وفتح الطريق أمام عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

مـــن جهـــة أخرى انعقدت القمة الاستثنائية للملوك والرؤساء العرب نهاية العام وتركزت المـــداولات حـــول الوضع المتفجر في الأراضي المحتلة خاصة ما يتعلق بدعم انتفاضة الأقصـــى ووافق الزعماء العرب على إنشاء صندوق بمبلغ مليار دولار لمساعدة الشعب الفلسطيني.

---

* يســـتند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الصناعة، وزارة السياحة، سلطة النقد الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سوق فلسطين للأوراق المالية.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 5.2 مليار دولار مقابل 4.8 مليار دولار عام 1999، محققا بذلك معدل نمو اسمي قدره 8%. كما حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 4.7% مقابل 4.5% عام 1999. وبلغ متوسط دخل الفرد السنوي 1703 دولارات. وارتفع عدد العاملين في إسرائيل بداية العام بنسبة 15%، وفي النشاط المصرفي بنسبة 19% وحجم التجارة بنسبة 14%. كما كان للقطاع الخاص دور بارز في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة ما يتعلق باليد العاملة، إذ استوعب حوالي 7% من إجمالي اليد العاملة مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة الذي بلغ 14% كما تم بناء 2.1 مليون متر مربع من الإنشاءات خلال النصف الأول من العام. لكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى نهاية أيلول (سبتمبر) من العام تأثر الاقتصاد الفلسطيني سلبا، إذ حرم حوالي 120 ألف عامل (47 ألف عامل بتصاريح، و73 ألف عامل من دون تصاريح) من عملهم في إسرائيل مما أدى إلى خسائر يومية تقدر بحوالي 3.4 مليون دولار، بالإضافة إلى خسائر يومية أخرى قدرها 6 ملايين دولار نتيجة شلل النشاط الاقتصادي. وتراجع دخل الأسر الفلسطينية بمقدار 14% والاستثمارات الخاصة بحوالي 30%.

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد ارتفع إلى حوالي 50% في قطاع غزة و31% في الضفة الغربية.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 1.36 مليار دولار مقابل 1.13 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 20%. واستحوذت الإيرادات المحلية على حوالي 964 مليون دولار بما نسبته 71% من إجمالي الإيرادات العامة. وبلغت قيمة الإيرادات الضريبية خلال العام حوالي 848 مليون دولار منها 440 مليون دولار إيرادات ضريبة القيمة المضافة والمكوس بنسبة 52% من إجمالي الإيرادات الضريبية، في حين بلغت إيرادات الجمارك حوالي 326 مليون دولار بنسبة 38.5%، وإيرادات ضريبة الدخل والأرباح 80 مليون دولار بنسبة 9.5%.

قدرت النفقات العامة خلال العام بحوالي 1.36 مليار دولار مقابل 1.2 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 13%. بلغت النفقات الجارية حوالي 940 مليون دولار (منها 562 مليون دولار رواتب وأجور)، بزيادة نسبتها 1.4% عما كانت عليه عام 1999. فيما بلغت النفقات التشغيلية حوالي 183 مليون دولار بانخفاض نسبته 10.2% عن عام

1999. وفـــي المقـــابل بلغت النفقات التمويلية 181 مليون دولار بزيادة نسبتها 7.1%، والنفقات التطويرية والرأسمالية 424 مليون دولار بزيادة نسبتها 59%.

مـــن جهـــة أخرى بلغت قيمة الالتزامات خلال العام حوالي 404 ملايين دولار سدد منها حوالي 121 مليون دولار بما نسبته 30% من إجمالي الالتزامات.

علـــى الـــرغم ممـــا تقدم فإن الإجراءات والتدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية إبان انـــدلاع انتفاضـــة الأقصى ألحقت بخزينة السلطة الوطنية خسائر تقدر بحوالي 40 مليون دولار يوميا.

4. الأوضاع النقدية:

بلـــغ إجمالي موجودات/ مطلوبات الجهاز المصرفي نهاية العام حوالي 4.59 مليار دولار مقـــابل 3.86 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 19%. بلغت ودائع المقيمين حوالي 3.27 مليار دولار مقابل 2.61 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 25%. فيما بلغت ودائـــع المصـــارف 227.1 مليون دولار مقابل 116.7 مليون دولار عام 1999، بزيادة نســـبتها 95%. وبلـــغ إجمالي رؤوس الأموال المجمعة 250.4 مليون دولار مقابل 239 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 48%.

بلغـــت الموجـــودات الأجنبية 2.30 مليار دولار نهاية العام مقابل 2.14 مليار دولار عام 1999، بـــزيادة نســـبتها 7.7%. وبلغت التسهيلات الائتمانية حوالي 1.35 مليار دولار مقابل 1.31 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 3%.

فـــيما يـــتعلق بالتوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية، فقد استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته 26.6% من إجمالي التسهيلات المقدمة مقابل 26.4% عام 1999. جاء بعده قطاع الإنشـــاءات بنســـبة 9.2% مقابل 12.3% عام 1999، وقطاع الخدمات والمرافق العامة بنســـبة 9% مقـــابل 6.2% عام 1999. واستحوذت قطاعات الصناعة، والتعدين، والنقل والخدمـــات المالـــية، والســـياحة والفـــنادق والمطاعم على 8.2%، و3.6%، و3.35%، و2.2% علـــى التوالـــي مقابل 10.5%، و3.8%، و 2.9%، و3.5% على التوالي عام 1999.

مـــن جهـــة أخرى، ونتيجة للإجراءات والتدابير المتشددة والظالمة التي اتخذتها الحكومة الإســـرائيلية لإجهـــاض انتفاضـــة الأقصـــى تأثر أداء القطاع المصرفي سلبا، إذ تعطلت

عملـــيات نقل الشيكات والبريد العائد للمصارف المختلفة، وتوقف نقل الأموال السائلة بين المدن الفلسطينية، وأعيق عمل المقاصة. واقتصر عمل المصارف خلال الربع الأخير من العـــام علـــى الأعمـــال التقلـــيدية مثل السحب والإيداع والمعاملات الضرورية الأخرى، وأصبحت المصارف تعمل بأقل من 40% من طاقتها.
بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 6% مقابل 5.5% عام 1999.

5. سياسة سعر الصرف:
لـــم تصدر السلطة الفلسطينية حتى الآن عملة وطنية، إذ ان التعامل يتم من خلال الدينار الأردني والشيقل الإسرائيلي والدولار الأمريكي.

6. سوق الأوراق المالية:
بلـــغ عـــدد الأســـهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام حوالي 93.4 مليون سهم مقابل 69 مليون سهم عام 1999، بزيادة نسبتها 35.4%. وبلغت قيمة الأسهم المـــتداولة خـــلال العام حوالي 189 مليون دولار مقابل 150 مليون دولار عام 1999، بـــزيادة نسبتها 26%. من جهة أخرى بلغ عدد الصفقات حوالي 20 ألف صفقة مقابل 11 ألف صفقة عام 1999، بزيادة نسبتها 90%.

بلـــغ المؤشـــر العام للأسعار (مؤشر القدس) خلال العام 208 نقاط مقابل 237 نقطة عام 1999، بانخفـــاض نســـبته 12%. ويعـــزى ذلك إلى تدهور الأوضاع السياسية والأمنية خاصة بعد اندلاع الانتفاضة مما جعل إدارة السوق تتخذ قرارا بشأن إغلاق السوق خلال الأســـبوعين الأولين من شهر تشرين الأول (أكتوبر) من العام، وتقرر تقليص مدة جلسات الـــتداول إلى ساعة واحدة يوميا بدلا من ساعتين مما يساعد على توفير رقابة أكثر فاعلية على التداول ويحمي السوق من أي مفاجآت.

7. التجارة الخارجية:
قدرت الصادرات خلال العام بحوالي 480 مليون دولار منها 450 مليون دولار (حوالي 94% مـــن إجمالي الصادرات) تصدر إلى إسرائيل. وقدرت الواردات بحوالي 2.9 مليار دولار مـــنها ملـــيارا دولار تأتي من إسرائيل (69% من إجمالي الواردات)، و0.9 مليار دولار (31%) تأتي من بقية العالم عبر إسرائيل.

وعلـــيه قدر عجز الميزان التجاري خلال العام بحوالي 2.42 مليار دولار مقابل ملياري دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 21%.

فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات، تأتي السلع المصنعة في المرتبة الأولى بنسبة 58 % مـــن إجمالـــي الصادرات، تأتي بعدها السلع الغذائية والزراعية بنسبة 6.3%، المواد الكيماوية 5.8%، المكائن ومعدات النقل 5.5%، المواد الأولية 3.7%، والوقود و2.3%.

أمـــا فيما يتعلق بالواردات فيأتي الوقود في المرتبة الأولى بنسبة 22%، تأتي بعده السلع المصـــنعة بنسبة 21.4%، والمواد الغذائية بنسبة 20%، ومكائن ومعدات النقل 13.8%، والمشروبات والتبغ 4%، والمواد الخام 3%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
قـــدر عجـــز الحســـاب الجاري خلال العام بحوالي 1.34 مليار دولار مقابل 1.36 مليار دولار عـــام 1999، بانخفـــاض نسبته 1.5%. كما بلغت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.8% مقابل 28% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
بلـــغ إجمالي الاستثمارات (محلي، أجنبي، مشترك) في الضفة الغربية خلال العام 36.62 ملـــيون دولار مـــنها 29.7 مليون دولار (81.1% من الإجمالي) استثمار محلي، و5.9 مليون دولار (16.1%) استثمار أجنبي، و0.96 مليون دولار (2.8%) استثمار مشترك.

بلـــغ عـــدد المشاريع حوالي 42 مشروعا منها 28 مشروعا منحت شهادة استثمار مسجل بقيمة استثمارية قدرها 27.4 مليون دولار.

علـــى المستوي القطاعي جاء قطاع الصناعة في المرتبة الأولى باستثمارات بلغت 20.9 مليون دولار، بما نسبته 57% من إجمالي الاستثمارات. جاء بعده قطاع السياحة بحوالي 7.3 ملـــيون دولار بنســـبة 19.9%، وقطـــاع الزراعة بحوالي 3.1 مليون دولار بنسبة 8.5%، وقطاع الصحة بحوالي 1.3 مليون دولار بنسبة 3.5%.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي للمشاريع الأجنبية الصرفة، فقد استحوذ قطاع الزراعة علـــى حوالي 3.14 مليون دولار بنسبة 53% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية (باستثناء المشـــتركة). جـــاء بعده قطاع السياحة بحوالي 1.42 مليون دولار بنسبة 24%، وقطاع البـــناء بحوالـــي 1.1 ملـــيون دولار بنسبة 18%، وقطاع الصناعة بحوالي 0.29 مليون دولار بنسبة 5%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلـــغ الرصـــيد التراكمـــي للاســـتثمارات العربـــية الوافـــدة إلـــى فلسطين خلال الفترة 1985–2000 حوالـــي 330.8 ملـــيون دولار، فـــيما بلغـــت جملـــة الاســـتثمارات الصـــادرة مـــن فلســـطين إلـــى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 244.6 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الرئيسية:

13–1 قطاع الزراعة:

بلغـــت نســـبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 6.5%، كما استوعب القطاع حوالي 13% من إجمالي اليد العاملة.

ويعانـــي القطـــاع من عدة عقبات أهمها ضعف إنتاجية عنصر العمل، وتزايد شح المياه لـــتحكم إســـرائيل في مصادر المياه ومحدودية الأراضي الناجمة عن عمليات المصادرة التـــي تقوم بها إسرائيل وضعف تسويق المنتجات في الضفة الغربية وقطاع غزة وأسواق الدول المجاورة.

تأثـــر قطـــاع الـــزراعة بشكل كبير من الممارسات المتعسفة لإسرائيل خاصة بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، تمثلت في قطع وجرف وحرق الأشجار المثمرة، وإغلاق وفصل قرى ومدن المحافظات، وإغلاق ميناء الصيد، والحد من حركة الصيادين بالإضافة إلى ما تقوم بـــه إسرائيل من ترهيب وقتل للمزارعين والرعاة. وقدر حجم خسائر القطاع الاقتصادية خلال العام بحوالي 101 مليون دولار.

13–2 قطاع الصناعة:

بلغـــت نســـبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 21% مقابل 18.4% عـــام 1999. كما استوعب القطاع حوالي 15% من إجمالي اليد العاملة. وبدأت شركات دولية كبيرة في الآونة الأخيرة بالقيام باستثمارات مهمة في القطاع.

وشـــهد القطاع تراجعا ملحوظا في الربع الأخير من العام، إبان أحداث انتفاضة الأقصى ومـــا رافقـــتها مـــن إجراءات وتدابير إسرائيلية ظالمة، خاصة عدم توافر المواد الأولية للصـــناعات المحلـــية، إذ يتم استيراد حوالي 75% منها من إسرائيل أو دول أخرى عبر إسرائيل، مما أدى إلى تراجع حجم المبيعات على المستويين المحلي والخارجي.

مـــن جهـــة أخـــرى لحقت بالقطاع إضرار جسيمة، بسبب الحصار الاقتصادي وعمليات الفصـــل والإغـــلاق التي قامت بها إسرائيل، أهمها عدم السماح بدخول المواد الأولية أو خـــروج المـــواد المصنعة للتصدير، وقطع التيار الكهربائي بشكل جزئي ومتكرر، وعدم تمكـــن العمـــال من الوصول إلى أعمالهم، وقصف وتدمير العديد من المنشآت الصناعية بشكل مباشر. هذا بالإضافة إلى ما لحق من أضرار بالقطاع الخاص والتأثير السلبي على مـــناخ الاستثمار في فلسطين بصفة عامة. وقدر حجم خسائر القطاع خلال الربع الأخير من العام بحوالي 50 مليون دولار.

13-3 قطاع السياحة:

بلغـــت نســـبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 20%، كما استوعب حوالي 1% من الأيدي العاملة.

ويعتـــبر هـــذا القطـــاع من أكثر القطاعات تضررا من الإجراءات الإسرائيلية المرتبطة بالحصـــار أو الفصـــل والإغلاق. فقد أصبحت نسبة الإشغال الفندقي شبه معدومة خلال الـــربع الأخـــير من العام، في حين كانت تتراوح بين 40%-50% من طاقة الفنادق في قطـــاع غـــزة، و70%-80% فـــي الضفة الغربية. كما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بقصـــف العديد من المدن السياحية مثل بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور والخليل ورام الله وغـــزة بصورة استفزازية ومتعمدة. قدر حجم خسائر القطاع خلال الربع الأخير من العام بحوالي 100 مليون دولار.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصـــلت السلطة الفلسطينية خلال العام جهودها المتعلقة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيـــتها، وذلـــك مـــن خلال تطوير البرامج التعليمية لمختلف المراحل، والتركيز على التأهـــيل والتدريب في مختلف المصالح العامة لتدريب المواطنين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءة الأداء.

مـــن جهة أخرى اصدر برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت تقرير التنمية البشرية لفلسطين 1999/98، شمل تصورا كاملا لطبيعة المرحلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني،

والإطـــار العـــام الـــذي يحكـــم علاقـــات قطاعات المجتمع ومقترحات تكاملية لدور تلك القطاعـــات لتحقـــيق أعلى قدر من التنمية البشرية. وأوصى التقرير بتوسيع فرص حياة الناس وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدل الاجتماعي، وشحذ الهمم وتحقيق الوحدة الوطنية واستثمار الإمكانات المتاحة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

16. الجهود الترويجية:
واصلت السلطة الفلسطينية جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شـــهد العام انعقاد المؤتمر الرابع لرجال الأعمال والمغتربين الفلسطينيين في مدينتي رام الله والقـــدس وذلـــك بمشـــاركة العديـــد مـــن الجهات الحكومية وممثلين عن المؤسسات والمـــنظمات غير الحكومية والهيئات العربية والدولية، ووفود تمثل المغتربين الفلسطينيين في دول العالم. وبلغ عدد المغتربين الفلسطينيين المشاركين حوالي 200 مشارك.

(14)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة قطر

2000

(14)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة قطر
2000

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 2000 جهودها لتنفيذ سياساتها المتعلقة بتنويع مصادر الدخل، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، والاستفادة الكاملة من مواردها الهيدروكربونية التي تعتمد على النفط والغاز والبتروكيماويات. فقد تواصلت الجهود الخاصة باستقرار أسواق النفط، وتنمية وتسويق مشاريع الغاز العملاقة، مما أدى إلى زيادة صادرات الغاز بصورة كبيرة خلال العام. كما استمرت الجهود الرامية إلى تحرير الاقتصاد، وتفعيل دور القطاع الخاص، وإصدار القوانين الرامية إلى تسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، إذ شهد العام إصدار قانون بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي. كما استمرت الدولة في تنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية. وبفضل هذه الجهود حقق الاقتصاد نموا حقيقيا موجبا، وتقلص عجز الميزانية العامة وتحسن فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالإضافة إلى ثبات معدل التضخم واستقرار سعر الصرف**.

وعلى الصعيد السياسي الداخلي واصلت الحكومة خلال العام تفعيل دور الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، إذ استمر المجلس البلدي المركزي الذي تم انتخابه عام 1999 بالاقتراع المباشر في مزاولة نشاطه الفعلي، كما تم تشكيل لجنة لاعداد الدستور الدائم للبلاد . ومن جانب آخر شهد العام انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي التاسع في الدورة التاسعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، تحت شعار قمة الدوحة "قمة السلام والتنمية"، وآلت رئاسة المنظمة للسنوات الثلاث القادمة إلى دولة قطر.

2. الأداء الاقتصادي:

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد والتجارة، وزارة الطاقة والصناعة ، وزارة العدل، مصرف قطر المركزي، بنك قطر الوطني، مجلس التخطيط، قطر للبترول، سوق الدوحة للأوراق المالية.

** الدولار يعادل 3.64 ريال قطري كما في 2000/12/31.

شـــهد الاقتصـــاد الوطنـــي تطـــورات مهمـــة خـــلال العام انعكست بشكل إيجابي على الأداء الاقتصـــادي العـــام، مـــنها ارتفـــاع أســـعار الـــنفط وبالتالي الإيرادات المحصلة مـــنه، والـــزيادة الملحوظـــة فـــي إنتاج وتصدير الغاز إثر اكتمال العمل في مشروعات الغـــاز العملاقـــة. وتشـــير الـــتقديرات المـــتوافرة إلـــى أن الناتج المحلي الإجمالي قدر بحوالـــي 59.9 ملـــيار ريـــال خـــلال العـــام مقابل 44.4 مليار ريال عام 1999 محققا بذلـــك معـــدل نمـــو بالأســـعار الجاريـــة قـــدره 34.9% مقابل 19% عام 1999. كما حقـــق معـــدل نمـــو حقيقـــي قـــدره 4.3% مقـــابل 3.9% عام 1999. ويعود التحسن الملمـــوس فـــي معـــدلات نمـــو الـــناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع الكبير في أسعار الـــنفط إلـــى جانـــب الأداء الجـــيد للقطاعـــات غير النفطية، وخاصة الارتفاع الكبير في صـــادرات الغـــاز والمكـــثفات والبتروكـــيماويات. وقـــدرت نســـبة مساهمة قطاع النفط والغـــاز فـــي الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي خـــلال العام بحوالي 58.4% مقابل 44.9% عـــام 1999. وقـــد أدى التحســـن الكبـــير فـــي الإيـــرادات إلى تقليص عجز الميزانية العامة وتحسن فائض ميزان المدفوعات.

3. الأوضاع المالية:

بلغـــت الإيـــرادات الفعلـــية للســـنة المالـــية 2000/1999 حوالـــي 14.1 ملـــيار ريال مقابل 15.1 مليار ريال عام 1999/1998، بانخفاض نسبته 6.6%.

وبلغـــت الـــنفقات العامـــة الفعلـــية حوالـــي 14.4 ملـــيار ريال مقابل 15.7 مليار ريال عـــام 1999/98 بانخفـــاض نســـبته 8%. وعلـــيه فـــإن الانخفاض كان أكبر في جانب الـــنفقات مـــن نظـــيره فـــي الإيـــرادات. ونتيجة لذلك بلغ العجز حوالي 0.3 مليار ريال مقـــابل 0.6 ملـــيار ريـــال عـــام 1999/98 بانخفـــاض نسبته 53%. وبذلك تكون نسبة عجـــز الميزانـــية العامـــة مـــن الـــناتج المحلي الإجمالي 0.6% مقابل 3.8% عام 98/ 1999.

ومـــن المـــتوقع أن تصـــل الإيـــرادات فـــي السنة المالية 2001/2000 إلى حوالي 27 مليار ريال والنفقات إلى 20.6 مليار ريال .

4. الأوضاع النقدية:

بلـــغ حجـــم الكـــتلة الـــنقدية بمفهومهـــا الضيق (ن1) حوالي 4.4 مليار ريال نهاية العام مقابل 4.2 مليار ريال نهاية عـــام 1999 بزيادة نسبتها 6.5%.

بلـــغ حجـــم الكـــتلة الـــنقدية بمفهومهـــا الواســـع (ن2) حوالـــي 24.3 مليار ريال نهاية العـــام مقـــابل 21.8 ملـــيار ريـــال نهايـــة عـــام 1999، بـــزيادة نسبتها11.5%. وبلغ معدل التضخم خلال العام 2.2% وهو المعدل ذاته عام 1999.

بلـــغ إجمالـــي موجـــودات البـــنوك التجارية حوالي 50.2 مليار ريال نهاية العام مقابل 47.6 ملـــيار ريـــال نهايـــة عـــام 1999، بـــزيادة نســـبتها 5.4%. ويعزى ذلك بشكل أساســـي إلـــى ارتفـــاع الســـلف والقـــروض بحوالـــي 1.6 مليار ريال والاستثمارات المحلـــية بحوالـــي 0.5 ملـــيار ريـــال. وبلـــغ صـــافي الموجـــودات الأجنبـــية للجهاز المصـــرفي حوالـــي 13.3 ملـــيار ريـــال نهايـــة العـــام مقـــابل 5.5 مليار نهاية عام 1999، بـــزيادة نســـبتها 141%. كمـــا بلغـــت الموجـــودات الأجنبية لدى مصرف قطر المركـــزي حوالـــي 3.9 ملـــيار ريـــال مقـــابل 4.4 مليار ريال خلال الفترة ذاتها من عام 1999 بزيادة نسبتها 11.7%.

وقـــد واصـــل مصـــرف قطـــر المركـــزي جهـــوده الرامية إلى تدعيم واستقرار الجهاز المصـــرفي ورســـم السياســـات الـــنقدية بمـــا يواكب التطورات المالية المحلية والعالمية وبمـــا يخـــدم مصـــلحة الاقتصـــاد وفقـــا للسياســـات الاقتصـــادية للدولـــة. فقد أصدر المصـــرف المركـــزي مجموعـــة مـــن الإجـــراءات والتدابـــير والتوجـــيهات للجهـــاز المصـــرفي كـــان أبـــرزها إصـــدار تعلـــيمات بتعديل نسب المكونات الداخلة في حساب نســـبة كفايـــة الســـيولة المحلـــية للبنوك التجارية ، ورفع نسبة كفاية رأس المال للبنوك الـــتجارية والإســـلامية مـــن 8% إلـــى 10%، وتطبـــيق مبدأ الدفع والتسويات الفورية بيـــن البـــنوك وإصـــدار التعلـــيمات التنفـــيذية لإدارة البـــنوك للحقائـــب والمحـــافظ الاســـتثمارية . وتحديـــد قواعـــد وأســـس تصـــنيف التســـهيلات الائتمانـــية واحتســـاب المخصصـــات ومعالجـــة الإيـــرادات الـــناتجة عـــنها . كمـــا حدد المصرف المركزي ســـعر الفـــائدة علـــى إعـــادة الشـــراء المعلن من المصرف وسعر فائدة الخصم للأوراق المالـــية والـــتجارية بنســـبة 6.3%. كمـــا واصـــل المصـــرف سياسته المتعلقة بتحرير الفـــائدة التـــي بدأهـــا عـــام 1995 بالســـماح للبنوك بحرية حساب الفائدة على القروض دون حـــد أعلـــى. كمـــا أطلـــق خـــلال العـــام حـــرية تحديـــد سعر الفائدة على جميع الودائـــع. وقـــد كانـــت أســـعار الفـــائدة على الودائع خلال العام في المتوسط 6.5% في حيـــن كانـــت أســـعار الفـــائدة عـــام 1999 بنســـبة 7.5%. أمـــا أســـعار الفائدة على القروض فقد بلغت في المتوسط 12% في عام 2000.

5. سياسة سعر الصرف:
يرتبط الريال القطري رسميا بوحدة حقوق السحب الخاصة بعلاقة ثابتة قدرها 4.76 ريال لكل وحدة سحب خاصة، مع وجود هامش يتحرك فيه سعر الريال يساوي 7.25%. ومع هذا الارتباط الرسمي للريال فانه يرتبط عمليا مع الدولار الأمريكي بعلاقة ثابتة منذ منتصف عام 1980 بواقع 3.64 ريال لكل دولار.

6. سوق الأوراق المالية:
سجلت حركة التداول في سوق الدوحة للأوراق المالية انخفاضاً في مختلف أوجه النشاط خلال العام موضوع التقرير مقارنة مع عام 1999، إذ انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 10.5% ليصل إلى 31.6 مليون سهم مقابل 35.3 مليون سهم عام 1999. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 869.0 مليون ريال مقابل 1232.3 مليون ريال عام 1999 بانخفاض نسبته 29.5%. كما انخفض عدد العقود المنفذة بنسبة 13% ليصل إلى 12 ألف عقد مقابل 14 ألف عقد عام 1999. بلغ المؤشر العام للأسعار نهاية العام 123.33 نقطة مقابل 134.1 نقطة عام 1999 بنسبه بلغت 8.03%.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق 22 شركة، مقابل 21 شركة عام 1999، منها 9 في قطاع الخدمات و6 في قطاع البنوك، و4 في قطاع التأمين، و3 في قطاع الصناعة. وقد انخفضت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق من 20.0 مليار ريال نهاية عام 1999 إلى 18.8 مليار ريال نهاية العام بنسبة بلغت 6%.

من ناحية أخرى، وانسجاماً مع قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، تم تطبيق قرار مجلس الوزراء الذي يقضي بالموافقة على تطبيق القواعد الموحدة المعدلة لتملك وتداول مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اسهم الشركات المساهمة.

7. التجارة الخارجية:
بلغت الصادرات خلال العام حوالي 11.4 مليار دولار مقابل 7.1 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 60.6%. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير في أسعار النفط الذي حدث خلال العام وإلى زيادة صادرات الغاز، والصادرات الأخرى من المكثفات والأسمدة الكيماوية والحديد والمنتجات الأخرى. أما الواردات فقد

بلغت حوالي 3.3 مليار دولار خلال العام مقابل 2.5 مليار دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 32%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري خلال العام حوالي 8.1 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار عام 1999.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات فتأتي صادرات البترول والوقود المعدني في المرتبة الأولى بنسبة 93.3% من إجمالي الصادرات. ثم تأتي بعدها المواد الكيماوية بنسبة 4.1%، والسلع المصنعة 1.2%.

وفيما يتعلق بالتركيبة السلعية للواردات تأتي مجموعة الآلات والماكينات ومعدات النقل في المرتبة الأولى بنسبة 44.6% من إجمالي الواردات، تأتي بعدها مجموعة السلع المصنعة بنسبة 20.8%، ومجموعة الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 10.3%. وتصدرت بريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا قائمة الدول المصدرة إلى الدولة.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
بلغت الصادرات إلى الدول العربية خلال العام حوالي 631.8 مليون دولار مقابل 594 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 6.4%. جاءت الصادرات إلى الإمارات في المرتبة الأولى بنسبة 74.5% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تلتها السعودية بنسبة 14.1%، واليمن 2.6%، ومصر 1.8% ، والبحرين 1.3%، والكويت 1.1% .

9. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن فائض الحساب الجاري بلغ خلال العام حوالي 11.5 مليار ريال (حوالي 3.2% دولار) بما نسبته 19.2% مقابل 7.9 مليار ريال (حوالي 2.2 مليار دولار)، بما نسبته 17.8% عام 1999 . ويعزى السبب الرئيسي في زيادة فائض رصيد الحساب الجاري إلى تحسن في قيمة الميزان التجاري بشكل ملحوظ ، وذلك لتحسن أسعار النفط العالمية بالإضافة إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الغاز الطبيعي القطري .

10. الديون الخارجية:
قدر إجمالي حجم الديون الخارجية نهاية العام بحوالي 12.8 مليار دولار مقابل 11.0 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 16.4%. ويعزى هذا الارتفاع في الديون إلى استدانة الحكومة حوالي مليار دولار على شكل سندات، وتوقيع

شركات حكومية أو تلك التي تملك فيها الدولة حصة الأغلبية قروضا تقدر بحوالي 0.8 مليار دولار. وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الأكبر من هذه الديون تم استثماره في مشروعات جديدة لتطوير النفط والغاز والأسمدة والبتروكيماويات، وهي لا تتمتع بضمانات حكومية مباشرة بل تتم بضمان المشروع. وقد أقبلت دولة قطر على الاقتراض من الأسواق العالمية لتمويل سلسلة من المشروعات الصناعية تستهدف استغلال احتياطيات الغاز الكبيرة في البلاد. ودخلت قطر سوق السندات الدولية منذ عام 1999، وبذلك يكون إصدارها من السنوات خلال العام الثاني من نوعه.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية في دولة قطر حوالي 1.30 مليار دولار خلال العام مقابل 1.29 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 0.8%. وجاءت إيطاليا في المرتبة الأولى بنسبة 38.5% من إجمالي هذه الاستثمارات، تلتها اليابان بنسبة 19.8%، وفرنسا 13.5% وبريطانيا 10.8%، والولايات المتحدة الأمريكية 4.9%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات العربية في إجمالي رؤوس أموال الشركات التجارية والصناعية، التي يساهم فيها رأس المال الأجنبي، بلغ حوالي 61.82 مليون دولار خلال العام مقابل 57.96 مليون دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 6.7%، منها حوالي 36.6 مليون دولار من الدول الخليجية، بما نسبته 59.2% من إجمالي رؤوس أموال هذه الشركات. وقد جاءت دولة البحرين في المرتبة الأولى بنسبة 22.5% من إجمالي حجم هذه الاستثمارات، تلتها لبنان بنسبة 18.3%، والسعودية 17.1%، والإمارات 12.2%.

ومن جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى قطر خلال الفترة 1985–2000 حوالي 136.5 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من قطر إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 933.4 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13 1 : قطاع النفط والغاز:

واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ خططها الرامية إلى زيادة الاحتياطي والطاقات الإنتاجية من النفط، فبعد اكتمال المرحلة الأولى من تطوير حقل الشاهين البحري الذي يعتبر من أكبر الحقول البحرية في العالم، وتطوير حقل العد الشرقي، وحقل دخان، استمر العمل في تطوير حقل الخليج الذي تم اكتشافه في حزيران (يونيو) 1991، من خلال تطوير مشروع الحقل الذي تقدر تكلفته بحوالي 350 مليون دولار يتم استثمارها خلال خمسة أعوام، وذلك بزيادة الإنتاج في القطاع الشرقي منه إلى 60 ألف برميل يوميا، وتنمية القطاع الشمالي ليبلغ إنتاجه 20 ألف برميل يوميا، ليصل إجمالي الطاقة الإجمالية للحقل إلى 80 ألف برميل يوميا.

كما واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تطوير قطاع الغاز، الذي تقدر احتياطياته بحوالي 380 ألف مليار قدم مكعب، وبذلك تأتي دولة قطر في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران. وتخطط قطر لتكون من اكبر المصدرين للغاز في العالم. فقد تم خلال عام 1999 افتتاح منشآت مشروع شركة رأس لفان للغاز الطبيعي المحدودة (راس غاز)، بعد إنجاز مشروع شركة قطر للغاز المسال (قطر غاز) الذي بدأ إنتاجه منذ ثلاثة أعوام، بالإضافة إلى بناء ميناء راس لفان الذي يعتبر أكبر ميناء لتصدير الغاز الطبيعي في العالم، والاستثمار في البنية التحتية وناقلات الغاز العملاقة. وقد بدأت شركة (راس غاز) خلال العام إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإنتاج الثانية مما يضاعف القدرة الإنتاجية للشركة. كما أكملت الشركة مرحلة التصميم الهندسي لخطي الإنتاج الثالث والرابع، ويتوقع أن يبدأ الإنتاج فيهما خلال عامي 2004 و 2005، وبذلك يتوقع أن يرتفع إنتاج الشركة السنوي إلى حوالي 15.5 مليون طن متري من الغاز المسال بالإضافة إلى حوالي 4.1 مليون طن من المكثفات. كما تم خلال العام ترسية عقود توسعة شركة (قطر غاز) بهدف رفع الإنتاج إلى 9 ملايين طن متري سنوياً.

وتواصلت خلال العام جهود تسويق منتجات قطاع الغاز، ونتج عن ذلك إبرام عقود طويلة الأجل يتم بموجبها تصدير كميات كبيرة من تلك المنتجات. فإلى جانب الاتفاقيات الموقعة لتصدير الغاز إلى كل من اليابان وكوريا، وقعت قطر عقدا مع مؤسسة بترونت الهندية لتزويد الهند بحوالي 7.5 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال، كما تم توقيع اتفاق بالأحرف الأولى مع شركة (تونغ تينغ) تقوم بموجبه قطر بتصدير 1.8 مليون طن متري من الغاز الطبيعي المسال

إلى تايوان لمدة 25 سنة. ومن ناحية أخرى تواصلت جهود مشروع "دولفين" الذي أعلن عنه عام 1999 بهدف ربط قطر بالإمارات وعمان من خلال خط أنابيب لنقل مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي المسال، كما تم خلال العام التوقيع على اتفاقية تنمية ومشاركة الإنتاج للمكامن العقدية في منطقة عقد مشروع الإنتاج المعزز للغاز (حقل الشمال) مع شركة اكسون موبيل لانتاج 1.7 مليون قدم مكعب يوميا من الغاز للاستخدام المحلي والتصدير .

13 2 قطاع الصناعة:

شمل قطاع الصناعة عددا من الصناعات الكبرى منها صناعة البتروكيماويات، وصناعة الأسمدة، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة تكرير البترول وتسييل الغاز، وصناعة الأسمنت، إلى جانب صناعة الدقيق والمنظفات والأصباغ والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وشهد القطاع خلال العام تطورات مهمة خاصة ما يتعلق بطاقة الإنتاج بما في ذلك توسيع الطاقة الإنتاجية القائمة وإضافة طاقة إنتاجية جديدة إلى القطاع.

وفي إطار التوجه لإقامة المزيد من الصناعات البتروكيماوية المختلفة التي تعتمد على الغاز الطبيعي كلقيم ووقود، بدأ خلال العام الإنتاج في مصنع قطر للإضافات البترولية المحدودة "كافاك" لإنتاج 825 ألف طن من الميثانول سنويا و 610 آلاف طن سنويا من مادة إم. تي. بي. إي. وقام المصنع خلال العام بتصدير 390 ألف طن من الميثانول. كما تم إكمال التمويل اللازم لمشروع شركة قطر للكيماويات "كيوكيم" في منطقة مسيعيد الصناعية ويتوقع أن يبلغ إنتاجه السنوي حوالي 500 ألف طن من مادة الايثيلين السائلة وحوالي 450 ألف طن من مادة البولي ايثيلين البلورية عالية الكثافة وحوالي 47 ألف طن من مادة الهكسين السائلة. وكذلك اكتمل التمويل اللازم لمشروع "شركة قطر للفينيل" الذي يهدف إلى إنتاج 175 ألف طن من مادة كلوريد الايثيلين و230 ألف طن من مادة (في.سي.ام) إلى جانب 290 ألف طن من مادة الصودا الكاوية سنويا. كما اكتملت المرحلة الأولى من مصنع سوائل الغاز الطبيعي رقم 4 في منطقة مسيعيد الصناعية الذي يهدف إلى استخلاص الايثان من حقل غاز الشمال. كما تم خلال العام افتتاح مصنع قطر للمنتجات البلاستيكية لإنتاج الأكياس والرقائق البلاستيكية والمنتجات البلاستيكية الأخرى، الذي تمتلكه شركة قطر للمنتجات البلاستيكية المملوكة بدورها لكل من شركة قطر للصناعات البتروكيماوية (قابكو) وشركة قطر للصناعات التحويلية وشركة فيبو الإيطالية، بنسب متساوية.

كما تم القيام بالعديد من التوسعات في مشروع قابكو للبتروكيماويات ومشروع قافكو للأسمدة لتصبح قطر في مصاف الدول الكبرى لإنتاج البولي ايثيلين والامونيا واليوريا.

وفي مجال الصناعات الأخرى شهد العام قيام مجموعة من الصناعات الجديدة إلى جانب التوسعات في المصانع القائمة، إذ بدأ الإنتاج في مصنع قطر للإضافات البلاستيكية (كادكو) بحجم استثمار يصل إلى حوالي 6 ملايين ريال قطري لانتاج الأنابيب والوصلات من البولي ايثيلين والبي في سي. كما بدأ الإنتاج في مصنع شركة المفتاح بوليمار لانتاج خزانات المياه، ومصنع الخور لانتاج الأسمدة العضوية، ومصنع الشركة القطرية للأسمنت الملون، ومصنع الصاعد للألومنيوم، ومصنع سمسمة لبلاط الأرصفة المتشابك. كما تم خلال العام تأسيس الشركة القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية، وتوقيع عقد لإنشاء مصنع قطر لسحب قطاعات الألومنيوم بمنطقة مسيعيد الصناعية بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 7500 طن سنويا من قطاعات الألومنيوم. وعلى مستوى آخر شهد العام التوقيع على العديد من مذكرات التفاهم لإقامة مجموعة من الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات مختلفة.

13 3 قطاع البنية الأساسية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها المتعلقة باستكمال وتوسعة وصيانة مشاريع البنية الأساسية في البلاد، إذ شهد العام تنفيذ مجموعة من الطرق الرئيسية والفرعية، إلى جانب إقامة المساكن والمجمعات التجارية والسكنية. كما شهد العام تنفيذ ثلاثة فنادق من الدرجة الأولى لمواكبة الطلب المتزايد. ويجري العمل في تحديث وتطوير البنية الأساسية لمدينة مسيعيد الصناعية بتكلفة تبلغ حوالي 400 مليون دولار، بدأ تنفيذها بإشراف قطر للبترول .

14. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة جهودها الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية تهدف إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية، إلى جانب التطوير المستمر للبرامج التي تقدمها الجامعة والكليات والمعاهد المتخصصة الأخرى. كما واصلت الحكومة تنفيذ سياستها المتعلقة بإحلال العمالة الوطنية تدريجيا محل العمالة الوافدة وتحديد نسب العمالة الوطنية المطلوب تحقيقها في مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات الدولة المختلفة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الأجهزة الحكومية تحديث الأنظمة وتطويرها حيث عملت على مراجعة القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي وقانون الشركات وضرائب الدخل الشخصي وذلك بغرض تحسين البيئة الاستثمارية، وجعل القوانين اكثر مرونة وجاذبية للمستثمر، إلى جانب إيجاد آلية سريعة ومبسطة لتكملة وتبسيط المستندات والإجراءات المتعلقة بالاستثمار. وقد توجت هذه الجهود بصدور القانون رقم 13 لسنة 2000 بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي، الذي سمح للمستثمرين الأجانب بالاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عن 51% من رأس المال. ومع ذلك يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز هذه النسبة حتى 100% من رأس مال المشروع في مجالات مختلفة من الاقتصاد الوطني. كما أجاز القانون للوزير إعفاء رأس المال الأجنبي من ضريبة الدخل ، ومنح إعفاءات جمركية على الآلات والمعدات والواردات من مستلزمات الانتاج، وتخصيص قطعة ارض عن طريق الإيجار للمشروع، مع تأكيد عدم خضوع المشروع لنزع الملكية.

وفي قرار يعكس الحرص على التوظيف السليم لأموال الدولة وفق خطط مدروسة، أنشئ المجلس الأعلى للاستثمار وذلك حسب القرار الأميري رقم 58 لسنة 2000. ويختص المجلس بجميع الأمور المتعلقة بإدارة واستثمار احتياطي الدولة، وبوجه خاص الأمور المتعلقة بتحديد أهداف استثمار احتياطي الدولة ضمن استراتيجياتها العامة، ووضع سياسة طويلة الأجل لاستثمار الاحتياطي وبرامج سنوية لهذا الاستثمار، ومتابعة وتنفيذ برامجه وتقييم النتائج بصورة دورية، وتحديد البنوك والمؤسسات التي يجوز استثمار الاحتياطي لديها أو عن طريقها، وتحديد أنواع العملات الحرة التي توظف الاحتياطي في أصول مقومة بها، وتحديد أنواع الأوراق المالية التي يجوز الاستثمار فيها.

16. الجهود الترويجية:

شهد العام موضوع التقرير مواصلة الجهود الترويجية المتعلقة بتسويق الغاز وفتح أسواق جديدة له، كما شهد أيضاً جهوداً كبيرة لتسويق المنتجات البتروكيماوية بهدف الوصول إلى اتفاقيات طويلة الأجل لتسويق الأمونيا واليوريا والمنتجات الكيماوية المختلفة. وعلى مستوى آخر واصلت الحكومة جهودها الترويجية التالية:

16 1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض ترويج:

عقدت بالدوحة خلال العام عدة مؤتمرات وندوات ومعارض، منها معرض قطر للمال والاستثمار 2000، ومهرجان الأعياد السنوي الذي يعتبر أول مهرجان سياحي يقام في الدولة شاركت فيه مجموعة من الدول، وندوة صيرفة الإنترنت والخدمات المالية، وندوة فرص الاستثمار الصناعي للترويج لعدد من فرص الاستثمار في قطاع الصناعة، والمعرض التجاري الإسلامي بمشاركة 400 شركة من 37 دولة. هذا إلى جانب إقامة مجموعة من المعارض والأنشطة والفعاليات الأخرى.

16 2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود ترغب في الاستثمار في الدولة:

استمر النشاط الذي يهدف إلى تسويق الغاز والبتروكيماويات والتعريف بإمكانات الاستثمار في دولة قطر، إذ تمت عدة زيارات شملت الهند وبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وفي مجال الندوات والزيارات الترويجية، تم عقد ندوة في باريس وثلاث ندوات في الولايات المتحدة الأمريكية تم فيها استعراض سياسة دولة قطر تجاه مشاركة الأطراف الأجنبية في المشاريع القطرية والمناخ الاستثماري في الدولة، إلى جانب تقديم العديد من أوراق العمل حول المشاريع والفرص الاستثمارية في قطر. كما عقدت في هولندا "ندوة ترويج فرص الاستثمار الصناعي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر" بهدف الترويج لمشروعات يشارك فيها القطاع الخاص القطري مع مالكي التكنولوجيا في مشروعات صناعية مختلفة.

ومن جهة أخرى زار بريطانيا وفد قطري للاطلاع على الخبرات البريطانية في مجال الخدمات المالية وإدارة الأصول واستخصاص الخدمات الحكومية. كما تم خلال العام التوقيع بالأحرف الأولى على مشروع لمنع الازدواج الضريبي في مجال النقل الجوي بين قطر والهند، بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات لزيادة التبادل التجاري والاقتصادي بين قطر وكل من سوريا ولبنان والجزائر، والعمل على إقامة منطقة تجارة حرة بين قطر وسوريا يتم فيها إعفاء العديد من السلع ذات المنشأ الوطني في كل من البلدين من الضرائب والرسوم بحلول عام 2003. ومن جهة أخرى شهد العام زيارة عدد من الوفود والبعثات التجارية لدولة قطر من أمريكا وبريطانيا وألمانيا وجنوب أفريقيا وغيرها من الدول.

16 3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

ضمن نشاط وزارة الطاقة والصناعة ، وبالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية وجهات أخرى، تم خلال العام عقد ندوة "فرص الاستثمار الصناعي في دولة قطر" قدمت فيها عروض مهمة إلى جانب ورشات عمل متخصصة لحوالي 20 فرصة استثمارية تبلغ تكلفتها الإجمالية حوالي ملياري ريال تتوزع على خمسة قطاعات صناعية شملت: قطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وقطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الصناعات الهندسية. كما عقدت وزارة الطاقة والصناعة ندوة ترويجية في باريس عرضت خلالها قائمة من الفرص الاستثمارية شملت 11 مشروعا، ثمانية منها مشاريع كبيرة وثلاثة متوسطة وصغيرة الحجم.

16- 4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة:

واصلت وزارة الطاقة والصناعة خلال العام جهودها لإعداد طرح المناقصات الخاصة بإنشاء منطقة صناعية نموذجية جديدة تتوافر فيها الخدمات الأساسية والخدمات المساندة والمناطق السكنية للعمال، بمساحة قدرها 11 كيلو متراً مربعاً في مدينة الدوحة تخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة. فقد أكملت الوزارة الدراسات والمسوحات وإعداد المخطط العام والتصاميم الهندسية التفصيلية، وكذلك أعدت وثائق ومستندات المناقصات الخاصة بإنشاء المرحلة الأولى من المنطقة والتي تشكل مساحتها ما نسبته 40% من المساحة الإجمالية للمنطقة. ويتوقع أن توفر هذه المنطقة الصناعية حوالي 220 قسيمة صناعية في المرحلة التطويرية الأولى، وحوالي 120 قسيمة في المرحلة الثانية وحوالي 48 قسيمة في المرحلة الثالثة. ويقدر إجمالي التكاليف لإقامة المرحلة الأولى للمنطقة الصناعية والسكنية بحوالي 500 مليون ريال يتم صرفها خلال سنوات التنفيذ الخمس. وعلى مستوى آخر استمرت جهود الوزارة في تنفيذ خطتها الرامية إلى تحديث وتطوير البنية الأساسية لمدينة مسيعيد الصناعية، التي تتركز فيها الصناعات الكبيرة المتعلقة بالنفط والغاز والبتروكيماويات والحديد والأسمنت. وتقوم المؤسسة العامة القطرية للبترول بتنفيذ خطة التطوير.

الإطار رقم (10)
قانون رقم (13) لسنة 2000 بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي
في دولة قطر

صدر في يوم 2000/10/16 القانون رقم 13 لسنة 2000 بتنظيم استثمار رأس المال الأجنبي في النشاط الاقتصادي، شمل القانون خمسة أبواب هي: الباب الأول: تعريفات، الباب الثاني: استثمار رأس المال الأجنبي، الباب الثالث: حوافز الاستثمار، الباب الرابع: أحكام عامة، والباب الخامس: العقوبات والأحكام الختامية.

أجاز القانون للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني بشرط أن يكون لهم شريك أو شركاء قطريون لا تقل مساهمتهم عن 51% من رأس المال، وأن تكون الشركة قد أسست على وجه صحيح وفقا لأحكام القانون. ومع مراعاة ذلك يجوز بقرار من وزير المالية والاقتصاد والتجارة السماح للمستثمرين الأجانب بتجاوز نسبة مساهماتهم من 49% وحتى 100% في مجالات الزراعة والصناعة والصحة والتعليم والسياحة وتنمية واستغلال الموارد الطبيعية أو الطاقة أو التعدين، بشرط أن تتماشى مع خطة التنمية في الدولة وعلى أن يراعى تفضيل المشروعات التي تحقق الاستغلال الأمثل للمواد الخام المتاحة محليا، والصناعات التصديرية أو التي تعمل على توطين صناعات ذات شهرة عالمية، والمشروعات التي تهتم بالكوادر الوطنية وتأهيلها. ويحظر القانون على الاستثمارات الأجنبية الاستثمار في مجالات البنوك وشركات التأمين وكذلك في مجالي الوكالات التجارية وشراء العقارات. كما أجاز الترخيص للشركات الأجنبية المرتبطة بعقود أعمال في الدولة بتنفيذ عقودها إذا كان ذلك يحقق تيسير أداء خدمة أو منفعة عامة.

كذلك أجاز القانون تخصيص الأرض اللازمة للمستثمر الأجنبي لإقامة مشروعه الاستثماري، وذلك بطريق الإيجار لمدة لا تزيد على 50 سنة قابلة للتجديد. وأجاز للمستثمر الأجنبي أن يستورد لمشروعه الاستثماري ما يحتاج إليه في إنشاء المشروع أو تشغيله، أو التوسع فيه، وذلك وفقا للقوانين المعمول بها في الدولة. وأجاز للوزارة (وزارة المالية والاقتصاد والتجارة) إعفاء رأس

المال الأجنبي المستثمر في المجالات المنصوص عليها في القانون من ضريبة الدخل لمدة لا تزيد على عشر سنوات من تاريخ تشغيل المشروع الاستثماري، ومنح مشروعات الاستثمار الأجنبي إعفاء جمركيا بالنسبة لوارداتها من الآلات والمعدات اللازمة لإنشائها، ومنح مشروعات الاستثمار الأجنبي في مجال الصناعة إعفاء جمركيا على وارداتها من المواد الأولية ونصف المصنعة اللازمة للإنتاج التي لا تتوافر في الأسواق المحلية.

كما أكد القانون أن الاستثمارات الأجنبية لا تخضع ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لنزع الملكية أو لأي إجراء ذي أثر مماثل، ما لم يكن ذلك للمنفعة العامة، وبطريقة غير تمييزية، ولقاء تعويض سريع ومناسب وفقا للإجراءات القانونية والمبادئ العامة، وأن يكون التعويض معادلا للقيمة الاقتصادية الحقيقية للاستثمار المنزوع ملكيته وقت نزع الملكية أو الإعلان عنه، ويقدر وفقا لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية، ويدفع التعويض المستحق دون تأخير، ويكون متمتعا بحرية التحويل. وينتج عن هذا التعويض حتى تاريخ السداد فوائد تحسب تبعا لسعر الفائدة السائد في الدولة، وأن للمستثمرين الأجانب حرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراتهم من وإلى الخارج دون تأخير، و هي تشمل: عائدات الاستثمار، حصيلة بيع أو تصفية كل أو بعض الاستثمار، حصيلة المبالغ الناتجة عن تسوية منازعات الاستثمار، التعويض عن نزع ملكية المشروع كما ينص عليه هذا القانون، وأن تتم التحويلات بأي عملة قابلة للتحويل بسعر الصرف الساري في تاريخ التحويل.

كما أجاز القانون للمستثمر الأجنبي حق نقل ملكية استثماره لمستثمر آخر أجنبي أو وطني أو التخلي عنه لشريكه الوطني في حالة المشاركة، على أن يتم ذلك وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها. وفي هذه الحالات تستمر معاملة الاستثمار طبقا لأحكام هذا القانون، على أن يواصل المستثمر الجديد العمل في المشروع، ويحل محل المستثمر السابق في الحقوق والالتزامات. كما أجاز الاتفاق على حل لأي نزاع ينشأ بين المستثمر الأجنبي والغير بواسطة هيئة تحكيم محلية أو دولية.

(15)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة الكويت

2000

(15)
تقرير مناخ الاستثمار في دولة الكويت
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية. فعلى المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو جيدا، وفائضا في الميزانين الداخلي والخارجي، واستقرارا في كل من معدل التضخم وسعر الصرف**. وفي المقابل واصلت سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام تراجعها خاصة فيما يتعلق بعدد وقيمة الأسهم المتداولة والمؤشر العام للأسعار.

على المستوى السياسي شهد العام تطورات عديدة أهمها اتفاقية ترسيم الحدود بين السعودية والكويت، التي تم توقيعها في دولة الكويت مع مطلع تموز (يوليو) من العام، تتويجا للجهود الرشيدة وتعزيزا لأواصر التعاون والتكامل لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدين، والتوسع في المشاريع المشتركة، وزيادة الاستثمارات البينية. كما يمثل الاتفاق نموذجاً متقدماً ومتطوراً لأساليب المعالجة وحل مشكلات الحدود بين الدول العربية.

2. الأداء الاقتصادي:

قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 11.6 مليار دينار مقابل 9.1مليار دينار عام 1999 بمعدل نمو إسمي قدره 27.5%. وقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بحوالي 3,6% مقابل معدل نمو سالب قدره (0.6 %). ويعزى ذلك أساساً إلى زيادة أسعار النفط خلال العام مقارنة بعام 1999، إذ بلغ متوسط سعر النفط الكويتي حوالي 24.96 دولار للبرميل مقابل 16.06 دولار للبرميل عام 1999.

على المستوى القطاعي بلغت مساهمة قطاع النفط والغاز خلال العام حوالي 5.6 مليار دينار مقابل 3.4 مليار دينار خلال العام، بزيادة نسبتها 66.4%. فيما بلغت

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التخطيط ، بنك الكويت المركزي، والهيئة العامة للاستثمار.

** الدينار الكويتي يعادل 3,27 دولار كما في 2000/12/31.

مساهمة القطاعات غير النفطية حوالي 6 مليارات دينار خلال العام مقابل 5.7 مليار دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 5%.

3. الأوضاع المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية 2000/99 حوالي 5.2 مليار دينار، منها 4.8 مليار دينار إيرادات نفطية بما نسبته 91.5% من إجمالي الإيرادات العامة، و 0.5 مليار دينار إيرادات غير نفطية بما نسبته 8.5%. أما فيما يتعلق بالنفقات العامة فقد بلغت حوالي 4.0 مليار دينار. وعليه بلغ فائض الميزانية العامة حوالي 1.23 مليار دينار (قبل استقطاع مخصصات احتياطي الأجيال القادمة) بما نسبته 13.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره 1.24 مليار دينار بما نسبته 16%.

ويعزى التحسن الملحوظ في الميزانية العامة إلى ارتفاع أسعار النفط، فقد بلغ متوسط سعر النفط الكويتي الخام في الربع الأول من السنة المالية 2000/1999 حوالي 18.6 دولار للبرميل، وارتفع في الربع الثاني إلى 22.7 دولار للبرميل، وفي الربع الثالث إلى 24.5 دولار للبرميل، فيما شهد انخفاضا طفيفا في الربع الرابع إذ بلغ 24 دولاراً للبرميل.

فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي الذي يشكل إحدى أولويات الحكومة شهد العام إنشاء لجنة الإصلاح الاقتصادي برئاسة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، بشأن معالجة الوضع الاقتصادي ومتابعة قرارات مجلس الوزراء في هذا المجال.

من جهة أخرى منحت مؤسسة ستاندارد آند بورز للتقييم العالمي خلال العام دولة الكويت تصنيفاً ائتمانياً متقدماً بدرجة "A" لإصدار الدين بالعملة الأجنبية للأجل الطويل وبدرجة (+A) للإصدارات بالعملة المحلية للأجل الطويل. وفيما يتعلق بالأجل القصير فقد منحت المؤسسة دولة الكويت المرتبة (A-1) للإصدارات بالعملة الأجنبية والمرتبة (+A-1) للإصدارات بالعملة المحلية. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل منها الاحتياطيات النفطية المؤكدة لدولة الكويت التي تقدر بحوالي 97 مليار برميل بما نسبته 10% من إجمالي الاحتياطيات العالمية، وارتفاع صافي الموجودات الخارجية الذي سيؤدي إلى تكوين أرصدة كبيرة من الاستثمارات الخارجية للأجيال القادمة.

4. الأوضاع النقدية:

بلـــغ حجـــم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) خلال السنة المالية 2000/1999 حوالي 1440.1 ملـــيون ديـــنار مقـــابل 1310.5 مليون دينار عام 1999/1998 بزيادة نسبتها 9.9%. ويعـــزى ذلك إلى الارتفاع في الودائع تحت الطلب (من 946.9 مليون دينار إلى 1059 ملـــيون ديـــنار)، والـــنقد المـــتداول (من 363.6 مليون دينار إلى 381.1 مليون دينار).

بلـــغ حجـــم الكـــتلة الـــنقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 7936.5 مليون دينار مقابل 7805.1 مليون دينار عام 1999/98، بزيادة نسبتها 1.7%. ويعزى ذلك إلى الزيادة التي شـــهدتها الكـــتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) وشبه النقد. وبلغت أرصدة القطاع الخاص حوالـــي 7555.4 ملـــيون ديـــنار مقابل 7441.5 مليون دينار عام 1999/1998، بزيادة نسبتها 1.5%. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 3.3% مقابل 3% عام 1999.

فـــيما يـــتعلق بالائـــتمان المصرفي، فقد بلغ رصيد الجزء النقدي المستخدم من التسهيلات الائتمانـــية الممـــنوحة للمقيمين خلال السنة المالية 2000/1999 حوالي 5242.3 مليون دينار مقابل 4924.7 مليون دينار عام 1999/98، بزيادة نسبتها 6.4%.

فـــيما يـــتعلق بالـــتوزيع القطاعي لتلك الأرصدة، جاءت التسهيلات الشخصية في المرتبة الأولى بما نسبته 33.7% من إجمالي الأرصدة، جاء بعدها قطاع التجارة بنسبة 18.4%، وقطـــاع العقـــار بنسبة 16.9%، وقطاع الإنشاء 8.2%، وقطاع "أخرى" 8.1%، وقطاع الصـــناعة 7.7%، وقطاع المؤسسات المالية غير البنوك 6.8%، وقطاع الزراعة وصيد الأسماك 0.2%.

بلـــغ إجمالي الميزانية المجمعة للبنوك المحلية نهاية 2000/1999 حوالي 13.58 مليار ديـــنار مقابل 13.05 مليار دينار نهاية عام 1999/1998، بزيادة نسبتها 4.1%. ويعزى ذلـــك إلى ارتفاع أرصدة المطالب على القطاع الخاص، وتراجع المطالب على الحكومة، وارتفـــاع الموجودات الأجنبية، وزيادة أرصدة ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية، وزيادة حقوق المساهمين.

بلـــغ الرصـــيد القائم لأدوات الدين العام (أذونات وسندات الخزينة) حوالي 2480 مليون دينار مقابل 2267 مليون دينار عام 1999/98، بزيادة نسبتها 9.4%.

من جهة أخرى اصدر بنك الكويت المركزي خلال العام العديد من الإجراءات والتعليمات الرقابية والتعميمات، تتعلق بمجالات اقتصادية ترتبط بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

5. سياسة سعر الصرف:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها لتحديد سعر صرف الدينار الكويتي من خلال سلة موزونة من عملات الدول الرئيسية في التعامل التجاري والمالي مع دولة الكويت. وقد تأثر سعر صرف الدينار بتقلب سعر صرف الدولار صعودا وهبوطا ضمن هوامش ضيقة. وبلغ متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال العام حوالي 3.28 دولار للدينار الواحد.

6. سوق الأوراق المالية:

واصلت سوق الكويت للأوراق المالية خلال العام تراجعها من حيث عدد الأسهم المتداولة وقيمتها والمؤشر العام مقارنة بعام 1999.

بلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 6.8 مليار سهم مقابل 9.5 مليار سهم عام 1999، بانخفاض نسبته 28.4%. وبلغ إجمالي قيمة الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 1.29 مليار دينار مقابل 1.84 مليار دينار، بانخفاض نسبته 29.9%. من جهة أخرى بلغ عدد الصفقات المبرمة خلال العام حوالي 157 ألف صفقة مقابل 212 ألف صفقة عام 1999، بانخفاض نسبته 26%.

بلغ عدد الشركات المدرجة في البورصة خلال العام 86 شركة مقابل 85 شركة عام 1999، وبلغت القيمة السوقية لهذه الشركات حوالي 6.39 مليار دينار. وبمقارنة القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال عامي 1999-2000 يلاحظ ارتفاع القيمة الرأسمالية لتلك الشركات من حوالي 6193 مليون دينار عام 1999 إلى 6387 مليون دينار عام 1999، بزيادة نسبتها 3.1%. ويعزى ذلك إلى التحسن الملحوظ للأسعار السوقية لمعظم شركات قطاع البنوك باستثناء سعر سهم بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي الكويتي. من جهة أخرى بلغ عدد الشركات التي انخفضت قيمتها السوقية خلال العام 56 شركة مقابل ارتفاع 45 شركة واستقرار أربع شركات أخرى.

على المستوى القطاعي، ومن حيث قيمة التداول، حافظت القطاعات الثلاثة الأولى خلال العام على الترتيب ذاته، عام 1999 متصدرة غيرها من القطاعات، إذ جاء قطاع البنوك في المركز الأول بنسبه 28.4% من إجمالي قيمة التداول، وقطاع الاستثمار في المركز الثاني بنسبة 21.6%، وقطاع الخدمات بنسبة 21.5%. جاء بعد ذلك قطاع الصناعة

بنسبة 12.7% (المركز الرابع عام 1999)، وقطاع العقار بنسبة 10% (المركز الثالث عام 1999)، وقطاع الشركات غير الكويتية بنسبة 3.3% (المركز ذاته عام 1999)، وقطاعا الأغذية والتامين بنسبة 1% لكل منهما.

بلغ المؤشر العام خلال العام حوالي 1348 نقطة مقابل 1442 نقطة عام 1999، بانخفاض نسبته 6.5%.

7. التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الصادرات السلعية قدر خلال العام بحوالي 19.5 مليار دولار مقابل 12.2 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 59.9%. بلغت صادرات النفط حوالي 18.2 مليار دولار بما نسبته 93.3% من إجمالي الصادرات السلعية مقابل 11.0 مليار دولار عام 1999. أما فيما يتعلق بالواردات السلعية فقد قدرت بحوالي 7.6 مليار دولار وهي القيمة ذاتها عام 1999. وعليه قدر فائض الميزان التجاري خلال العام بحوالي 11.9 مليار دولار مقابل 4.6 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 159%. ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار النفط خلال العام.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات خلال العام تأتي مجموعة الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الأولى بما نسبته 69.9%، تليها مجموعة دول غرب أوروبا بما نسبته 12.6%، ومجموعة الدول الأمريكية بما نسبته 10.4%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات خلال العام، فتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى بنسبة 13.5% من إجمالي الواردات، تليها اليابان بنسبة 11.4%، وألمانيا والسعودية بنسبة 6.6% لكل منهما، وإيطاليا 5.2%، وبريطانيا 4.9%، وفرنسا 3.9%، والهند 3.8%، والصين واستراليا 3.4% لكل منهما. وتستحوذ بقية دول العالم الأخرى على حوالي 37.3%.

على مستوى التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية خلال العام، تأتي السلع المصنعة في المرتبة الأولى بنسبة 87.3% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية، تأتي بعدها الأغذية والمشروبات بنسبة 4.1%، والوقود المعدني بنسبة 4.1%، والمواد الخام 3.6%.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالتركيبة السلعية للواردات فتأتي السلع الاستهلاكية في المرتبة الأولى بنســـبة 44.3%، تأتـــي بعدهـــا السلع الوسيطة بنسبة 34.5%، والسلع الرأسمالية بنسبة 19.9%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغـــت قيمة الصادرات غير النفطية من دولة الكويت إلى الدول العربية خلال عام 2000 حوالي 449.5 مليون دولار مقابل 412.3 مليون دولار عام 1999 بزيادة نسبتها 8.3%. وقـــد انخفضـــت الأهمية النسبية لهذه الصادرات من 34.6% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية عام 1999 إلى 32.6% خلال العام. وقد استأثرت دول مجلس التعاون لدول الخلـــيج العربـــية بما نسبته 66.9% من إجمالي قيمة الصادرات غير النفطية إلى الدول العربية خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:

تشـــير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري قد سجل خلال العام فائضا قدره 14.9 مليار دولار مقابل 5.1 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 193.6%. ويعزى ذلك إلى التحسن الملحوظ الذي سجله الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلـــى تزايد الصادرات بشكل ملحوظ، في حين حققت الواردات زيادة طفيفة. وبلغت نسبة فـــائض الحســـاب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 39.4% مقابل 17.0% عام 1999.

10. الديون الخارجية:

ســـددت الكويـــت آخـــر دفعة من ديونها الخارجية، التي عرفت بالقرض الدولي العملاق (حوالي 5.5 مليار دولار)، في كانون أول/ ديسمبر عام 1996.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشـــير البـــيانات المـــتوافرة إلـــى أن الرصـــيد التراكمـــي للاستثمارات العربية الوافدة إلـــى الكويـــت بلـــغ خـــلال الفـــترة 1985–2000 حوالـــي 78.8 مليون دولار، فيما بلغـــت جملـــة الاســـتثمارات الصـــادرة مـــن الكويـــت إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 3008.4 مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز:

يقـــدر الاحتياطـــي المؤكد من النفط الخام بحوالي 96.5 مليار برميل بما نسبته 10% من اجمالي الاحتياطيات العالمية المؤكدة .

بلغـــت الإيـــرادات النفطـــية خلال العام حوالي 4.8 مليار دينار، بما نسبته 91.5% من إجمالي الإيرادات العامة، وحوالي 41.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

واصلت لجنة متابعة مشاريع الاستثمار في حقول النفط برئاسة وزير النفط نشاطها خلال العام بهدف استكمال كافة الإجراءات والترتيبات المتعلقة بمشاركة شركات النفط الأجنبية التـــي تقتصـــر بشكل أساسي على توفير الخدمات التشغيلية دون امتلاك الثروة في باطن الارض. وتهدف الحكومة في هذا المجال إلى زيادة حجم المخزون ليبلغ 17 مليار برميل، وخلـــق روابـــط اســـتراتيجية مع شركات نفط عالمية للحصول على المعرفة التكنولوجية الضـــرورية، والإفـــادة مـــن أســـاليب الإدارة الحديـــثة وخلق فرص عمل للمواطنين في المشروع.

ويـــبلغ عدد الحقول النفطية 7 حقول، خمسة منها في الشمال وتضم الروضتين والصابرية والـــرتقة والعبدلي وبحره وحقلين في الغرب هما المناقيش وأم قدير. وجميع هذه الحقول مطـــورة ومنـــتجة وموصـــولة بشـــبكة خطوط أنابيب كاملة وسبعة مراكز تجميع، يبلغ مخزونها النفطي القابل للاستخراج حوالي 11 مليار برميل.

أما فيما يتعلق بالغاز الطبيعي فتقدر احتياطياته المؤكدة بحوالي 52.4 تريليون قدم مكعب، بما نسبته 1.1% من الاحتياطي العالمي المؤكد. ويشكل الغاز المصاحب معظم احتياطيات الكويـــت من الغاز. وتبلغ طاقة التكرير المحلية حوالي 895 ألف برميل يوميا، بما نسبته 43% من إجمالي الإنتاج.

بلغـــت مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 5.6 مليار دينار بما نسبته 48.2% مقابل 3.4 مليار دينار بنسبة 37% عام 1999.

13-2 قطاع الصناعة:

واصـــلت الحكومـــة سياســـاتها الرامية إلى تنويع مصادر الدخل من خلال التركيز على الصـــناعات التحويلـــية وتطويـــرها، وتقديم حوافز متعددة لصالح القطاع الخاص بهدف تشـــجيعه للاســـتثمار في قطاع الصناعة، تشمل تلك الحوافز توفير قروض طويلة الاجل،

واعفـاءات ضـريبية. بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خـلال العـام حوالـي 1.2 مليار دينار بما نسبته 10.6% مقابل 1.1 مليار دينار بنسبة 12.1% عام 1999. وتشكل المؤسسات الصناعية المتوسطة والصغيرة حوالي 85% من قطـاع الصـناعة التحويلـية التي يشمل هيكلها السلع الكيماوية، والأغذية والمشروبات، والسلع التعدينية، والصناعات النسيجية.

13-3 قطاع الخدمات:

بلغـت مسـاهمة قطاع الخدمات بمفهومه الواسع خلال العام حوالي 4.5 مليار دينار بما نسـبته 89.5% مـن إجمالي مساهمة القطاعات غير النفطية، وحوالي 39% من الناتج المحلـي الإجمالـي، مقـابل 4.3 مليار دينار بنسبة 88.6% من مساهمة القطاعات غير النفطـية، وحوالـي 47.6% مـن الـناتج المحلي الإجمالي عام 1999. وتأتي الخدمات الاجتماعـية في المرتبة الأولى، إذ تبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 2.4 ملـيار ديـنار مقـابل 2.3 مليار دينار عام 1999. فيما تأتي قطاعات التمويل والتأمين والعقـارات وخدمـات الأعمال في المرتبة الثانية بمساهمة قدرها 1.4 مليار دينار مقابل 1.3 مليار دينار عـام 1999. ويأتي بـعد ذلك قـطاع الـتجارة والفنـادق والمـطاعم بمسـاهمة قـدرها 0.7 مـليار ديـنار وهي المساهمة ذاتها عام 1999، وقطاع التشييد والبناء بحوالي 0.2 مليار دينار مقابل 0.3 مليار دينار عام 1999.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصـلت الحكومـة خـلال العـام جهودهـا الخاصـة بتنمـية الموارد البشرية وحسن تأهـيلها واعدادهـا، وذلـك مـن خـلال تطويـر البرامج التعليمية لمختلف المراحل، وتحسـين نوعـية مراكـز التدريـب والتأهـيل المهنـي في مختلف المجالات لتدريب الموظفيـن علـى التقنـيات والإدارة الجديـدة التي تساعدهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفـاءتهم المهنـية. كمـا واصـلت الحكومـة جهودهـا فـي تحفـيز القطاع الخاص لاسـتيعاب قـدر كبـير مـن العمالـة الوطنـية مـن جهة وخفض نسبة العاطلين عن العمل من جهة أخرى.

وتولـي الدولـة اهـتماما كبـيرا للجهـات المعنـية بالتكوين والتدريب والتي من أهمها الهيـئة العامـة للتعلـيم التطبيقـي والتدريـب، التـي تضـم أربـع كليات هي التربية الأساسـية، الدراسـات الـتجارية، العلـوم الصـحية، والدراسـات التكنولوجـية. كما يوجـد فـي الكويـت معـاهد متخصصـة فـي مجـالات مـتعددة مـنها الاتصالات والملاحـة، والكهـرباء والمـاء، والتدريـب الصـناعي، والـتمريض. من جهة أخرى تقـوم عديـد مـن شـركات التدريـب الخاصـة بـدور كبير في مجال تأهيل الشباب

الكويتي من خلال الدورات والندوات التدريبية التي تتولى تنظيمها كليات ومعاهد متخصصة.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة المبادلات التجارية الخارجية، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد الكويتي بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية مع العلم أن بعض هذه القوانين قد أقرته الحكومة في غياب مجلس الأمة (فترة الحل عام 1999). فقد أقرت السلطة التشريعية خلال العام مشروع قانون يسمح لغير الكويتيين بتملك اسهم في الشركات المساهمة الكويتية القائمة، ويجيز لهم الاشتراك بتأسيس شركات مساهمة أخرى، مع احتفاظ مواطني دول مجلس التعاون الخليجي بالحقوق والمزايا التي يتمتعون بها في هذا المجال. كما أقرت السلطة التنفيذية مقترحات وزارة التجارة والصناعة على بعض مواد مشروع قانون بشأن تعديل قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون 1960/15، الذي يهدف إلى معالجة المعوقات، خاصة ما يرتبط منها بالتطبيق العملي للقانون. كما صدر خلال العام قانون حماية حقوق الملكية الفكرية بشأن الحد من عمليات قرصنة برامج الكمبيوتر. كما شهد العام تحركا مهماً بشأن مشروع قانون تعديل بعض أحكام قانون التجارة رقم 1980/68، وتمت إحالته إلى مجلس الامة، ومشروع قانون تنظيم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في دولة الكويت.

16. الجهود الترويحية:

واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد العام انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات في دولة الكويت، منها منتدى الاستثمار الدولي الذي تم خلاله الموافقة المبدئية على إنشاء حوالي 35 مشروعا استثماريا، تبلغ تكلفة اثني عشر مشروعا منها حوالي 507.5 مليون دولار، من اصل 840 مشروعا عرضت، وشارك في المنتدى حوالي 700 مشارك من 64 دولة، ومؤتمر فرص الاستثمار، وندوة سبل تسويق المشاريع المالية والصناعية والتجارية. بالإضافة إلى مهرجان هلا فبراير السنوي.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالمعـــارض فقـــد شـــهد العـــام العديـــد منها أهمها معرض منتدى الاســـتثمار الدولـــي، ومعـــرض بريطانـــيا فـــي الكويـــت، ومعرض الهدايا، ومعرض الســـياحة والعقـــار العربـــي فـــي الكويـــت، ومعـــرض الكويـــت الدولي للبناء والمياه، ومعـــرض المنـــتجات الإيرانـــية، ومعـــرض الأوانـــي المنزلـــية والســـجاد، ومعرض رمضان والعيد، ومعرض الخريف للعطور.

16-2 تنفـــيذ زيـــارات ترويجـــية إلـــى دول أخـــرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الكويت:

شـــهد العـــام زيـــارة وفـــد كويتـــي إلـــى كل من تونس والمغرب ومصر واليابان، كما اســـتقبلت الجهـــات الرســـمية الكويتـــية وفـــوداً من العديد من الدول منها مصر واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وباكستان وإيران.

16-3 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

واصـــلت الجهـــات المختصـــة خـــلال العـــام عملها بشأن إرساء وترسيخ أسس المنطقة الحـــرة فـــي مـــنطقة الشـــويخ التـــي بـــدأت عـــام 1999 ، مـــن اجل الارتقاء بالعمل التجاري وتوسيع مصادر الدخل القومي.

(16)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اللبنانية
2000

(16)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية
2000

1. مقدمة*:

شـــهد عـــام 2000 تطـــورات مهمـــة في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية. فعلى المســـتوى الاقتصادي شهد العام تبني سياسات أهمها تخفيض الرسوم الجمركية، وتشجيع قطاعـــات الإنـــتاج والمشـــروعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من أن المؤشرات الاقتصـــادية الأساسية (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، فائض الميزانية العامة، معدل التضـــخم) لم تسجل تطورا كبيرا خلال العام، فإن العام سجل تطورات مهمة في مجالات مـــتعددة أهمهـــا انخفـــاض عجز الحساب الجاري، وتحسن ملحوظ لأداء سوق الأوراق المالية، واستقرار مقبول لسعر الصرف**.

علـــى الصـــعيد السياسي شهد العام تطورات عديدة أهمها انسحاب العدو الإسرائيلي من جـــنوب لبـــنان، وإجـــراء انـــتخابات نيابـــية، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد رفيق الحريـــري. وبالتوازي مع هذه التطورات السياسية شهد العام انطلاقة جهود مكثفة لوضع برنامج إنمائي لإعمار جنوب لبنان في إطار خطة شاملة للإعمار والنمو في البلاد.

2. الأداء الاقتصادي:

قـــدر الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 16.6 مليار دولار وهو الناتج ذاته عام 1999. وقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بحوالي 0.5% مقابل 1% عام 1999. بلـــغ متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4743 دولاراً خلال العام. ويعزى ذلك إلى تراجع كل من الاستهلاك والاستثمار، خاصة معدل نمو الواردات والاســـتثمارات الخاصة، إذ لم تتجاوز زيادة الواردات خلال العام نظيرتها عام 1999 إلا بحوالـــي 0.3%، فـــيما انخفض معدل نمو تسليفات المصارف إلى 5.7% مقابل 12.5% عـــام 1999. كمـــا كان للعدوان الإسرائيلي على لبنان خلال منتصف العام آثاره السلبية على الاقتصاد الوطني خاصة قطاعات الطرق والعقارات والكهرباء والسياحة.

---

* يســـتند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن وزارة المالية، مصرف لبنان المركزي، المجلس الأعلى للجمارك، والمديرية العامة للإحصاء المركزي.

** الدولار يعادل 1507.5 ليرة لبنانية كما في 2000/12/31.

على المستوى القطاعي تراجعت مساحات البناء المرخصة بنسبة 27.9% عما كانت عليه عام 1999. كما تراجع عدد المصانع الجديدة بحوالي 20.5%. وتقلص نشاط مرفأ بيروت فيما يتعلق بحركة البواخر بمعدل 8.7%.

فيما يتعلق بنسبة مساهمات القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام، جاء قطاع التجارة في المرتبة الأولى بنسبة 30%، جاء بعده قطاع الطاقة والمياه والصناعة بنسبة 17%، والزراعة بنسبة 12%، والبناء 9%، والإدارة العامة 8%، والإسكان 4%، والنقل والمواصلات 3%، واستحوذت بقية القطاعات الأخرى على ما نسبته 17%.

3. الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي 4521 مليار ليرة، مقابل 4833 مليار ليرة عام 1999، بانخفاض نسبته 6.4% ويعزى ذلك إلى تراجع الضرائب المباشرة والرسوم الجمركية خلال العام عما كانت عليه عام 1999، بنسبة 12% و11% على التوالي. فيما بلغت النفقات العامة خلال العام حوالي 10398 مليار ليرة عام. وبلغت خدمة الدين العام حوالي 4220 مليار ليرة بزيادة نسبتها 15.8% عما كانت عليه عام 1999.

من جهة أخرى ارتفعت نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي 24.3% مقابل 14.9% عام 1999.

بلغ إجمالي الدين العام حوالي 34962 مليار ليرة، بزيادة نسبتها 17.8% عما كان عليه عام 1999، منها 24413 مليار ليرة ديون داخلية (حوالي 70% من الإجمالي)، بزيادة نسبتها 8.7%، و10549 مليار ليرة (7 مليارات دولار) بما نسبته 30% ديون خارجية، بزيادة نسبتها 45.8% عما كانت عليه عام 1999.

ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى السياسة التي تطبقها الحكومة من خلال إعادة هيكلة محفظة الدين العام وزيادة المكون الخارجي ذي التكلفة الأقل نسبيا.

فيما يتعلق بالاستخصاص أعدت الحكومة مشروع قانون وقائمة بالمؤسسات المرشحة للاستخصاص خاصة قطاعي الهاتف والكهرباء. وتقدر إيرادات الاستخصاص بحوالي 4.5 مليار دولار خلال خمسة الأعوام القادمة.

4. الأوضاع النقدية:

بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) حوالي 2411 مليار ليرة، بزيادة نسبتها 5.7% عما كانت عليه عام 1999. وبلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 19447 مليار ليرة، بانخفاض نسبته 3.5%. فيما بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن3) حوالي 50.8 تريليون ليرة، بزيادة نسبتها 9.1%.

وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم إذ بلغ خلال العام 1%، وهو المعدل ذاته عام 1999. وشهدت ودائع العملات الأجنبية لدى المصارف زيادة نسبتها 21% عما كانت عليه عام 1999، ومثلت ما نسبته 53.1% من الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع مقابل 47.9% عام 1999، فيما انخفضت ودائع العملة الوطنية بنسبة 3.7%.

بلغت موجودات مصرف لبنان المركزي من العملات الأجنبية خلال العام حوالي 5.7 مليار دولار مقابل 7.6 مليار دولار عام 1999 بانخفاض نسبته 25%. وبلغت الموجودات الإجمالية لقطاع المصارف خلال العام حوالي 67.8 تريليون ليرة (45 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 11.4% عما كانت عليه عام 1999. وبلغت ودائع القطاع الخاص 56.7 تريليون ليرة (37 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 12.6%، والقروض الممنوحة للقطاع الخاص حوالي 22.1 تريليون ليرة (14.7 مليار دولار) بزيادة نسبتها 5.7%، والأموال الخاصة 4.4 تريليون ليرة (2.9 مليار دولار)، بزيادة نسبتها 7.4%.

5. سياسة سعر الصرف:

واصلت السلطات النقدية خلال العام تطبيق سياسة التثبيت التي اعتمدتها منذ أواخر عام 1992، من خلال ربط سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأمريكي ليتحسن تدريجيا ضمن هامش محدد في ضوء المعطيات الاقتصادية والنقدية العامة. وبلغ سعر الصرف خلال العام حوالي 1507.5 ليرة للدولار وهو السعر ذاته عام 1999. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ثبات معدل التضخم وتراجع معدل الدولرة في الاقتصاد واستمرار التدفقات المالية والأجنبية.

6. سوق الأوراق المالية:

قدر حجم سوق الأوراق المالية خلال العام بحوالي 30 مليار دولار مقابل 27 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 11% تمثل السندات حوالي 80% من إجمالي حجم سوق الأوراق المالية، فيما تمثل الأسهم 20%.

فـيما يـتعلق بسـوق الأوراق المالية ذات الدخل الثابت، بلغ حجم سوق شهادات الإيداع حوالي مليار دولار، بزيادة نسبتها 15% عما كانت عليه عام 1999، 90% منها شهادات إيـداع أجنبـي، و10% شهادات إيداع محلي. بلغت إصدارات سندات اليورو، حوالي 6 مليارات دولار منها 95% للقطاع العام و5% للقطاع الخاص.

واصـلت سـوق سـندات الخزينة توسعها في ظل جدوى الاستثمار في هذه السندات، إذ وصـل حجـم السوق إلى حوالي 17.9 مليار دولار مقابل 16 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 11.9%. وتعمل الحكومة على توسيع نطاق سوق سندات الخزينة من خلال إصـدار سـندات خزيـنة جديدة وبآجال تتراوح بين ثلاث سنوات وخمس سنوات بهدف الانسـجام مـع سياسـة إعادة هيكلة محفظة الدين العام لتوسيع أجلها وتخفيض معدلات الفائدة.

أمـا فـيما يـتعلق بسوق الأسهم، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال العام حوالي 21.9 ملـيون سـهم مقـابل 16.8 مليون سهم عام 1999، بزيادة نسبتها 30%. وبلغت قيمة التداول حوالي 133.1 مليون دولار مقابل 90.5 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 47%.

بلغـت القـيمة الرأسمالية للسوق حوالي 2.56 مليار دولار مقابل 3.3 مليار دولار عام 1999، بانخفـاض نسـبته 15.5%. من جهة أخرى بلغ المؤشر المرجح للقيمة السوقية لبورصـة بيروت نهاية العام حوالي 37.4 نقطة مقابل 65.1 نقطة عام 1999، بانخفاض نسبته 42.5%.

فـيما يتعلق بالشركات المدرجة في البورصة بلغ عددها 13 شركة (وهو العدد ذاته عام 1999) تشـمل شـركة عقاريـة واحـدة، وخمسة مصارف، وست شركات اقتصادية، وصـندوقا استثماريا واحدا. كما تم التداول في السوق الموازية في أسهم أربعة مصارف، وثلاث شركات تجارية وسياحية، وشركة صناعية واحدة، وشركة عقارية واحدة.

مـن جهة أخرى ارتبط تحسن نشاط بورصة بيروت خلال العام بعدة عوامل أهمها عملية تحويـل رسـاميل المستثمر باتجاه سوق الأسهم، وعلميات الاندماج والتملك داخل قطاع المصارف، وعمليات الاستخصاص.

7. التجارة الخارجية:
بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي 714 مليون دولار مقابل 677 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 5.5%. فيما بلغت الواردات حوالي 6.23 مليار دولار مقابل 6.20 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 0.5%. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري حوالي 5.51 مليار دولار مقابل 5.52 مليار دولار عام 1999. وبلغت نسبة عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 32.2% مقابل 33.3% عام 1999. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي 11.5% مقابل 10.9% عام 1999.

فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات جاءت حصة اللؤلؤ والأحجار الكريمة في المرتبة الأولى بنسبة 19%، جاءت بعدها المواد الكيماوية بنسبة 12%،، والمعدات الكهربائية والمواد الغذائية بنسبة 10% لكل منها، والمعادن العادية بنسبة 9% والمواد النباتية والورق ومصنوعاته بنسبة 7% لكل منها، والمواد النسيجية 6%، ومعدات النقل 2%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت المواد المعدنية بنسبة 18%، جاءت بعدها المعدات الكهربائية بنسبة 13%، ومعدات النقل 9%، والمواد الكيماوية 8%، والمواد الغذائية 7 %، والمعادن العادية والمواد النسيجية بنسبة 6% لكل منها، والمواد النباتية بنسبة 5%.

على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات جاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة 11 %، جاءت بعدها دولة الإمارات بنسبة 10%، والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 8% وسوريا والأردن والكويت بنسبة 4% لكل منها.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
بلغت صادرات لبنان إلى الدول العربية خلال العام حوالي 273 مليون دولار مقابل 246 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 11%. وبلغت نسبة الدول العربية من إجمالي الصادرات خلال العام حوالي 38.2% مقابل 36.3% عام 1999.

9. ميزان الحساب الجاري:
بلغ عجز الحساب الجاري خلال العام حوالي 3.0 مليار دولار مقابل 3.7 مليار دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 18.9%. وبلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 18.1% مقابل 22.3% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
بلـــغ حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي 7 مليارات دولار مقابل 4.8 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 45.8%.

فـــيما يـــتعلق بتوزيع الديون الخارجية وفقا لمصدرها، جاءت إصدارات سندات يورو في المرتـــبة الأولـــى بنســـبة 75% مـــن إجمالي حجم الديون الخارجية، جاءت بعدها ديون المنظمات الاقتصادية والمالية والصناديق الإقليمية بموجب اتفاقات متعددة الأطراف بنسبة 15%، وديـــون الحكومات الأجنبية وصناديق التنمية العربية والمؤسسات العالمية بموجب اتفاقات ثنائية بنسبة 8%، وديون المصارف التجارية بنسبة 2%. ويعزى هذا التطور إلى تطبيق الحكومة لسياستها المتعلقة بإعادة هيكلة الدين العام من خلال زيادة الأهمية النسبية للديـــون الخارجـــية وتخفـــيض الديون الداخلية عبر إصدارات اليورو بوندز في الأسواق المالـــية الدولـــية للانخفـــاض النســـبي لمعـــدل الفائدة على الاقتراض الخارجي مقارنة بالاقتراض الداخلي مما يؤدى إلى انخفاض خدمة الدين.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
قـــدرت الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام بحوالي 250 مليون دولار مقابل 300 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 16.6%.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الوافدة، جاء قطاع السياحة في المرتبة الأولـــى بحوالي 100 مليون دولار بما نسبته 40%، جاء بعده قطاع التجارة والاستهلاك بحوالـــي 75 مليون دولار بنسبة 30%، وقطاع العقارات بحوالي 50 مليون دولار بنسبة 20%، وقطاع المال بحوالي 25 مليون دولار بنسبة 10%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
قـــدرت الاســـتثمارات العربية الوافدة خلال العام بحوالي 350 مليون دولار مقابل 500 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 30%.

فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي حسب مصدر هذه الاستثمارات جاءت السعودية في المرتبة الأولـــى بنســـبة 39.6%. تلـــيها الكويـــت بنسبة 30.1%، والإمارات 21.4%، وسوريا 4.7%، وقطر 4.2%.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للاستثمارات العربية الوافدة نحو لبنان، جاء قطاع المال في المرتـــبة الأولـــى بقـــيمة 150 مليون دولار بما نسبته 42.8% من إجمالي الاستثمارات

العربية الوافدة، يليه قطاع العقارات بحوالي 100 مليون دولار بما نسبته 28.6%، وقطاع السياحة بحوالي 50 مليون دولار بنسبة 14.3%، وقطاعات الصناعة والتجارة والاستهلاك بحوالي 50 مليون دولار بنسبة 14.3%.

ومن جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى لبنان خلال الفترة 1985–2000 حوالي 2087.8 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من لبنان إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 556.3 مليون دولار، كما يوضح الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة:

بلغت صادرات قطاع الزراعة خلال العام حوالي 107 ملايين دولار مقابل 101 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 6%. وبلغت نسبة صادرات القطاع من إجمالي الصادرات حوالي 15% وهى النسبة ذاتها عام 1999.

13–2 قطاع الصناعة:

شهد العام إنشاء 418 مصنعا جديدا مقابل 347 مصنعا عام 1999، بزيادة نسبتها 20.5%. وبلغ رأس مال المصانع الجديدة حوالي 69.5 مليون دولار مقابل 82.1 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 18.2%. وبلغ عدد فرص العمل حوالي 3762 فرصة عمل مقابل 3882 فرصة عمل عام 1999، بانخفاض نسبته 3.2%. وبلغ إجمالي واردات الآلات الصناعية حوالي 80.2 مليون دولار مقابل 104.5 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 30.3%. من جهة اخرى بلغت الصادرات الصناعية خلال العام حوالي 607 ملايين دولار مقابل 562 مليون دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 8%.

13–3 قطاع الخدمات:

شهدت قطاعات السياحة، والمصارف، والتجارة، تطورات مهمة انعكست إيجاباً على الأداء الاقتصادي، فيما تراجع أداء قطاع النقل خلال العام، إذ تراجعت حركة مرفأ بيروت بنسبة 8.7% بالنسبة لحركة البواخر الإجمالية. من جهة أخرى بلغ عدد السياح حوالي 753 ألف سائح، بزيادة نسبتها 9.9% عما كان عليه عام 1999.

أما فيما يتعلق بقطاع البناء فقد شهد العام تراجعا في مساحات البناء المحتملة، كمؤشر على حركة البناء بنسبة 27.9% عما كانت عليه عام 1999، لتبلغ حوالي 6.1 مليون

مـــتر مـــربع كمـــا تقلصت تسليمات الأسمنت، كمؤشر على حركة البناء الفعلية إلى 2.6 مليون طن خلال العام بانخفاض نسبة 10.9% عما كانت عليه عام 1999.

14. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
شـــهد العام موضوع التقرير تطورات مهمة لاستكمال البنية التشريعية والمؤسسية لتوفير مـــناخ اســـتثماري ملائـــم. فقد أعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان عن مشـــروع قـــانون لتشـــجيع الاستثمار. كما أقر مجلس الوزراء خفض الرسوم الجمركية والضرائب على العديد من السلع المستوردة بنسب متفاوتة لا يتجاوز حدها الأعلى 70%. كمـــا شـــمل المرســـوم إعفاء السلع الوسيطة أو تلك المرتبطة بالصناعة، مع عدم تغيير الرسوم الأساسية للخزينة العامة مثل رسوم البنزين والتبغ والأسمنت.

ويمـــثل مرســـوم تخفـــيض الـــتعرفة الجمركية حلقة مهمة من سلسلة من الحلقات تنوي الحكومـــة القيام بها منها الأجواء المفتوحة لتخفيض أسعار التذاكر، وقانون الجمارك الذي سيســـاهم فـــي تسهيل المعاملات وتوحيد المرجعية، ومشروع قانون الإيجارات وتخفيض الرســـوم العقاريـــة لـــتحريك عجلـــة الـــنمو في قطاع العقار، ومشروع قانون التسويات الضـــريبية والتســـويات الأخـــرى لتسهيل إمكانية براءة ذمة الشركات، ومشروع قانون الاستخصاص لرفع الكفاءة الاقتصادية وتقليص حجم الدين العام.

كمـــا صـــدر خـــلال العام قرار عن مصرف لبنان المركزي يسمح للمؤسسات السياحية والزراعـــية والصناعية بالاستفادة من دعم الدولة للفوائد المدينة على القروض الممنوحة لها وعلى مسؤولية المصارف بشكل كامل.

كمـــا شـــهد العام إعداد مشروع قانون يتعلق بإصدار أسهم المصارف وتداولها وبإصدار سندات الدين وتملك العقارات من قبل المصارف. كما أعدت الحكومة خلال العام مشروع قـــانون لمكافحـــة عملـــيات تبيـــيض الأمـــوال. وصدرت خلال العام عدة قرارات تجيز للمصـــارف إنشاء شركات للتأجير المالي والتعامل بالمشتقات المالية من عقود الخيارات والمســـتقبليات والعقـــود الآجلة وغيرها، وممارسة العمل المصرفي بالركائز الإلكترونية عـــبر تعمـــيم "المصرف الإلكتروني". كما وافق مجلس النواب على مشروع قانون إنشاء مجلس تنمية الصادرات ويضم المجلس ممثلين عن الحكومة وقطاع الصناعة، وأقر خلال العـــام النظاميـــن الداخلي والمالي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص.

16. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة اللبنانية جهودها خلال العام لجذب المزيد من الاستثمارات والتي تمثلت أبرزها في:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شـــهد لبنان خلال العام نشاطاً مكثفاً على صعيد تنظيم المؤتمرات والندوات، كان أهمها: "المنـــتدى الوطنـــي لتســـهيل حـــركة الملاحة البحرية الدولية"و مؤتمر "الربط بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في لبنان"و ندوة حول "الخصخصة"و ندوة "تطبيق التجارة الإلكترونـــية وتأثيراتها"و ندوة "التطورات المعاصرة في تقنيات أنظمة الدفع والتسوية في ظـــل الاســـتخدامات الحالـــية والمســـتقبلية للإنترنـــت"، "المؤتمر العربي الدولي الثاني للاتصـــالات"، نـــدوة "تقيـــيم المطابقة ودورها في التجارة الدولية"، ندوة "اتفاق تربس – الجوانـــب الـــتجارية المتعلقة بحماية الملكية الفكرية"، مؤتمر "الموارد البشرية في الألفية الثالـــثة"، ندوة "تمركز الأسواق المالية اللبنانية وتحديات سنة 2000، "الاجتماع الوزاري للمؤتمـــر الإقليمـــي الـــ 25 للشرق الأدنى"، ندوة "الاستثمار في الأسواق المالية"، ندوة "الـــتمويل المصرفي للمشروعات بصيغة رأس المال المبادر"، مؤتمر "التنمية السياحية في مـــنطقة الشرق الأوسط"، المؤتمر العلمي الدولي الثامن حول "معلوماتية الحسابات والقيمة المضافة"، ندوة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأولويات التنمية والتنافس في اقتصاد عالمي قائم على المعرفة"، "المؤتمر السادس للاستثمار وأسواق رأس المال العربية"، ندوة "الصـــناعة فـــي لبنان"، ندوة "الاتصالات في لبنان"، مؤتمر "الآفاق الجديدة للاستثمار في لبـــنان"، ندوة "الدول العربية ومستقبل مفاوضات منظمة التجارة العالمية"، "المؤتمر الأول لـــرجال الأعمـــال اللبنانييـــن المغتربين" مؤتمر "القدرات والحاجات البشرية في القطاع السياحي"، ندوة "الخصخصة ودور الدولة التنظيمي: قطاع الاتصالات"، مؤتمر "إنجازات البحوث الصناعية اللبنانية"، مؤتمر "التنسيق والتضامن لدعم المشروعات الإنمائية المقدمة للدول المانحة"، "مؤتمر إعادة هندسة التعاون الاقتصادي والمالي العربي".

قـــام لبـــنان بتنظـــيم عدد من المعارض أهمها معرض بيفيس 2000 بعنوان "القروض، الاســـتثمارات والتأميـــن"، "المعـــرض السنوي لمحترفي عالم الضيافة – أوريكا 2000"، "المعـــرض الدولـــي للبـــناء – سيباتك 2000"، معرض "مشروع لبنان 2000"، معرض "آرديكـــو – سيما 2000"، "المعرض الصناعي التجاري السادس. كما نظم لبنان مهرجان التسوق والسياحة 2000.

16-2 تنفـــيذ زيارات ترويجية إلى دول واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في لبنان:

شهد العام حركة مكثفة على صعيد زيارة وفود تجارية واقتصادية تضم مسؤولين ورجال أعمـــال يرغـــبون في الاطلاع على التطوُّرات الاقتصادية الراهنة والاستثمار في لبنان، أهمهـــا إسبانيا، بريطانيا، الدومينيك، بولونيا، رومانيا، سويسرا، الصين، روسيا، السويد، فرنســـا، ســـلوفاكيا، بلغاريا، تايلاند، مصر، إيطاليا، كندا، الهند، مالطا، ألمانيا، الأردن، العراق، أوكرانيا، أرمينيا، بالإضافة إلى وفود رسمية من البنك الدولي.

كمـــا شهد العام زيارات لوفود رسمية واقتصادية لبنانية إلى عدد من دول العالم للتعريف بمـــيزات ومجـــالات الاستثمار في لبنان، شملت كلاً من العراق، مصر، سوريا، الأردن، السعودية، فرنسا، الصين، اليابان، الهند، ألمانيا.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع لبنان لاتفاقيات تعاون اقتصادي مع كل من أيرلندا، العراق، كوبا، فرنسا، أورغواي، الولايات المتحدة، أرمينيا، السعودية، الكويت، الإمارات، كندا، مصر، إيطاليا، غينيا، ألمانيا، روسيا، وقطر.

16-4 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

أصـــدر مجلس الإنماء والإعمار قائمة بالمشاريع والفرص الاستثمارية المعروضة، بتكلفة قيمتها 6.3 مليار دولار.

(17)

تقرير مناخ الاستثمار

في

في الجماهيرية

العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

2000

(17)
تقرير مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 استمرار الانفراج الذي بدأ عام 1999 بتعليق العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن على الجماهيرية وما ترتب على ذلك من إلغاء لتجميد الأرصدة الليبية في الخارج وتحسن ملحوظ لعلاقات الجماهيرية الدولية بشكل عام ولعلاقاتها مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل خاص. فقد استكملت معظم شركات الطيران في تلك الدول إعادة تسيير رحلاتها الجوية من وإلى الجماهيرية. كما شاركت الجماهيرية في العديد من الملتقيات مع تلك الدول ومن أبرزها مؤتمر القمة الأوروبية الأفريقية الذي انعقد بالقاهرة خلال شهر نسيان (أبريل) من العام والمؤتمر الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط الذي انعقد في مارسيليا في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام. واستمرت المطالبات على المستويات العربية والإقليمية والدولية بالرفع النهائي لتلك العقوبات، إلا أن معارضة الولايات المتحدة الأمريكية حالت دون تحقيق ذلك. انعكست هذه التطورات على الاقتصاد الوطني، إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي نموا حقيقيا موجبا، كما سجل كل من الميزانين الداخلي والخارجي فائضا، وتحقق استقرار في سعر الصرف**.

على المستوى السياسي شهد العام جهودا حثيثة من طرف الجماهيرية لقيام الاتحاد الأفريقي المزمع الإعلان عنه في القمة الأفريقية التي ستنعقد بمدينة سرت بالجماهيرية خلال شهر آذار (مارس) عام 2001.

وفي نطاق العلاقات مع الدول العربية عقدت اللجنة العليا الليبية/ التونسية للمتابعة اجتماعا بمدينة تونس خلال شهر شباط (فبراير) من العام، تم خلاله التوقيع على البرنامج التنفيذي لتطوير المبادلات التجارية خلال العام لتصل إلى

---

* تستند بيانات هذا التقرير إلى تقرير بنك ليبيا المركزي، واللجنة الشعبية العامة، وتقارير القطاعات المعروضة على المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العام السنوي لعام 2000.

** السعر الرسمي للدينار يعادل 1.8 دولار كما في 2000/12/31.

700 مليون دينار. كما تم التوقيع على محاضر جلسات اللجان القطاعية المتخصصة التي تضمنت الاتفاق على برنامج لتنظيم معارض مشتركة وتنظيم ملتقى حول الفرص الاستثمارية في البلدين وإنشاء شركة قابضة للمشاريع السياحية بين تونس وليبيا وإقامة المنفذ الجمركي الموحد بالمنطقة الحدودية بين البلدين، وضبط الشروط المتعلقة بشهادة المنشأ وإبرام اتفاقية في مجال النقل الجوي والبحري والموانئ. كما عقدت اللجنة العليا الليبية المغربية المشتركة اجتماعا بمدينة الدار البيضاء خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من العام لتعزيز التعاون في مجالات الجمارك والصناعة والمالية والاستثمار والزراعة والثروة الحيوانية والبحرية والطاقة والمعادن والنفط والكهرباء والسياحة. وعقدت اللجنة العليا الليبية/ الأردنية اجتماعا بمدينة عمان خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) لتعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمار عن طريق زيادة حجم التبادل التجاري، وإقامة معارض للمنتجات المحلية وشركات مشتركة في مجالات الاستثمار المختلفة، والإعفاء المتبادل لمنتجات البلدين من كافة الرسوم الجمركية والضرائب، واستكمال الإجراءات التنفيذية المتعلقة باتفاقية تشجيع وضمان الاستثمار الموقعة بالأحرف الأولى في شهر نيسان (أبريل) من العام.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بالأسعار الثابتة حوالي 13.60 مليار دينار مقابل 13.12 مليار دينار عام 1999، محققا بذلك معدلاً حقيقياً قدره 3.7% مقابل 3.0% عام 1999.

على المستوى القطاعي تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من 9.94 مليار دينار عام 1999 إلى 10.39 مليار دينار خلال العام بما نسبته 76.4% من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة محققا بذلك معدل نمو قدره 4.5%. كما بلغت مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.21 مليار دينار، مقابل 3.16 مليار دينار عام 1999، بما نسبته 23.6%، محققا معدل نمو قدره 1.6%.

3. الأوضاع المالية:

قدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 3.06 مليار دينار، فيما قدرت النفقات العامة بحوالي 3.06 مليار دينار. ونص القانون رقم 3 لسنة 2000 بشأن اعتماد هذه الميزانية على إعفاء الشركات العامة المملوكة للمجتمع في

المجالات الخدمية والتجارية والإنتاجية من الضرائب والرسوم الجمركية وضرائب الدخل والدمغة وضريبة الإنتاج، على أن يتم استيفاء ما يعادل قيمة الإعفاء من خدمات أو إنتاج تلك الشركات عينا أو قيمة. كما أجاز القانون للجنة الشعبية العامة للمالية اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأوضاع الطارئة التي تؤثر على مصادر تمويل الميزانية أو وقف بعض المصروفات أو الحد منها، وفقا لما تقتضيه المصلحة العامة، وأجاز للجان الشعبية للشعبيات إقرار رسوم مقابل الاستفادة من المرافق العامة التابعة لها.

أما فيما يتعلق بميزانية التنمية فقد نص القانون الصادر باعتمادها رقم 2 لسنة 2000 على إنفاق ما قيمته 1.76 مليار دينار موزعة على مشروعات الشعبيات والأنشطة الأخرى، كما نص على أن تكون نسبة مساهمة إيرادات الدولة من النفط في تمويل مصروفات التنمية في حدود 70%. وتشير البيانات الرسمية المتوافرة إلى أن نسبة فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال العام حوالي 8.0% مقابل 15.3% عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:

صدر قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 255 لسنة 2000 باعتماد موازنة النقد الأجنبي خلال العام الذي تضمن تخصيص ما قيمته 7.05 مليار دولار موزعا على القطاعات المختلفة، وتتم تغطيته من الإيرادات المتوقعة من النقد الأجنبي خلال العام.

بلغ إجمالي إيرادات النقد الأجنبي المحققة خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 5.85 مليار دولار منها حوالي 5.54 مليار دولار إيرادات نفطية بما نسبته 95% من الإجمالي، و0.31 مليار دولار إيرادات غير نفطية بما نسبته 5%.

بلغ إجمالي الإنفاق الفعلي من النقد الأجنبي وفقا لمقتضيات القرار المشار إليه، حوالي 5.15 مليار دولار بنسبه 87.7% من إجمالي مخصصات الميزانية. شكلت المصروفات خلال العام ما نسبته 58% من الإجمالي، في حين شكلت المصروفات على الأغراض الضرورية الأخرى حوالي 42%.

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية بلغ إجمالي رصيد رأس المال والاحتياطيات والمخصصات والودائع لدى هذه المصارف نهاية تشرين الأول (أكتوبر) من العام حوالي 9.03 مليار دينار مقابل 7.52 مليار دينار عام 1999. وبلغ رصيد

الاستثمارات المتنوعة 1.46 مليار دينار والقروض للأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها العقارية 4.31 مليار دينار.

وفيما يتعلق بالمصارف الأهلية بلغ إجمالي رصيد رأس المال والاحتياطيات والودائع لدى هذه المصارف نهاية النصف الأول من العام حوالي 491 مليون دينار، في حين بلغ إجمالي رصيد الاستثمارات والقروض والتسهيلات التي منحتها هذه المصارف حوالي 235 مليون دينار بما نسبته 48% من إجمالي مواردها. وبلغ عدد المصارف الأهلية التي تم تأسيسها وباشرت نشاطها الفعلي 43 مصرفا أهليا في مختلف أنحاء الجماهيرية. من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 3% مقابل 2.6% عام 1999.

5. سياسة سعر الصرف:

واصل مصرف ليبيا المركزي تنفيذ سياسته الرامية إلى التقريب بين سعر الصرف الرسمي للدينار وسعر الصرف الخاص الذي بدأ التعامل به اعتبارا من شهر شباط (فبراير) عام 1999، وذلك عن طريق تخفيض السعر الرسمي ورفع السعر الخاص. فقد بلغ متوسط سعر الصرف الرسمي للدينار خلال العام 1.8 دولار للدينار مقابل 2.2 دولار للدينار عام 1999. أما فيما يتعلق بالسعر الخاص فقد صدرت عدة قرارات برفعه واستقر نهاية العام في حدود 1.65 دينار للدولار. وقد انعكس ذلك على السوق الموازية، إذ ارتفع سعر الدينار بالنسبة للعملات الأجنبية في السوق الموازية بذات النسبة التي رفع بها السعر الخاص.

6. سوق الأوراق المالية:

لا يوجد بالجماهيرية سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي 11.1 مليار دولار، في حين بلغت قيمة الواردات حوالي 6.2 مليار دولار مما أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال العام قدره 4.9 مليار دولار مقابل 1.9 مليار دولار عام 1999.

فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات فإن النفط يأتي في المرتبة الأولى بحوالي 10.6 مليار دولار بما نسبته 95% من إجمالي صادرات ليبيا.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالصـــادرات غـــير النفطـــية خـــلال العام التي بلغت قيمتها حوالي 515 ملـــيون دولار فإنهـــا تشـــمل أربـــع مجموعـــات مـــن الســـلع هـــي المجموعة الصـــناعية، ومجموعـــة المخلفـــات الصـــناعية، والمجموعـــة الزراعـــية والحيوانية، والمجموعـــة الـــبحرية. وتأتـــي صـــادرات المجموعـــة الصناعية خاصة حديد التسليح والحديـــد الصـــناعي فـــي المرتـــبة الأولى بنسبة 89.8% من إجمالي الصادرات غير النفطـــية، وبلغـــت نســـبة الصـــادرات الزراعـــية 0.03% والصـــادرات الـــبحرية 0.02%.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
تشـــير البيانات الرسمية المتوافرة إلى أن نسبة فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي 8.6 % مقابل 6.9% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تمـــت خـــلال العـــام موافقـــة هيئة تشجيع الاستثمار على أربعة مشروعات للاستثمار الأجنبي تبلغ قيمتها الإجمالية 214 مليون دولار.

علـــى صـــعيد الـــتوزيع القطاعـــي لهذه الاستثمارات بلغت نسبة حصة قطاع الصناعة 56% من الإجمالي، فيما استأثر قطاع السياحة بما نسبته 44%.

وعلـــى صـــعيد الـــتوزيع الجغرافـــي لهـــذه الاستثمارات بلغت حصة مالطة 95 مليون دولار بمـــا نســـبته 44.4% مـــن الإجمالـــي، تلـــتها ألمانـــيا بحوالي 59 مليون دولار بنسبة 27.6%، وإيطاليا بحوالي 10 ملايين دولار بنسبة 4.7%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تمـــت خـــلال العـــام موافقـــة هيـــئة تشـــجيع الاســـتثمار على مشروعين استثماريين عربيـــن أحدهمـــا مـــن الإمـــارات فـــي قطـــاع الخدمـــات بقيمة 63.4 مليون دولار، والأخـــر مـــن مصـــر فـــي قطـــاع الصـــناعة بقيمة 17 مليون دولار. أما فيما يتعلق

بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات فقد توزعت بواقع 79% لقطاع الخدمات و21% لقطاع الصناعة.

ومن جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى ليبيا خلال الفترة 1985-2000 حوالي 95.6 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من ليبيا إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 779.8 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع النفط والغاز:

تشير البيانات المتوافرة إلى ان مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي قدرت بحوالي 3.21 مليار دينار. وبذلك تكون نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 23.6%. وافقت اللجنة الشعبية العامة على مجموعة من برامج تطوير النفط والغاز قدرت قيمتها الإجمالية بحوالي 20 مليار دولار. وتتولى المؤسسة الوطنية للنفط تنفيذ هذه البرامج. وتقدمت اكثر من 50 شركة لهذا الغرض. شملت برامج التطوير العديد من المجالات منها الاستكشاف بقيمه 6.80 مليار دولار بمتوسط إنفاق قدره 500 مليون دولار سنويا، وتطوير إنتاج النفط بقيمة 3.96 مليار دولار، ومشاريع التكرير والتصنيع بحوالي 2.40 مليار دولار، ومشاريع البتروكيماويات بحوالي 500 مليون دولار، ونشاط إنتاج ومعالجة واستغلال الغاز بحوالي 6.30 مليار دولار، ومشاريع استثمارية أخرى لسد احتياجات السوق المحلي بحوالي 240 مليون دولار.

13-2 الصناعة:

قدرت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 970 مليون دينار بما نسبته 7.1%. وتبنت اللجنة الشعبية العامة مجموعة من الإجراءات والتدابير من شأنها تشجيع الاستثمار الأجنبي في ليبيا من خلال المشاركة في تشغيل المصانع القائمة، والاستغلال الأمثل للخامات المتوافرة محليا في مجال التصنيع وتصدير الفائض من الإنتاج المحلي. بالإضافة إلى أهمية إعادة تأهيل المصانع القائمة من خلال برنامج الإحلال والتطوير، وإقامة مشاريع جديدة لصناعة المشروعات الغازية وزيادة صناعة الحليب المكثف.

تـــم خـــلال العـــام تنفـــيذ 9 مشـــاريع صـــناعية جديـــدة بتكلفة استثمارية قدرها 117 ملـــيون ديـــنار تشـــمل الأبـــراج الكهربائـــية، وأعمـــدة الإنـــارة، والشاحنات الخفيفة، والأثاث المدرسي، واسطوانات الغاز، والصابون.

13-3 قطاع الزراعة والثروة البحرية:

قـــدرت مســـاهمة قطـــاع الـــزراعة والغابـــات وصـــيد الأســـماك فـــي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 1.35 مليار دينار، بما نسبته 10%.

تـــم خـــلال العـــام إنـــتاج 6000 طـــن مـــن بـــذور القمح المحسنة و11000 طن من بـــذور الشـــعير المحســـنة ووزعـــت على الشعبيات. كما تم تنفيذ 514 مزرعة سمكية أهلـــية بلـــغ إنـــتاجها حوالـــي 80 ألـــف طن من اسماك المياه العذبة. من جهة أخرى شـــهد العـــام إصـــدار 13 ترخيصـــا لصـــيد التونة لحوالي 13 سفينة أجنبية ووطنية. بلـــغ إنـــتاجها الإجمالـــي حوالـــي 1018 طـــن مـــن أسماك التونة و11 طناً من بيض التونة و8 أطنان من أسماك أبو سيف و3 أطنان من أسماك كلب البحر.

كمـــا شـــهد العـــام إنشـــاء شركة ليبية لتربية الأحياء البحرية، وتم الإعلان عن عطاء عالمي لبناء عدد من سفن الصيد المتطورة.

14. تنمية الموارد البشرية:

شـــهد العـــام تنظـــيم العديـــد مـــن الـــندوات والـــدورات التدريبـــية والملتقيات العلمية وحلقـــات الـــنقاش فـــي إطـــار تنمـــية المـــوارد البشـــرية شملت مجالات عديدة منها الـــتقويم والقـــياس، المهـــارات الإشـــرافية للمـــرأة العاملـــة، التخطـــيط الإستراتيجي والإدارة العامـــة، المعلوماتـــية واســـتخدامها فـــي الـــرقابة، بالإضـــافة إلـــى مواضيع أخـــرى تـــتعلق بمجـــالات التعلـــيم والبيـــئة والتسويق والاستثمار والمالية والمصارف، وأسعار الصرف والصناعة والطاقة والزراعة.

كمـــا شـــهد العـــام صـــدور التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية في الجماهيرية الذي تـــم إعـــداده بالـــتعاون مـــع بـــرنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي. وتضمن التقرير رصدا شـــاملا لحالـــة التنمـــية البشـــرية فـــي الجماهـــيرية تقويما وتحليلا ومراجعة بالإضافة إلى توصيات قطاعية.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد عام 2000 صدور عدة قرارات من اللجنة الشعبية تتعلق بتنظيم التجارة الداخلية والخارجية من بينها القرار رقم 379 لسنة 2000 بحل جهاز التصدير والاستيراد والقرار رقم 193 لسنة 2000 بشأن ضوابط إصدار تراخيص التصدير والاستيراد الذي اسند الاختصاص بإصدار هذه التراخيص لمكاتب تراخيص التصدير والاستيراد بالشعبيات، وحدد الشروط والقواعد اللازمة لذلك، والقرار رقم 266 لسنة 2000 بتقرير بعض الأحكام في شأن تشجيع الصادرات الذي يقضي بالسماح بتصدير جميع السلع والمنتجات المحلية دون الحاجة إلى تراخيص التصدير أو أي قيود أخرى وحدد الأحكام التي يجب على المصدرين الالتزام بها. كما يقضي بأن تتولى المؤسسات المالية المختصة فتح خطوط لائتمان الصادرات وتوفير التمويل والتسهيلات اللازمة للمصدرين بالنقد المحلي والأجنبي وتوفير التمويل اللازم للاستثمار في الخدمات المتعلقة بالتصدير، وأجاز القرار لشركات التأمين فتح خطوط لضمان الصادرات للسلع التي تتوفر فيها قواعد المنشأ المحلية والتعاون في ذلك مع المؤسسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة، كما أصدرت اللجنة الشعبية العامة القرار رقم 191 لسنة 2000 بتقرير بعض الأحكام في شأن توزيع بعض السلع المنتجة محليا والمستوردة والقرار رقم 277 لسنة 2000 بشأن حظر تصدير بعض السلع والبضائع الذي يقضي بحظر تصدير خمسة أنواع من السلع، والقرار رقم 230 لسنة 2000 بشان تنظيم استيراد بعض السلع والبضائع الذي يقضي بحظر استيراد خمسة وثلاثين نوعا من السلع ووضع القواعد المنظمة لاستيراد بعض السلع والبضائع الأخرى.

كما صدر القانون رقم 8 لسنة 2000 بتعديل مادة في قانون مزاولة الأنشطة الاقتصادية، ويقضي هذا التعديل بوجوب ألا يقل رأس مال الشركة المساهمة عن مليون دينار ليبي وألا يقل عدد المساهمين عن خمسمائة مساهم، وأوجب على الشركات المساهمة التي تم إشهارها قبل صدروه أن تسوي أوضاعها وفقا لأحكامه.

ومن أهم التطورات المؤسسية في الجماهيرية خلال العام صدور قرار من مؤتمر الشعب العام في شهر آذار (مارس) بإلغاء معظم أمانات اللجان الشعبية العامة والإبقاء على أربع أمانات هي: الاتصال الخارجي والتعاون الدولي، الوحدة الأفريقية، العدل والأمن العام، الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى أمينين مساعدين للجنة الشعبية العامة أحدهما للإنتاج والأخر للخدمات، وأصبحت جميع

القطاعات الأخرى تدار على مستوي الشعبيات التي يبلغ عددها ستاً وعشرين شعبية، كما ألغيت الهيئة الشعبية للقوى العاملة ونص على أيلولة اختصاصاتها فيما يتعلق بالعمالة الوطنية إلى اللجان الشعبية للشعبيات وفيما يتعلق بالعمالة الأجنبية إلى الإدارة العامة للجوازات والجنسية، وتم استحداث هيئات جديدة هي: الهيئة العامة للتصنيع، الهيئة العامة للمواصلات والاتصالات، الهيئة العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، الهيئة القومية للبحث العلمي، الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة.

16. الجهود الترويجية:

من أهم الجهود التي قامت بها الدولة خلال العام لاستقطاب استثمارات جديدة ما يلي:

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

انعقد بالجماهيرية خلال العام العديد من المؤتمرات والندوات منها المؤتمر الدولي حول التنمية والاستثمار بمشاركة اكثر من 170 شركة استثمارية من مختلف قارات العالم، والمؤتمر الاقتصادي الثالث تحت شعار "إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي"، والمؤتمر الدولي للطاقة وتحلية المياه، والمؤتمر الدولي لصناعة البذور وندوة تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر، والندوة العربية الأولى في مجال استراتيجيات التخطيط الكهربائي، وحلقة العمل القومية حول تطوير تشريعات استخدام وتنمية الموارد المائية، والملتقى الأول للمنظمات الفلاحية التعاونية الأفريقية.

كما أقيمت بالجماهيرية معارض متعددة منها: الدورة التاسعة والعشرون لمعرض طرابلس الدولي، ومعرض الفاتح 2000 الاقتصادي، والمعرض الأفريقي لمنتجات الجماهيرية العظمي، والمعرض الأفريقي الأول للبناء والتجهيز، ومعرض التمور والنخيل، والمعرض الدولي للحاسوب والاتصالات، ومعرض دولة الإمارات في ليبيا، ومعرض المنتجات الإيرانية، ومعرض البعثة التجارية القبرصية، ومعرض هيئة التجارة العالمية البريطانية، بالإضافة إلى معرض صناعي ليبي/ تونسي مشترك للمكونات الداخلية في الصناعة الميكانيكية والهندسية أقيم في تونس.

16-2 تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في ليبيا:

زارت الجماهيرية خلال العام وفود اقتصادية من دول متعددة بهدف التعرف على فرص الاستثمار والتعاون في مجالات اقتصادية مختلفة. ومن بين تلك الدول تونس والمغرب وبريطانيا وألمانيا والنمسا وفنلندا واسكتلندا ومالطا وباكستان وسنغافورة.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام توقيع اتفاقيات للتعاون في المجالات الاقتصادية مع الجهات المعنية في كل من تشاد، والنيجر، والسنغال، وتنزانيا، وناميبيا، وأفريقيا الوسطي، وفرنسا، وإيطاليا، وبلجيكا، وألمانيا، وسلوفاكيا، وروسيا ، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، وفيتنام، ولاوس.

كما أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم 11 لسنة 2000 بشأن التصديق على بعض الاتفاقيات الدولية من بينها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والاتفاقية الدولية بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم، واتفاقية إنشاء المصرف الأفريقي للتنمية والتجارة، واتفاقيتي تشجيع وضمان الاستثمار مع كل من ملاوي والبوسنة والهرسك.

16-4 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

بتاريخ 2000/3/1 أصدر مؤتمر الشعب العام القانون رقم 9 لسنة 2000 بتنظيم تجارة العبور والمناطق الحرة الذي أسند الاختصاص بإنشاء المناطق الحرة في أي جزء من الجماهيرية إلى اللجنة الشعبية العامة، وحدد أهداف إنشائها وكيفية إدارتها وقواعد الترخيص بالاستثمار فيها والإجراءات الإدارية التي لا يخضع لها المستثمر والمستعملون للمناطق الحرة والإعفاءات والمزايا والضمانات التي تتمتع بها المشاريع والدخول المحققة في المناطق الحرة.

وتضمن البيان المشترك لزيارة الرئيس التونسي للجماهيرية خلال شهر حزيران (يونيو) الاتفاق على إقامة منطقة تبادل حرة بين البلدين.

(18)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية مصر العربية

2000

(18)
تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية
2000

1. مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام 2000 تنفيذ سياساتها الاقتصادية الرامية إلى تحرير الاقتصاد، وزيادة قدرته التنافسية، والاندماج في الأسواق العالمية وتوسيع دائرة الاعتماد على المبادرات الفردية في جميع القطاعات. وشهد العام تطورات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني نموا حقيقيا موجبا للناتج المحلي الإجمالي، وانخفاضا في كل من عجز الحساب الجاري ومعدل التضخم واستقرارا في سعر الصرف**.

وعلى المستوى الاجتماعي التزمت الحكومة خلال العام بتنفيذ 25 برنامجا للرعاية الاجتماعية، لدعم محدودي الدخل وإسراع الخطى في زيادة فرص العمل للشباب، وتقديم المعاشات لمن لا عائل لهم والتوسع في تقديم الخدمات الأساسية. وشهد العام إقامة أربعة مراكز للتدريب لصالح الشباب الخريجين لتدريبهم على المهن الأساسية التي تلائم احتياجات سوق العمل في قطاعات النفط، والكهرباء، والاتصالات، والإنتاج الحربي. وقد تمكنت الحكومة من إدماج خريجي هذه المراكز البالغ عددهم 25 ألف خريج في سوق العمل. هذا بالإضافة إلى حوالي 482 ألف فرصة عمل مؤكدة ستوفرها الحكومة في قطاعات مختلفة. كما شهد العام تنفيذ مشروعات مياه للشرب وبرنامج إضافي عاجل لتطوير المرافق الأساسية في جميع أنحاء المدن والقرى.

وعلى المستوى السياسي شهد العام الولاية الجديدة للرئيس محمد حسني مبارك، التي أطلق عليها ولاية الإصلاح الاجتماعي. كما قام ملك المغرب بزيارة مصر خلال العام، تمخض عن هذه الزيارة توقيع 6 اتفاقيات للتعاون بين البلدين في مجالات مختلفة.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي إلى البيانات الصادرة عن: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، الهيئة العامة لسوق المال، الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

** الدولار يعادل 3.44 جنيه مصري كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 305 مليارات جنيه مقابل 287 مليار جنيه عام 1999 محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 6.5 % مقابل 6 % عام 1999.

وعلـــي المستوى القطاعي انخفضت نسبة مساهمة القطاعات السلعيـــة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت 49.5% مقابل 49.7% عام 1999، وذلك لانخفاض الأهمية النسبية لقطاعـــي الزراعة والنفط. كما تراجعت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الاجتماعية في الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي إلى 17.8% مقابل 17.9% عام 1999، لانخفاض الأهمية النســـبية لقطاعـــي الخدمـــات الحكومية، والخدمات الشخصية والاجتماعية. أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها إلى 32.7% مقابل 32.4% وذلك لارتفاع مساهمات قطاع النقل والاتصالات والتجارة، والمطاعم والفنادق.

تشـــير البـــيانات إلى ارتفاع معدل النمو في القطاعات السلعية ليبلغ 6.1% مقابل 5.7% نتـــيجة لتحســـن معدلات النمو في الزراعة. وتحول معدل النمو السالب إلى موجب في قطـــاع الـــنفط والغـــاز لزيادة استكشافات الغاز الطبيعي والتوسع في استغلاله اقتصاديا بالإضافة إلى استعادة قطاع النفط لمستوى أسعاره العالمية المرتفعة.

فـــيما يـــتعلق بمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني فقد بلغت نسبة مساهمته في الـــناتج المحلـــي الإجمالـــي حوالي 73.4% مقابل 72.3%عام 1999. ويعزى ذلك إلى اهـــتمام الدولـــة بهذا القطاع وإتاحة الفرصة له للمشاركة في مشروعات البنية الأساسية ومشروعات أخرى حيوية كبيرة في قطاعات مختلفة.

3. الأوضاع المالية:

بلغ إجمالي الإيرادات العامة حوالي 77 مليار جنيه بما نسبته 23.5% من الناتج المحلي الإجمالـــي. وبلـــغ إجمالي النفقات العامة نهاية السنة المالية 2000/1999 حوالي 89.1 ملـــيار جنـــيه بما نسبته 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه بلغ عجز الميزانية العامـــة حوالـــي 12.1 ملـــيار جنيه بما نسبته 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 4.2% عام 1999/98.

وفـــي إطـــار إعـــادة هيكلة الدين المحلي للحكومة وتخفيض أعبائه على الميزانية العامة للدولة، قامت الحكومة خلال العام باستهلاك جزء من الرصيد القائم للأذون على الخزانة بمـــا قيمـــته 165 مليون جنيه، وأصدرت السندات على الخزانة العامة(2007) بدلا من الســـندات علـــي الخزانة العامة(2000) التي حل أجل استهلاكها، بذات القيمة المستهلكة

وبمعـــدل عـــائد يقـــل بمقدار نقطة مئوية. كما تم مد أجل بعض السندات الأخرى بنفس أسعار العوائد السارية عليها.

وقـــد انعكـــس هذا الوضع على الدين المحلي للحكومة، إذ بلغ 164.4 مليار جنيه نهاية الســـنة المالـــية 2000/99 بما نسبته 48.6% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 147.1 مليار جنيه نهاية 1999/98.

4. الأوضاع النقدية:

بلـــغ إجمالـــي حجـــم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) نهاية السنة المالية 2000/99 حوالـــي 49.8 ملـــيار جنيه مقابل 48.8 مليار جنيه نهاية عام 1999/98، بزيادة نسبتها 2%.

بلـــغ إجمالـــي حجم الكتلة النقدية بمفهومها الأوسع (ن3) نهاية السنة المالية 2000/99 حوالي 255.3 مليار جنيه مقابل 234.6 مليار جنيه نهاية عام 1999/98، بزيادة نسبتها 8.8%. وقـــد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم، إذ انخفض من 2.9% خلال السنة المالية 1999/98إلى 2.5% خلال السنة المالية 2000/99.

أمـــا فـــيما يتعلق بالتطورات المصرفية، فقد ارتفع مجموع المراكز المالية للبنوك بمقدار 30.7 ملـــيار جنيه بمعدل 8.7% خلال السنة المالية 2000/99، مقابل 22.1 مليار جنيه بمعدل 6.7% خلال السنة المالية 1999/98، ليصل إلي 382.3 مليار جنيه.

بلـــغ نصيب البنوك التجارية من هذه الزيادة المحققة في نشاط البنوك حوالي 24.2 مليار جنـــيه بنســـبة 78.6% مـــن إجمالي المراكز المالية للبنوك. في حين بلغ نصيب بنوك الاســـتثمار والأعمال حوالي 4.8 مليار جنيه بنسبة 14.5% والبنوك المتخصصة حوالي 1.7 مليار جنيه بنسبة 6.9%.

مـــن جهـــة أخرى بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك نهاية السنة المالية 2000/99 حوالي 260.3 ملـــيار جنـــيه مقابل 237.3 مليار نهاية السنة المالية 1999/98، بزيادة نسبتها 9.7%. وتوســـعت البـــنوك في النشاط الإقراضي إذ زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة منها بمقدار 22.6 مليار جنيه بمعدل 11.1% لتبلغ 226.8 مليار جنيه نهاية السنة المالية 2000/99.

فـــي ضـــوء ذلـــك تأثرت معدلات العائد على الودائع والقروض بالجنيه المصري لدى البنوك، إذ سجل معدل العائد على الودائع لمدة ثلاثة أشهر زيادة طفيفة قدرها 0.2 نقطة مـــئوية (9.3% في المتوسط مقابل 9.1% في المتوسط نهاية السنة المالية 1999/98). كمـــا ارتفع سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل بحوالي 0.3 نقطة مئوية (13.1% فـــي المتوســـط نهايـــة السنة المالية 2000/99 مقابل 12.8% في المتوسط نهاية السنة المالية 1999/98).

وفـــيما يـــتعلق بسعر البنك المركزي للإقراض والخصم فقد بلغ 12% وهو المعدل ذاته خلال السنة المالية 1999/98. وبلغت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري نهايـــة السنة المالية 2000/99 حوالي 15.1 مليار دولار مقابل 18.1 مليار دولار نهاية السنة المالية 1999/98، بانخفاض نسبته 16.6%.

5. سياسة سعر الصرف:

واصـــل البنك المركزي خلال العام سياسته المتعلقة بالحفاظ على استقرار سعر الصرف والرامية إلى تلبية احتياجات البنوك من النقد الأجنبي. وبلغ سعر صرف الجنيه المصري 3.446 جنـــيه/ الدولار نهاية السنة المالية 2000/99 مقابل 3.396 جنيه/ للدولار نهاية السنة المالية 1999/98.

كمـــا شـــهد العام سياسة جديدة لتحديد سعر الصرف بإعلان سعر صرف يومي من قبل البـــنك المركـــزي للجنيه مقابل الدولار على أساس المتوسط المرجح لأسعار التعامل في الســـوق. ويتحدد باقي أسعار العملات الأجنبية مقابل الجنيه بناء على هذا السعر. وذلك بهدف مواجهة آثار انهيار بعض أسعار العملات في دول جنوب شرق آسيا، إذ ان ذلك أدى إلى زيادة صادراتها إلى مصر وبالتالي زيادة الطلب على الدولار.

كما أصدر وزير الاقتصاد قرارا وزاريا بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم 38 لعـــام 1994، بتنظـــيم التعامل في النقد الأجنبي، يقضي بإنشاء غرفة مركزية تتولى تجمـــيع إحصاءات سوق الصرف الأجنبي ورفع الحد الأدنى لرأسمال شركات الصرافة إلى 10 ملايين جنيه.

6. سوق الأوراق المالية:

بلـــغ إجمالـــي قـــيمة تـــداول الأوراق المالـــية (الأسهم والسندات) في بورصتي القاهرة والإســـكندرية خـــلال العام حوالي 49.5 مليار جنيه مقابل 39.1 مليار جنيه عام 1999 بزيادة نسبتها 26.6%.

وارتفع رأس المال للشركات المقيدة من 112.3 مليار جنيه عام 1999 إلى 119.8 مليار جنيه خلال العام، بزيادة نسبتها 6.7%. وبلغت نسبة القيمة السوقية لرأس المال من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 35% مقابل 34.1% عام 1999 وهي أعلى نسبة تحققت خلال الفترة 1996-2000.

شهد سوق إصدار الأسهم تراجعا خلال العام إذ بلغت قيمة إصدارات الأسهم حوالي 17.06 مليار جنيه مقابل 48.06 مليار جنيه عام 1999 بانخفاض نسبته 64.5% بمعدل انخفاض قدره سالب 64.5%. يعزى ذلك إلى حالة الانكماش والركود الذي عانى منه الاقتصاد المصري بوجه عام خلال العام.

ارتفع رأس المال الاسمي للشركات المقيدة من 47.08 مليار جنيه عام 1999 إلى 74.4 مليار جنيه خلال العام بزيادة نسبتها 37% وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع عدد الشركات التي تم قيدها في جداول البورصة من 1033 شركة عام 1999 إلى 1076 شركة خلال العام.

ارتفعت قيمة السندات التي تم تداولها خلال العام بشكل ملحوظ، إذ بلغت 3.05 مليار جنيه مقابل 2.29 مليار جنيه عام 1999، بزيادة نسبتها 34.8%. مما ساعد على انتعاش سوق تداول السندات الذي ظل منخفضا لفترة طويلة. ومن ناحية أخرى انخفضت قيمة إصدارات السندات من 7.51 مليار جنيه عام 1999 إلى 2.39 مليار جنيه خلال العام ويرجع ذلك إلى انخفاض سوق الإصدار بصفة عامة بالسوق المصري خلال العام.

بلغ عدد صناديق الاستثمار التي حصلت على ترخيص من الهيئة خلال العام 27 صندوقاً يعمل منها بالفعل في السوق 22 صندوقا منها 20 صندوقا مفتوحا أنشأتها البنوك وشركات التأمين، وصندوقين مغلقين لشركات مساهمة يتم تداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية.

بلغ إجمالي رأس المال المصدر لصناديق الاستثمار 247.5 مليون جنيه بينما بلغ رأس المال المصدر للشركات المساهمة 75 مليون جنيه. في حين بلغ إجمالي القيمة الاسمية للوثائق المصدرة 3819 مليون جنيه. بلغ عدد الشركات المصرية التي قامت بقيد أسهمها في الأسواق الدولية كشهادات إيداع 9 شركات. وشهدت معظم شهادات الإيداع الدولية انخفاضا في أسعارها خلال العام نظرا لوجود درجة ارتباط عالية بين أسعار هذه

الشهادات وبين تطورات الأسواق المالية الدولية. هذا بالإضافة إلى ارتباط الأسعار بأداء الشركات المصدرة لهذه الشهادات.

ساعدت جهود الإصلاح النقدي والمالي بمصر على جذب وزيادة استثمارات رأس المال الأجنبي للبورصة المصرية، إذ تشير البيانات الخاصة بتطور تعاملات الأجانب في سوق الأوراق المالية إلى زيادة مشتريات الأجانب إلى 11.63 مليار جنيه خلال العام، بما نسبته 28% من إجمالي حركة التداول للأسهم المقيدة بالبورصة.

أما فيما يتعلق بشركات الوساطة المالية فقد تم خلال العام الترخيص لـ 15 شركة جديدة لمزاولة نشاطها ليصل عدد الشركات العاملة في بورصة الأوراق المالية نهاية العامة 297 شركة، منها 153 شركة سمسرة، و 13 شركة لادارة صناديق الاستثمار، و95 شركة لترويج وتغطية الاكتتاب وتأسيس الشركات ورأس المال المخاطر، وشركتين لامساك السجلات، وشركتين لنشر المعلومات، وشركتين للتقييم والتصنيف، وشركة واحدة لتقييم وتحليل الأوراق المالية، وشركة واحدة للمقاصة وتسوية المعاملات.

7. التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات السلعية عام 2000/99 حوالي 6.4 مليار دولار مقابل 4.4 مليار دولار عام 1999/98 بزيادة نسبتها 45.4%. ويعزى ذلك إلى تضاعف الصادرات النفطية لتصل إلى 2.3 مليار دولار مقابل مليار دولار عام 1999/98، والصادرات غير النفطية بنسبة 20.6% لتصل إلي 4.1 مليار دولار مقابل 3.4 مليار دولار خلال الفترة ذاتها.

بلغت الواردات نهاية عام 2000/99 حوالي 17.9 مليار دولار مقابل 17 ملياراً عام 1999/98 بزيادة نسبتها 5.3%.

بلغ عجز الميزان التجاري حوالي11.5 مليار دولار عام 2000/99، مقابل 12.6 مليار دولار عام 1999/98 بانخفاض نسبته 8.7%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى، إذ بلغت الصادرات إليها حوالي 2.9 مليار دولار بنسبة 45.3% من إجمالي الصادرات، وجاءت دول الاتحاد الأوربي في المرتبة الثانية، إذ بلغت قيمة الصادرات إليها 1.7 مليار دولار بنسبة 26.6%، وتصدرت هولندا دول تلك المجموعة، تلتها إيطاليا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا، وأسبانيا.

بلـــغ نصـــيب الـــدول الآسيوية حوالي 917.9 مليون دولار بنسبة 14.4% من إجمالي الصـــادرات. وجـــاءت الهـــند في مقدمة تلك الدول تلتها اليابان، ثم سنغافورة، وكوريا الجنوبية وهونج كونج.

أمـــا فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت دول الاتحاد الأوربي في المرتبة الأولى، إذ بلغت الـــواردات منها 7.3 مليار دولار بنسبة 40.8% من إجمالي الواردات. تصدرت ألمانيا دول تلك المجموعة، تلتها فرنسا، ثم المملكة المتحدة، وإيطاليا. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكـــية في المرتبة الثانية، إذ بلغت الواردات منها 3.8 مليار دولار بنسبة 21.2%، جـــاءت بعدهـــا الدول الآسيوية بقيمة 3 ملياراً دولار بنسبة 16.7%. جاءت اليابان في مقدمـــة تلـــك المجموعـــة، تلتها كوريا الجنوبية والصين الشعبية. وشكلت الواردات من روسيا الاتحادية ودول الكومنولث المستقلة ما نسبته 1.4% من إجمالي الواردات.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلغـــت الصـــادرات إلى الدول العربية نهاية السنة المالية عام 2000/99 حوالي 444.3 ملـــيون دولار بنسبة 6.9% من إجمالي الصادرات. جاءت السعودية في المرتبة الأولى، تلتها الإمارات، الأردن، وليبيا.

فـــيما يتعلق بالتركيبة السلعية للصادرات المصرية إلي الدول العربية خلال العام جاءت الســـلع الصناعية في المرتبة الأولى بما نسبته 56.6% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، جاءت بعدها السلع الزراعية بنسبة 38%، ثم الوقود والزيوت بنسبة 5%.

9. ميزان الحساب الجاري:

بلـــغ عجـــز الحساب الجاري خلال عام 2000/99 حوالي 1.2 مليار دولار مقابل 1.7 مليار دولار عام 1999/98 بانخفاض نسبته 29.4%.

وبلغـــت نسبة عجز الحساب الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.2% عام 99/ 2000 مقـــابل 1.9% عـــام 1999/98. ويعـــزى ذلك إلى التحسن في الميزان التجاري لميزان المدفوعات.

10. الديون الخارجية:

بلـــغ إجمالـــي رصـــيد الدين الخارجي القائم نهاية السنة المالية 2000/99 حوالي 27.8 ملـــيار دولار مقـــابل 28.2 مليار دولار نهاية السنة المالية 1999/98 بانخفاض نسبته 1.6%. كمـــا شهدت السنة المالية 2000/99 تحسنا في نسبة رصيد الدين الخارجي إلى

الـــناتج المحلـــي الإجمالي، إذ انخفضت من 31.7% خلال السنة المالية 1999/98 إلى 28% في السنة المالية 2000/99.

ومن جهة أخرى ارتفعت أعباء خدمة الدين العام الخارجي بحوالي 229.3 مليون دولار لتصل إلى 1.7 مليار دولار نهاية السنة المالية 2000/99.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلـــغ إجمالـــي الاستثمارات التي سجلت في مصر خلال العام (محلية، عربية، وأجنبية) حوالـــي 9.3 مليار جنيه (2.7 مليار دولار) مقابل 11.8 مليار جنيه (3.4 مليار دولار) عام 1999 بانخفاض نسبته 21.2%.

بلغـــت رؤوس الأمـــوال الأجنبية (غير العربية) المستثمرة خلال العام حوالي 1.5 مليار جنيه (0.4 مليار دولار) بنسبـــة 16.1% من إجمالي الاستثمارات المسجلة خلال العام.

فـــيما يـــتعلق بمصـــدر هـــذه الاستثمارات جاءت بريطانيا في المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها حوالي 626 مليون جنيه (181.7 مليون دولار) بما نسبته 41.7% من إجمالي المســـاهمات الأجنبـــية (غـــير العربية) خلال العام، تلتها بنما بحوالي 207 ملايين جنيه (60.1 ملـــيون دولار) بمـــا نســـبته 13.8%، وأســـبانيا بحوالـــي 192 ملـــيون جنيه (55.7 مليون دولار) بنسبة 12.8%، وسويسرا بحوالي 114 مليون جنيه (33.1 مليون دولار) بنسبة 7.6% والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 78 مليون جنيه (22.6 مليون دولار) بنسبة 5.2%.

علـــي مســـتوى القطاعات احتل قطاع شركات المناطق الحرة المرتبة الأولى إذ استحوذ على حوالي 1.2 مليار جنيه بنسبة 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة (غير العربية) خلال العام. جاء بعده قطاع الشركات الصناعية، بقيمة 199 مليون جنيه (57.7 ملـــيون دولار) بنســـبة 13.3%، وقطـــاع الشـــركات الخدمـــية (مجال المال والبنوك والاستشـــارات) بحوالي 43 مليون جنيه (12.5 مليون دولار) بنسبة 2.9% والشركات السياحية بحوالي 31 مليون جنيه (9.0 مليون دولار) بنسبة 2.1%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت رؤوس الأموال العربية المستثمرة في مصر خلال العام حوالي 386 مليـــون جنيه (112 ملـــيون دولار) بنسبة 4.1% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الجديدة خلال

العام. جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى إذ بلغت مساهمتها حوالي 150 مليون جنيه (43.6 مليون دولار) بنسبة 38.9% من إجمالي المساهمات العربية خلال العام، تلتها دولة فلسطين بحوالي 71 مليون جنيه (20.6 مليون دولار) بنسبة 18.4%، الأردن بحوالي 50 مليون جنيه (14.5 مليون دولار) بنسبة 12.9%، والإمارات بحوالي 28 مليون جنيه (8.1 مليون دولار) بنسبة 7.3%، ثم دولة الكويت بحوالي 16 مليون جنيه (4.6 مليون دولار) بما نسبته 4.1%.

على مستوى القطاعات جاء قطاع الشركات الصناعية في المرتبة الأولى، إذ بلغت الاستثمارات العربية الوافدة إليه خلال العام حوالي 248 مليون جنيه (72.1 مليون دولار) بنسبة 64.2% من إجمالي الاستثمارات العربية خلال العام، جاء بعده قطاع الشركات السياحية بقيمة 66 مليون جنيه (19.2 مليون دولار) بنسبة 17.1%، وقطاع الشركات الزراعية بحوالي 53 مليون جنيه (15.4 مليون دولار) بنسبة 13.7%، وقطاع شركات المناطق الحرة بحوالي 14 مليون جنيه (4.1 مليون دولار) بنسبة 3.6%، والشركات الخدمية بحوالي 5 ملايين جنيه (1.4 مليون دولار) بنسبة 1.3%.

ومن جانب آخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى مصر خلال الفترة 1985–2000 حوالي 3949.6 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من مصر إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 112.2 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 16.5% مقابل 17% عام 1999. وبلغت الأهمية النسبية للقطاع الخاص الزراعي في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 99.5% وهي النسبة ذاتها عام 1999.

13–2 قطاع الصناعة والتعدين :

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 19.7% مقابل 19.1% عام 1999. كما حقق القطاع معدل نمو قدره 9.5%.

بلغــت الأهمية النسبية للقطاع الخاص الصناعي في مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي 84.4% مقابل 81% عام 1999.

13-3 قطاع السياحة:

شهد قطاع السياحة تطورا مهماً خلال العام، إذ بلغ عدد السياح حوالي 5.5 مليون سائح خلال العام. كما شكلت عائدات قطاع السياحة حوالي 33% من إجمالي الصادرات غير المــنظورة، وحوالـــي 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت الطاقة الفندقية لتصل إلى 107 آلاف غرفة.

14. تنمية الموارد البشرية:

بذلــت الحكومـــة جهـــودا حثيـــثة خلال العام لتنفيذ برنامج عملها بشأن تحديث وتطوير مؤسســـات التعلـــيم ومراكز البحوث، وتطوير أداء الجهاز الحكومي ليكون ميسرا ودافعا لحـــركة الـــتقدم. فقد أنشأت الحكومة وزارة الاتصالات والمعلوماتية لتعني بوضع وتنفيذ الخطـــة القومـــية لتأهـــيل الموارد البشرية بشكل يتناسب مع متطلبات ثورة المعلومات والتعايش معها والإفادة منها.

بلـــغ عـــدد مســـتخدمي الإنترنت خلال العام حوالي 500 ألف مشترك مقابل 250 ألف مشترك عام 1999، ومن المتوقع في القريب العاجل أن يصل العدد إلى مليون مشترك. وبلـــغ حجـــم صناعة البرمجيات حتى نهاية العام حوالي 50 مليون دولار. كما بلغ عدد الشـــباب الـــذي يعمل في مجال البرمجيات حوالي 5 آلاف عامل، ويتوقع أن يصل إلى حوالـــي 25 ألف عامل بواقع إنتاجية للفرد بحوالي 40 ألف دولار، ليصل حجم صناعة البرمجيات حوالي مليار دولار خلال خمسة أعوام.

باشـــرت وزارة الاتصـــالات والمعلوماتـــية خلال العام مشروع الحاضنات التكنولوجية والقـــرى الذكـــية، إذ يـــنفذ حاليا أول مشروع للقرية الذكية للتنمية التكنولوجية، تعد أول مـــراحله علـــى مساحة 325 فدانا على طريق مصر الإسكندرية الصحراوي. كما سيتم إقامـــة شـــركة قابضـــة تـــتولى إدارة القرية التي ستضم مراكز للإنترنت والاتصالات التكنولوجـــية المـــتقدمة ومراكـــز للاجتماعات وفنادق لرجال الأعمال، وسيتولى الإدارة والتسويق في هذه القرية وغيرها القطاع الخاص.

فـــي إطـــار إعداد الكوادر البشرية وتدريب الشباب لارتياد هذه المجالات الحديثة فقد تم خـــلال زيارة رئيس الجمهورية الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية في شهر مارس (آذار) مـــن العـــام توقيع 13 اتفاقية مع شركات عالمية كبرى لتدريب الشباب المصري،

وجـــذب استثمارات ضخمة من تلك الشركات لإقامة قواعد إنتاجية لها في مصر. وقد تم فعـــلا افتـــتاح مركز لإحدى الشركات العالمية في مصر لانتاج وتصدير البرمجيات إلى الأسواق العالمية.

كمـــا باشـــرت وزارة الاتصـــالات والمعلومـــات خـــلال العام في إنشاء 300 ناد جديد للإنترنـــت، إذ قامـــت بشـــراء ثلاثة آلاف ماكينة (سيرفر) لتوفير الخدمات لتلك النوادي وذلك بهدف تدريب الشباب على الإنترنت وزيادة مهاراتهم.

15. التطورات التشريعية:

صـــدرت خلال العام بعض التشريعات المرتبطة بالاستثمار وتنظيم وتنشيط التعامل في سوق المال أهمها:

القانون رقم (90) بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل رقم 157 لسنة 1981 ، الذي يقضي بأن يخضع للضريبة بسعر صفر ناتج التعامل في الأوراق المالية.

القـــانون رقـــم (162) بـــتعديل بعـــض أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار الصادر بالقـــانون رقـــم 8 لســـنة 1997، الذي يقضي بأن تعفى من الضريبة زيادات رأس مال الشركات التي تؤدي إلى التوسعات في الطاقة الإنتاجية التي توافق عليها هيئة الاستثمار، وذلك لمدة خمس سنوات.

القـــراران الوزاريـــان رقـــم 43 ورقـــم 44 لســـنة 2000 اللـــذان يســـمحان للشركات العاملـــة فـــي مجـــال الأوراق المالـــية بالـــتعامل والوســـاطة والسمســـرة في السندات وأذون الخـــزانة وصـــكوك الـــتمويل وتغطـــية الاكتـــتاب فيها لحسابها الخاص، أو نيابة عـــن عملائهـــا، علـــى ألا يقـــل الحـــد الأدنـــى لرأس المال المصدر لهذه الشركات عن 20 ملـــيون جنـــيه والمدفـــوع عـــن 10 ملاييـــن جنـــيه. ولا يجوز أن تتقاضى الشركة عمولة نظير قيامها ببيع وشراء السندات التي تتم لحسابها الخاص.

- القـــانون رقـــم 93 لسنة 2000 والخاص بالإيداع والحفظ المركزي، وتم تطبيقه اعتبارا من تموز (يوليو) 2000.

- قـــرار الهيـــئة العامة لسوق المال بإنشاء صندوق ضمان التسويات بهدف القضاء على مشاكل العمليات المعلقة بالبورصة.

كمـــا توجـــد عـــدة مشـــروعات بقوانيـــن مهمـــة لا يـــزال الإعـــداد لها جاريا من أهمهـــا: مشـــروع قـــانون المـــناطق الاقتصـــادية الخاصة، ومشروع حكومة سوق رأس المـــال الجديـــد، ومشـــروع قـــانون الـــتمويل العقـــاري، ومشـــروع قـــانون الغرف التجارية.
مـــن جهة أخرى تم التوقيع علي عقد إنشاء شبكة اتصالات جديدة لبورصتي القاهرة والإســـكندرية، بجانـــب البدء في العمل بنظام الإنذار الآلي لضبط المعاملات وتحقيق الرقابة الذاتية من البورصة على التداول.

16. الجهود الترويجية :
واصلت الحكومة جهودها خلال العام لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي.

16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
تـــم خلال العام انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات والمعارض داخل جمهورية مصر مـــنها المؤتمر الثامن لرجال الأعمال المصريين بالخارج تحت شعار الاستثمار والنهضة التكنولوجـــية بتنظـــيم من الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، والملتقى الأول حول الـــنمو الاقتصادي المتكامل في مصر والملتقى الدولي للمؤسسة الدولية لتنظيم الإنترنت الأول من نوعه في أفريقيا والشرق الأوسط.

كما شاركت مصر في مؤتمرات وندوات خارج البلاد تهتم بشؤون الاقتصاد والاستثمار فـــي مصـــر منها المؤتمر الدولي للاستثمارات فيما وراء البحار الذي انعقد في اليابان، ومؤتمـــر فـــرص الاســـتثمار في مصر في أسبانيا، والمهرجان المصري في برشلونه، وورشة عمل حول فرص الاستثمار في مصر التي انعقدت في فيينا.

16-2 تنفـــيذ زيـــارات ترويجـــية إلـــى دول أخـــرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في مصر:
شـــهد العـــام زيارة رئيس الجمهورية والوفود المرافقة له إلى كل من واشنطن ومدريد، وذلـــك لاســـتطلاع آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الولايات المتحدة الأمريكية

وإســبانيا. كمــا قام وزيرا الاقتصاد والتجارة الخارجية وقطاع الأعمال بجولة ترويجية للاســتثمار فــي مصــر لشركات عالمية في لندن وهولندا وباريس واسكتلندا شملت 14 اجتماعاً.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت مصر العديد من الفرص والمشاريع الاستثمارية خلال زيارات الوفود المصرية إلى الدول الأجنبية.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

انعقــدت خــلال العــام اجتماعات دورية ثنائية بين مصر وبعض الدول العربية لتفعيل الاتفاقــيات لإقامــة مناطق حرة بين مصر وهذه البلدان، شملت اللجنة العليا المصرية/ الســورية، واللجنة العليا المصرية/ السعودية، واللجنة العليا المصرية/ التونسية، ويرأس هــذه اللجان رؤساء وزراء هذه البلدان. كما شهد العام تشكيل اتحاد عربي للتحكيم يعني بفض المنازعات المرتبطة بالاستثمار مقره القاهرة.

(19)

تقرير مناخ الاستثمار
في
المملكة المغربية
2000

(19)
تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية
2000

1. مقدمة*:

شـــهد الاقتصـــاد الوطني خلال عام 2000 تطورات مهمة كان أبرزها تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول، وانخفاض عجز الميزانية العامة، وعجز مقبول للحساب الجاري، بالإضافة إلى استقرار سعر الصرف** وخفض حجم الديون الخارجية. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص أكـــد الخطـــاب الملكي السامي في شهر أيلول (سبتمبر) من العام دور المقاولات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها ضمن نظام اقتصاد السوق باعتباره أحسن سبيل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

علـــى المستوى السياسي شهد العام تعديلا وزاريا تم بموجبه تقليص الحقائب الوزارية من 43 حقيـــبة إلـــى 32 حقيبة. ويكمن التغيير الجديد في الحكومة في إيجاد وزارتي اقتصاد تضـــم الأولـــى الاقتصـــاد والمـــال والخوصصـــة والســـياحة والثانية الاقتصاد الوطني والمؤسسات متوسطة وصغيرة الحجم والأشغال الحرفية، وألحقت وزارة الاتصال بوزارة الثقافة، ووزارة الطاقة بوزارة التجارة. كما استحدثت وزارة جديدة للمقاولات.

2. الأداء الاقتصادي:

بلـــغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام حوالي 133.0 مليار درهم مقابل 131.7 ملـــيار درهم عام 1999. محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 0.9% مقابل معدل نمو سالب قدره (0.7%) عام 1999.

علـــى المستوى القطاعي سجل قطاع الفلاحة تراجعا نسبته (16.7%)، ولم تتجاوز نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي 10.7%. ويعزى ذلك إلى حالة الجفاف التي شهدتها الـــبلاد للعـــام الثاني على التوالي. وفي المقابل سجلت قطاعات التشييد والأشغال العامة، الـــنقل والمواصلات، الفنادق والمطاعم، الصناعة التحويلية، الطاقة، التجارة معدلات نمو قدرها 7.5%، 5.2%، 4.7%، 3%، 2.5%، 1.7% على التوالي خلال العام.

---

*يستند هذا التقرير إلى البيانات الصادرة عن: وزارة المالية، البنك المركزي، المديرية المركزية للإحصاء، ومكتب الصرف.

** الدولار الأمريكي يعادل 11.11 درهم كما في 2000/12/31.

بلـــغ إجمالي تكوين رأس المال الثابت خلال العام حوالي 87.1 مليار درهم مقابل 83.5 ملـــيار درهم عام 1999، بزيادة نسبتها 4.4%. استحوذ قطاع المعدات والآلات على ما نســـبته 52% من إجمالي رأس المال الثابت، عكس تطوراً سريعاً في عمليات الاستثمار. جاء بعده قطاع البناء بنسبة 26.6%، وقطاع الأشغال العامة بنسبة 17.3%.

3. الأوضاع المالية :

بلـــغ إجمالي الإيرادات العامة خلال عام 2000/99 حوالي 93 مليار درهم مقابل 89.5 ملـــيار درهـــم عام 1999/98، بزيادة نسبتها 4%. بلغ إجمالي النفقات العامة حوالي 81 مليار درهم مقابل 77.5 مليار درهم عام 1999/98، بزيادة نسبتها 4.5%. وبلغ إجمالي نفقات الاستثمار 16.3 مليار درهم مقابل16.1 مليار درهم عام 1999/98، بزيادة نسبتها 0.9%. وبـــناء علـــى ما تقدم بلغ عجز الميزانية العامة خلال عام 2000/99 حوالي 14 ملـــيار درهـــم بما نسبته 0.7% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 12 مليار درهم بنسبة 2.4% عام 1999/98.

مـــن جهة أخرى، ورغبة من الحكومة بأن تصبح السنة المالية للميزانية العامة تتوافق مع الســـنة المـــيلادية اعـــتمدت الدولة ميزانية أخرى للأشهر الستة الأخيرة من العام بلغت الإيـــرادات العامـــة فيها 36.2 مليار درهم فيما بلغت النفقات العامة 42.9 مليار درهم. وعلـــيه فـــإن الميزانية العامة للدولة ستبدأ مع بداية السنة الميلادية وتنتهي بانتهائها ابتداء من عام 2001.

4. الأوضاع النقدية :

بلـــغ إجمالي حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) مـــن العام حوالي 174.8 مليار درهم مقابل 167.3 مليار درهم عام 1999. بلغ إجمالي حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن3) خلال الفترة ذاتها من العام 283.9 مليار درهم مقابل 269.9 مليار درهم عام 1999. بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 1.9% مقابل 0.7% عام 1999.

بلغ إجمالي القروض المقدمة من المصارف نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام حوالي 201.2 ملـــيار درهـــم منها 191.5 مليار درهم إلى المؤسسات والخواص وحوالي 9.7 مليار درهم لشركات التمويل على شكل حقيبة سندات.

بلغـــت الاحتياطيات من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) مـــن العـــام حوالي 52 مليار درهم بانخفاض نسبته 12.2% عما كانت عليه خلال الفترة ذاتهـــا من عام 1999. من جهة أخرى انخفض معدل العائد على الودائع لمدة 6 أشهر و 12 شـــهرا من 5.5% نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) 1999 إلى 5.01% للفترة ذاتها من العام.

5. سياسة سعر الصرف :

بلـــغ ســـعر صـــرف الدرهم نهاية العام حوالي 11.11 مقابل 9.92 للدولار عام 1999، بـــزيادة نســـبتها 12%. وفـــي المقابل انخفض سعر صرف الدرهم مقابل كل من اليورو والجنيه الإسترليني بحوالي 7.9%، و1.9% على التوالي.

6. سوق الأوراق المالية :

بلغـــت قـــيمة الأسهم المتداولة للشركات المدرجة في البورصة خلال العام حوالي 37.7 ملـــيار درهم مقابل 94.2 مليار درهم عام 1999، بانخفاض نسبته 60%. وبلغت القيمة الرأســـمالية حوالـــي 117.3 ملـــيار درهم نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام مقابل 136.1 مليار درهم عام 1999، بانخفاض نسبته 16%.

انعكس هذا الوضع على المؤشر العام لأسعار البورصة، إذ انخفض من 777 نقطة نهاية عام 1999 إلى 658 نقطة نهاية العام، بنسبة 15.3%.

7. التجارة الخارجية :

بلـــغ إجمالي حجم الصادرات خلال العام حوالي 6.3 مليار دولار مقابل 5.9 مليار دولار عـــام 1999، بـــزيادة نســـبتها 6.8%. وبلغ إجمالي حجم الواردات حوالي 10 مليارات دولار مقـــابل 8.6 ملـــيار دولار عـــام 1999، بزيادة نسبتها 16.3%. وعليه بلغ عجز الميزان التجاري خلال العام حوالي 3.7 مليار دولار مقابل 2.7 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 37%. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 63% مقابل 69% عام 1999.

فـــيما يتعلق بالتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، فإن صادرات المكتب الشريف للفوسفات تأتـــي فـــي الصدارة بالنسبة لإجمالي الصادرات، إذ تشكل ما نسبته 17.4% من إجمالي الصادرات، فيما تأتى واردات النفط في الصدارة بنسبة 12% من إجمالي الواردات.

8. الصادرات إلى الدول العربية :
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

9. ميزان الحساب الجاري:
قدرت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي 2.1% مقابل 0.5% عام 1999. ويعزى ذلك إلى ارتفاع عجز الميزان التجاري نتيجة لارتفاع أسعار النفط خلال العام.

10. الديون الخارجية:
بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي 15.3 مليار دولار مقابل 13.2 مليار دولار عام 1999، بزيادة نسبتها 16%. بلغ إجمالي خدمة الدين المسددة خلال العام حوالي 693 مليون دولار منها 423 مليون دولار لتسديد أقساط اصل الدين و270 مليون دولار للفوائد.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام حوالي 531 مليون دولار مقابل 1800 مليون دولار عام 1999، بانخفاض نسبته 70.5%.

على صعيد التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات جاءت فرنسا في المرتبة الأولي بنسبة 28% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة. جاءت بعدها البرتغال بنسبة 18%، وبريطانيا بنسبة 8%، واسبانيا بنسبة 9%، وهولندا بنسبة 7%، وسويسرا بنسبة 4%.

أما فيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات الأجنبية الوافدة حسب القطاعات، جاء قطاع المواصلات في المرتبة الأولى بنسبة 33%، يليه قطاع الصناعة بنسبة 16%، وقطاع البنوك بنسبة 12%، وقطاع العقار بنسبة 8%، وقطاع التجارة بنسبة 6%.

12. الاستثمارات العربية الوافدة :
بلغ إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام حوالي 21.7 مليون دولار بما نسبته 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة. ومعظم هذه الاستثمارات موجه لقطاع العقار. فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات جاءت السعودية في المرتبة الأولي بنسبة 66% من إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة، تلتها الإمارات بنسبة 18%، والكويت بنسبة 16%. وفيما يتعلق بالتوزيع القطاعي لهذه الاستثمارات جاء قطاع

الخدمات في المرتبة الأولى بنسبة 82.2% من الإجمالي، يليه قطاع الصناعة بنسبة 17.8%.

ومن جانب أخر بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى المغرب خلال الفترة 1985-2000 حوالي 464.3 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من المغرب إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 151.5 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13-1 قطاع الفلاحة:

شهد القطاع خلال العام تراجعا ملحوظا من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الجفاف الذي عانت منه البلاد للعام الثاني على التوالي، إذ لم تتجاوز قيمة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي 14.3 مليار درهم بما نسبته 10.7% مقابل 17.1 مليار درهم بما نسبته 13% عام 1999.

ولمواجهة الآثار السلبية للجفاف على القطاع اتخذت الحكومة عدة إجراءات وتدابير تضمنها برنامج محاربة آثار الجفاف بغلاف مالي قدره 6.5 مليار درهم. كما تم تخصيص حوالي ملياري درهم للسقي التكميلي بهدف تأمين إنتاج الحبوب.

13-2 قطاع الصناعة :

سجل قطاع الصناعة خلال العام معدل نمو قدره 3%. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انتعاش صناعة مصبرات السمك ومصبرات المواد الغذائية، وصناعة الورق المقوى، ومنتجات الأسمنت، ومعدات المكاتب والقياس. وفي المقابل شهد قطاع النسيج والجلود تراجعا خاصة من حيث الصادرات إلى أوروبا بسبب تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدرهم.

13-3 قطاع السياحة:

بلغ عدد السياح حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) من العام حوالي 2.12 مليون سائح منهم 1.89 مليون سائح من أوروبا، وحوالي 145 ألف سائح من أمريكا الشمالية، و64 ألف سائح من الشرق الأوسط، و60 ألف سائح من دول اتحاد المغرب العربي. بلغ عدد الليالي السياحية حتى نهاية تشرين أول (أكتوبر) من العام حوالي 12 مليون ليلة بزيادة نسبتها 4.6% عما كان عليه عام 1999. ولمواجهة تزايد عدد ليالي المبيت

تــبذل الحكومـــة جهودا حثيثة لتهيئة عدد من المناطق السياحية الكبرى(تانازوت، ساحل العرائس السعيدية..)، ويتوقع أن تستقطب هذه الأماكن استثمارات ضخمة.

14. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

16. الجهود الترويجية:
16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شـــهد العـــام عقـــد العديد من الندوات والمعارض أهمها ندوة التعاون في إطار الشراكة المغربـــية الإسبانية، والندوة الأورومتوسطية حول الاستثمار، ومنتدى الاستثمار الدولي، والمعرض الأول حول الاستثمار ومبادرات المقاولات للترويج للاستثمار في المغرب.

16-2 تنفـــيذ زيـــارات ترويجـــية إلـــى دول أخـــرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المغرب:
شهد العام زيارة الوزير الأول إلى الجمهورية الإسلامية الإيرانية بغرض تفعيل العلاقات الاقتصـــادية والسياسية بين البلدين وتوسيع آفاق التعاون. قام وفد من القطاع العام ورجال الأعمـــال برئاســـة وزيـــر الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية بزيارة كوريا الجنوبية، واجـــتمع مع رؤساء بعض الشركات الكبرى مثل دايوو، وصامسانغ، وهونداي. كما قام وفد مشترك بين القطاعين العام والخاص بزيارة تايلاند، وسنغافورة، واستراليا. كما قامت وفـــود مغربـــية أخـــرى بعدة زيارات إلى العديد من دول الشرق الأوسط بهدف الترويج لفـــرص الاســـتثمار فـــي المغـــرب وتعـــريف رجال الأعمال والمستثمرين بالتطورات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في البلاد.

من جهة أخرى استقبلت الجهات المغربية وفوداً متعددة من جنوب أفريقيا، فرنسا، إسبانيا، والولايـــات المتحدة الأمريكية بهدف التعرف على فرص الاستثمار المتاحة لدى المغرب .كما شهد العام زيارة عمل لرئيس صندوق مجموعة وسترن قولدراند مديترانين للمغرب بهدف عرض اللائحة النهائية للمشاريع بقيمة استثمارية بلغت 200 مليون دولار.

16-3 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شـــهد العـــام اجـــتماعات ثنائية مشتركة منها اجتماعات اللجنة العليا المشتركة المغربية/ التونســـية التي تمخض عنها تسع اتفاقيات للتعاون بين البلدين، واجتماعات اللجنة العليا المشـــتركة المغربية/ السعودية التي تمت فيها الموافقة على إقامة معرض تجاري سنوي يتزامن مع انعقاد دورات اللجنة والتأكيد على أهمية إقامة منطقة للتبادل الحر بين البلدين.

إطار رقم (11)
اتفاقية الشراكة المغربية/ الأوروبية تدخل حيز التنفيذ

أعلـــن في كل من الرباط ومقر الاتحاد الأوروبي عن دخول اتفاقية الشراكة بين المغـــرب والاتحـــاد الأوروبـــي حيز التنفيذ منذ الأول من آذار/ مارس 2000. وتعتبر هذه الاتفاقية – على صعيد الشراكة العربية الأوروبية – الثالثة من نوعها التي تدخل حيز التنفيذ بعد اتفاقية الشراكة التونسية/ الأوروبية والاتفاقية الانتقالية الأوروبية مع السلطة الوطنية الفلسطينية.

وقـــد جـــاء في ديباجة الاتفاقية أن العلاقات بين الطرفين وكذلك جميع مقتضيات الاتفاقـــية ترتكـــز علـــى احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وأن هذه المبادئ ينبغي أن تكون مرتكزا للسياسات الداخلية والدولية للأطراف المتعاقدة.

تتضـــمن الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة النواحي المؤسسية والحوار السياسي وحرية انتقال البضائع وحق الإنشاء والخدمات والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

علـــى صـــعيد الحـــوار السياسي تؤكد الاتفاقية قيام حوار سياسي بين الأطراف المـــتعاقدة يتـــناول جمـــيع المواضيع ذات الاهتمام المشترك بهدف المساهمة في استقرار المنطقة المتوسطية وازدهارها وتعزيز التفاهم والتسامح بين الثقافات.

أمـــا بالنســـبة لحرية انتقال البضائع فقد نصت الاتفاقية على إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة انتقالية مدتها (12) عاما كحد أقصى اعتبارا من دخول الاتفاقية حـــيز التنفـــيذ. وتقضي الاتفاقية بدخول المنتجات الصناعية المغربية إلى أسواق المجموعة الأوروبية دون أداء الرسوم الجمركية ودون فرض قيود على الكميات مقـــابل الإلغـــاء التدريجـــي للرســـوم الجمركية على المنتجات الصناعية لدول المجموعة المتجهة إلى المغرب.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بإقامـــة منطقة التبادل الحر فقد نصت الاتفاقية على عدد من الإجـــراءات مـــن بينها محاربة إغراق السوق بالبضائع وجواز فرض قيود على المـــبادلات لأسباب تتعلق بالنظام والأمن العام وحماية الأخلاق والصحة. وحول حـــق الإنشـــاء والخدمـــات تضمنت الاتفاقية بنودا تقضي بعدم وضع قيود على المعـــاملات الجارية، وعلى ضمان الانتقال الحر لرؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة في المغرب.

علـــى المستوى التجاري نصت الاتفاقية على إلغاء الرسوم الجمركية والاقتطاع الضـــريبي المفـــروض علـــى سلع التجهيز المستوردة، وكذلك تخفيض الرسوم والجمـــارك بنسبة 36% سنويا خلال أربع السنوات الأولى بالنسبة للمنتجات غير المصـــنعة محلـــياً والمـــواد الأولية وقطع الغيار. كما يتم تخفيض الرسوم على المنتجات المصنعة محلياً بواقع 10% سنوياً.

كذلـــك نصت الاتفاقية على تحرير مبادلات المنتجات الزراعية والصيد البحري اعتبارا من مطلع عام 2001 على أن تستكمل إجراءات إقامة منطقة التبادل الحر بشكل نهائي بحلول عام 2012.

(20)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

2000

(20)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فعلى المستوى الاقتصادي حقق الاقتصاد الوطني معدل نمو جيدا، وانخفاضا في عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كما تمكنت السلطات النقدية من التحكم في نمو الكتلة النقدية ومعدل التضخم بالإضافة إلى تحقيق استقرار ملحوظ في سعر الصرف**.

على الصعيد الاجتماعي ارتفعت مساهمة الدولة في الإنفاق على الخدمات الاجتماعية وبرامج محاربة الفقر بنسبة 10.5% خلال العام. كما باشرت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج تنفيذ برنامج طموح متعدد المجالات منها إنجاز السدود والحواجز وتأهيل الآبار ودعم إنتاج الحبوب والخضراوات، والطرق الحضرية ودمج الشباب في الحياة النشطة. بالإضافة إلى القروض الصغيرة لتمويل مشاريع متعددة للتخفيف من الفقر. كما شهد العام مواصلة عملية إعادة هيكلة مفوضية الأمن الغذائي وإنشاء وكالة تنفيذ المشاريع الصغيرة لتحسين الوضعية الغذائية في جميع ولايات القطر الموريتاني. كما شهد العام الانطلاقة الرسمية لخدمة الهاتف النقال لدعم الانفتاح والتواصل مع العالم.

على المستوى السياسي تمت المصادقة على مجموعة من القوانين من أبرزها تلك المتعلقة بانتخاب النواب والشيوخ وفقا لنظام التمثيل النسبي وتمويل الأحزاب. كما شهد العام انطلاقة إجراءات بطاقة التعريف الوطني غير القابلة للتزوير لضبط الحالة المدنية.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات الرسمية الصادرة عن: الوزارة الأولي، وزارة المالية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البنك المركزي الموريتاني، المكتب الوطني للإحصاء.

** الدولار يعادل 240 أوقية كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:
قــدر الــناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام بحوالي 223.4 مليار أوقية مقــابل 203.1 ملــيار أوقية عام 1999، مسجلا بذلك معدل نمو اسمي قدره 10%. كما ســجل الناتج المحلي الإجمالي خلال العام معدل نمو حقيقي قدره 5% مقابل 4.4% عام 1999.

شهد العام تحسنا ملحوظاً في فائض الميزانية العامة وانخفاضا في عجز الحساب الجاري ومعــدل التضــخم. كمــا شــهد العام المزيد من الإجراءات والتدابير المرتبطة بتحرير الاقتصاد وترقية القطاع الخاص مما وفر مناخا ملائما لاستفادة البلاد من مبادرة تخفيض الديون الخارجية.

3. الأوضاع المالية:
قــدرت الإيرادات العامة خلال العام بحوالي 54 مليار أوقية، بما نسبته 24% من الناتج المحلــي الإجمالــي. وتــتكون الإيرادات العامة من الإيرادات الجبائية بما نسبته 63%، والإيــرادات غــير الجبائية بنسبة 35% وإيرادات الاستثمار بنسبة 2%. وقدرت النفقات العامــة خلال العام بحوالي 49 مليار أوقية، بما نسبته 22% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه قدر فائض الميزانية العامة خلال العام بحوالي 5 مليارات أوقية، بما نسبته 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي وهي النسبة ذاتها عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:
واصــلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها النقدية غير التوسعية بهدف التحكم في نمو حجم الكتلة النقدية.

بلغــت الكــتلة الــنقدية نهاية العام حوالي 29.7 مليار أوقية مقابل 28.8 مليار أوقية عام 1999، بــزيادة نســبتها3.1 %. وتتوزع الكتلة النقدية بواقع 21% إصدار نقدي، 49% نقــود ورقــية، 30% شبه نقد. وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم، إذ بلغ خلال العام حوالي 4.5% مقابل 4% عام 1999.

5. سياسة سعر الصرف:
واصلت الحكومة خلال العام سياستها المتعلقة بتحرير سعر الصرف، التي باشرت تنفيذها مــنذ عام 1992، من خلال الترخيص للخواص بفتح مكاتب صيرفة لتعزيز دور المبادرة الفــردية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع دائرة الحرية الاقتصادية خاصة ما يتعلق بالمعاملات الخارجية وتقليل القيود والعوائق المرتبطة بالتجارة الخارجية.

ويقتصـــر دور البـــنك المركـــزي علـــى مراقبة أسعار العملات بهدف تقليل هامش سعر الصرف للعملة الوطنية بين السعر الرسمي لدى البنك المركزي وسعر الصرف المتداول لـــدى مكاتـــب الصـــيرفة، وذلك عن طريق توفير العملات الأجنبية للمصارف التجارية واتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة بتفعيل السوق بين مختلف المصارف. كما تقرر إعفاء شـــركة المعادن من إلزامية توطين عائدات الصادرات من العملات الأجنبية وإلغاء جميع الإجـــراءات التي كانت تفرض على المصدرين فيما يتعلق بعائدات صادراتهم والترخيص لهم بالاحتفاظ والتصرف فيها طبقا لاحتياجاتهم واستخداماتهم بحرية كاملة.

مـــن جهـــة أخـــرى بلغ سعر الصرف نهاية العام حوالي 240 أوقية للدولار مقابل 210 أوقيات للدولار عام 1999.

6. سوق الأوراق المالية:

لا توجـــد حتى الآن سوق للأسهم والسندات في موريتانيا، إلا أنه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفـــيذية فـــي هذا المجال في إطار تنفيذ ببرامج الإصلاحات الهيكلية الذي يجري تطبيقه حالـــيا والـــذي يحتوي على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي ويتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية.

7. التجارة الخارجية:

بلـــغ إجمالـــي الصادرات خلال النصف الأول من العام حوالي 160 مليون دولار مقابل 158 مليون دولار خلال الفترة ذاتها من عام 1999، بزيادة نسبتها 1.3%.

بلغ إجمالي حجم الواردات 141 مليون دولار مقابل 134 مليون دولار خلال الفترة ذاتها مـــن عام 1999، بزيادة نسبتها 5.2%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري خلال النصف الأول مـــن العـــام حوالـــي 19 مليون دولار مقابل 24 مليون دولار للفترة ذاتها من عام 1999 بانخفاض نسبته 21%.

فـــيما يـــتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، لا تزال دول الاتحاد الأوروبي تحتل مركز الصدارة، إذ تستحوذ على حوالي 53% من إجمالي الصادرات وحوالي 65% من إجمالي الواردات. وتأتى فرنسا في المركز الأول بما نسبته 16% من إجمالي الصادرات و25% إجمالـــي الواردات. تليها إيطاليا بما نسبته 14% من اجمالي الصادرات، واسبانيا 9% من الصادرات و7% من الواردات. كما تعتبر اليابان شريكا تجاريا مهما لموريتانيا،

إذ تستحوذ على ما نسبته 19% من إجمالي الصادرات (خاصة السمكية منها) وحوالي 5% من إجمالي الواردات.

8. الصادرات إلى الدول العربية:
لا تزال صادرات موريتانيا إلى الدول العربية ضئيلة، إذ لا تشمل قائمة أهم 12 دولة تستقبل حوالي 97% من إجمالي الصادرات أي دولة عربية.

9. ميزان الحساب الجاري:
قدر عجز الحساب الجاري خلال العام بحوالي 121 مليون دولار، بما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 130 مليون دولار بما نسبته 13.5% عام 1999.

10. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى موريتانيا بلغ خلال الفترة (1985–2000) حوالي 9.2 مليون دولار، فيما بلغت جملة الاستثمارات الصادرة من موريتانيا إلى الدول العربية خلال الفترة ذاتها حوالي 1.8 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:
13–1 قطاع الزراعة:
قدر الإنتاج الإجمالي من الحبوب خلال الحملة الزراعية 2000–2001 بحوالي 133 ألف طن. وزادت المساحات المزروعة بالحبوب بنسبة 12.9%. كما سجلت المساحات الزراعية المطرية زيادة بنسبة 16%. وفي المقابل تراجعت المساحات المروية بحوالي 9.8% مما انعكس سلبا على إنتاج زراعة الأرز الذي انخفض بنسبة 15.2%.

انطلاقاً من وعيها بأهمية الزراعة خلف السدود في تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي للسكان في المناطق الأكثر فقرا، واصلت الحكومة تنفيذ برنامج تغطية المناطق ذات الإمكانات

بالسدود والحواجز بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المائية. فقد تم إنجاز العديد من السدود في مناطق مختلفة من البلاد.

فـيما يـتعلق بالـزراعة المروية انتهت أشغال مشروع مقامة الفيضي الذي سيمكن من اسـتغلال حوالي 98 ألف هكتار بفيضان مسيطر عليه لصالح 6 آلاف أسرة موزعة على 28 قرية.

كمـا أنجزت الشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير) أشغالا مهمة لإعادة تأهيل البني التحتية لنظام الري في فم لكليته، كما أشرفت على أشغال ترميم الحاجز المحيط بالمساحة النموذجـية لكوركـول. من جهة أخرى قامت الحكومة برفع مستوى الخدمات المصاحبة وخدمات الإرشاد الزراعي، كما استفاد العديد من المنتجين من قروض قصيرة ومتوسطة الأجل قدمتها الحكومة (القرض الزراعي) بلغت قيمتها 645 مليون أوقية كما قدم برنامج التنمية المندمجة للزراعة المروية من خلال القرض الزراعي حوالي 271 مليون أوقية.

فيما يتعلق بالوسط الريفي تم إنجاز حوالي 190 حفرا و48 بئرا لتوفير المياه في المناطق الريفـية وشـبكات الماء لصالح القرى والتجمعات شبه الحضرية. كما شهد قطاع التنمية الحيوانـية خلال العام تطورا مهماً، إذ حددت المصالح البيطرية عدة قطعان نموذجية في عدة مناطق ستمكن متابعتها من الإنذار المبكر حول ظهور أي بوادر مرض حمي الوادي المتصـدع هذا بالإضافة إلى القيام بعمليات تلقيح واسعة ضد مجموعة من الأمراض مثل الالتهاب الرئوي البقري، والانسمام، والجمرة.

13-2 قطاع الصيد:

يشكل قطاع الصيد حوالي 25% من الناتج الإجمالي وحوالي 50% من الإيرادات بالعملة الأجنبية. تمكنت الجهود التي قامت بها الحكومة لزيادة القيمة المضافة للقطاع ودمجه في الاقتصـاد الوطنـي مـن تهيئة المناخ الملائم لخلق وحدات تحويل وصل عددها إلى 58 وحـدة صناعية، كما بدأ العمل في إنجاز ثلاثة مصانع أخرى يصل إجمالي الاستثمارات فيها إلى حوالي ملياري أوقية.

وبفضـل السياسـة المتبعة في القطاع سجلت الشركة الموريتانية لتسويق الأسماك خلال الأشـهر التسعة الأولى من العام زيادة نسبتها 41% من حيث الكميات المصدرة و21% من حيث القيمة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 1999.

وفـــيما يـــتعلق بالصيد التقليدي شهدت صادرات ثمانية الأشهر الأولى من العام استقرارا نســـبيا مقارنـــة بالفترة ذاتها من عام 1999، فيما سجلت صادرات الصيد السطحي زيادة نســـبتها 12% مـــن حيث القيمة مع استقرار مستوى الكمية المصدرة مقارنة بالفترة ذاتها من عام 1999.

على صعيد التكوين المهني للمواطنين بهدف مرتنة الوظائف بالقطاع تم خلال العام تشييد مـــبان جديدة للمدرسة الوطنية للتعليم البحري والصيد، وجهزت بأحدث الوسائل والمعدات لزيادة قدره استقبالها وتحسين نوعية تكوينها.

فـــي مجـــال المحافظة على الثروة السمكية شهد العام توقفا بيولوجيا خلال شهري ايلول (ســـبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) على صعيد الأعماق والصيد التقليدي للنوعيات رأسية الأرجل، وتوقفا آخر في شهر حزيران (يونيو) شمل المنطقة المحاذية لمنطقة التكاثر.

فـــي مجال الرقابة على البحرية تعززت الوسائل لتشغيل باخرة آركين الجديدة، وتواصلت أعمال الرقابة الجوية والبحرية لحماية الثروة البحرية.

13-3 قطاع الصناعة الاستخراجية:

بلغـــت صادرات الشركة الوطنية للصناعة والمناجم خلال تسعة الأشهر الأولى من العام حوالي 8.1 مليون طن من الحديد، مثلت قيمتها زيادة نسبتها 17.8% مقارنة بالفترة ذاتها من عام 1999. كما بلغ إنتاج شركة ساميا حوالي 9 آلاف طن من الجبس و5 آلاف طن من البلاتر.

في مجال التنقيب شهد العام منح حوالي 42 رخصة للبحث عن الذهب، و34 رخصة عن المـــاس، وواحـــدة لكل من الحديد والطين الخزفي، إضافة إلى ما يقوم به المكتب الوطني للبحـــث الجيولوجي من تنقيب عن الذهب ومواد معدنية أخرى. تمخض عن هذه الجهود حتى الآن مؤشرات مشجعة خاصة ما يتعلق بالذهب والماس.

أمـــا فيما يتعلق بالتنقيب عن النفط فإن المنطقة البحرية مغطاة بكاملها بعقود للبحث ومن المنـــتظر أن تـــتم أولى عمليات الحفر للتنقيب في النصف الأول من عام 2001. كما تم توقيع عقود للبحث في المنطقة البرية تغطي أجزاء من الحوض الساحلي وحوض تاودني.

علـــى صـــعيد آخـــر، وبهـــدف ترقية النشاط المنجمي، شهد العام انطلاقة أعمال الإعداد الجهـــوي للخـــرائط الجيوفزيائـــية والخرائط المفصلة للمنطقة الشمالية لتوفير المزيد من المعلومات الجيولوجية.

14. تنمية الموارد البشرية:

واصـــلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين نوعية مخرجات التعليم لتتلاءم مـــع احتـــياجات ســـوق العمل، وإلى رفع كفاءة العمل في القطاع العام خاصة ما يتعلق بتدريـــب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي ستساهم في رفع إنتاجيتهم وزيادة كفـــاءة الأداء. وفي هذا الصدد أنشأت الحكومة كتابة تعنى بالتقنيات الجديدة (المعلوماتية) تابعة للوزارة الأولى.

على مستوى التعليم شهد العام تطبيق الإصلاح التربوي الجديد بهدف رفع مستوى التعليم مـــن خلال زيادة خبرة المعلمين وإعداد برامج تتماشى ومتطلبات الإصلاح وبناء وتجهيز المـــزيد مـــن المنشآت التربوية ودعم وترقية التعليم الفني والمهني، بالإضافة إلى الانتهاء من الدراسة المتعلقة بالتعليم العالي.

ارتفـــع عـــدد المســـجلين في التعليم الأساسي بحوالي 4% للعام الدراسي 2000/1999 وبلغـــت نسبة الإناث 48% من إجمالي المسجلين. كما تواصل المجهود الرامي إلى دعم التعلـــيم الثانوي من خلال زيادة عدد المؤسسات الثانوية واكتتاب المزيد من الأساتذة. كما زودت 55 مؤسســـة ثانويـــة بمكتـــبات مـــن بيـــنها 22 مكتبة مزودة بالوسائل السمعية والبصرية.

وفـــي مجـــال التعليم العالي شهد العام الانتهاء من متابعة الدراسات الخاصة بإعادة هيكلة ســـلك التعلـــيم العالـــي وإعداد إستراتيجية وطنية تشمل متطلبات البحث العلمي والتقنيات الحديـــثة. وعلـــى صـــعيد آخر شهد العام تنصيب مجلس جوائز شنقيط لمكافأة أهل العلم والثقافة والفنون.

في مجال الترقية النسوية تركزت الجهود على تحسين الأوضاع الاقتصادية للمرأة وترقية الأسرة وحقوق الطفل . كما تم إعداد وتنفيذ البرامج التكوينية ومخطط التهذيب والاتصال.

على صعيد آخر شهد العام زيادة أجور العمال بنسبة 8% لتحسين مستواهم المعيشي.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:

لا يزال العمل جاريا بقانون الاستثمار لعام 1989، الذي تواصلت خلال العام مراجعته وتعديلـــه لـــيكون أكثر تحفيزا للاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للاستثمار الأجنبي ومنحه مزيدا من التسهيلات والحوافز.

16. الجهود الترويجية:

نظمـــت الحكومـــة، أو شاركت في عدة مؤتمرات وندوات أهمها ندوة دولية حول تيسير الـــثروات الـــبحرية فـــي مـــنطقة غرب أفريقيا، وندوة الأيام الثقافية المغاربية، والندوة الإســـلامية الثانـــية عشرة، وملتقى رابطة محاكم الحسابات والأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاســـبية المستخدمة. كما زارت موريتانيا وفود أجنبية للاطلاع على فرص الاستثمار وتوســـيع مجـــالات التعاون خاصة من الصين واليابان وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وتونس. كما شهد العام تنظيم عدة معارض أهمها معرض المنتوجات النسوية، والمعرض الأول للتراث الثقافي الموريتاني.

(21)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية اليمنية
2000

(21)
تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
2000

1. مقدمة*:

شهد عام 2000 تطورات مهمة على مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والإدارية. فعلى المستوي الاقتصادي حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً حقيقياً موجباً. وفائضاً في الميزانين الداخلي والخارجي بسبب العائد المرتفع من تصدير النفط الخام بالإضافة إلى ارتفاع الاحتياطي الخارجي بنسبة تعتبر الأعلى منذ سنوات طويلة، كما استقر سعر الصرف**.

على المستوى الإداري، واصلت الحكومة خلال العام إجراءات التطوير والإصلاح الإداري الذي يتم بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وصدر قانون السلطة المحلية، وتمت دراسة الإجراءات التنفيذية لتطبيق القانون الذي يهدف إلى نقل الكثير من صلاحيات السلطة المركزية التخطيطية والتنفيذية إلى المستويات المحلية بالإضافة إلى إيجاد سلطات محلية منتجة. ومن المنتظر أن تبدأ الانتخابات المحلية مع بداية عام 2001.

على الصعيد السياسي تم خلال العام موافقة مجلس النواب على التعديلات الدستورية التي اقترحتها الحكومة. ومن أهمها إنشاء مجلس يكون له صلاحيات استشارية في المجالات التشريعية. وهذه هي الخطوة الأولى لجعل السلطة التشريعية في اليمن مكونة من مجلسين.

تم خلال العام التوقيع والمصادقة النهائية على اتفاقية الحدود البرية والبحرية بين اليمن والمملكة العربية السعودية. وبذلك تكون اليمن قد استكملت إجراءات الوضع القانوني لحدودها البرية مع كافة جيرانها، كما استكملت الوضع القانوني لحدودها البحرية مع معظم جيرانها.

---

* يستند هذا التقرير إلى البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، الجهاز المركزي للإحصاء، البنك المركزي اليمني، والهيئة العامة للاستثمار.

** الدولار يعادل 165.5 ريال يمني كما في 2000/12/31.

2. الأداء الاقتصادي:
قدر الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام بحوالي 214.3 مليار ريال مقابل 206.1 مليار عام 1999 محققا بذلك معدل نمو حقيقي قدره 4% مقابل 3.8% عام 1999. كما قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بحوالي 1293 مليار ريال مقابل 1129 مليار ريال عام 1999 محققا معدل نمو اسمي قدره 14.5%.

على المستوى القطاعي جاء قطاع البناء والتشييد في المرتبة الأولى من حيث معدل النمو بنسبة 5% (بالأسعار الثابتة)، جاء بعده قطاع المؤسسات الخاصة غير الربحية بمعدل نمو قدره 4.6% على الرغم من ضآلة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي. وقد حل قطاع التجارة والسياحة ثالثا بمعدل 4%، وقطاع الزراعة 3.7%، وقطاع الصناعة التحويلية 3.5%.

3. الأوضاع المالية:
بلغ إجمالي الإيرادات العامة خلال العام حوالي 596.0 مليار ريال مقابل 351.9 مليار ريال عام 1999، بزيادة نسبتها 69.4%. كما بلغت النفقات العامة خلال العام حوالي 541.7 مليار ريال مقابل 347.4 مليار ريال عام 1999 بزيادة نسبتها 60%. بلغت نسبة فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4.2% مقابل عجز نسبته 0.4% عام 1999.

4. الأوضاع النقدية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ن1) بلغ 247.2 مليار ريال نهاية العام. فيما بلغ حجم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (ن2) حوالي 474.5 مليار ريال. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي 12.1% مقابل 9.2% عام 1999.

فيما يتعلق بأسعار فوائد الإيداع فقد انخفضت بداية العام من 18% إلى 15% واستمرت على هذه النسبة حتى شهر تموز (يوليو) لتنخفض مرة أخرى إلى 13% وهي النسبة التي بقيت سارية حتى نهاية العام.

بلغ إجمالي الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي نهاية العام حوالي 298.9 مليار ريال مقابل 242 مليار ريال نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 23.5%.

بلغت الأصول الخارجية للبنك المركزي اليمني نهاية العام حوالي 2.9 مليار دولار مقابل 1.5 مليار دولار نهاية عام 1999، تغطي احتياجات الواردات لـــ 11.6 شهر.

5. سياسة سعر الصرف:

يخضـــع ســـعر الـــتحويل للعملات الأجنبية لقوى العرض والطلب، ولا يخضع لأي قيود إداريـــة أو تنظيمـــية. ويـــتم تحويل النقد الأجنبي من خلال البنوك بالإضافة إلى مكاتب الصـــرافة المملوكة للقطاع الخاص. ولم يتدخل البنك المركزي خلال العام إداريا لتحديد السعر، وإنما اقتصر دوره على المراقبة والتدخل النقدي.

بلـــغ سعر صرف الدولار نهاية العام 165.5 ريال مقابل 159.7 ريال نهاية عام 1999، بزيادة نسبتها 3.6%. وبلغ المتوسط لسعر الدولار 162 ريالاً.

6. سوق الأوراق المالية:

لا توجد سوق للأوراق المالية في اليمن حتى الآن، إلا أن الحكومة قامت بالدراسات الفنية لإنشـــاء سوق للأوراق المالية وأقرت جدواها. وتعكف الحكومة في الوقت الحاضر على إعداد التشريعات والنظم المطلوبة لذلك.

من ناحية أخرى واصلت الحكومة إصدار أذون الخزانة والذي يشمل كل إصدار منه على أســـهم لمـــدة ثلاثـــة اشهر وسنة واحدة. وبلغ إجمالي القيمة الاسمية للرصيد القائم لأذون الخزانة المصدرة خلال الأعوام السابقة وحتى نهاية العام حوالي 118.4 مليار ريال.

7. التجارة الخارجية:

بلغـــت الصـــادرات نهايـــة العام حوالي 4.07 مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الواردات حوالـــي 2.32 مليار دولار، وعليه حقق الميزان التجاري خلال العام فائضا قدره 1.75 مليار دولار.

أمـــا فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات، فقد جاء النفط ومشتقاته في مقدمة الصادرات اليمنـــية، إذ مثلت الصادرات النفطية خلال العام 3.93 مليار دولار وبنسبة 96.5% من إجمالـــي الصادرات. فيما جاءت صادرات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنسبة 1.9% مـــن إجمالـــي الصـــادرات وهـــو الترتيب ذاته عام 1999، وصادرات المواد الخام في المرتبة الثالثة بنسبة 0.5%.

علـــى مســـتوى الـــواردات جاءت المواد الغذائية في المرتبة الأولى بنسبة 29.6% من إجمالـــي الواردات خلال العام. فيما جاءت المعدات والأجهزة ووسائط النقل في المرتبة الثانـــية وبنسبة 20.8% وهو الترتيب ذاته لعام 1999، ثم السلع المصنعة (نسيج وجلود وخشب الخ) بنسبة 14.7%.

علـــى صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات جاءت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية فـــي المرتـــبة الاولى للصادرات اليمنية خلال العام بنسبة 78% من إجمالي الصادرات مقـــابل 90% لعـــام 1999. وجاءت البلدان الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة 7.7%، ومجموعة الدول العربية في المرتبة الثالثة وبنسبة 5.2%.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالتوزيع الجغرافي للواردات خلال العام فقد تصدرت مجموعة الدول العربـــية قائمـــة الموردين لليمن بنسبة 37.7% من إجمالي الواردات، وجاءت مجموعة الـــبلدان الآسيوية غير العربية في المرتبة الثانية خلال العام بنسبة 24.5% وهي المرتبة ذاتهـــا عـــام 1999. تلتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية بنسبة 17.5%، ثم مجموعة الـــبلدان الأمريكـــية بنســـبة 8.3%. على العموم جاء ترتيب الواردات لهذه المجموعات خلال العام مطابقا لترتيب عام 1999.

8. الصادرات إلى الدول العربية:

بلـــغ حجم الصادرات اليمنية إلى الدول العربية خلال العام 210 ملايين دولار بما نسبته 5.2% مـــن إجمالي الصادرات مقابل 87.9 مليون دولار عام 1999 (3.9% من إجمالي الصـــادرات). ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع نسبة إعادة الصادرات من اليمن إلى بعض الـــدول العربـــية مـــنها الكويت والسودان. وباستثناء إعادة الصادرات فإن الهيكل السلعي للصـــادرات اليمنـــية إلى الدول العربية لم يحدث عليه تغيير يذكر خلال العام مقارنة بعام 1999. وما زالت المنتجات الزراعية والأسماك وكميات محدودة من المنتجات الصناعية مثل السمن وزيوت الطعام والسجائر تشكل أهم الصادرات اليمنية إلى البلدان العربية.

أمـــا فـــيما يـــتعلق بالـــتوزيع الجغرافي للصادرات اليمنية إلى الدول العربية فقد جاءت الصادرات إلى الكويت في المرتبة الأولى خلال العام بقيمة 70.8 مليون دولار (33.7% مـــن إجمالي الصادرات إلى الدول العربية). جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانـــية بقيمة 47.8 مليون دولار (22.7%) ثم الإمارات العربية المتحدة بقيمة 37 مليون دولار (17.6%)

علـــى العموم، شملت المعاملات التجارية لليمن خلال العام 19 دولة عربية من بينها كافة دول مجلـــس التعاون الخليجي. وكان الميزان التجاري موجبا مع السودان والعراق وليبيا، بينما كان سالبا مع بقية الدول العربية التي تم التبادل التجاري معها.

9. ميزان الحساب الجاري:

قـــدر فـــائض الحســـاب الجاري خلال العام بحوالي 682 مليون دولار خلال العام مقابل فـــائض قدره 198 مليون دولار عام 1999. ويعزى ذلك إلى التحسن الذي شهده الميزان الـــتجاري خـــلال العـــام. وبلغت نسبة فائض ميزان الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 8.7% مقابل 2.9% عام 1999.

10. الديون الخارجية:

بلـــغ إجمالي الديون الخارجية نهاية العام حوالي 4.98 مليار دولار وهو المبلغ ذاته نهاية عام 1999 مقابل 3.79 مليار دولار عام 1998 وحوالي 9 مليارات دولار نهاية 1996. وقـــد انخفض الدين الخارجي مقارنة بالرصيد القائم عام 1996 نتيجة الترتيبات التي تمت مـــن خـــلال نـــادي باريس أو بالطريق الثنائية التي أدت إلى إلغاء الديون وإعادة جدولة المتبقي منها.

11. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

منحـــت الهيـــئة العامـــة للاستثمار خلال العام 253 ترخيصاً استثمارياً لمستمرين يمنيين وعـــرب وأجانـــب. وقـــد توزعت هذه المشاريع على القطاعات الاستثمارية المختلفة عدا قطـــاع الـــنفط الذي يتم الترخيص له من قبل الوزارة المعنية. كما منحت فروع الهيئة في المحافظـــات الرئيســـية 133 ترخيصـــا استثماريا، ليصبح إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصـــة خـــلال العـــام 386 مشـــروعا بتكلفة استثمارية قدرها 109.35 مليار ريال (669.23 مليون دولار) مقابل 480 مليون دولار عام 1999.

وقد حظي قطاع الصناعة بـــ 131 مشروعاً من إجمالي المشاريع المرخصة بتكلفة قدرها 52.62 ملـــيار ريـــال (321.9 ملـــيون دولار) بمـــا نسبته 48.1% من إجمالي التكلفة الاســـتثمارية. وجـــاء قطـــاع الخدمات في المرتبة الثانية بـــ 93 مشروعا وبتكلفة قدرها 31.86 مليار ريال (194.1 مليون دولار) بنسبة 29%. وجاء قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة من حيث عدد المشاريع بـــ 75 مشروعا وبتكلفة قدرها 6.28 مليار ريال (38.15 ملـــيون دولار) بنسبة 5.7%. واستحوذ قطاع السياحة على 68 مشروعا بتكلفة استثمارية قدرهـــا 16.53 ملـــيار ريال (101.1 مليون دولار) بنسبة 15.1%. فيما استحوذ قطاع

الأسماك على 19 مشروعا بتكلفة قدرها 2.24 مليار ريال (14.1 مليون دولار) بنسبة 2.1%.

شارك رأس المال الأجنبي غير العربي في 7 مشاريع منها 5 مشاريع بالشراكة مع يمنيين أو عرب بينما امتلك كامل الأسهم في مشروعين، وبلغت التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع حوالي 23.64 مليار ريال (143.4 مليون دولار).

بلغت المساهمة الأجنبية غير العربية في اليمن حوالي 11.09 مليار ريال (67.3 مليون دولار) بنسبة 47% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع. وبذلك تكون نسبة المساهمة الأجنبية غير العربية في التكلفة الاستثمارية للمشاريع المرخصة خلال العام 10% من إجمالي التكلفة مقابل 5.4% عام 1999.

وعلى المستوى القطاعي تركزت الاستثمارات الأجنبية في قطاع الخدمات، إذ استثمر رأس المال الأجنبي حوالي 67 مليون دولار في خمسة مشاريع خدمية. توزعت بقية الاستثمار الأجنبي (0.3 مليون دولار) على مشروع صناعي وآخر سياحي.

أما على الصعيد الجغرافي، فقد جاءت المساهمة الأجنبية من سبع دول هي إندونيسيا وإيران وبريطانيا وروسيا والصين والهند واليونان بواقع مشروع من كل دولة.

12. الاستثمارات العربية الوافدة:

سجلت مساهمات رأس المال العربي في المشاريع الاستثمارية في اليمن نمواً جيداً خلال العام. فقد شملت المشاريع الاستثمارية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار في اليمن خلال العام 41 مشروعا استثماريا ساهم في تكلفتها أو امتلكها بالكامل رأس المال العربي. وقد بلغ إجمالي التكلفة الاستثمارية لهذه المشاريع 29.4 مليار ريال (حوالي 180 مليون دولار) وبنسبة 29.9% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع المرخصة، مقابل 69 مليون دولار بما نسبته 14.4% عام 1999.

بلغت قيمة مساهمة رأس المال العربي في هذه المشاريع 11.3 مليار ريال (69.1 مليون دولار) مقابل 16.7 مليون دولار عام 1999. ومثلت المساهمة العربية 38.4% من التكلفة الاستثمارية للمشاريع المشتركة ونسبة 10.3% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع المرخصة خلال العام (24% و 3.5% على التوالي عام 1999).

تركــزت الاســتثمارات العربية خلال العام في قطاع الخدمات الذي اجتذب 47.9 مليون دولار (69.3% مــن إجمالــي رأس المال العربي المستثمر) توزعت على 18 مشروعا، بينما جاء قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بحوالي 18.3 مليون دولار (26.5%) في 12 مشروعا. واستثمر رأس المال العربي في قطاع السياحة 2.9 مليون دولار (4.2%) في 11 مشروعاً.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات بحسب مصدرها فقد جاءت مصر في المرتــبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها 29 مليون دولار (42% من إجمالي الأموال العربية الوافــدة) مقــابل 0.56 ملــيون دولار عام 1999. وجاءت السعودية في المرتبة الثانية بحوالــي 16.5 مليون دولار بنسبة 23.9% مقابل 2.4 مليون دولار عام 1999. وتلتها ســلطنة عمان بمبلغ 13.1 مليون دولار بنسبة 18.9%، وسوريا بقيمة 4.3 مليون دولار (6.2%)، والعــراق بقــيمة 2.7 مليون دولار (3.9%)، ولبنان بقيمة 1.2 مليون دولار (1.7%)، والأردن بقــيمة 1.1 مليون دولار (1.6%)، والإمارات وفلسطين بقيمة بحوالي 0.6 مليون دولار (0.9%) لكل منهما.

ومــن جانــب آخــر بلــغ الرصــيد التراكمــي للاستثمارات العربية الوافدة إلى اليمن خــلال الفــترة 1985–2000 حوالــي 291.4 ملــيون دولار، فــيما بلغــت جملــة الاســتثمارات الصــادرة مــن اليمــن إلــى الــدول العربــية خلال الفترة ذاتها حوالي 83.4 مليون دولار، كما يوضح ذلك الجدول رقم (7).

13. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

13–1 قطاع الزراعة والأسماك:

قدرت مساهمة قطاع الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العــام بحوالي 48 مليار ريال وبما نسبته 22.7% مقابل 22.5% عام 1999. قدر معدل نمو القطاع بحوالي 3.7% بينما قدر معدل نمو قطاع الأسماك الفرعي خلال العام بحوالي 9%.

13–2 قطاع النفط والغاز:

قدرت مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 33.54 مليار ريال بالأسعار الثابتة بما نسبته 15.9%. قدر معدل نمو القطاع خلال العام بحوالي 7%.

13-3 قطاع الصناعة التحويلية:
قــدرت مســاهمة قطــاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالــي 17.4 ملــيار ريال وبنسبة 8.2%. وقدر معدل نمو القطاع خلال العام بحوالي 6%.

14. تنمية الموارد البشرية:
واصــلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى تحسين نوعية مخرجات التعليم لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وإلى رفع كفاءة العمل في القطاع العام، وخلق حوافز تشجيعية من شأنها زيادة حجم العمالة اليمنية في القطاع الخاص.

15. التطورات التشريعية والمؤسسية:
تــم خلال العام تعديل قانوني التموين والترويج السياحي بالإضافة إلى صدور قانون جديد للبــنك المركــزي اليمنــي. وهدفت هذه التشريعات الجديدة إلى تدعيم الاتجاه نحو سياسة تحريــر الســوق ومنح القطاع الخاص إمكانات أوسع في العمل الاقتصادي والتخفيف من ســلطة الحكومــة علــى الاقتصاد. كما صدر خلال العام قانون السلعة المحلية الذي من المنــتظر أن يكــون له تأثير كبير في الإدارة ومناخ الاستثمار في اليمن، حيث يمكن هذا القــانون مــناطق الجمهوريــة من تيسير أمورها الإدارية والتنموية باستقلالية كبيرة عن المركز بما في ذلك التخطيط للمشاريع وتنفيذها وامتلاك الموارد المالية اللازمة لذلك.

من جانب آخر تقدمت الحكومة خلال العام بمشروع تعديل جديد لقانون الاستثمار من أهم نقاطــه إلغــاء التراخــيص للاســتثمارات فــي اليمــن والتي تخضع لأحكامه، بما فيها الاستثمارات الخارجية، والاكتفاء بالتسجيل لهذه الاستثمارات.

16. الجهود الترويحية:
16-1 عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
انعقــدت فــي اليمــن مجموعــة من اللقاءات المتعلقة بالاستثمار من أهمها مؤتمر رجال الأعمال اليمنيين، واللقاء الموسع لقادة الوحدات الاقتصادية، وندوة تحرير تجارة الخدمات الســياحية. كمــا شاركت اليمن في منتدى الاستثمار الدولي في الكويت، ومنتدى كرانس مولــتانا 2000 في جنيف، والاجتماعات التي نظمتها هيئة الخدمات الاستشارية للاستثمار الأجنبــي (فــياس) فــي لندن، بالإضافة إلى حضور ورشة العمل الإقليمية حول تقنيات الترويج في الدول العربية التي نظمتها المؤسسة وانعقدت في الأردن.

16-2 تنفـيذ زيـارات ترويجـية إلـى دول أخـرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في اليمن:

تقـوم الهيئة العامة للاستثمار باستقبال العديد من وفود الشركات العربية والأجنبية الزائرة والـترويج للاسـتثمار في اليمن لدى هذه الوفود. وقد شاركت الهيئة والوزارات الأخرى المعنـية بالاسـتثمار في أنشطة الترويج الخارجي للاستثمار في اليمن والتي أقيمت على هـامش زيـارات رئـيس الجمهورية لكل من بلجيكا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا وفرنسا.

16-3 إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

تصدر الهيئة العامة للاستثمار ووزارة النفط والثروات المعدنية ووزارة الصناعة ووزارة السـياحة العديد من قوائم الفرص الاستثمارية المتاحة في اليمن. وبعض هذه الفرص لها دراسـات أولية. كما أن للهيئة العامة للاستثمار منشورات تعريفية أخرى ولها كذلك موقع شبكي على الإنترنت.

16-4 ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع الحكومة اليمنية مجموعة من الاتفاقيات الثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار مع كل من قطر والكويت وأوكرانيا وتركيا. كما تم التوقيع على بروتوكول التعاون الفني بين الهيئة العامة للاستثمار في اليمن ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي في الجمهورية التونسية.

16-5 إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

يتواصل العمل لإنشاء المنطقة الحرة بعدن.

من إصدارات المؤسسة
خلال عام 2000

سلسلة الخلاصات المركزة:

1- ظاهرة الاقتصاد الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية.
2- اقتصـــاد بـــلا حكومة الدور الاقتصادي للمجتمع المدني في ظروف غياب الدولة (حالة الصومال).
3- أفريقيا في القرن الحادي والعشرين.
4- تنمية الموارد البشرية في الدول العربية.
5- غسيل الأموال آثاره وضوابط مكافحته.
6- الفجوة الرقمية.

المطبوعات:

1- مطـــبوعة "**نحو اتفاقية دولية للاستثمار**" ، استناداً الى أوراق الندوة الإقليمية حـــول "**اتفاقـــيات الاســـتثمار الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**" التي نظمـــتها المؤسســـة بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أنكـــتاد) والأمانـــة العامة لجامعة الدول العربية ووزارة الخارجية المصرية وعقدت فـــي مدينة القاهـــرة خلال الفترة 17-1999/5/18.
2- مطبوعة "**تجربة تونس في جذب الاستثمارات الخارجية**" ، استنادا إلى ورقة قدمتها المؤسسة إلى **المؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب** الذي عقد في مدينة تونس خلال الفترة 23-1999/11/25.

استثمر بأمان في الدول العربية
هل أنت رجل أعمال أو مستثمر..؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنـــت أيـــاً من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:
خطـــر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي الى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.
خطـــر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومـــة القطـــر المضـــيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.
خطر الحرب والاضطرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.
توفـــر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط افضل.

بادر بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيسي
دولة الكويت
ص.ب. (23568) – الصفاة 13096
هاتف: 4844500
فاكس:4841240، 4835489، 4815741
بريد إلكتروني INFO@IAI.ORG.KW
الموقع الشبكي WWW.IAIGC.ORG

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب. (56578) الرياض 11564
هاتف: 4620150
فاكس:4649993